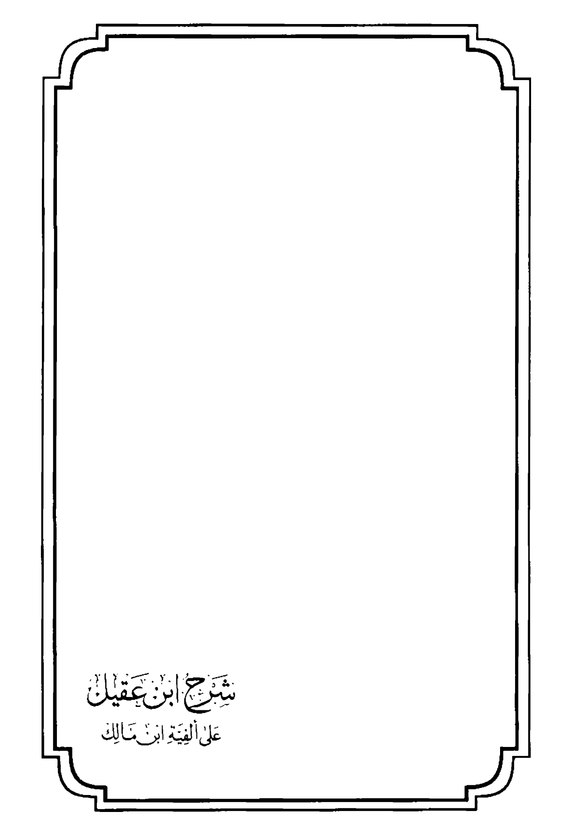


شَرْحُ ابنِ عَقِيل

على ألفيةِ ابنِ مَالِك

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار المغني للنشر والتوزيع
ظهرة البديعة
٢٣٨ شارع المدينة المنورة
ص. ب: ١٥٤١٤ - الرياض ١١٧٤٨
هاتف - ناسوخ: ٤٢٥٧٠١٩ ١ ٠٠٩٦٦

شَرْحُ ابنِ عَقِيلٍ

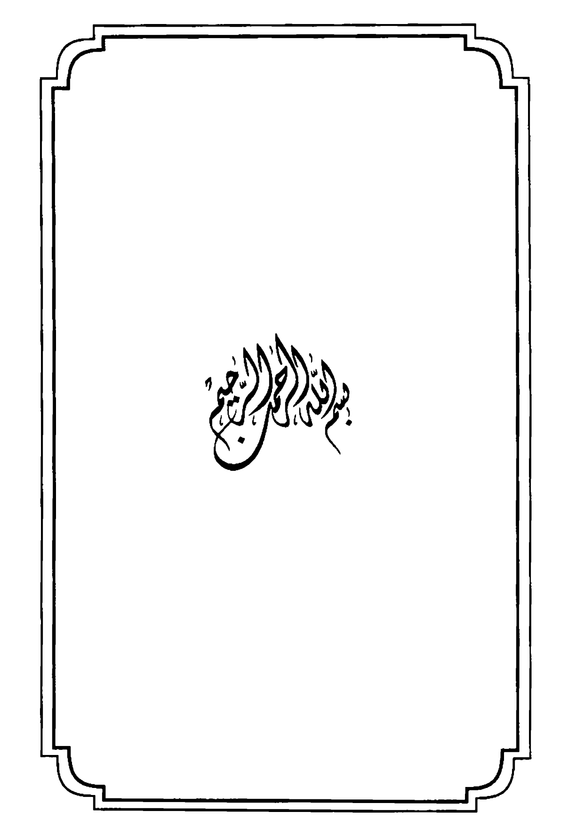
عَلى ألفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

اعتنى به وعلق عليه

محمّد نوري بن محمّد بارتجي

مُرَقَّمَةُ الأَبْيَاتِ

دار المغني للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فـ (ألفيَّة ابن مالك) من الشعر التعليمي، وهي بحاجة إلى الشرح والتوضيح، وقد شرحها ابن عقيل وغيره. طُبِعَ شرحُ ابن عقيل غير مرة، وهو مقرّر على الطلاب في بعض الجامعات العربية. وللقراء ملاحظات كثيرة عليه، منها ضخامة حجمه، وما جاءت إلا من كثرة الحواشي. فقد اهتم المعلِّقون بالشواهد الشعرية أكثر من اهتمامهم بالكتاب نفسه، ويُخَيَّل إلى القارئ أن هذه الشواهد غاية لا وسيلة، ويمعن آخرون فيختبرون طلابهم فيها. ليست شواهد الكتاب غاية، ولأسباب كثيرة لا تصلح أن تكون مادة للتطبيق النحوي، وكم سكتوا عن إعراب ما استغلق منها!

حاولنا أن تكون هذه الطبعة صغيرة الحجم، أنيقة المنظر، خالية من الأخطاء المطبعية، مضبوطة بالشكل، غنية بالتعليقات المفيدة. لم نشأ أن نفعل كل شيء لأننا نريد من القارئ أن يبحث في المراجع إن أراد. إن ثقتنا بالقراء كبيرة، والذين يحاولون أن يفعلوا كل شيء لا يحترمون طلاب العلم، ولا يدفعونهم إلى البحث. ولا يخفى على أحد أن البحث في المراجع أصبح ميسرًا، وخاصة بعد ظهور الحاسب في حياتنا. فكم نحتاج من الوقت الآن لتخريج آية كريمة أو حديث شريف، أو لمعرفة معنى كلمة..؟ لن نحتاج إلا إلى دقائق معدودة. ولن نحتاج إلى مبالغ كثيرة لإنشاء مكتبة خاصة، لأن القرص الواحد يحتوي على كتب كثيرة.

وكتبه/ محمد نوري

١٤٢٦ هـ



ترجمة ابن مالك

«الألفية» نوع من المنظومات الشعرية في الفنون المختلفة، وقلما يخلو علم من علوم العربية من هذا النظم؛ حيث نجده في علم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، والنحو، والبلاغة، والفرائض، وغيرها...، وتمتاز الألفية بأن أبياتها تبلغ ألفا أو تقارب الألف أو تربو، ومن ذلك جاءت تسميتها بالألفية.

وصياغة العلوم نظما نشأت قديما بقصد التيسير على الدارسين للإلمام بالعلوم، وتذكر مسائلها، ومن أشهر ما عرف من الألفيات: ألفية (ابن سينا) المتوفى سنة (٣٧٠هـ- ٩٨٠م) في أصول الطب، وألفية (ابن معط) المتوفى سنة (٦٧٢هـ- ١٢٧٣م) في النحو، وألفية (ابن مالك) المتوفى سنة (٦٧٢هـ- ١٢٧٣م)، وألفية (العراقي) المتوفى سنة (٨٠٦هـ، ١٤٠٤م) في علم مصطلح الحديث، وألفية (ابن البرماوي) المتوفى سنة (٨٣١هـ- ١٤٢٧م) في علم أصول الفقه، وألفية (القباقبي) المتوفى سنة (٨٥٠هـ- ١٤٤٦م) في البلاغة، وكان للسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ- ١٥٠٥م) ألفيتان في علمي مصطلح الحديث والنحو.

غير أن ألفية ابن مالك في النحو هي أشهر الألفيات على اختلاف أنواعها وفنونها، وأصبح الذهن ينصرف إليها حين يذكر اسم الألفية، وغدت من الأصول التي لا يستغني عنها الدارسون للنحو حتى وقتنا هذا، وحسبك دليلًا على هذا أنها ما تزال حيَّة نابضة لم تضعفها كثرة السنين وتغير الأحوال.

المولد والنشأة

في مدينة **«جيَّان»** بالأندلس ولد محمد بن عبد الله بن مالك الطائي سنة (٦٠٠هـ - ١٢٠٣م)، وكانت الأندلس تمر بفترة من أحرج فترات تاريخها؛ حيث تساقطت قواعدها وحواضرها في أيدي القشتاليين النصارى.

ولا يعرف كثير عن حياته الأولى التي عاشها في الأندلس قبل أن يهاجر مع من هاجر إلى المشرق الإسلامي بعد سقوط المدن الأندلسية، ولا شك أنه حفظ القرآن

الكريم ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة قبل أن يتردد على حلقات العلم في بلده، ويحفظ لنا «المقري» في كتابه المعروف «نفح الطيب» بعض أسماء شيوخ ابن مالك الذين تلقى العلم على أيديهم، فذكر أنه أخذ العربية والقراءات عن ثابت بن خيار، وأحمد بن نوار، وهما من شيوخ العلم وأئمته في الأندلس.

الهجرة إلى المشرق

هاجر ابن مالك إلى المشرق الإسلامي في الفترة التي كانت تتعرض قواعد الأندلس لهجمات النصارى، وكان الاستيلاء على «جيان» مسقط رأس ابن مالك من أهداف ملك قشتالة، وكانت مدينة عظيمة حسنة التخطيط، ذات صروح شاهقة، وتتمتع بمناعة فائقة بأسوارها العالية، وقد تعرضت لحصار من النصارى سنة (٣٢٧هـ- ١٢٣٠م)، لكنها لم تسقط في أيديهم.

وأرجح أن يكون ابن مالك قد هاجر عقب فشل هذا الحصار إلى الشام، وهناك استكمل دراسته، واتصل بجهابذة النحو والقراءات فتتلمذ في دمشق على «علم الدين السخاوي» شيخ الإقراء في عصره، «مكرم بن محمد القرشي»، «الحسن بن الصباح»، ثم اتجه إلى «حلب»،.

وكانت من حواضر العلماء، ولزم الشيخ «موفق الدين بن يعيش» أحد أئمة النحو في عصره، وجالس تلميذه «ابن عمرون».

وقد هيأت له ثقافته الواسعة ونبوغه في العربية والقراءات أن يتصدر حلقات العلم في حلب، وأن تشد إليه الرحال، ويلتف حوله طلاب العلم، بعد أن صار إمامًا في القراءات وعللها، متبحرًا في علوم العربية، متمكنًا من النحو والصرف لا يباريه فيهما أحد ، حافظًا لأشعار العرب التي يستشهد بها في اللغة والنحو.

ثم رحل إلى «حماة» تسبقه شهرته واستقر بها فترة، تَصدَّر فيها دروس العربية والقراءات، ثم غادرها إلى القاهرة، واتصل بعلمائها وشيوخها، ثم عاد إلى دمشق، وتَصدَّر حلقات العلم في الجامع الأموي، وعين إمامًا بالمدرسة «العادلية الكبرى»،

وولي مشيختها، وكانت تشترط التمكن من القراءات وعلوم العربية، وظل في دمشق مشتغلًا بالتدريس والتصنيف حتى توفي بها.

تلاميذه

تبوأ ابن مالك مكانة مرموقة في عصره، وانتهت إليه رئاسة النحو والإقراء، وصارت له مدرسة علمية تخرج فيها عدد من النابغين، كانت لهم قدم راسخة في النحو واللغة، ومن أشهر تلاميذه: ابنه «**محمد بدر الدين**» الذي خلف أباه في وظائفه، وشرح الألفية، و«**بدر الدين بن جماعة**» قاضي القضاة في مصر،و «**أبو الحسن اليونيني**» المحدث المعروف، و«**ابن النحاس**» النحوي الكبير، و«**أبو الثناء محمود الحلبي**» كاتب الإنشاء في مصر ودمشق.

مؤلفاته

كان ابن مالك غزير الإنتاج تواتيه موهبة عظيمة ومقدرة فذّة على التأليف، فكتب في النحو واللغة والعروض والقراءات والحديث، واستعمل النثر في التأليف، كما استخدام الشعر في بعض مؤلفاته ، ومن أشهر كتبه في النحو: «**الكافية الشافية**»، وهي أرجوزة طويلة في قواعد الصرف، وكتاب «**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**» جمع فيه بإيجاز قواعد النحو مع الاستقصاء؛ بحيث أصبح يغني عن المطولات في النحو، وقد عني النحاة بهذا الكتاب، ووضعوا له شروحًا عديدة.

وله في اللغة: «إيجاز التصريف في علم التصريف»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، و«لاميات الأفعال»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد».

وله في الحديث كتاب «**شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**»، وهو شروح نحوية لنحو مائة حديث من صحيح البخاري.

ألفية ابن مالك

والألفية هي أشهر مؤلفات ابن مالك حتى كادت تطغي بشهرتها على سائر مؤلفاته، وقد كتب الله لها القبول والانتشار، وهي منظومة شعرية من بحر «**الرجز**»، تقع في

نحو ألف بيت، وتتناول قواعد النحو والصرف ومسائلهما من خلال النظم بقصد تقريبهما، وتذليل مباحثهما، وقد بدأها بذكر الكلام وما يتألف منه، ثم المعرب والمبني من الكلام، ثم المبتدأ والخبر، ثم تتابعت أبواب النحو بعد ذلك، ثم تناول أبواب الصرف، وختم الألفية بفصل في الإعلال بالحذف، وفصل في الإدغام.

التزم ابن مالك في الألفية المنهج الاختياري الانتقائي، الذي يقوم على المزج بين مذاهب النحاة دون ميل أو انحياز، والتخير منها والترجيح بينهما، وهو منهج التزمه في مؤلفاته كلها. كما توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي، واتخذه أساسًا للتقعيد النحوي إلى جانب الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة وأشعار العرب.

يذكر لابن مالك أنه وضع عناوين جديدة لبعض مسائل النحو، لم يستخدمها أحد قبله من النحاة، مثل باب «**النائب عن الفاعل**»، وكان جمهور النحاة قبله يسمونه: «**المفعول الذي لم يسم فاعله**»، و«**المعرف بأداة التعريف**» بدلًا من «**التعريف بأل**».

شروح الألفية

ولقد لقيت ألفية ابن مالك عناية كبيرة من العلماء، فقام بعضهم بشرحها وإعراب أبياتها، أو وضع حواش وتعليقات عليها، وقد زاد عدد شراح الألفية على الأربعين، من بينهم ابن مالك نفسه، وابنه «**محمد بدر الدين**» المتوفى سنة: (٦٨٦هـ- ١٢٨٧م)، غير أن أشهر شروح الألفية وأكثرها ذيوعًا هي:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للنحوي الكبير جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى (٧٦١هـ- ١٣٥٩م)، وقد حقق هذا الكتاب العالم الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد، وصنع له شرحًا باسم «**عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**»، في أربعة مجلدات، وقد رزق الكتاب وشرحه القبول، فأقبل عليه طلاب العلم ينهلون منه حتى يومنا هذا.

- «**شرح ابن عقيل**» لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المتوفى سنة (٧٦٩هـ- ١٣٦٧م)، وهو يمتاز بالسهولة وحسن العرض، وقد حقق الشيخ محمد

محيي الدين عبد الحميد هذا الكتاب، ونشره في أربعة أجزاء مع تعليقه عليه بعنوان **«منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»**، وقد لقي هذا الشرح قبولًا واسعًا، ودرسه طلبة الأزهر في المرحلة الثانوية.

- **«منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»** المعروف بـ **«شرح الأشموني»**، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد عيسى، المعروف بالأشموني، المتوفى سنة (٩٢٩هـ - ١٥٢٢م) ، وهذا الشرح يعد من أكثر كتب النحو تداولًا بين طلبة العلم من وقت تصنيفه إلى الآن، وهو من أغزر شروح الألفية مادة، وأكثرها استيعابًا لمسائل النحو ومذاهب النحاة.

وبلغت العناية بأبيات الألفية أن قام بعض العلماء بإعرابها مثلما فعل الإمام **«خالد الأزهري»** المتوفى (٩٠٥هـ- ١٤٩٩م) في كتابه **«تمرين الطلاب في صناعة الإعراب»**، كما قام بعض العلماء بشرح شواهد شروح الألفية، مثلما فعل **«بدر الدين العيني»** المتوفى سنة (٨٥٥هـ- ١٤٥١م) في كتابه **«المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية»**.

وفاة ابن مالك

كان ابن مالك إمامًا، زاهدًا، ورعًا حريصًا على العلم وحفظه، حتى إنه حفظ يوم وفاته ثمانية أبيات من الشعر، واشتهر بأنه كثير المطالعة سريع المراجعة، لا يكتب شيئًا من محفوظه حتى يراجعه في مواضعه من الكتب، وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو القرآن الكريم، أو يصنف أو يقرئ القرآن تلاميذه، وظل على هذه الحالة حتى توفي في (١٢من شعبان ٦٧٢هـ- ٢١ من فبراير ١٢٧٤م) في دمشق، وصلي عليه بالجامع الأموي.



بسم الله الرحمن الرحيم

١- قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالكِ
٢- مصليًا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا
٣- وأستعين الله في ألفيَّه مقاصدُ النحو بها محويَّه
٤- تقرّب الأقصى بلفظ موجزِ وتبسُط البذل بوعد منجَز
٥- وتقتضي رضًا بغير سُخْطِ فائقةً ألفيةَ ابنِ معطِ
٦- وهو بسبق حائزٌ تفضيلا مستوجِبٌ ثنائيَ الجميلا
٧- واللهُ يقضي بهباتٍ وافرَهْ لي وله في درجات الآخره

الكلام وما يتألف منه

٨- كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِمْ
٩- واحدُه كلمةٌ والقولُ عَمْ وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

- الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن «**اللفظ المفيد فائدة يحسُن السكوتُ عليها**»[1]. فـ «**اللفظ**» جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل كـ دَيْز، والمستعمل كـ عمرو. و«**مفيد**» أخرج المهمل. و«**فائدة يحسن السكوت عليها**» أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إنْ قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم كـ «**قام زيد**»، وكقول المصنف: «**استقم**»، فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها، فكأنه قال: الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم.

(١) تختلف الجملة عن الكلام، لأنه لا يشترط فيها أن تفيد.

وإنما قال المصنف «**كلامنا**» ليُعْلَمَ أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسم لكل ما يتكلم به مفيدًا كان أو غير مفيد.

والكلم: اسم جنس [١]، واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إنْ قام زيد.

والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. فقولنا: «**الموضوع لمعنى**» أخرج المهمل كـ ديز. وقولنا: «**مفرد**» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف -رحمه الله تعالى- أن القول يعمّ الجميع، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضًا على الكلم والكلمة أنه قول. وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في «**لا إله إلا الله**»: كلمة الإخلاص. وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: قد قام زيد، فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم: إنْ قام زيد.

ومثال انفراد الكلام: زيد قائم.

* * *

١٠- بالجرِّ والتنوين والنِّدا وألْ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ

- ذكر المصنف -رحمه الله تعالى- في هذا البيت علامات الاسم، فمنها الجر،

---

(١) أي: اسم جنس جمعي، وهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرّق بينه وبين واحده بالتاء، مثل: شجرة وشجر.

وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتَّبَعِيَّة نحو: مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ، فـ الغلام: مجرور بالحرف، وزيد: مجرور بالإضافة، والفاضل: مجرور بالتبعية [١]، وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر، لأن هذا لا يتناول الجرَّ بالإضافة ولا الجر بالتبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة كـ «**زيد، ورجل**» إلا جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وإلا نحو «**جوارٍ، وغواشٍ**»، وسيأتي حكمها. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها نحو: مررت بسيبويهِ، وبسيبويهٍ آخر. وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ مسلمين. وتنوين العوض، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «**إذ**» عوضًا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [٢]، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف «**بلغت الروح الحلقوم**» وأتى بالتنوين عوضًا عنه.

وقسم يكون عوضًا عن اسم، وهو اللاحق لـ «**كل**» عوضًا عما تضاف إليه نحو: كلٌّ قائم، أي: كلُّ إنسانٍ قائم، فحذف «**إنسان**»، وأتى بالتنوين عوضًا عنه.

وقسم يكون عوضًا عن حرف، وهو اللاحق لـ «**جوارٍ، وغواشٍ**» ونحوهما رفعًا وجرًا نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء، وأتي بالتنوين عوضًا عنها.

وتنوين الترنم [٣]، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة [٤] بحرف علة كقوله:

[١] أقلِّي اللوم عاذلَ والعتابن ... وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابن [٥]

- فجيء بالتنوين بدلًا من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

[٢] أزِفَ الترحُّلُ غير أنَّ ركابنا ... لما تزُل برحالنا وكأنْ قَدِنْ [٦]

---

(١) لأنه نعت لـ «**زيد**»، والنعت من التوابع.

(٢) [الواقعة/ ٨٤] حين: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف. إذ: مضاف إليه مبني في محل جر.

(٣) استطرد المؤلف في الحديث عن التنوين، فذكر تنوين الترنم، والتنوين الغالي.

(٤) القافية المطلقة هي التي رويُّها حرف متحرك.

(٥) **الأصل**: والعتابا، لقد أصابا. عاذلَ: منادى مرخم، والأصل: يا عاذلةُ.

(٦) اسم «**كأن**» محذوف، وهو ضمير الشأن. وخبرها محذوف أيضًا، أي: وكأن قد زالت.

- والتنوين الغالي -وأثبته الأخفش- وهو الذي يلحق القوافي المقيدة (١) كقوله:

[٣] وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترَقْنْ (٢)

- وظاهر كلام المصنف أن التنوين كلَّه من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

ومن خواص الاسم النداء نحو: يا زيد، والألف واللام نحو: الرجل، والإسناد إليه نحو: زيد قائم (٣).

فمعنى البيت: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه، أي: الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «**أل**» مكان الألف واللام (٤)، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين، وهو الخليل، واستعمل المصنف «**مسند**» مكان «**الإسناد له**».

* * *

١١- بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونونِ أقبلَنَّ فعلٌ ينجلي

- ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فعلت»، والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم نحو: فعلتُ، والمفتوحة للمخاطب نحو: تباركتَ، والمكسورة للمخاطبة نحو: فعلتِ.

ويمتاز أيضًا بتاء «**أتتْ**»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو: نعمت، وبئست. فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب نحو: هذه مسلمةٌ، ورأيت مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ. ومن اللاحقة للحرف نحو: لاتَ،

---

(١) القافية المقيدة هي التي رويها حرف ساكن.

(٢) **الأصل**: خاوي المخترق. القاتم: المغبر. الأعماق: النواحي القاصية. الخاوي: الخالي. المخترق: المتسع. الواو: واو رب. قاتم الأعماق: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وهو مضاف. والخبر بعد أبيات.

(٣) **أي**: أسندنا القيام إلى زيد، فزيد مسند إليه، وقائم مسند.

(٤) استعمال «**أل**» أقيس من استعمال الألف واللام. انظر المغني ٢/ ٨٧٣.

ورُبَّتَ، وثُمَّتَ [١]. وأما تسكينها مع «رب، وثم» فقليل نحو: ربت، وثمت.

ويمتاز أيضًا بياء «افعلي»، والمراد بها ياء الفاعلة [٢]، وتلحق فعل الأمر نحو: اضربي، والفعل المضارع نحو: تضربين، ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف: «**يا افعلي**»، ولم يقل: «**ياء الضمير**» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل، بل تكون فيه نحو: أكرمني، وفي الاسم نحو: غلامي، وفي الحرف نحو: إني، بخلاف ياء «**افعلي**»، فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم، وهي لا تكون إلا في الفعل. ومما يميز الفعل نون «**أقبلَنّ**»، والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [٣]، والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾ [٤].

فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

* * *

١٢- سواهما الحرفُ كهل وفي ولم   فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيشَمْ

١٣- وماضيَ الأفعالِ بالتا مِزْ وسِمْ   بالنون فعلَ الأمر إنْ أمرٌ فُهِمْ

- يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم مثل بـ «**هل، وفي، ولم**» منبهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص. فأشار بـ «**هل**» إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ وأشار بـ «**في، ولم**» إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ «**في**» نحو: زيد في الدار، ومختص بالأفعال كـ «**لم**» نحو: لم يقم زيد.

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر، فجعل علامة المضارع

---

(١) **لات**: حرف نفي يعمل عمل «**ليس**». وربت: حرف جر شبيه بالزائد. وثمت: حرف عطف.

(٢) **أي**: ياء المؤنثة المخاطبة.

(٣) العلق/ ١٥. الألف: بدل من نون التوكيد الخفيفة.

(٤) الأعراف/ ٨٨.

صحة دخول «لم» عليه كقولك في «يشم»: لم يشم، وفي «يضرب»: لم يضرب. وإليه أشار بقوله: «**فعل مضارع يلي لم ك (يشم)**».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله «**وماضي الأفعال بالتا مز**»، أي: ميز ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو: تباركت يا ذا الجلال والإكرام، ونعمت المرأة هندٌ، وبئست المرأة دعد.

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو: اضربَنْ، واخرجَنَّ.

فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤- والأمرُ إنْ لم يكُ للنون مَحَلْ فيه هو اسمٌ نحوُ صَهْ وحَيْهَلْ

- فـ صه وحيهل: اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول «**صهَنَّ**» ولا «**حيهَلنَّ**» وإن كانت «**صه**» بمعنى اسكت و«**حيهل**» بمعنى أقبِل [1]، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو: اسكتن وأقبلن، ولا يجوز ذلك في «**صه، وحيهل**».



(١) (صه، وحيهل) من أسماء الأفعال.

المعرب والمبني

١٥- والاسمُ منه معربٌ ومبني لشَبَه من الحروف مُدْني

- يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: المعرب [١]، وهو ما سلم من شبه الحروف.

والثاني: المبني [٢]، وهو ما أشبه الحروف، وهو المعني بقوله «**الشبه من الحروف مدني**» أي: لشبه مقرّب من الحروف، فعلة البناء منحصرة عند المصنف -رحمه الله تعالى- في شبه الحرف. ثم نوَّع المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي، حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه. وقد نص سيبويه -رحمه الله- على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الربيع.

* * *

١٦- كالشَّبَه الوضعي في اسمي جئتَنا والمعنوي في متى وفي هنا

١٧- وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثُّرٍ وكافتقارٍ أُصِّلا

- ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شبهه له في الوضع، كأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد كالتاء في «ضربت»، أو على حرفين كـ نا في «**أكرمنا**»، وإلى ذلك أشار بقوله «**في اسمي جئتنا**»، فالتاء في «**جئتنا**» اسم لأنه فاعل، وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، وكذلك «**نا**» اسم لأنها مفعول، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

والثاني: شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشبه حرفًا موجودًا.

---

(١) **المعرب**: هو اللفظ الذي يتغير آخره، مثل: كتاب.

(٢) **المبني**: هو اللفظ الذي لا يتغير آخره، مثل: هؤلاءِ.

والثاني: ما أشبه حرفًا غير موجود.

فمثال الأول: متى، فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو: متى تقم أقم، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود، لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ «إنْ».

ومثال الثاني: هنا [١]، فإنها مبنية لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي «**ما**» وللنهي «**لا**» وللتمني «**ليت**» وللترجي «**لعل**» ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال نحو: دراكِ زيدًا [٢]، فـ «**دراك**» مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره [٣] كما أن الحرف كذلك.

واحترز بقوله «**بلا تأثر**» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو: ضربًا زيدًا [٤]، فإنه نائب مناب «**اضرب**»، وليس بمبني لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف «**دراكِ**»، فإنه وإن كان نائبًا عن «**أدرك**» فليس متأثرًا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

---

(١) **هنا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان.
(٢) **دراك**: اسم فعل أمر بمعنى أدرك، مبني على الكسر.
(٣) اسم الفعل لا يدخل عليه عامل أصلًا.
(٤) **ضربًا**: مفعول مطلق منصوب. زيدًا: مفعول به منصوب.

والرابع: شبه الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «**وكافتقار أصلا**»، وذلك كالأسماء الموصولة نحو: الذي، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة [١]، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت.

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

* * *

١٨- ومعربُ الأسماء ما قد سلِما   من شَبَه الحرف كأرض وسُما

- يريد أن المعرب خلاف المبني، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف، فالمعرب ما لم يشبه الحرف. وينقسم إلى صحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة كـ أرض، وإلى معتل: وهو ما آخره حرف علة كـ سُما. وسما: لغةٌ في الاسم، وفيه ست لغات: اسم بضم الهمزة وكسرها، وسم بضم السين وكسرها، وسمًا بضم السين وكسرها أيضًا.

وينقسم المعرب أيضًا إلى: متمكن أمكن -وهو المنصرف- كـ زيد وعمرو، وإلى متمكن غير أمكن -وهو غير المنصرف- نحو: أحمد ومساجد ومصابيح. فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن هو المعرب، وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

* * *

١٩- وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا   وأعربوا مضارعًا إن عَرِيا

٢٠- من نون توكيد مباشرٍ ومن   نون إناث كـيَرُعْنَ من فُتِنْ

- لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال، ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح. ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

(١) صلة الاسم الموصول جملة أو شبه جملة، مثل: الذي نجح، والتي في المدرسة.

والمبني من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح نحو «**ضرب، وانطلق**» ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

والثاني: ما اختلف في بنائه، والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو: اضرب. وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين [١].

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة: هل تضربَنَّ؟ والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربانِّ؟ وأصله: هل تضربانِنِّ، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى، وهي نون الرفع كراهة توالي الأمثال، فصار: هل تضربانِّ [٢].

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو: هل تضربُنَّ يا زيدون؟ وهل تضربِنَّ يا هند؟ وأصل تضربُنَّ: تضربونن، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق، فصار: تضربونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار: تضربن، وكذلك تضربِنَّ، أصله: تضربينن، ففعل به ما فعل بـ «**تضربونن**» [٣].

وهذا هو المراد بقوله «**وأعربوا مضارعًا إن عريا من نون توكيد مباشر**»، فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيًا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو: هل تضربَنَّ يا زيد؟ فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

---

(١) **أي**: إن «**اضرِبْ**» مثلًا أصله: لِتضربْ.
(٢) **تضربانِّ**: كسرت نون التوكيد منعًا لالتباس الفعل المسند للاثنين بالفعل المسند للواحد.
(٣) **تضربانِّ، تضربُنَّ، تضربِنَّ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: الهندات يضربْنَ، والفعل معها مبني على السكون. ونقل المصنف -رحمه الله تعالى- في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح.

* * *

٢١- وكلُّ حرفٍ مستحِقٌّ للبِنا والأصلُ في المبني أن يُسَكَّنا

٢٢- ومنه ذو فتح وذو كسر وضَمْ كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كَمْ

- الحروف كلها مبنية، إذ لا يَعْتَوِرُها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذت من الدراهم، فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون، لأنه أخف من الحركة، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة كـ «**أينَ، وقامَ، وإنَّ**»، وقد تكون كسرة كـ «**أمسِ، وجيرِ**» (١)، وقد تكون ضمة كـ «**حيثُ**»، وهو اسم، و«**منذُ**»، وهو حرف إذا جررت به (٢)، وأما السكون فنحو: «**كمْ، واضربْ، وأجَلْ**» (٣).

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف.

* * *

٢٣- والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا لاسمٍ وفعلٍ نحوُ لن أَهابا

٢٤- والاسمُ قد خُصِّصَ بالجر كما قد خصص الفعلُ بأن ينجَزِما

٢٥- فارفع بضمٍ وانصبَنْ فتحًا وجُرْ كسرًا كذكرُ اللهِ عبدَه يسُرْ

٢٦- واجزم بتسكين وغيرُ ما ذكر ينوب نحوُ جا أخو بني نَمِرْ

---

(١) **جير**: حرف جواب بمعنى نعم.

(٢) **مثل**: ما رأيته منذ يومين. منذ: حرف جر.

(٣) **كم**: استفهامية بمعنى أي عدد، أو خبرية بمعنى كثير. اضرب: فعل أمر. أجل: حرف جو ب بمعنى نعم.

- **أنواع الإعراب أربعة**: الرفع والنصب والجر والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم، وأما الجر فيختص بالأسماء نحو: بزيد، وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو: لم يضرب.

والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائبًا عنه كما نابت الواو عن الضمة في «**أخو**» والياء عن الكسرة في «**بني**» من قوله «**جا أخو بني نمر**»، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

* * *

٢٧- وارفع بواو وانصبَنْ بالألف واجرُرْ بياء ما من الأسما أَصِفْ

- شرع في بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي: أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال، فهذه ترفع بالواو نحو: جاء أبو زيد، وتنصب بالألف نحو: رأيت أباه، وتجر بالياء نحو: مررت بأبيه. والمشهور أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة.

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «**وارفع بواو . . . إلى آخر البيت**». والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء. فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره.

* * *

٢٨- من ذاك ذو إنْ صحبةً أبانا والفمُ حيث الميم منه بانا

- أي: من الأسماء التي ترفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء «**ذو، وفم**»، ولكن يشترط في «**ذو**» أن تكون بمعنى صاحب نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، وهو المراد بقوله «**إن صحبة أبانا**»، أي: إن أفهم صحبة، واحترز بذلك عن «**ذو**» الطائية،

فإنها لا تفهم صحبة، بل هي بمعنى «الذي»، فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام [١]، ومنه قوله:

[٤] فإما كرامٌ موسرون لقيتُهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا [٢]

- وكذلك يشترط في إعراب «الفم» بهذه الأحرف زوال الميم منه نحو: هذا فوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه، وإليه أشار بقوله «**والفم حيث الميم منه بانا**»، أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو: هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرت إلى فمٍ.

* * *

٢٩- أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهَن والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ

٣٠- وفي أبٍ وتاليه يندُرُ وقصرُها من نقصِهنَّ أشهرُ

- يعني أن «**أبًا، وأخًا، وحمًا**» تجري مجرى «**ذو، وفم**» اللذين سبق ذكرهما، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، نحو: هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «**هن**» [٣] فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو: هذا هنُ زيدٍ، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد، وإليه أشار بقوله «**والنقص في هذا الأخير أحسن**»، أي: النقص في «**هن**» أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جدًا، نحو: هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه. وأنكر الفراء

---

(١) **ذو**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر.

(٢) **أي**: من الذي عندهم. إما: حرف تفصيل. كرام: خبر لمبتدأ محذوف، أي: فالناس إما كرام... حسبي: خبر مقدم، وهو مضاف. ما كفانيا: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر.

(٣) لـ «**هن**» عدة معانٍ، فقد تكون كناية عن شيء ما، مثل: هذا هنك، أي: شيئك. وقد تكون كناية عن اسم الإنسان، تقول: يا هنُ أقبلْ، أي: يا فلان. وقد تكون كناية عن المذكر دون المؤنث، مثل: لفلان عشرون هنًا، أي: عشرون ولدًا مذكرًا. وقد تكون كناية عما يستفحش ذكره.

جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومَنْ حفظ حجَّةٌ على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله «**وفي أب وتاليه يندر . . . إلى آخر البيت**» إلى اللغتين الباقيتين في «**أب**» وتالييه، وهما «**أخ، وحم**»، فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو: هذا أبُه وأخُه وحمُها، ورأيت أبَه وأخَه وحمَها، ومررت بأبِه وأخِه وحمِها، وعليه قوله:

[٥] بأبِه اقتدى عديٌّ في الكرمْ ومن يشابه أبَه فما ظلم

- وهذه اللغة نادرة في «أب» وتالييه، ولهذا قال «**وفي أب وتاليه يندر**»، أي: يندر النقص.

واللغة الأخرى في «**أب**» وتالييه أن يكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها، وعليه قول الشاعر:

[٦] إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

- فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف كما تقدر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره أن في «أب، وأخ، وحم» ثلاث لغات:

أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء.

والثانية: أن تكون بالألف مطلقًا.

والثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في «**هن**» لغتين:

إحداهما: النقص، وهو الأشهر.

والثانية: الإتمام، وهو قليل.

* * *

٣١- وشرطُ ذا الإعرابِ أن يضَفْنَ لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

- ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطًا أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ.

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو: هذا أبو زيد وأخوه وحموه، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، ولم تعرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

الثالث: أن تكون مكبَّرة، واحترز بذلك من أن تكون مصغَّرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُبيُّ زيد وذُوَيُّ مال، ورأيت أُبيَّ زيد وذُوَيَّ مال، ومررت بأُبيِّ زيد وذُوَيِّ مال.

الرابع: أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة، فإن كانت مجموعة [1] أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هؤلاء آباءُ الزيدين، ورأيت آباءَهم، ومررت بآبائِهم. وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا نحو: هذان أبوا زيدٍ، ورأيت أبويه، ومررت بأبويه.

ولم يذكر المصنف -رحمه الله تعالى- من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله **«وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا»**، أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعُلِم من هذا أنه لا بد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله **«يضفن»** راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة، فكأنه قال: وشرط ذا الإعراب أن يضاف **«أب»** وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم.

واعلم أن **«ذو»** لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة [2]، نحو: جاءني ذو مال، فلا يجوز **«جاءني ذو قائم»**.

---

(١) **أي**: جمع تكسير.

(٢) **اسم الجنس**: هو اسم ذات، أو اسم معنى، مثل: غصن وفَضْل، وكلاهما جامد. والصفة هي الاسم المشتق كاسم الفاعل.

٣٢- بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافًا وُصِلا

٣٣- كلتا كذاك اثنان واثنتانِ كابنين وابنتين يجريانِ

٣٤- وتخلُفُ اليا في جميعها الألفْ جرًا ونصبًا بعد فتح قد أُلِفْ

- ذكر المصنف -رحمه الله تعالى- أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحدُّه (١): لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فيدخل في قولنا «**لفظ دال على اثنين**» المثنى نحو: الزيدان، والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو: شَفْع، وخرج بقولنا «**بزيادة**» نحو: شفع، وخرج بقولنا «**صالح للتجريد**» نحو: اثنان، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: اثن، وخرج بقولنا «**وعطف مثله عليه**» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين، فإنه صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: القمرين.

وأشار المصنف بقوله «**بالألف ارفع المثنى وكلا**» إلى أن المثنى يرفع بالألف، وكذلك شبه المثنى، وهو كل ما لا يصدق عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله «**وكلا**»، فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى، فـ «**كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان**» ملحقة بالمثنى، لأنها لا يصدق عليها حد المثنى، ولكن لا يلحق «**كلا، وكلتا**» بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمر نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وجاءتني كلتاهما، ورأيت كلتيهما، ومررت بكلتيهما، فإن أضيفا إلى ظاهر (٢) كانا بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا (٣) نحو: جاني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين، فلهذا قال المصنف «**وكلا إذا بمضمر مضافًا وصلا**».

ثم بيَّن أن «**اثنين، واثنتين**» يجريان مجرى «**ابنين، وابنتين**»، فـ«**اثنان، واثنتان**»

---

(١) أي: تعريفه.

(٢) أي: اسم ظاهر.

(٣) أي علامة الإعراب مقدرة على الألف.

ملحقان بالمثنى كما تقدم، و«ابنان، وابنتان» مثنى حقيقة. ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى- أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا نحو: رأيت الزيدين كليهما، ومررت بالزيدين كليهما، واحترز بذلك عن ياء الجمع [١]، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورًا نحو: مررت بالزيدين، وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما.

* * *

٣٥- وارفع بواو وبيا اجرُرْ وانصبِ سالمَ جمعِ عامرٍ ومُذنِبِ

- ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثاني المثنى، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه، وإعرابه بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا. وأشار بقوله «عامر، ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع، وهو قسمان: جامد وصفة.

فيشترط في الجامد أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب، فإن لم يكن علمًا لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في رجل: رجلون [٢]، نعم إذا صُغِّرَ جاز ذلك نحو: رجيل ورجيلون، لأنه وصف [٣]، وإن كان علمًا لغير

(١) أي: جمع المذكر السالم.
(٢) يجمع رجل على رجال.
(٣) الجامد المصغر ملحق بالمشتق، فرجيل بمنزلة رجل حقير.

مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال في «زينب»: زينبون (١).

وكذا إن كان علمًا لمذكر غير عاقل، فلا يقال في «لاحق» اسم فرس: لاحقون (٢)، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في «طلحة»: طلحون (٣)، وأجاز ذلك الكوفيون، وكذلك إذا كان مركبًا، فلا يقال في «سيبويه»: سيبويهون (٤)، وأجازه بعضهم.

ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب «**أفعل فعلاء**» ولا من باب «**فَعْلان فَعْلى**» ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا «**صفة لمذكر**» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في «**حائض**»: حائضون (٥)، وخرج بقولنا «**عاقل**» ما كان صفة لمذكر غير عاقل، فلا يقال في «**سابق**» صفة فرس: سابقون (٦)، وخرج بقولنا «**خالية من تاء التأنيث**» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث نحو: علاَّمة، فلا يقال فيه: علامون (٧)، وخرج بقولنا: «**ليست من باب أفعل فعلاء**» ما كان كذلك نحو: أحمر، فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه: أحمرون (٨)، وكذلك ما كان من باب «**فَعْلان فَعْلى**» نحو: سكران وسكرى، فلا يقال: سكرانون (٩).

وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو: صبور وجريح، فإنه يقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل جريح وامرأة جريح، فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون ولا جريحون (١٠).

---

(١) تجمع زينب على زينبات.
(٢) يجمع لاحق على لواحق.
(٣) يجمع طلحة على طلحات.
(٤) يجمع سيبويه على ذوي سيبويه.
(٥) تجمع حائض على حائضات وحوائض.
(٦) يجمع سابق على سوابق.
(٧) يجمع علامة على علامات.
(٨) يجمع أحمر على حمر، وتجمع حمراء على حمراوات.
(٩) يجمع سكران وسَكرى على سُكارى.
(١٠) يجمع صبور على صبر، وجريح على جرحى، وتجمع صبور على صبورات، وجريح على جريحات.

وأشار المصنف -رحمه الله- إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله **«عامر»**، فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولًا بقوله **«ومذنب»**، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، وليست من باب **«أفعل فعلاء»** ولا من باب **«فعلان فعلى»** ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مذنبون.

* * *

٣٦- وشبهِ ذَيْنِ وبه عشرونا وبابُه أُلحِقَ والأهلونا

٣٧- أولو وعالمون عِلِّيونا وأرَضُون شَذَّ والسِّنونا

٣٨- وبابُه ومثلَ حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ وهو عند قوم يَطَّرِدْ

- أشار المصنف -رحمه الله- بقوله **«وشبه ذين»** إلى شبه **«عامر»**، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم، فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه **«مذنب»**، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالأفضل والضراب ونحوهما، فتقول: الأفضلون والضرابون، وأشار بقوله **«وبه عشرون»** إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا.

وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد [١]، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها، فما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، فعشرون وبابه [٢] -وهو ثلاثون إلى تسعين- ملحق بجمع المذكر السالم، لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عشر، وكذلك **«أهلون»** ملحق به، لأن مفرده -وهو **«أهل»**- ليس فيه الشروط المذكورة، لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك **«أولو»**، لأنه لا واحد له من لفظه، و**«عالمون»** جمع عالم، وعالم كرجل اسم جنس جامد، و**«عليون»** اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة

---

(١) أي: المفرد.
(٢) أي ألفاظ العقود.

لكونه لما لا يعقل، و«**أرضون**» جمع أرض، وأرض اسم جنس جامد مؤنث، و«**السنون**» جمع سنة، والسنة اسم جنس مؤنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «**وبابه**» إلى باب «**سنة**»، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث [١]، ولم يُكَسَّر [٢] كمئة ومئين، وثُبَة وثُبين.

وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كُسِّر كـ «**شفة وشفاه**» لم يستعمل كذلك إلا شذوذًا كظُبَة، فإنهم كسَّروه على «**ظُباة**»، وجمعوه أيضًا بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، فقالوا: ظبون وظبين.

وأشار بقوله «**ومثل حين قد يرد ذا الباب**» إلى أن «**سنين**» ونحوه قد تلزمه الياء، ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينًا، ومررت بسنينٍ، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقل من إثباته.

واختلف في اطراد هذا، والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله ﷺ: «**اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسفَ**» في إحدى الروايتين، ومثله قول الشاعر:

[٧] **دعانيَ من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبًا وشيَّبننا مُرْدا** [٣]

- الشاهد فيه إجراء السنين مُجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة.

* * *

٣٩- ونونَ مجموع وما به التَحَقْ فافتح وقَلَّ من بكسره نَطَقْ

٤٠- ونونُ ما ثُنِّيَ والملحقِ بهْ بعكس ذاك استعملوه فانتَبِهْ

- حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذًا، ومنه قوله:

---

(١) سنة أصلها (سَنَوٌ) على وزن فَعَل. والمراد بلامه الحرف الأخير.

(٢) **أي**: لم يجمع جمع تكسير.

(٣) **دعاني**: اتركاني. شيب: جمع مفرده: أشيب. مرد: جمع مفرده: أمرد. شيبًا ومردًا: حالان منصوبتان.

[٨] عرفنا جعفرًا وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرينِ [١]

- وقوله:

[٩] أكلَّ الدهر حِلٌّ وارتحالٌ أما يُبقي عليَّ ولا يقيني
وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزتُ حد الأربعينِ [٢]

- وليس كسرها لغةً، خلافًا لمن زعم ذلك.

وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله:

[١٠] على أحوَذِيَّيْنَ استقلت عشية فما هي إلا لمحةٌ وتغيب [٣]

- وظاهر كلام المصنف -رحمه الله تعالى- أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان، وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

[١١] أعرف منها الجِيد والعينانا ومَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبيانا [٤]

- وقد قيل: إنه مصنوع، فلا يحتج به.

* * *

٤١- وما بتا وألف قد جُمِعا يكسَرُ في الجر وفي النصب معًا

- لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو قسمان: أحدهما جمع المؤنث السالم نحو:

---

(١) **الزعانف**: الأتباع، جمع زِعنِفة.

(٢) **كلَّ الدهر**: ظرف زمان منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف. حل: مبتدأ مؤخر مرفوع. ماذا: استفهامية مفعول به مقدم.

(٣) **الأحوذيان**: مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، والمراد به جناح القطاة. استقلت: طارت. على أحوذيين: متعلقان بالفعل «**استقلت**».

(٤) **ظبيان**: اسم رجل. العينانا: معطوف على «**الجيد**» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف.

مسلمات، وقيدنا بالسالم احترازًا عن جمع التكسير، وهو ما لم يسلم فيه بناء واحده نحو: هنود، وأشار إليه المصنف -رحمه الله تعالى- بقوله **«وما بتا وألف قد جمعا»**، أي: جمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: قضاة، فإن ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل، وهو الياء لأن أصله: قُضَيَةٌ، ونحو: أبيات، فإن تاءه أصلية، والمراد منه ما كانت الألف والتاء سببًا في دلالته على الجمع نحو: هندات، فاحترز بذلك عن نحو: قضاة وأبيات، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل: قضاة وأبيات، وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله **«بتا»** متعلقة بقوله **«جُمِعَ»**.

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو: جاءني هندات، ورأيت هندات، ومررت بهندات، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه.

* * *

٤٢- كذا أولاتُ والذي اسمًا قد جُعِلْ كأذرعاتٍ فيه ذا أيضًا قُبِلْ

- أشار بقوله **«كذا أولات»** إلى أن **«أولات»** تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي ملحقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله **«والذي اسمًا قد جعل»** إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو: **«أذرعات»** ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، ويزال منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ.

والثاني: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ، ويروى قوله:

[١٢] تنوّرْتُها من أذرعاتٍ وأهلُها بيثربَ أدنى دارِها نَظَرٌ عالي [(١)]

- بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

* * *

٤٣- وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ما لم يُضَفْ أو يك بعد ألْ رُدِفْ

- أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضمة نحو: جاء أحمدُ، وينصب بالفتحة نحو: رأيت أحمدَ، ويجر بالفتحة أيضًا نحو: مررت بأحمدَ، فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جر بالكسرة نحو: مررت بأحمدِكم، وكذا إذا دخله الألف واللام نحو: مررت بالأحمدِ، فإنه يجر بالكسرة.

* * *

٤٤- واجعلْ لنحو يفعلان النونا رفعًا وتدعين وتسألونا

٤٥- وحذفُها للجزم والنصب سِمَهْ كلم تكوني لترومي مَظْلَمَهْ

- لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة [(٢)]، فأشار بقوله «**يفعلان**» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو: يضربان، أو التاء نحو: تضربان، وأشار بقوله «**وتدعين**» إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة نحو: أنت تضربين، وأشار بقوله «**وتسألون**» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو: أنتم تضربون، سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو: الزيدون يضربون.

---

(١) **تنورتها**: نظرت إليها من بعيد. أذرعات: بلدة في الشام.

(٢) **أي**: الأفعال الخمسة.

فهذه الأمثلة الخمسة -وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين- ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة نحو: الزيدان يفعلان، فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها نحو: الزيدان لن يقوما ولم يخرجا، فعلامة النصب والجزم سقوط النون من «يقوما، ويخرجا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [(١)].

* * *

٤٦- وسَمِّ معتلًا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

٤٧- فالأولُ الإعرابُ فيه قُدِّرا جميعُه وهو الذي قد قُصِرا

٤٨- والثانِ منقوصٌ ونصبُه ظَهَرْ ورفعُه يُنوى كذا أيضًا يُجَرْ

- شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال، فذكر أن ما كان مثل: «**المصطفى، والمرتقي**» يسمى معتلًا، وأشار بـ «**المصطفى**» إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل: عصا ورحى، وأشار بـ «**المرتقي**» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو: القاضي والداعي.

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب: الرفع والنصب والجر [(٢)]، وأنه يسمى المقصور، فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، فاحترز بالاسم من الفعل نحو: يرضى، وبالمعرب من المبني نحو: إذا، وبالألف من المنقوص نحو: القاضي، كما سيأتي، وبلازمة من المثنى في حالة الرفع نحو: الزيدان، فإن ألفه لا تلزمه، إذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو: رأيت الزيدين.

وأشار بقوله «**والثانِ منقوص**» إلى المرتقي، فالمنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: المرتقي، فاحترز بالاسم عن الفعل نحو: يرمي،

---

(١) البقرة/ ٢٤.

(٢) منع من ظهور حركة الإعراب التعذر.

وبالمعرب عن المبني نحو: الذي، وبقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون نحو: ظبْي ورمْي، فهذا معتل جارٍ مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو: رأيت القاضيَ، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ (١)، ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو: جاء القاضيْ، ومررت بالقاضيْ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء (٢).

وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو: هو، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو: جاء أبوه، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين:

أحدهما: ما سمي به من الفعل نحو: يدعو ويغزو.

والثاني: ما كان أعجميًا نحو: سمندو وقمندو.

* * *

٤٩- وأيُّ فعلٍ آخِرٌ منه ألفْ أو واوٌ أو ياء فمعتلًا عُرِفْ

- أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو: يغزو، أو ياء قبلها كسرة نحو: يرمي، أو ألف قبلها فتحة نحو: يخشى.

* * *

٥٠- فالألفَ انوِ فيه غيرَ الجزمِ وأبدِ نَصْبَ ما كيدعو يرمي

٥١- والرفعَ فيهما انوِ واحذِفْ جازما ثلاثَهن تقضِ حكمًا لازما

- ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل، فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم، وهو الرفع والنصب نحو: زيد يخشى، فـ «يخشى»: مرفوع، وعلامة رفعه

---

(١) الأحقاف/ ٣١.

(٢) منع من ظهور الضمة أو الكسرة الثقل.

ضمة مقدرة على الألف [١]، ولن يخشى، فـ يخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف [٢]، وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الآخِرُ نحو: لم يخش.

وأشار بقوله «**وأبد نصب ما كيدعو يرمي**» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ.

وأشار بقوله «**والرفع فيهما انو**» إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو: يدعو ويرمي، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء [٣].

وأشار بقوله «**واحذف جازمًا ثلاثهن**» إلى أن الثلاث -وهي الألف والواو والياء- تحذف في الجزم نحو: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويقدر في الألف.



---

(١) منع من ظهورها التعذر.
(٢) منع من ظهورها التعذر.
(٣) منع من ظهورها الثقل.

النكرة والمعرفة

٥٢- نكرةٌ قابلُ أل مؤثِّرا أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا

- **النكرة**: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل»، فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف: رجل، فتقول: الرجل.

واحترز بقوله «**وتؤثر فيه التعريف**» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف كـ «**عبّاس**» علمًا، فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه «أل»، لكنها لم تؤثر فيه التعريف، لأنه معرفة قبل دخولها عليه، ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل»: «ذو» التي بمعنى صاحب نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، فذو نكرة، وهي لا تقبل «أل»، لكنها واقعة موقع «صاحب»، و«صاحب» يقبل «أل» نحو: الصاحب.

* * *

٥٣- وغيرُه معرفةٌ كهم وذي وهندَ وابني والغلامِ والذي

- أي: غير النكرة المعرفة، وهي ستة أقسام: المضمر كـ «هم»، واسم الإشارة كـ ذي، والعلم كـ «هند» [1]، والمحلى بالألف واللام كالغلام، والموصول كالذي، وما أضيف إلى واحد منها كابني، وسنتكلم على هذه الأقسام.

* * *

٥٤- فما لذي غَيْبَةٍ أو حضورِ كأنتَ وهوَ سمِّ بالضميرِ

- يشير إلى أن الضمير ما دل على غيبة كـ هو، أو حضور، وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب نحو: أنت، والثاني ضمير المتكلم نحو: أنا.

* * *

٥٥- وذو اتصالٍ منه ما لا يُبتدا ولا يلي إلا اختيارًا أبدا

٥٦- كالياء والكاف من ابني أكرمكْ والياء والها من سَلِيه ما مَلَكْ

---

(١) **هند**: يجوز صرفه، أي: تنوينه، ويجوز منعه من الصرف، لأنه اسم علم لمؤنث، ثلاثي، ساكن الوسط.

- الضمير البارز ينقسم إلى: متصل، ومنفصل. فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به كالكاف من «أكرمك» ونحوه، ولا يقع بعد «إلا» في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمتُ إلاك، وقد جاء شذوذًا في الشعر كقوله:

١٣- أعوذ برب العرش من فئة بغت علَيَّ فما لي عوضُ إلاه ناصرُ (١)

- وقوله:

١٤- وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديّارُ (٢)

* * *

٥٧- وكلُّ مضمرٍ له البِنا يَجِبْ ولفظُ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِبْ

- المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود (٣)، ولذلك لا تصغر، ولا تثنى، ولا تجمع، وإذا ثبت أنها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب، وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو: أكرمتك، ومررت بك، وإنه وله، فالكاف في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر، والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر (٤).

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

٥٨- للرفع والنصب وجرّ نا صَلَحْ كاعرف بنا فإننا نِلْنا المِنَحْ

- أي: صلح لفظ «نا» للرفع نحو: نلنا، وللنصب نحو: فإننا، وللجر نحو: بنا (٥).

---

(١) **برب العرش**: متعلقان بالفعل «**أعوذ**». من فئة: متعلقان بالفعل «**أعوذ**» أيضًا. ما: حرف نفي. لي: متعلقان بخبر مقدم محذوف. عوض: ظرف زمان في محل نصب متعلق باسم الفاعل «**ناصر**». إلا: أداة استثناء. الهاء: ضمير متصل في محل نصب على الاستثناء. ناصر: مبتدأ مؤخر مرفوع.

(٢) **ديار**: أحد. علينا: متعلقان بخبر مقدم محذوف. إذا ما كنت جارتنا: ظرف زمان في محل نصب متعلق بالاستقرار المقدر في «**علينا**»، وهو مضاف. ما: حرف زائد. ألا يجاورنا إلا ك ديار: المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر. إلا ك: مثل «**إلا ه**» في الشاهد السابق.

(٣) **أي**: عدم التصرف.

(٤) **الكاف أو الهاء**: ضمير متصل مشترك بين النصب والجر.

(٥) **نا**: ضمير متصل مشترك بين الرفع والنصب والجر.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء، فمثال الرفع نحو: اضربي [١]، ومثال النصب نحو: أكرمني، ومثال الجر نحو: مرَّ بي [٢].

ويستعمل في الثلاثة أيضًا «هم»، فمثال الرفع: هم قائمون [٣]، ومثال النصب: أكرمتهم، ومثال الجر: لهم [٤].

وإنما لم يذكر المصنف «الياء، وهم» لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة بخلاف الياء، فإنها وإن استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرًا متصلًا في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، لأنها في حال الرفع للمخاطب [٥]، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»، لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة فليست مثل «نا»، لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل.

* * *

٥٩- وألفٌ والواوُ والنونُ لما غاب وغيرِهِ كقاما واعْلَما

- الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة [٦]، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثال الغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن. ومثال المخاطب: اعلما واعلموا واعلمْنَ، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلًا، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

* * *

(١) **ياء المؤنثة المخاطبة**: ضمير متصل مختص بالرفع.
(٢) **ياء المتكلم**: ضمير متصل مشترك بين النصب والجر.
(٣) **هم**: من ضمائر الرفع المنفصلة.
(٤) **الهاء**: ضمير متصل مشترك بين النصب والجر كما سبق.
(٥) **أي**: للمؤنثة المخاطبة.
(٦) ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة: ضمير متصل مختص بالرفع.

٦٠- ومن ضمير الرفع ما يستَتِرُ كافعلْ أوافقْ نغتبِطْ إذ تُشْكَرُ

- ينقسم الضمير إلى: مستتر وبارز، والمستتر إلى: واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ «**افعلْ**»، التقدير: أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: افعل زيد.

فأما «افعلْ أنت» فـ أنت: تأكيد للضمير المستتر في «**افعل**» [١]، وليس بفاعل لـ «**افعل**»، لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افعل، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو: اضربي، واضربا، واضربوا، واضربْنَ.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو: أوافق، والتقدير: أنا، فإن قلت «**أوافق أنا**» كان «**أنا**» تأكيدًا للضمير المستتر [٢].

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو: نغتبط، أي: نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد نحو: تشكر، أي: أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو: أنت تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتن تفعلْنَ.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يحل محله الظاهر، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: هند تقوم، وما كان بمعناه [٣] نحو: زيد قائم، أي: هو.

* * *

(١) **أنت**: توكيد لفظي لفاعل «**افعل**».
(٢) **أنا**: توكيد لفظي لفاعل «**أوافق**».
(٣) **أي**: ما يشبه الفعل كاسم الفاعل.

٦١- وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هُوْ وأنـت والـفـروعُ لا تَـشْـتَـبِـهُ

- تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: متصل ومنفصل، فالمتصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكون مجرورًا.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: أنا: للمتكلم وحده، ونحن: للمتكلم المشارك أو المعظِّم نفسه، وأنتَ: للمخاطب، وأنتِ: للمخاطبة، وأنتما: للمخاطبين أو المخاطبتين، وأنتم: للمخاطبين، وأنتن: للمخاطبات، وهو: للغائب، وهي: للغائبة، وهما: للغائبين أو الغائبتين، وهم: للغائبين، وهن: للغائبات.

* * *

٦٢- وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعِلا إيايَ والتفريعُ ليس مُشْكِلا

- أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: إياي: للمتكلم وحده، وإيانا: للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، وإياكَ: للمخاطب، وإياكِ: للمخاطبة، وإياكما: للمخاطبين أو المخاطبتين، وإياكم: للمخاطبين، وإياكن: للمخاطبات، وإياه: للغائب، وإياها: للغائبة، وإياهما: للغائبين أو الغائبتين، وإياهم: للغائبين، وإياهن: للغائبات [1].

* * *

٦٣- وفي اختيار لا يجيء المنفصلْ إذا تأتَّى أن يجيء المتصلْ

- كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلا فيما سيذكره المصنف، فلا تقول في «أكرمتك»: أكرمت إياك، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمتك.

---

(١) ضمير النصب المنفصل هو «إيا» فقط.

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعيَّن المنفصل نحو: إياك أكرمتُ [١]، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلًا مع إمكان الإتيان به متصلًا كقوله:

١٥- بالباعث الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إياهمُ الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ [٢]

* * *

٦٤- وصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما أشبَهَهُ في كُنتُهُ الخُلْفُ انتمى

٦٥- كذاكَ خِلْتَنِيهِ واتصالا أختارُ غيري اختارَ الانفصالا

- أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلًا مع إمكان أن يؤتى به متصلًا، فأشار بقوله «سلنيه» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل وهما ضميران نحو: الدرهم سلنيه، فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصال نحو: سلنيه، والانفصال نحو: سلني إياه، وكذلك كل فعل أشبهه نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء [٣]، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «في كنته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرًا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله [٤]، واختلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال نحو: كنته، واختار سيبويه الانفصال نحو: كنت إياه، تقول: الصديق كنته، وكنت إياه.

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: خلتنيه [٥]، وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختار

(١) لأن الضمير تقدم على عامله.

(٢) **ضمنت إياهم الأرض**: تضمنتهم. الباعث الوارث الأموات: الذي يبعثهم ويرثهم. الدهارير: الشدائد. بالباعث: متعلقان بالفعل «حلفت» في بيت سابق.

(٣) الوصل أرجح. (٤) الفصل أرجح.

(٥) الفصل أرجح.

في هذا أيضًا الانفصال نحو: خلتني إياه، ومذهب سيبويه أرجح، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافِه لهم، قال الشاعر:

١٦- إذا قالتْ حذامِ فصدقوها فإنَّ القول ما قالت حذامِ[1]

* * *

٦٦- وقدِّم الأخصَّ في اتصالِ وقدِّمَنْ ما شئتَ في انفصالِ

- ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما، فتقول: «**الدرهم أعطيتكه، وأعطيتنيه**» بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنهما أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتُهوك ولا أعطيتَهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: أراهُمُني الباطل شيطانًا.

فإن فصل أحدهما كنت بالخيار، فإن شئت قدمت الأخص، فقلت: الدرهمُ أعطيتك إياه، وأعطيتَني إياه، وإن شئت قدمت غير الأخص، فقلت: أعطيته إياك، وأعطيته إياي، وإليه أشار بقوله: «**وقدمن ما شئت في انفصال**».

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس لم يجز، فإن قلت «**زيد أعطيتك إياه**» لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك، لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

* * *

٦٧- وفي اتحاد الرتبة الزَمْ فصلا وقد يُبيح الغيبُ فيه وَصْلا

- إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: أعطيتني إياي، وأعطيتك

(١) **حذام**: زرقاء اليمامة. زعموا أنها ترى عن بُعد. حذام: فاعل مبني في محل رفع.

إياك، وأعطيته إياه، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتُهوه، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو: الزيدان الدرهمُ أعطيتهماه، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مع اختلافٍ ما ونحوَ «ضمنتْ إياهم الأرضُ» الضرورةُ اقتضتْ

- وربما أُثْبِتَ هذا البيت في بعض نسخ الألفية، وليس منها، وأشار بقوله «**ونحو ضمنت. . . إلى آخر البيت**» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلًا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله:

١٧- بالباعث الوارث الأمواتَ قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير (١)

- وقد تقدم ذكر ذلك.

* * *

٦٨- وقبل يا النفسِ مع الفعل التُزِمْ نونُ وقايةٍ وليسي قد نُظِمْ

- إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومًا نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو: أكرمني، ويكرمني، وأكرِمْني، وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذًا كما قال الشاعر:

١٨- عددتُ قومي كعديد الطَّيْسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسي (٢)

- واختلف في «أفعل» في التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفقرني إلى عفو الله! وما أفقري إلى عفو الله! عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.

* * *

٦٩- و«ليتني» فشا و«ليتي» ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيَّرا

٧٠- في الباقيات واضطرارًا خفَّفا منّي وعنّي بعضُ من قد سَلَفا

---

(١) تقدم برقم/ ١٥ .

(٢) **عديد**: عدد. الطيس: الرمل. ليسي: غيري. كعديد الطيس: الكاف: نائب مفعول مطلق، أي: عددت قومي عدًا مثل عديد الطيس، وهو مضاف. ليسي: اسمها ضمير مستتر، تقديره: هو، يعود إلى البعض المفهوم مما قبله. الياء: ضمير متصل في محل نصب خبرها.

- ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تحذف منها إلا ندورًا، كقوله:

١٩- كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال ليتي أصادِفُه وأُتلِفُ جُلَّ مالي [١]

- والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [٢].

وأما «لعل» فذكر أنها بعكس «ليت»، فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [٣]، ويقل ثبوت النون كقول الشاعر:

٢٠- فقلتُ أعيراني القَدُومَ لعلني أَخُطُّ بها قبرًا لأبيضَ ماجدِ [٤]

- ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخوات «ليت، ولعل»، وهي «إن، وأن، وكأن، ولكن»، فتقول: إني وإنني، وأني وأنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنني.

ثم ذكر أن «من، وعن» تلزمهما نون الوقاية، فتقول «منّي، وعنّي» بالتشديد، ومنهم من يحذف النون، فيقول «مني، وعني» بالتخفيف، وهو شاذ، قال الشاعر:

٢١- أيها السائلُ عنهمْ وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي [٥]

* * *

٧١- وفي لدُنّي لَدُنِي قَلَّ وفي قَدْني وقَطْني الحذفُ أيضًا قد يَفِي

- أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لدني» إثبات النون كقوله تعالى: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [٦]، ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لَدُنِي بالتخفيف.

(١) **كمنية جابر**: الكاف: نائب مفعول مطلق، أي: تمنى الرجل تمنيًا مثل تمني جابر، وهو مضاف.
(٢) النساء/ ٧٣.
(٣) غافر/ ٣٦.
(٤) **القدوم**: الآلة التي ينجر بها الخشب. أخط: أنحت. القبر: المراد به الجراب الذي يغمد فيه السيف. أبيض ماجد: سيف صقيل. لأبيض: متعلقان بنعت محذوف لـ «قبرًا».
(٥) **أيها**: منادى في محل نصب. وأداة النداء محذوفة، أي: يا أيها... ها: حرف تنبيه. السائل: نعت لـ«أي» مرفوع.
(٦) الكهف/ ٧٦ . **لدن**: بمعنى عند.

والكثير في «قد، وقط» ثبوت النون نحو: قدني وقطني [١]، ويقل الحذف نحو: قدي، وقطي، أي: حسبي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله:

٢٢- قدني من نصر الخُبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ [٢]

(١) **قد أو قط**: اسم بمعنى حسب.

(٢) **الخبيبان**: عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب. الملحد: الذي يستحل حرمات الله. قدني: مبتدأ في محل رفع، وهو مضاف. من نصر الخبيبين: متعلقان بخبر محذوف. قدي: توكيد لفظي لـ **«قدني»**.

العلم

٧٢- اسمٌ يعيِّنُ المسمَّى مطلقا عَلَمُه كجعفرٍ وخِرْنِقا
٧٣- وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحقٍ وشَذْقمٍ وهَيلَةٍ وواشقِ

- العلم: هو الاسم الذي يعيِّن مسماه مطلقًا، أي: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، فـ «**الاسم**» جنس يشمل النكرة والمعرفة، و«**يعين مسماه**» فصل أخرج النكرة، و«**بلا قيد**» أخرج بقية المعارف كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «**أنا**» أو الخطاب كـ «**أنت**» أو الغيبة كـ «**هو**»، ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم تنبيهًا على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات، فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء العرب [1]، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقرن: اسم قبيلة، وعدن: اسم مكان، ولاحق: اسم فرس، وشذقم: اسم جمل، وهيلة: اسم شاة، وواشق: اسم كلب.

* * *

٧٤- واسمًا أتى وكنيةً ولَقَبا وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صَحِبا

- ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكنية، ولقب، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو، وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم كأبي عبد الله وأم الخير، وباللقب ما أشعر بمدح كزين العابدين أو ذم كأنف الناقة.

وأشار بقوله «**وأخرن ذا . . . إلخ**» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول أنف الناقة زيد «**إلا قليلاً**»، **ومنه قوله**:

٢٣- بأن ذا الكلبِ عَمْرًا خيرَهُمْ حسبًا ببطن شِريانَ يعوي حوله الذيبُ [2]

---

(١) الصواب من شواعر العرب.

(٢) **شريان**: اسم موضع. يعوي حوله الذيب: كناية عن موته. بأن ذا الكلب... ببطن شريان: متعلقان بالفعل «**أبلغ**» في بيت سابق. المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر. ذا الكلب: اسم «**أن**» منصوب

- وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله «**سواه**» الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية، فتقول: زين العابدين أبو عبد الله، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله «**وأخرن ذا إن سواه صحبا**»، «**وذا اجعل آخرًا إذا اسمًا صحبا**»، وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال «**وأخرن ذا إن سواها صحبا**» لما ورد عليه شيء، إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

* * *

٧٥- وإن يكونا مفردين فأضِفْ حَتْمًا وإلا أَتْبِعِ الذي رَدِفْ

- إذا اجتمع الاسم واللقب فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركبًا واللقب مفردًا، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا.

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز [١]، وأجاز الكوفيون الإتباع، فتقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيد كرز [٢]. ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين -بأن كانا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا نحو: عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة- وجب الإتباع، فتتبع الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب نحو: مررت بزيد أنفُ الناقة، وأنفَ الناقة، فالرفع

وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف. عمرًا: بدل من اسم الإشارة منصوب. خيرهم: نعت لـ «**عمرًا**»، وهو مضاف. حسبًا: تمييز منصوب. يبطن شريان: متعلقان بخبر «**أن**» المحذوف.

(١) الأول مضاف، والثاني مضاف إليه.

(٢) الثاني عطف بيان للأول.

على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنف الناقة، والنصب على إضمار فعل، والتقدير: أعني أنف الناقة [١]، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع نحو: هذا زيد أنفَ الناقة، ورأيت زيدًا أنفُ الناقة، ومررت بزيد أنفَ الناقة، وأنفُ الناقة.

* * *

٧٦- ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسدْ وذو ارتجالٍ كسعادَ وأُدَدْ

٧٧- وجملةٌ وما بمزج رُكِّبا ذا إنْ بغيرِ ويهِ تَمَّ أُعربا

٧٨- وشاع في الأعلام ذو الإضافه كعبدِ شمسٍ وأبي قُحافه

- ينقسم العلم إلى مرتجل وإلى منقول، فالمرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وأُدَد، والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، والنقل إما من صفة كحارث، أو من مصدر كفَضْل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة، أو من جملة كـ «**قام زيد، وزيد قائم**» ، وحكمها أنها تحكى، فتقول: جاءني زيدٌ قائمٌ [٢]، ورأيت زيدٌ قائمٌ، ومررت بزيدٌ قائمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضًا ما ركب تركيب مزج كبعلبك، ومعدي كرب، وسيبويه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج إن ختم بغير «**ويه**» أعرب، ومفهومه أنه إن ختم بـ «**ويه**» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره، فتقول: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، فتعربه إعراب ما لا ينصرف.

ويجوز فيه أيضًا البناء على الفتح، فتقول: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، ويجوز أيضًا أن يعرب أيضًا إعراب المتضايفين، فتقول: جاءني حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرِموتٍ.

وتقول فيما ختم بـ«ويه»: جاءني سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ، فتبنيه على

---

(١) **أنف الناقة**: مفعول به منصوب، وهو مضاف.

(٢) **زيد قائم**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الأصلية.

الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو: جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ. ومنها ما ركب تركيب إضافة كعبد شمس وأبي قحافة، وهو معرب، فتقول: جاءني عبدُ شمس وأبو قحافة، ورأيت عبدَ شمس وأبا قحافة، ومررت بعبدِ شمس وأبي قحافةَ.

ونبَّه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معربًا بالحركات كعبد، وبالحروف كأبي، وأن الجزء الثاني يكون منصرفًا كشمس، وغير منصرف كقحافة.

* * *

٧٩- ووضعوا لبعض الاجناس عَلَمْ كعلم الأشخاص لفظًا وهو عَمْ

٨٠- من ذاك أمُّ عِرْيَطٍ للعقربِ وهكذا ثعالةٌ للثعلبِ

٨١- ومثلُه برَّةُ للمبرَّةْ كذا فَجارِ عَلَمٌ للفَجَرَةْ

- العلم على قسمين: علم شخص، وعلم جنس.

فعلم الشخص له حكمان: معنوي، وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد، ولفظي، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو: جاءني زيد ضاحكًا، ومنعه من الصرف [1] مع سبب آخر غير العلمية نحو: هذا أحمد، ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: جاء العمرو.

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي، فتقول: هذا أسامةُ مقبلًا، فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تدخل عليه الألف واللام، فلا تقول: هذا الأسامة.

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدًا بعينه، فكل أسد يصدق عليه أسامة، وكل عقرب يصدق عليها أم عريط، وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة. وعلم الجنس يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما مثل بقوله **«برة للمبرة وفجار للفجرة»**.

---

(١) أي منعه من التنوين.

اسم الإشارة

٨٢- بـذا لـمـفـردِ مـذكـرٍ أشِـرْ بذي وذهْ تي تا على الأنثى اقتصِرْ

- يشار إلى المفرد المذكر بـ ذا، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويشار إلى المؤنثة بـ ذي، وذه بسكون الهاء، وتي، وتا، وذه بكسر الهاء: باختلاس، وبإشباع، وته بسكون الهاء، وبكسرها: باختلاس، وإشباع، وذات.

* * *

٨٣- وذانِ تانِ للمثنى المرتفِعْ وفي سواهُ ذينِ تينِ اذكرْ تُطِعْ

- يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ«**ذان**»، وفي حالة النصب والجر بـ«**ذين**»، وإلى المؤنثتين بـ«**تان**» في الرفع، و«**تين**» في النصب والجر.

* * *

٨٤- وبأولى أشِرْ لجمعٍ مطلقا والمدُّ أولى ولدى البُعْدِ انطِقا

٨٥- بالكاف حرفًا دون لام أو معَهْ واللامُ - إنْ قَدَّمْتَ ها - ممتنِعَهْ

- يشار إلى الجمع -مذكرًا كان أو مؤنثًا- بـ أولى، ولهذا قال المصنف «**أشر لجمع مطلقًا**»، ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غير العاقل قوله:

٢٤- ذمَّ المنازل بعد منزلة اللِّوى والعيشَ بعد أولـئك الأيام [1]

- وفيها لغتان المدُّ [2]، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر [3]، وهي لغة بني تميم.

---

(١) **المنازل**: جمع مفرده: منزلة، وهو محل النزول. اللوى: اسم موضع. العيش: الحياة. بعد منزلة اللوى: ظرف زمان متعلق بحال محذوفة من «**المنازل**»، وهو مضاف. الأيام: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان له.

(٢) أي أولاء. (٣) أي أولى.

وأشار بقوله «**ولدى البعد انطقا بالكاف . . . إلى آخر البيت**» إلى أن المشار إليه له رتبتان: القرب والبعد، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها، فتقول: ذاك، أو الكاف واللام نحو: ذلك. وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها، فتقول: هذاك، وعليه قوله:

٢٥- رأيتُ بني غبراء لا ينكرونَني ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ الممدَّدِ [١]

- ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا تقول: هذالك.

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُربى، وبُعْدى، كما قررناه، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى، ووسطى، وبعدى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كذا وذي، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: ذاك، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو: ذلك.

* * *

٨٦- وبهنا أو ههنا أشِرْ إلى داني المكان وبه الكافَ صلا

٨٧- في البعد أو بثَمّ فُهْ أو هَنّا أو بهنالكَ انطِقَنْ أو هِنّا

- يشار إلى المكان القريب بـ «هُنا» [٢]، ويتقدمها «ها» التنبيه، فيقال: ههنا، ويشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ «هناك، وهنالك، وهنّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون وبـ «ثَمّ، وهِنّتْ» ، وعلى مذهب غيره «هناك» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

---

(١) **بنو الغبراء**: الفقراء. أهل الطراف الممدد: الأغنياء. الطراف: البيت من الجلد. بني غبراء: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. جملة (لا ينكرونني) مفعول به ثان منصوب.

(٢) **هنا**: ظرف مكان مبني في محل نصب، مثل: جلسنا هنا.

الموصول

٨٨- موصولُ الاسماء الذي الأنثى التي   واليـا إذا مـا ثُـنِّـيـا لا تُـثْـبِـتِ
٨٩- بـل مـا تـليـه أَوْلِـهِ الـعـلامَـهْ   والـنـونُ إن تُـشْـدَدْ فـلا مـلامَـهْ
٩٠- والـنـون من ذين وتين شُدِّدا   أيـضًـا وتـعـويـضٌ بـذاك قُـصِـدا

- ينقسم الموصول إلى: اسمي وحرفي.

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف:

أحدها: «أنْ» المصدرية، وتوصل بالفعل المتصرف ماضيًا مثل: عجبت من أن قام زيد [١]، ومضارعًا نحو: عجبت من أن يقوم زيد، وأمرًا نحو: أشرت إليه بأن قم، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [٣]، فهي مخففة من الثقيلة.

ومنها: «أنّ» ، وتوصل باسمها وخبرها نحو: عجبت من أن زيدًا قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [٤]، وأن المخففة كالمثقلة، وتوصل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفًا، واسم المثقلة مذكورًا.

ومنها: كي، وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل: جئت لكي تكرمَ زيدًا.

ومنها: ما، وتكون مصدرية ظرفية نحو: لا أصحبك ما دمت منطلقًا، أي: مدةَ دوامك منطلقًا، وغير ظرفية نحو: عجبت مما ضربت زيدًا، وتوصل بالماضي [٥] كما مثِّلَ وبالمضارع نحو: لا أصحبك ما يقوم زيد، وعجبت مما تضرب زيدًا، ومنه [٦]

---

(١) أن قام زيد: المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر. جملة (قام زيد) صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

(٢) النجم/ ٣٩. أن: مخففة من الثقيلة حرف ناسخ. اسمها ضمير الشأن محذوف. جملة ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ خبرها.

(٣) الأعراف/ ١٨٥.

(٤) العنكبوت/ ٥١. أنا أنزلنا: المصدر المؤول في محل رفع فاعل.

(٥) أي: ما بنوعيها.

(٦) أي: ومن وصلها بالفعل.

﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [١]، وبالجملة الاسمية نحو: عجبت مما زيد قائم، ولا أصحبك ما زيد قائم، وهو قليل، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بـ «لم» نحو: لا أصحبك ما لم تضرب زيدًا، ويقل وصلها -أعني المصدريةَ [٢]- بالفعل المضارع الذي ليس منفيًا بـ «لم» نحو: لا أصحبك ما يقوم زيد، ومنه قوله:

٢٦- أطوّف ما أطوف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لكاعِ [٣]

- ومنها: «لو»، وتوصل بالماضي نحو: وَدِدْتُ لو قام زيد، والمضارع نحو: وددت لو يقوم زيد. فقول المصنف «موصول الاسماء» احتراز من الموصول الحرفي -وهو: أنْ، وأنَّ، وكي، وما، ولو- وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو: وددت لو تقوم، أي: قيامَك، وعجبت مما تصنع، وجئت لكي أقرأ، ويعجبني أنك قائم، وأريد أن تقوم، وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمي فـ الذي: للمفرد المذكر، والتي: للمفردة المؤنثة.

فإن ثنيت أسقطت الياء، وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع نحو: اللذان واللتان، والياء في حالتي الجر والنصب، فتقول: اللذين واللتين، وإن شئت شددت النون عوضًا عن الياء المحذوفة، فقلت: اللذانّ واللتانّ، وقد قرئ ﴿وَالَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾ [٤]، ويجوز التشديد أيضًا مع الياء -وهو مذهب الكوفيين- فتقول: اللذينّ واللتينّ، وقد قرئ ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ﴾ [٥] بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضًا في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة، فتقول: ذانّ وتانّ، وكذلك مع الياء، فتقول: ذينّ وتينّ، وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة كما تقدم في: الذي، والتي.

---

(١) ص/ ٢٦.   (٢) الصواب: أعني الظرفية المصدرية.

(٣) ما أطوف: المصدر المؤول في محل نصب نائب ظرف زمان متعلق بالفعل «أطوف»، أي: مدة تطويفي، وما مصدرية ظرفية. قعيدته: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. لكاع: خبر في محل رفع.

(٤) النساء/ ١٦. القراءة بتشديد نون «اللذانّ».   (٥) فصلت/ ٢٩.

٩١- جمعُ الذي الأُلى الذين مُطْلَقا وبعضُهم بالواو رفعًا نَطَقا

٩٢- باللاتِ واللاءِ التي قد جُمِعا واللاءِ كالذين نَزْرًا وَقَعا

- يقال في جمع المذكر «**الألى**» مطلقًا عاقلًا كان أو غيره نحو: جاءني الألى فعلوا، وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٧- وتُبْلي الألى يستلئمون على الألى تراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ (١)

- فقال «**يستلئمون**»، ثم قال «**تراهن**».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «**الذين**» مطلقًا، أي: رفعًا ونصبًا وجرًا، فتقول: جاءني الذين أكرموا زيدًا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه. وبعض العرب يقول: «**الَّذون**» في الرفع، والذين في النصب والجر، وهم بنو هُذَيْل، ومنه قوله:

٢٨- نحن الَّذون صبَّحوا الصباحا يومَ النخَيْلِ غارةً مِلْحاحا (٢)

- ويقال في جمع المؤنث «**اللاتِ، واللاءِ**» بحذف الياء، فتقول: جاءني اللاتِ فعلن، واللاءِ فعلن، ويجوز إثبات الياء، فتقول: «**اللاتي، واللائي**».

وقد ورد «**اللاءِ**» بمعنى الذين، قال الشاعر:

٢٩- فما آباؤنا بأَمَنَّ منه علينا اللاءِ قد مَهَدوا الحُجورا (٣)

- كما قد تجيء «**الألى**» بمعنى اللاء كقوله:

٣٠- فأما الألى يسكُنَّ غورَ تهامةٍ فكلُّ فتاةٍ تتركُ الحِجْلَ أَفْصَما (٤)

---

(١) يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهي الدرع. الحدأ: جمع مفرده: حدأة، وهي طائر. القبل: جمع مفرده: قبلاء، وهي التي في عينها القَبَل، وهو الحور. شبه الخيل بالحدأ. كالحدأ: الكاف: اسم بمعنى «**مثل**» في محل نصب حال، وهو مضاف.

(٢) صبحوا الصباح: باغتوا العدو في الصباح. النخيل: موضع في بلاد الشام. غارة: اسم مصدر من أغار على العدو. ملحاح: شديدة متتابعة. الصباح: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «**صبحوا**». غارة: مفعول لأجله منصوب.

(٣) **أمن**: أكثر منة وإنعامًا. مهدوا: بسطوا وهيأوا. الحجور: جمع مفرده: حجر، وهو ما بين يدي المرء من ثوبه وحضنه. ما: حرف نفي يعمل عمل «**ليس**». آباؤنا: اسمها مرفوع، وهو مضاف. بأمن: الباء: حرف جر زائد. أمن: خبرها مجرور لفظًا منصوب محلًا.

(٤) **الغور**: المنخفض. الحجل: الخلخال. أفصم: منكسر. أما: حرف شرط وتفصيل. الألى: اسم موصول

٩٣- ومَنْ وما وأل تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيئ شهر
٩٤- وكالتي أيضًا لديهم ذات وموضع اللاتي أتى ذوات

- أشار بقوله «**تساوي ما ذكر**» إلى أن «**مَنْ، وما، والألف واللام**» تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والمجموع، فتقول: جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، وأعجبني ما ركب، وما ركبت، وما ركبا، وما ركبتا، وما ركبوا، وما ركبن، وجاءني القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾ [١]، وقولهم: سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا، وسبحان ما يسبح الرعد بحمده.

و«مَنْ» بالعكس، فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [٢]، ومنه قول الشاعر:

٣١- بكيتُ على سرب القَطا إذْ مَرَرْنَ بي فقلتُ ومثلي بالبكاء جديرُ
أسربَ القطا هل مَنْ يُعير جناحه لعلي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ [٣]

- وأما الألف واللام فتكون للعاقل ولغيره نحو: جاءني القائم والمركوب، واختلف فيها، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول [٤]، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل: إنها حرف تعريف، وليست من الموصولية في شيء.

وأما «من» و «ما» غير المصدرية فاسمان اتفاقًا، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

في محل رفع مبتدأ. غور تهامة: منصوب بنزع الخافض، أي: في غور تهامة، وهو مضاف. الفاء: رابطة لجواب «أما». جملة (كل فتاة تترك...) خبر. أفصم: حال منصوبة.

(١) النساء/ ٣. (٢) النور/ ٤٥.

(٣) **القطا**: جمع مفرده: قطاة، وهي طائر يشبه الحمامة.

(٤) **أي**: جاء الكاتب مثلًا بمعنى جاء الذي يكتب.

ولغة طيئ استعمال «ذو» موصولة، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا ومثنى ومجموعًا، فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: جاءني ذات قامت، وفي جمع المؤنث: جاءني ذوات قمن، وهو المشار إليه بقوله **«وكالتي أيضًا . . . البيت»** ، ومنهم من يثنيها ويجمعها، فيقول **«ذوا، وذوو»** في الرفع و **«ذوَيْ، وذوِيْ»** في النصب والجر، و **«ذواتا»** في الرفع، و **«ذواتَيْ»** في الجر والنصب، و **«ذواتُ»** في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في **«ذو»** هذه -أعني الموصولةَ- أن تكون مبنية، ومنهم من يعربها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا، فيقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فتكون مثل **«ذي»** بمعنى صاحب، وقد روي قوله:

٣٢- فإمّا كرامٌ موسرون لقيتُهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [1]

- بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما **« ذات »** فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعًا ونصبًا وجرًا مثل **«ذوات»**، ومنهم من يعربها إعراب **«مسلمات»**، فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

* * *

٩٥- ومثل ما «ذا» بعد ما استفهامٍ أو مَنْ إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

- يعني أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة، وتكون مثل **«ما»** في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، فتقول **«من ذا عندك؟ وماذا عندك؟»** سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ **«ما»**، أو **«من»** الاستفهاميتين نحو:

---

(١) تقدم برقم/ ٤.

من ذا جاءك؟ وماذا فعلت؟ فمن: اسم استفهام، وهو مبتدأ، وذا: موصولة بمعنى الذي، وهو خبر «من»، وجاءك: صلة الموصول، والتقدير: من الذي جاءك، وكذلك «ما» مبتدأ، وذا: موصول بمعنى الذي، وهو خبر «ما»، وفعلت: صلته، والعائد محذوف، وتقديره: ماذا فعلته، أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله «إذا لم تلغ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمة واحدة للاستفهام نحو: ما ذا عندك؟ أي: أي شيء عندك، وكذلك: من ذا عندك؟ فـ ماذا: مبتدأ، وعندك: خبره، وكذلك «من ذا» مبتدأ، وعندك: خبره، فـ «ذا» في هذين الموضعين ملغاة، لأنها جزء كلمة، لأن المجموع استفهام.

* * *

٩٦- وكلُّها يلزَمُ بعده صِلَة على ضمير لائق مشتمِلَة

- الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها، ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول إن كان مفردًا فمفرد، وإن كان مذكرًا فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما نحو: جاءني الذي ضربته، وكذلك المثنى والمجموع نحو: جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم، وكذلك المؤنث تقول: جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتهن.

وقد يكون الموصول لفظه مفردًا مذكرًا ومعناه مثنى أو مجموعًا أو غيرهما، وذلك نحو «من، وما» إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول «أعجبني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن» على حسب ما يُعنى بهما.

* * *

٩٧- وجملةٌ أو شبهُها الذي وُصِلْ به كمن عندي الذي ابنُه كُفِلْ

- صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية [١].

الثاني: كونها خالية من معنى التعجب.

الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحتُرز بالخبرية من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز «**جاءني الذي اضرِبْه**» خلافًا للكسائي، ولا «**جاءني الذي ليته قائم**» خلافًا لهشام، واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب، فلا يجوز «**جاءني الذي ما أحسنه!**».

وإن قلنا إنها خبرية واحتُرز «**بغير مفتقرة إلى كلام قبلها**» من نحو: جاءني الذي لكنه قائم، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو: ما قعد زيد لكنه قائم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، والمعنيُّ بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار، والعامل فيهما فعل محذوف وجوبًا، والتقدير: جاء الذي استقر عندك، أو الذي استقر في الدار، فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم.

* * *

٩٨- وصفةٌ صريحةٌ صلةُ ألْ وكونُها بمعربِ الأفعالِ قَلْ

- الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: الضارب، واسم المفعول نحو: المضروب، والصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه، فخرج نحو: القرشيّ والأفضل [٢]. وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.

وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله «**وكونها بمعرب**

---

(١) **الكلام الخبري**: هو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب، مثل: الكتاب نافع، ربح تاجر.
(٢) **القرشي**: اسم منسوب. والأفضل: اسم تفضيل.

الأفعال قل»، ومنه قوله:

٣٣- ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدلِ[١]

- وهذا -عند جمهور البصريين- مخصوص بالشعر، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذًا، فمن الأول قوله:

٣٤- من القومِ الرسولُ اللهِ منهمْ لهم دانَتْ رقابُ بني مَعَدِّ[٢]

- ومن الثاني قوله:

٣٥- من لا يزال شاكرًا على المعَهْ فهو حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ[٣]

* * *

٩٩- أيٌّ كما وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ وصدرُ وَصْلِها ضميرٌ انحذَفْ

- يعني أن «**أيًا**» مثل «**ما**» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا نحو: يعجبني **أيُّهم** هو قائم.

ثم إن «**أيًا**» لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم هو قائم.

الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أي قائم.

الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أي هو قائم، وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو: يعجبني **أيُّهم** هو قائم، ورأيت **أيَّهم** هو قائم، ومررت **بأيِّهم** هو قائم، وكذلك «**أيٌّ قائم، وأيًا قائم، وأيٍّ قائم**»، وكذا «**أيٌّ هو قائم، وأيًا هو قائم، وأيٍّ هو قائم**».

---

(١) **ما**: حرف نفي يعمل عمل «**ليس**». أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسمها. بالحكم: الباء: حرف جر زائد. الحكم: خبرها مجرور لفظًا منصوب محلًا. الترضى: أي: الذي ترضى...

(٢) **أي**: من القوم الذين رسول الله منهم.

(٣) **حرٍ**: جدير. من لا يزال شاكرًا: مبتدأ، ومن موصولة. على المعه: أي: على الذي معه. الفاء: حرف زائد. جملة (هو حر...) خبر.

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو: يعجبني أيهم قائم، ففي هذه الحالة تبنى على الضم، فتقول: يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [١].

وقول الشاعر:

٣٦- إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ [٢]

- وهذا مستفاد من قوله «**وأعربت ما لم تضف... إلى آخر البيت**»، أي: وأعربت «أي» إذا لم تضف في حالة حذف صدر الصلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثة السابقة، وهي ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة، أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة، أو لم تضف وذكر صدر الصلة، وخرج الحالة الرابعة، وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ.

* * *

١٠٠- وبعضُهم أعرب مطلقًا وفي ذا الحذفِ أيًا غيرُ أيٍّ يَقْتَفِي
١٠١- إنْ يُستطَلْ وَصْلٌ وإنْ لم يُستطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ وأبَوْا أنْ يُختزَلْ
١٠٢- إنْ صَلَح الباقي لوصْلٍ مُكْمِلِ والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنجَلي
١٠٣- في عائدٍ متصلٍ إنِ انتصَبْ بفعلٍ أو وصفٍ كمَن نرجو يَهَبْ

- يعني أن بعض العرب أعرب «أيًا» مطلقًا، أي: وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، فيقول: يعجبني أيَّهم قائم، ورأيت أيَّهم قائم، ومررت بأيِّهم قائم، وقد قرئ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ [٣] بالنصب، وروي:

٣٧- فسلم على أيِّهم أفضل [٤]

- بالجر. وأشار بقوله: «**وفي ذا الحذف... إلى آخره**» إلى المواضع التي يحذف

---

(١) مريم/ ٦٩. أي: أيهم هو أشد. أيهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، وهو مضاف.

(٢) أي: فسلم على أيهم هو أفضل. ما: حرف زائد.

(٣) مريم/ ٦٩. أي: أيّهم.

(٤) تقدم برقم/ ٣٦

فيها العائد على الموصول، وهو إما أن يكون مرفوعًا أو غيره، فإن كان مرفوعًا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (١)، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (٢)، فلا تقول: «جاءني اللذان قام، ولا اللذان ضُرِبَ» لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة، بل يقال: قاما، وضُربا، وأما المبتدأ فيحذف مع «أيّ» وإن لم تطل الصلة، كما تقدم من قولك «يعجبني أيهم قائم» ونحوه، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة نحو: جاء الذي هو ضارب زيدًا، فيجوز حذف «هو»، فتقول: جاء الذي ضارب زيدًا، ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائل لك سوءًا»، التقدير: بالذي هو قائل لك سوءًا، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسًا نحو: جاء الذي قائم، التقدير: جاء الذي هو قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ (٣) في قراءة الرفع، والتقدير: هو أحسنُ.

وقد جوزوا في «لاسِيَّما زيدٌ» إذا رفع زيد: أن تكون «ما» موصولة، و«زيد» خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: لاسيَّ الذي هو زيد، فحذف العائد الذي هو المبتدأ -وهو قولك «هو»- وجوبًا، فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير «أي» وجوبًا ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ.

وأشار بقوله: «وأبوا أن يختزل، إن صلح الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ» إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحًا لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو: جاء الذي هو أبوه منطلق، أو هو ينطلق، أو ظرف، أو جار ومجرور تامان نحو: جاء الذي هو عندك، أو هو في الدار، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة، فلا تقول «جاء الذي أبوه منطلق» تعني «الذي هو أبوه منطلق»، لأن الكلام يتم دونه، فلا يُدرى أحذف منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة.

ولا فرق في ذلك بين «أيّ» وغيرها، فلا تقول في «يعجبني أيهم هو يقوم»: يعجبني

(١) الزخرف/ ٨٤. أي: هو في السماء إله.
(٢) مريم/ ٦٩. أي: هو أشد.
(٣) الأنعام/ ١٥٤.

أيهم يقوم، لأنه لا يعلم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو: جاء الذي ضربته في داره، فلا يجوز حذف الهاء من «ضربته»، فلا تقول: جاء الذي ضربت في داره، لأنه لا يُعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام، فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف سواء أكان الضمير مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواء أكان الموصول «أيًا» أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير «أي» من الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يحذف مع «أي» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم نحو: جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق، وكذلك المنصوب والمجرور نحو: جاءني الذي ضربته في داره، ومررت بالذي مررت به في داره، ويعجبني أيهم ضربته في داره، ومررت بأيهم مررت به في داره.

وأشار بقوله: **«والحذف عندهم كثير منجلي. . . إلى آخره»** إلى العائد المنصوب.

وشرط جواز حذفه: أن يكون متصلًا منصوبًا بفعل تام أو بوصف نحو: جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهم.

فيجوز حذف الهاء من «ضربته»، فتقول: جاء الذي ضربت، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [2]، التقدير: خلقته، وبعثه.

وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه»، فتقول: الذي أنا معطيك درهمٌ، ومنه قوله:

٣٨- ما اللهُ موليكَ فضلٌ فاحمدَنْهُ به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضَرَرُ [3]

---

(١) المدثر/ ١١. (٢) الفرقان/ ٤١.

(٣) **ما الله موليك**: مبتدأ، وما موصولة. جملة (الله موليك) صلة الموصول .الله: مبتدأ مرفوع. موليك: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف. فضل: خبر **«ما الله موليك»**.

- تقديره: الذي اللهُ موليكهُ فضلٌ، فحُذِفت الهاء.

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضميرُ منفصلاً لم يجز الحذف نحو: جاء الذي إياه ضربتَ، فلا يجوز حذف «إياه»، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوبًا بغير فعل أو وصف -وهو الحرف- نحو: جاء الذي إنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبًا متصلاً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كأنه زيدٌ.

* * *

١٠٤- كذاك حذفُ ما بوصفٍ خُفِضا كأنت قاضٍ بعد أمرٍ من قضى

١٠٥- كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ كـ «مُرَّ بالذي مررتُ فهو بَرْ»

- لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجرورًا بالإضافة أو بالحرف، فإن كان مجرورًا بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجرورًا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: جاء الذي أنا ضاربه الآن، أو غدًا، فتقول: جاء الذي أنا ضارب، بحذف الهاء.

وإن كان مجرورًا بغير ذلك لم يحذف نحو: جاء الذي أنا غلامه، أو أنا مضروبه، أو أنا ضاربه أمس، وأشار بقوله «كأنت قاض» إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [(١)]، التقدير: ما أنت قاضيه، فحذفت الهاء، وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورًا بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظًا ومعنى، واتفق العامل فيهما مادةً نحو: مررت بالذي مررت به، أو أنت مار به، فيجوز حذف الهاء، فتقول: مررت بالذي مررت، قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [(٢)]، أي: منه، وتقول: مررت بالذي أنت مار، أي: به، ومنه قوله:

---

(١) طه/ ٧٢. (٢) المؤمنون/ ٣٣.

٣٩- وقد كنتَ تخفي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بائِحُ (١)

- أي: أنت بائح به.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو: مررت بالذي غضبتَ عليه، فلا يجوز حذف «عليه»، وكذلك «مررت بالذي مررتَ به على زيد»، فلا يجوز حذف «به» منه لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضًا نحو: مررت بالذي فرحتُ به، فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله «كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ»، أي: كذلك يحذف الضمير الذي جر بمثل ما جر الموصول به نحو: مررت بالذي مررت فهو برٌّ، أي: الذي مررت به، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.



(١) **فبح لان**: أي: فبح الآن. منها: متعلقان بحال محذوفة من العائد المحذوف.

المعرف بأداة التعريف

١٠٦- أَلْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ فنمَطٌ عرَّفتَ قُلْ فيه النُّمَطْ

- اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل المعرِّف هو «أل»، وقال سيبويه هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتُلِبَتْ للنطق بالساكن.

والألف واللام المعرِّفة تكون للعهد كقولك: لقيت رجلًا فأكرمت الرجل، وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ (١)، ولاستغراق الجنس نحو ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ (٢)، وعلامتها أن يصلح موضعها «كل»، ولتعريف الحقيقة نحو: الرجل خير من المرأة، أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

والنمط (٣): ضرب من البُسُط، والجمع أنماط مثل: سبب وأسباب، والنمط أيضًا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد، كذا قاله الجوهري.

* * *

١٠٧- وقد تزادُ لازمًا كاللاتِ والآنَ والذين ثُمَّ اللاتِ

١٠٨- ولاضطرارٍ كبنات الأوبرِ كذا وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ السَّري

- ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي في زيادتها على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مثَّل الزائدةَ اللازمة بـ «اللات»، وهو اسم صنم كان بمكة، وبـ «الآن»، وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك: مررت بهذا الرجل، لأن قولك «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم منهم المصنف إلى أنها زائدة، وهو مبني

---

(١) المزمل/ ١٥- ١٦.

(٢) العصر/ ٢.

(٣) في بيت الألفية.

لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور [١].

ومثَّل أيضًا بـ «**الذين، واللات**»، والمراد بهما ما دخل عليه «**أل**» من الموصولات، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «**أل**» إن كانت فيه نحو «**الذي**»، فإن لم تكن فيه فبنيتها نحو «**من، وما**» إلا «**أيًا**»، فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢] فلا يدل على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذًا وإن كانت مُعَرِّفَةً كما حذفت من قولهم «**سلامُ عليكم**» من غير تنوين، يريدون: السلام عليكم.

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطرارًا على العلم كقولهم في «**بنات أوبر**» علم لضرب من الكمأة: بنات الأوبر، ومنه قوله:

٤٠- ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعساقِلًا ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبرِ [٣]

- والأصل: بنات أوبر، فزيدت الألف واللام، وزعم المبرد أن «**بنات أوبر**» ليس بعلم، فالألف واللام عنده غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطرارًا على التمييز كقوله:

٤١- رأيتُكَ لما أنْ عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو [٤]

- والأصل «**وطبت نفسًا**» فزاد الألف واللام، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة.

---

(١) **أي**: أل التي لتعريف الحضور.

(٢) الفاتحة/ ٧.

(٣) **لقد جنيتك**: أي: والله لقد... جنيتك: أي: جنيت لك. أكمؤ وعساقل وبنات أوبر: ضروب من الكمأة.

(٤) يعيِّر الشاعر قيسًا الذي لم يثأر لصديقه عمرو. **لما أن عرفت**: ظرف زمان متعلق بالفعل «**رأيتك**»، وهو مضاف. أن: حرف زائد. جملة النداء معترضة.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله «**كبنات الأوبر**»، وقوله «**وطبت النفس يا قيس السري**».

* * *

١٠٩- وبعضُ الاعلامِ عليه دخَلا للمحِ ما قد كان عنه نُقِلا
١١٠- كالفضلِ والحارثِ والنعمانِ فذكرُ ذا وحذفُه سيّانِ

- ذكر المصنف فيما تقدم أن الألف واللام تكون معرِّفة، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول «**أل**» عليه كقولك في «**حسن**»: الحسن، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في «**حارث**»: الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في «**فَضْل**»: الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في «**نُعمان**»: النعمان، وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخول «**أل**» في هذه الثلاثة نظرًا إلى الأصل، وحذفها نظرًا إلى الحال.

وأشار بقوله: «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلًا بمعناه أتيتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك «**الحارث**» نظرًا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علمًا لم تُدْخِلِ الألف واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين خلافًا لمن زعم ذلك، وكذلك أيضًا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنَزَّلُ على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

* * *

١١١- وقد يصير علمًا بالغلبه مضاف أو مصحوب أل كالعقبه
١١٢- وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجب وفي غيرهما قد تنحذف

- من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة نحو: المدينة والكتاب، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت المدينة على مدينة الرسول ﷺ، والكتاب على كتاب سيبويه -رحمه الله تعالى- حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة نحو: «**يا صَعِقُ**» في الصعق [1]، و«**هذه مدينة رسول الله ﷺ**»، وقد تحذف في غيرهما شذوذًا، سمع من كلامهم «**هذا عيوقُ طالعًا**»، والأصل: العيوق، وهو اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضًا مضافًا كابن عمر وابن عباس وابن مسعود، فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقه الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو: يا ابنَ عُمَرَ.



(١) هو خويلد بن نفيل الذي رُمي بصاعقة.

الابتداء

١١٣- مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خَبَرْ إن قلتَ زيدٌ عاذرٌ منِ اعتَذَرْ
١١٤- وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ اغنى في «أ سارٍ ذانِ»
١١٥- وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقد يجوزُ نحوُ: فائزٌ أولو الرَّشَدْ

- ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

فمثال الأول: زيد عاذر من اعتذر، والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفًا مشتملًا على ما يذكر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبره، ومن اعتذر: مفعول لـ **«عاذر»**.

ومثال الثاني: أسارٍ ذان؟ فالهمزة: للاستفهام، وسار: مبتدأ، وذان: فاعل سد مسد الخبر، ويقاس على هذا ما كان مثله، وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو: أقائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان -فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش- ورفع فاعلًا ظاهرًا كما مثل [١]، أو ضميرًا منفصلًا نحو: أقائم أنتما؟ وتم الكلام به [٢]، فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ نحو: أقائم أبواه زيد؟ فزيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بـ قائم، ولا يجوز أن يكون **«قائم»** مبتدأ، لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ، إذ لا يقال: أقائم أبواه، فيتم الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرًا مستترًا، فلا يقال في **«ما زيد قائم ولا قاعد»**: إن **«قاعدًا»** مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر، لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافًا، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل، أو بالاسم كقولك: كيف جالس العَمْرَان؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل، أو بالفعل كقولك: ليس قائم الزيدان، فليس: فعل ماض ناقص،

---

(١) **«رفع»** عطف على **«اعتمد»**.
(٢) **«تم الكلام...»** عطف على **«اعتمد»** أيضًا.

وقائم: اسمه، والزيدان: فاعل سد مسد خبر «ليس»، وتقول: غير قائم الزيدان، فـ غير: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بـ «قائم» سد مسد خبر «غير»، لأن المعنى: ما قائم الزيدان، فعومل «غير قائم» معاملة «ما قائم»، ومنه قوله:

٤٢- غـيـر لاهٍ عِـداكَ فـاطْـرِحِ اللهوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارِضِ سِلْمِ [١]

- فغير: مبتدأ، ولاه: مخفوض بالإضافة، وعداك: فاعل بـ «لاه» سد مسد خبر «غير»، ومثله قوله:

٤٣- غـيرُ مـأسوفٍ عـلى زمنٍ يـنـقـضـي بـالـهَـمِّ والـحَـزَنِ [٢]

- فـ غير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بـ «مأسوف» لنيابته مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر «غير».

وقد سأل أبو الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه.

ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: قائم الزيدان، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله «وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد»، أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:

٤٤- فخيرٌ نحن عند الناس منكمْ إذا الداعي المُثَوِّبُ قال يالا [٣]

- فخير: مبتدأ، ونحن: فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق «خير» نفي ولا استفهام،

---

(١) أي: لا تغترر بسلم عارض.

(٢) جملة (ينقضي...) نعت لـ «زمن». بالهم: متعلقان بحال محذوفة من فاعل «ينقضي».

(٣) خير: اسم تفضيل، والأصل: أخير، وقد حذفوا منه الهمزة، وكذلك «شر». المثوب: الذي يكرر النداء. يا لا: أي: يا لفلان، والألف للإطلاق خير: مبتدأ. نحن: فاعل سد مسد الخبر. عند الناس: ظرف مكان متعلق باسم التفضيل «خير»، وهو مضاف. منكم: متعلقان باسم التفضيل إذا الداعي: ظرف زمان متعلق باسم التفضيل، وهو مضاف الداعي: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. يا: أداة نداء واستغاثة لفلان: متعلقان بأداة النداء.

وجُعِلَ من هذا قوله:

٤٥- خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ [(١)]

- فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر.

* * *

١١٦- والثانِ مبتدًا وذا الوصفُ خَبَرْ إن في سوى الإفراد طِبْقًا استَقَرْ

- الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفرادًا أو تثنية أو جمعًا أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفرادًا نحو: أقائم زيد؟ جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [(٢)]، فيجوز أن يكون «**أراغب**» مبتدأ، و«**أنت**» فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون «**أنت**» مبتدأ مؤخرًا، و«**أراغب**» خبرًا مقدمًا، والأول في هذه الآية أولى، لأن قوله «**عن آلهتي**» معمول لـ «**راغب**»، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيٍ، لأن «**أنت**» على هذا التقدير فاعل لـ «**راغب**»، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «**أنت**» أجنبي من «**راغب**» على هذا التقدير، لأنه مبتدأ، فليس لـ «**راغب**» عمل فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقا تثنية نحو: أقائمان الزيدان؟ أو جمعًا نحو: أقائمون الزيدون؟ فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف «**والثان مبتدأ وذا الوصف خبر . . . إلى آخر البيت**»، أي: والثاني -وهو ما بعد الوصف- مبتدأ، والوصف خبر عنه

---

(١) **بنو لهب**: قوم من الأزد مشهورون بزجر الطيور وعيافتها، أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلًا وتشاؤمًا.

(٢) مريم/ ٤٦.

مقدم عليه إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «**أكلوني البراغيث**» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقا -وهو قسمان: ممتنع وجائز كما تقدم- فمثال الممتنع: أقائمان زيد؟ وأقائمون زيد؟ فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

* * *

١١٧- ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدا

- مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، واحترِزَ بغير الزائدة من مثل «**بحسبِك درهمٌ**»، فـ بحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترِزَ بشبهها من مثل: رُبَّ رجلٍ قائم، فـ رجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو: رب رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ [1].

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه -رحمه الله-.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

* * *

(١) **رب**: حرف جر شبيه بالزائد. رجل: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا. قائم: خبر مرفوع. امرأة: معطوف على «**رجل**» لأنه في محل رفع.

١١٨- والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائده كالله بَرٌّ والأيادي شاهِدَهْ

- عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعل نحو: قام زيد، فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء المتم للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع انفعل جملة، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًا بالمُعَرَّف دون غيره.

* * *

١١٩- ومفردًا يأتي ويأتي جملَهْ حاويةً معنى الذي سيقَتْ لَهْ
١٢٠- وإن تكنْ إياه معنًى اكتفى بها كنطقي اللهُ حسبي وكفى

- ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى، أو لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله «حاوية معنى الذي سيقت له»، والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدرًا نحو: السمن مَنَوانِ بدرهم [١]، التقدير: منوان منه بدرهم. أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [٢] في قراءة من رفع «اللباس». أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [٣]، و﴿الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [٤]، وقد يستعمل في غيرها كقولك: زيد ما زيد. أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل.

وإن كانت الجملة الواقعة خبرًا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا معنى قوله «وإن تكن... إلى آخر البيت»، أي: وإن تكن الجملة إياه، أي: المبتدأ في

---

(١) منوان: مثنى مَنًا، وهو معيار قديم كان يكال به أو يوزن، والجمع أمناء.
(٢) الأعراف/ ٢٦. جملة (ذلك خير) خبر.
(٣) الحاقة/ ١- ٢. الحاقة: مبتدأ. جملة (ما الحاقة) في محل رفع خبر.
(٤) القارعة/ ١- ٢.

المعنى، اكتفى بها عن الرابط كقوله: نطقي الله حسبي، فـ نطقي: مبتدأ أول، والاسم الكريم [١]: مبتدأ ثان، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرابط، لأن قولك «**الله حسبي**» هو معنى «**نطقي**»، وكذلك «**قولي لا إله إلا الله**».

* * *

١٢١- والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ يشتقَّ فهوَ ذو ضميرٍ مُسْتَكِنْ

- تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد فإما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، فإن كان جامدًا فذكر المصنف أنه يكون فارغًا من الضمير نحو: زيد أخوك، وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: زيد أخوك هو، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمنًا معنى المشتق أولا، فإن تضمن معناه نحو: زيد أسد، أي: شجاع، تحمَّل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل.

وإن كان مشتقًا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو: زيد قائم، أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهرًا.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، فأما ما ليس جاريًا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرًا، وذلك كأسماء الآلة نحو: مفتاح، فإنه مشتق من «الفتح»، ولا يتحمل ضميرًا، فإذا قلت: «**هذا مفتاح**» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة «**مَفْعَل**» وقصد به الزمان أو المكان كمرمى، فإنه مشتق من «**الرمي**»، ولا يتحمل ضميرًا، فإذا قلت «**هذا مرمى زيد**» تريد مكانَ رميه أو زمانَ رميه كان الخبر مشتقًا، ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرًا، فإن رفعه لم

---

(١) أي لفظ الجلالة.

يتحمل ضميرًا، وذلك نحو: زيد قائم غلاماه [١]، فغلاماه: مرفوع بـ «**قائم**»، فلا يتحمل ضميرًا.

وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقًا عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميرًا عند البصريين إلا إن أول بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرًا وكان جاريًا مجرى الفعل نحو: زيد منطلق، أي: هو، فإن لم يكن جاريًا مجرى الفعل لم يتحمل شيئًا نحو: هذا مفتاح، وهذا مرمى زيد.

* * *

١٢٢- وأبرِزَنْهُ مطلقًا حيثُ تلا ما ليس معناه له مُحَصَّلا

- إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو: زيد قائم، أي: هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ «**هو**» ونحوه وأبرزته فقلت: «**زيد قائم هو**» فقد جوز سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون «**هو**» تأكيدًا للضمير المستتر في «**قائم**» [٢].

والثاني: أن يكون فاعلًا بـ «**قائم**»، هذا إذا جرى على من هو له، فإن جرى على غير من هو له، وهو المراد بهذا البيت، وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس: زيد هند ضاربها هو، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: زيد عمرو ضاربه هو، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «**وأبرزنه مطلقًا**»، أي: سواء أمن اللبس أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول، وهو «**زيد هند ضاربها هو**»، فإن شئت أتيت بـ «**هو**»، وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت «**زيد عمرو ضاربه**» لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا وأن يكون عمرًا، فلما أتيت بالضمير فقلت: «**زيد عمرو ضاربه**

(١) **زيد**: مبتدأ مرفوع. قائم: خبر مرفوع. غلاماه: فاعل مرفوع باسم الفاعل «**قائم**»، وعلامة رفعه الألف، وهو مضاف.

(٢) **هو**: توكيد لفظي.

هو» تعيَّن أن يكون «زيد» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «**وأبرزنه مطلقًا**»، يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن هذا قول الشاعر:

٤٦- قومي ذرا المجد بانوها وقد علمتْ بِكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ [(١)]

- التقدير: بانوها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس.

* * *

١٢٣- وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جَرْ ناوين معنى كائنٍ أو استقَرْ

- تقدم أن الخبر يكون مفردًا ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا [(٢)] نحو: زيد عندك، وزيد في الدار، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسمًا أو فعلًا نحو: كائن أو استقرَّ، فإن قدرت «كائنًا» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلًا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار، وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلًا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: زيد استقر أو يستقر عندك، أو في الدار، ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضًا.

وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر «مستقرًا» ونحوه، وأن يجعلا

---

(١) **كنه الشيء**: حقيقته وغايته. قومي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف. جملة (ذرا المجد بانوها) خبر.

(٢) أي أنه يكون شبه جملة.

من قبيل الجملة، فيكون التقدير «استقر» ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف «**ناوين معنى كائن أو استقر**».

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج إلى أن كلًا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّحَ به شذوذًا كقوله:

٤٧- لك العزُّ إنْ مولاك عَزَّ وإنْ يهُنْ فأنت لدى بُحْبوحَةِ الهُونِ كائِنُ [١]

- وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو: مررت برجل عندك، أو في الدار، أو حالًا نحو: مررت بزيد عندك، أو في الدار، أو صلة نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلًا، والتقدير: جاء الذي استقر عندك، أو في الدار، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

* * *

١٢٤- ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرا عن جثة وإن يُفِدْ فأخبِرا

- ظرف المكان يقع خبرًا عن الجثة نحو: زيد عندك، وعن المعنى نحو: القتال عندك، وأما ظرف الزمان فيقع خبرًا عن المعنى منصوبًا أو مجرورًا بـ «**في**» نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة، ولا يقع خبرًا عن الجثة، قال المصنف: إلا إذا أفاد نحو «**الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شهرَيْ ربيع**»، فإن لم يفد لم يقع خبرًا عن الجثة نحو: زيد اليوم، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقًا، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم: «**الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شهريْ ربيع**»، التقدير: طلوعُ

---

(١) **مولاك**: ناصرك. بحبوحة الهون: وسطه، والهون: الذل. إن مولاك عزّ: جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. مولاك: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهو مضاف.

الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرطبِ شهريْ ربيع، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك: نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا، وإلى هذا أشار بقوله «وإن يفد فأخبرا»، فإن لم يفد امتنع نحو: زيد يوم الجمعة.

* * *

١٢٥- ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تُفِدْ كعند زيدٍ نَمِرَهْ

١٢٦- وهل فتى فيكم فما خِلٌّ لنا ورجُلٌ من الكرام عندنا

١٢٧- ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعَمَلْ برٍّ يزينُ وليُقَسْ ما لم يُقَلْ

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: في الدار رجلٌ، وعند زيد نمرة [١]، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو: قائم رجل.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

الثالث: أن يتقدم عليها نفي نحو: ما خِلٌّ لنا.

الرابع: أن توصف نحو: رجلٌ من الكرام عندنا [٢].

الخامس: أن تكون عاملة نحو: رغبةٌ في الخير خيرٌ [٣].

السادس: أن تكون مضافة نحو: عَمَلُ بِرٍّ يزينُ [٤].

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعًا وأكثر من ذلك، فذكر هذه الستة المذكورة.

والسابع: أن تكون شرطًا نحو: مَنْ يقم أقم معه.

---

(١) **النمرة**: كساء مخطط، والجمع أنمار.

(٢) **من الكرام**: متعلقان بنعت محذوف لـ «رجل».

(٣) **في الخير**: متعلقان بالمصدر «رغبة».

(٤) النكرة المضافة من نوع النكرة العاملة، لأن المضاف عامل في المضاف إليه.

الثامن: أن تكون جوابًا نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: رجل، التقدير: رجل عندي.

التاسع: أن تكون عامة نحو: كلٌّ يموت.

العاشر: أن يقصد بها التنويع كقوله:

٤٨- فأقبلتُ زحفًا على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّ (١)

- فقوله «ثوب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجر».

الحادي عشر: أن تكون دعاء نحو ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ (٢).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب نحو: ما أحسن زيدًا!

الثالث عشر: أن تكون خَلَفًا من موصوف نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافر (٣).

الرابع عشر: أن تكون مصغَّرةً نحو: رُجَيْلٌ عندنا، لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: رجل حقير عندنا.

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور نحو: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، وشيء جاء بك، التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء، على أحد القولين، والقول الثاني أن التقدير: شر عظيم أهر ذا ناب، وشيء عظيم جاء بك، فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفًا، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا، وهو ههنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

٤٩- سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محياكَ أخفى ضوؤه كلَّ شارِقِ (٤)

- السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة نحو: زيد ورجل قائمان.

---

(١) **زحفًا**: حال من فاعل «**أقبلت**»، أي: زاحفًا. على الركبتين: متعلقان بالمصدر «**زحفًا**».

(٢) الصافات/ ١٣٠.

(٣) **أي**: رجل مؤمن خير... فالموصوف محذوف.

(٤) **سرينا**: سرنا ليلًا. محياك: وجهك. شارق: كوكب مشرق. جملة (نجم قد أضاء) حال. مذ بدا محياك: ظرف زمان متعلق بالفعل «**أخفى**»، وهو مضاف.

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف نحو: تميميٌّ ورجل في الدار [١].

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف نحو: رجل وامرأة طويلة في الدار.

العشرون: أن تكون مبهمة كقول امرىء القيس:

٥٠- مُرَسَّعَةٌ بين أرساغه به عَسَمٌ يبتغي أَرْنَبا [٢]

- الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا» كقوله:

٥١- لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كلُّ ذي مِقَةٍ لمّا استقلَّتْ مطاياهن للظُّعنِ [٣]

- الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء [٤] كقولهم: إن ذهب عَيْرٌ فعير في الرِّباط [٥].

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو: لَرجلٌ قائم [٦].

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية نحو قوله:

٥٢- كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدْعاءُ قد حلبتْ عليَّ عِشاري [٧]

- وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعًا، وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

* * *

---

(١) **تميمي**: جامد مؤول بمشتق لأنه اسم منسوب.

(٢) **المرسعة**: التميمة. الأرساغ: جمع مفرده: رُسْغ، وهو مفصل ما بين الساعد والكف، والساق والقدم. عسم: اعوجاج في الرسغ ويبس. الجمل صفات لـ «بُوهة» في بيت سابق، وهو الرجل الضعيف الطائش.

(٣) **لأودى كل ذي مقة**: لهلك كل ذي حب. استقلت المطايا: نهضت وهمت بالسير. والمراد بالمطايا الإبل، وهو جمع مفرده: مطية. الظعن: الارتحال. اصطبار: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبًا، تقديره: موجود. لما استقلت مطاياهن: ظرف زمان متعلق بالفعل «أودى»، وهو مضاف.

(٤) **أي**: الفاء الرابطة لجواب الشرط.

(٥) مثل يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب. العير: الحمار. الرباط: ما تشد به الدابة.

(٦) **لرجل**: لام الابتداء للتوكيد.

(٧) **الفدع**: اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب، أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي. العشار: جمع مفرده: عُشَراء، وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر. كم: خبرية نائب مفعول مطلق. عمة: مبتدأ مرفوع. لك: متعلقان بنعت محذوف لـ «عمة». ومسوغ الابتداء بالنكرة هو الوصف. جملة (قد حلبت...) في محل رفع خبر.

١٢٨- والأصلُ في الأخبار أن تُؤَخَّرا وجَـوَّزوا الـتـقـديـمَ إذ لا ضَـرَرا

- الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيُبَيَّن، فتقول: قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو، وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز **«في داره زيد»**، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقًا ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث [(١)].

نعم منع الكوفيون التقديم في مثل: زيد قائم، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه منطلق، والحق الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله **«وجوزوا التقديم إذ لا ضررا»**، فتقول: قائم زيد، ومنه قولهم: **«مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»** [(٢)]. فمن: مبتدأ، ومشنوء: خبر مقدم، وقام أبوه زيد، ومنه قوله:

٥٣- قد ثَكِلَتْ أمُّه مَنْ كنتَ واحدَهُ وبات مُنْتَشِبًا في بُرْثُنِ الأسدِ [(٣)]

- فـ من كنت واحده: مبتدأ مؤخر، وقد ثكلت أمه: خبر مقدم، وأبوه منطلق زيد، ومنه قوله:

٥٤- إلى ملكٍ ما أمُّه من محاربٍ أبوه ولا كانت كُلَيبٌ تصاهِرُهْ [(٤)]

- فـ أبوه: مبتدأ مؤخر، وما أمه من محارب: خبر مقدم.

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين

---

(١) لا يجيز الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ مفردًا كان أو جملة. وتجويزهم **«في داره زيد»** لا يدل على ذلك، فقد يكون المرفوع **«زيد»** فاعلًا بالجار والمجرور في رأيهم.

(٢) **شنأ**: أبغض.

(٣) **ثكلته أمه**: فقدته. منتشب: عالق. برثن الأسد: مخلبه. **في** برثن الأسد: متعلقان باسم الفاعل **«منتشبًا»**.

(٤) **أي**: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب. وقد أدى هذا التقديم والتأخير إلى التعقيد اللفظي، فأخرج البيت من الكلام الفصيح.

والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة [١]، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

* * *

١٢٩- فامنَعْهُ حين يستوي الجزآنِ عُرفًا ونُكْرًا عادمَي بيانِ
١٣٠- كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرا أو قُصِدَ استعمالُه مُنحصِرا
١٣١- أو كان مسندًا لذي لامِ ابتدا أو لازمِ الصَّدْرِ كمَنْ لي مُنجِدا

- ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مُبَيِّنَ للمبتدأ من الخبر نحو: زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت «**أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد**» لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرًا من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، فيجوز تقدم الخبر -وهو «**أبو حنيفة**»- لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف.

ومنه قوله:

٥٥- بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ [٢]

- فقوله «**بنونا**» خبر مقدم، و«**بنو أبنائنا**» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

---

(١) **مثل**: نجح أخوك.
(٢) **الأباعد**: جمع مفرده: أبعد.

والثاني: أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا نحو: زيد قام، فـ «**قام**» وفاعله المقدر خبر عن «**زيد**» (١)، ولا يجوز التقديم، فلا يقال «**قام زيد**» على أن يكون «**زيد**» مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبرًا مقدمًا، بل يكون «**زيد**» فاعلًا لـ «**قام**»، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعًا لظاهر نحو «**زيد قام أبوه**» جاز التقديم فتقول: قام أبوه زيد، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا نحو: الزيدان قاما، فيجوز أن تقدم الخبر، فتقول: قاما الزيدان، ويكون «**الزيدان**» مبتدأ مؤخرًا، و«**قاما**» خبرًا مقدمًا، ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف «**كذا إذا ما الفعل كان الخبر**» يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقًا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرًا للمبتدأ مستترًا كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصورًا بـ «**إنما**» نحو: إنما زيد قائم، أو بـ «**إلا**» نحو: ما زيد إلا قائم، وهو المراد بقوله «**أو قصد استعماله منحصرًا**»، فلا يجوز تقديم «**قائم**» على «**زيد**» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «**إلا**» شذوذًا كقول الشاعر:

٥٦- فياربِّ هل إلا بك النصرُ يُرْتَجى عليهِمْ وهل إلا عليك المُعَوَّلُ (٢)

- الأصل: وهل المعول إلا عليك، فقدم الخبر.

الرابع: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو: لَزيد قائم، وهو المشار إليه بقوله «**أو كان مسندًا لذي لام ابتدا**» فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: قائم لزيد، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذًا كقول الشاعر:

---

(١) **زيد**: مبتدأ مرفوع. جملة (قام) خبر. قام: فعل ماض. الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو، يعود إلى «**زيد**».

(٢) **يا رب**: أي: يا ربي. هل إلا بك النصر يرتجى: أي ما النصر يرتجى إلا بك. بك: متعلقان بالفعل «**يرتجى**»، والشاهد في الجملة التالية.

٥٧- خالي لأنت ومَنْ جريرٌ خالُه ينلِ العلاءَ ويَكْرُمِ الأخوالا [١]

- فـ لأنت: مبتدأ مؤخر، وخالي: خبر مقدم.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: من لي منجدًا؟ فـ من: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجدًا: حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «من»، فلا تقول: لي من منجدًا.

* * *

١٣٢- ونحوُ عندي درهمٌ ولي وَطَرْ ملتَزَمٌ فيه تَقَدُّمُ الخبرْ

١٣٣- كذا إذا عاد عليه مضمَرٌ مما به عنه مُبينًا يُخبَرُ

١٣٤- كذا إذا يستوجِبُ التصديرا كأينَ مَنْ علمتَه نصيرا

١٣٥- وخَبَرَ المحصورِ قَدِّمْ أبدا كما لنا إلا اتباعُ أحمدا

- أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث، وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: رجل عندك، ولا امرأة في الدار. وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله «**ونحو عندي درهم ولي وطر . . . البيت**»، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو: رجل ظريف عندي، وعندي رجل ظريف.

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبُها، فـ صاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو «**صاحبها في الدار**» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وهذا مراد المصنف بقوله «**كذا إذا عاد عليه مضمر . . . البيت**»، أي: كذا يجب

(١) **مَنْ جرير خاله**: مبتدأ، ومن موصولة. جملة (ينل...) خبر. ينل: فعل مضارع مجزوم تشبيهًا للموصول بالشرط. الأخوال: تمييز منصوب.

تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك «**في الدار صاحبها**» إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافًا محذوفًا في قول المصنف «**عاد عليه**» التقدير: كذا إذا عاد على ملابسه [١]، ثم حذف المضاف الذي هو «**ملابس**»، وأقيم المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه، فصار اللفظ: كذا إذا عاد عليه.

ومثل قولك «**في الدار صاحبها**» قولهم «**على التمرة مثلها زُبْدًا**»، وقوله:

٥٨- أهابُكِ إجلالًا وما بك قدرةٌ عليَّ ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها [٢]

- فـ حبيبها: مبتدأ مؤخر، وملء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ -وهو «**ها**»- عائد على «**عين**»، وهو متصل بالخبر، فلو قلت «**حبيبها ملء عين**» عاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة [٣].

وقد جرى الخلاف في جواز «**ضرب غلامُه زيدًا**» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظًا ورتبة، ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع «**صاحبها في الدار**»، فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «**ضرب غلامه زيدًا**» بخلاف مسألة «**في الدار صاحبها**»، فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام، وهو المراد بقوله «**كذا إذا يستوجب التصديرا**» نحو: أين زيد؟ فـ زيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم [٤]، ولا يؤخر، فلا تقول: زيد أين، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وكذلك «**أين من علمته نصيرًا؟**» فـ أين: خبر مقدم، ومن: مبتدأ مؤخر، وعلمته نصيرًا: صلة «**من**».

---

(١) **أي**: مخالطه.

(٢) هابه: خافه. إجلالًا: إعظامًا. إجلالًا: مفعول لأجله منصوب. جملة (ما بك قدرة...) حال. جملة (لكن ملء عين حبيبها) معطوفة على جملة «**ما بك قدرة...**». لكن: حرف استدراك.

(٣) وهو لا يجوز.

(٤) **أين**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصورًا نحو: إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد، ومثله: ما لنا إلا اتباعُ أحمدَ.

* * *

١٣٦- وحذفُ ما يعلَمُ جائزٌ كما تقول زيدٌ بعدَ مَنْ عندكما

١٣٧- وفي جواب كيف زيدٌ قل دَنِفْ فزيدٌ استُغنِيَ عنه إذ عُرِفْ

- يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازًا أو وجوبًا، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازًا، فمثال حذف الخبر أن يقال: مَنْ عندكما؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا، ومثله في رأي: خرجت فإذا السَّبُعُ [١]، التقدير: فإذا السبع حاضر، قال الشاعر:

٥٩- نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلِفُ [٢]

- التقدير: نحن بما عندنا راضون.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح، أي: هو صحيح. وإن شئت صرحت بكل واحد منهما، فقلت: زيد عندنا، وهو صحيح. ومثله قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [٣]، أي: من عمل صالحًا فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءتُه عليها.

قيل: وقد يحذف الجزآن -أعني المبتدأ والخبر- للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [٤]، أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر -وهو «**فعدتهن ثلاثة أشهر**»- لدلالة ما قبله عليه، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف

---

(١) جملة (إذا السبع..) معطوفة على جملة «**خرجت**». **إذا**: حرف للمفاجأة. **السبع**: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف، تقديره: حاضر.

(٢) **نحن**: مبتدأ. **بما عندنا**: متعلقان بخبر محذوف دل عليه ما بعده، أي: نحن راضون بما عندنا، وأنت راض بما عندك.

(٣) فصلت/ ٤٦. لنفسه: متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، أي: فعمله لنفسه.

(٤) الطلاق/ ٤.

مفرد، والتقدير: واللائي لم يحضن كذلك، وقوله «واللائي لم يحضن» معطوف على «واللائي يئسن»، والأولى أن يمثل بنحو قولك «نعم» في جواب «أزيد قائم؟»، إذ التقدير: نعم زيد قائم.

* * *

١٣٨- وبعد لولا غالبًا حَذْفُ الخبَرْ حتمٌ وفي نصِّ يمينٍ ذا استَقَرْ

١٣٩- وبعد واو عيَّنَتْ مفهومَ مع كمثلِ كلُّ صانعٍ وما صَنَعْ

١٤٠- وقبلَ حالٍ لا يكون خبرا عن الذي خبَرُه قد أُضمِرا

١٤١- كضربيَ العبدَ مسيئًا وأَتَمْ تبيينيَ الحقَّ منوطًا بالحِكَمْ

- حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون خبرًا لمبتدأ بعد «لولا» نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، التقدير: لولا زيد موجود لأتيتك، واحترز بقوله «غالبًا» عما ورد ذكره فيه شذوذًا كقوله:

٦٠- لولا أبوك ولولا قبلَه عُمَرٌ ألقتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمقاليدِ [1]

- فـ عمر: مبتدأ، وقبله: خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلًا هو طريقة لبعض النحويين.

والطريقة الثانية: أن الحذف واجب دائمًا، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول.

والطريقة الثالثة: أن الخبر إما أن يكون كونًا مطلقًا أو كونًا مقيدًا، فإن كان كونًا مطلقًا وجب حذفه نحو: لولا زيد لكان كذا، أي: لولا زيد موجود، وإن كان كونًا مقيدًا فإما أن يدل عليه دليل أولا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، أي: لولا زيد محسن إلي، فإن شئت حذفت

---

(١) **معد**: هو معد بن عدنان أبو العرب.

الخبر وإن شئت أثبتَّه، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٦١- يذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغمدُ يُمسِكُه لسالا [١]

- وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصًا في اليمين نحو: لعَمْرُكَ لأفعلَنَّ، التقدير: لعمرك قسمي، فـ عمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله «**يمينُ اللهِ لأفعلن**»، التقدير: يمين الله قسمي، وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرًا لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «**قسمي يمين الله**» بخلاف «**لعمرك**»، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرًا، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقها الدخول على المبتدأ؛ فإن لم يكن المبتدأ نصًا في اليمين لم يجب حذف الخبر نحو: عهدُ اللهِ لأفعلَنَّ، التقدير: عهد الله عليَّ، فـ عهد الله: مبتدأ، وعلي: خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته، فـ كل: مبتدأ، وقوله «**وضيعته**» معطوف على «**كل**»، والخبر محذوف، والتقدير: كل رجل وضيعته مقترنان، ويقدر الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «**كل رجل وضيعته**» كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح، فإن لم تكن الواو نصًا في المعية لم يحذف الخبر وجوبًا نحو: زيد وعمرو قائمان.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسده، وذلك نحو: ضربي العبدَ مسيئًا [٢]، فـ ضربي: مبتدأ: والعبد: معمول له [٣]، ومسيئًا: حال سدت مسد

---

(١) **العضب**: السيف القاطع. لولا: حرف شرط غير جازم. الغمد: مبتدأ مرفوع. جملة (يمسكه) خبر.

(٢) **ضربي**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة...، وهو مضاف. العبد: مفعول به منصوب بالمصدر «**ضرب**». مسيئًا: حال سدت مسد الخبر، والتقدير: ضربي العبد إذ كان مسيئًا، أو إذا كان مسيئًا.

(٣) **أي**: مفعول به.

الخبر، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير «**ضربي العبد إذا كان مسيئًا**» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضي فالتقدير: ضربي العبد إذ كان مسيئًا، فـ مسيئًا: حال من الضمير المستتر في «**كان**» المفسر بالعبد، وإذا كان أو إذ كان: ظرف زمان نائب عن الخبر (١).

ونبّه المصنف بقوله «**وقبل حال**» على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله «**لا يكون خبرًا**» عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الأخفش -رحمه الله- من قولهم: زيد قائمًا، فـ «**زيد**»: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائمًا، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: زيد قائم، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف «**ضربي العبد مسيئًا**»، فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: ضربي العبدَ مسيء، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء، والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو: أتَمُّ تبييني الحقَّ منوطًا بالحِكَم، فـ أتم: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحق: مفعول لـ «**تبييني**»، ومنوطًا: حال سدت مسد خبر «**أتم**»، والتقدير: أتم تبييني الحق إذا كان أو إذ كان منوطًا بالحكم. ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ، أو ذم نحو: مررت بزيدٍ الخبيثُ، أو ترحم نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ، فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبًا، والتقدير: هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين (٢).

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوص «**نعم، أو بئس**» نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فـ زيد وعمرو: خبران لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هو زيد، أي: الممدوح زيد، وهو عمرو، أي: المذموم عمرو.

---

(١) إذ كان مسيئًا، أو إذا كان مسيئًا: ظرف زمان متعلق بخبر محذوف.
(٢) الخبر نعت في الأصل.

الموضع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم **«في ذمتي لأفعلَنَّ»**، ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: في ذمتي يمين، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل نحو: صبرٌ جميل، التقدير: صبري صبر جميل، فـ صبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو **«صبري»** وجوبًا.

* * *

١٤٢-وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كهم سراة شعرا

- اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: زيد قائم ضاحك. فذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، أي: مُزٌّ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأول.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ (١).

وقول الشاعر:

٦٢- مَنْ يكُ ذا بَتٍّ فهذا بتِّي مُقَيِّظ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي (٢)

- وقوله:

٦٣- ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهوَ يقظانُ نائمُ (٣)

---

(١) البروج/ ١٤- ١٥. هو: مبتدأ. الغفور والودود وذو العرش والمجيد: أخبار.

(٢) **البت**: كساء من صوف. مقيظ: من القيظ، وهو اشتداد الحر. هذا: مبتدأ. بتي ومقيظ ومصيف ومشتي: أخبار.

(٣) **الصواب**: فهو يقظان هاجع. مقلتاه: عيناه. المنايا: جمع مفرده: منية، وهي الموت. هو: مبتدأ. يقظان ونائم: خبران.

- وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلًا مفردين نحو: زيد قائم ضاحك، أو جملتين نحو: زيد قام ضحك، فأما إذا كان أحدهما مفردًا والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: زيد قائم ضحك، هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ (١)، جوزوا كون «تسعى» خبرًا ثانيًا، ولا يتعيَّن ذلك لجواز كونه حالًا (٢).



(١) طه/ ٢٠.
(٢) **الصواب**: لجواز كونه صفة، لأن «حية» نكرة.

(كان) وأخواتها

١٤٣- ترفع كان المبتدا اسمًا والخبرْ تنصبُه ككان سيدًا عُمَرْ
١٤٤- ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال بَرِحا
١٤٥- فتِيءَ وانفكَّ وهذي الأربعَهْ لشبه نفي أو لنفيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦- ومثلُ كان دام مسبوقًا بما كأعط ما دمتَ مصيبًا درهما

- لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال وحروف، فالأفعال: «كان» وأخواتها، وأفعال المقاربة، و«ظَنّ» وأخواتها، والحروف: «ما» وأخواتها [١]، و«لا» التي لنفي الجنس، و«إنّ» وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر «كان» وأخواتها، وكلها أفعال اتفاقًا إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف. وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسمًا لها، والمنصوب بها خبرًا لها.

وهذه الأفعال قسمان: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط، وهو قسمان:

أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظًا أو تقديرًا أو شبه نفي، وهو أربعة: زال وبرح وفتئ وانفك، فمثال النفي لفظًا: ما زال زيد قائمًا، ومثاله تقديرًا قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [٢]، أي: لا تفتأ، ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم كالآية الكريمة، وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر:

٦٤- وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقًا مُجيدا [٣]

---

(١) **أي**: ما ولا ولات وإن المشبهات بـ «ليس».
(٢) يوسف/٨٥.
(٣) **ما أدام الله**: المصدر المؤول في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «لا أبرح». وما مصدرية ظرفية. بحمد الله: متعلقان بالفعل «لا أبرح». منتطقًا: خبر «لا أبرح» منصوب. مجيدًا: خبر ثان منصوب.

- أي: لا أبرح منتطقًا مجيدًا، أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيًا ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت.

ومثال شبه النفي -والمراد به النهي كقولك: لا تزل قائمًا، ومنه قوله:

٦٥- صاحِ شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانُه ضلالٌ مبينُ (١)

- والدعاء كقولك: لا يزال الله محسنًا إليك، وقول الشاعر:

٦٦- ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زال منهلاً بجرعائك القَطْرُ (٢)

- وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «**وهذي الأربعة . . . إلى آخر البيت**».

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبقه «**ما**» المصدرية الظرفية، وهو «**دام**» كقولك: أعط ما دمت مصيبًا درهمًا، أي: أعط مدةَ دوامك مصيبًا درهمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (٣)، أي: مدةَ دوامي حيًا.

ومعنى «**ظل**» اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا، ومعنى «**بات**» اتصافه به ليلًا، و«**أضحى**» اتصافه به في الضحى، و«**أصبح**» اتصافه به في الصباح، و«**أمسى**» اتصافه به في المساء، ومعنى «**صار**» التحوُّل من صفة إلى صفة أخرى.

ومعنى «**ليس**» النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال نحو: ليس زيد قائمًا، أي: الآن، وعند التقييد بزمن على حسبه نحو: ليس زيد قائمًا غدًا، ومعنى «**زال**» وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكًا، وما زال عمرو أزرقَ العينين، ومعنى «**دام**» بقي واستمر.

* * *

---

(١) **صاح**: أي: يا صاحبُ، منادى مرخم. جملة (شمر) استئنافية. جملة (لا تزل ذاكر الموت) معطوفة على جملة «**شمر**». جملة (نسيانه ضلال...) استئنافية.

(٢) **البلى**: الفناء. جرعائك: أرضك الرملية. ألا: حرف استفتاح للتنبيه. يا: توكيد لفظي. جملة (ألا يا اسلمي) ابتدائية. جملة (يا دار مي) معترضة. جملة (لا زال منهلًا...) معطوفة على جملة «**ألا يا اسلمي**».

(٣) مريم/ ٣١.

١٤٧- وغيرُ ماضٍ مثلَه قد عملا إن كان غيرُ الماضِ منه استُعمِلا

- هذه الأفعال على قسمين:

أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا «**ليس، ودام**».

والثاني: ما لا يتصرف، وهو «**ليس، ودام**»، فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع نحو: يكون زيد قائمًا، قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [١]، والأمر نحو ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [٢]، وقال الله تعالى: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [٣]، واسم الفاعل نحو: زيد كائن أخاك، وقال الشاعر:

٦٧- وما كلُّ مَنْ يبدي البشاشةَ كائنًا أخاك إذا لم تلفه لك مُنجِدا [٤]

- والمصدر كذلك، واختلف الناس في «**كان**» الناقصة هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرًا، ومنه قوله:

٦٨- ببذلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى وكونُكَ إياه عليك يسيرُ [٥]

- وما لا يتصرف منها -وهو «**دام، وليس**»- وما كان النفي أو شبهه شرطًا فيه -وهو «**زال**» وأخواتها [٦] - لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

* * *

١٤٨- وفي جميعها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أجِزْ وكلٌّ سَبْقَهُ دام حَظَرْ

---

(١) البقرة/ ١٤٣. (٢) النساء/ ١٣٥.

(٣) الإسراء/ ٥٠.

(٤) **ما**: حرف نفي يعمل عمل «**ليس**». كل من يبدي: اسمها مرفوع، وهو مضاف. كائنًا: خبرها منصوب. واسمها ضمير مستتر، تقديره: هو. أخاك: خبرها منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف. إذا لم تلفه: ظرف زمان متعلق باسم الفاعل «**كائنًا**»، وهو مضاف. منجدًا: مفعول به ثان منصوب.

(٥) **البذل**: العطاء. ساد: صار سيدًا. ببذل: متعلقان بالفعل «**ساد**». كونك: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. وهو اسم لمصدر «**كان**» في المعنى. إياه: ضمير منفصل في محل نصب خبره. الهاء: حرف غيبة. عليك: متعلقان بـ «**يسير**». يسير: خبر مرفوع.

(٦) **أي**: زال وبرح وفتئ وانفك.

- مراده أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الفعل والاسم، فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك: كان في الدار صاحبها، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: كان أخي رفيقي، فلا يجوز تقديم **«رفيقي»** على أنه خبر، لأنه لا يُعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك: كان قائمًا زيد، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١)، وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونقل صاحب الإرشاد (٢) خلافًا في جواز تقديم خبر **«ليس»** على اسمها، والصواب جوازه، قال الشاعر:

٦٩- سلي إنْ جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ (٣)

- وذكر ابن مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: لا أصاحبك ما دام قائمًا زيد، والصواب جوازه، قال الشاعر:

٧٠- لا طيبَ للعيشِ ما دامتْ منغصةً لذاتُه بادِّكار الموتِ والهَرَمِ (٤)

- وأشار بقوله **«وكلُّ سبقَه دام حَظَرْ»** إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سَبْقَ خبر «دام» عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر «دام» على «ما» المتصلة بها نحو **«لا أصحبك قائمًا ما دام زيد»** فمُسَلَّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام» وحدها نحو **«لا أصحبك ما قائمًا دام زيد»** -وعلى ذلك حمله ولده في شرحه- ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر «دام» على «دام» وحدها، فتقول **«لا أصحبك ما قائمًا دام زيد»** كما تقول **«لا أصحبك ما زيدًا كلمت»**.

---

(١) الروم/ ٤٧. (٢) هو ابن درستويه.

(٣) جملة (إن جهلت) معترضة. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. جملة (ليس سواء عالم...) استئنافية.

(٤) **طيب العيش**: لذته. منغصة: مكدرة. ادكار: تذكر. ما دامت منغصة لذاته: المصدر المؤول في محل نصب ظرف زمان متعلق بالاستقرار المقدر في **«للعيش»**.

١٤٩-كذاك سَبْقُ خبر ما النافيه فجئ بها مَتْلُوَّةً لا تاليه

- يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على «ما» النافية، ويدخل تحت هذا قسمان:

أحدهما: ما كان النفي شرطًا في عمله نحو: «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: قائمًا ما زال زيد، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.

والثاني: ما لم يكن النفي شرطًا في عمله نحو: ما كان زيد قائمًا، فلا تقول: قائمًا ما كان زيد، وأجازه بعضهم.

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: قائمًا لم يزل زيد، ومنطلقًا لم يكن عمرو، ومنعهما بعضهم.

ومفهوم كلامه أيضًا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ «ما» نحو: ما قائمًا زال زيد، وما قائمًا كان زيد، ومنعه بعضهم.

* * *

١٥٠- ومَنْعُ سَبْقِ خبرِ ليس اصطُفي وذو تمامٍ ما برفع يكتفي

١٥١- وما سواه ناقصٌ والنقصُ في فتىء ليس زال دائمًا قُفِي

- اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين -ومنهم المصنف- إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائمًا ليس زيد، واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [١].

وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفًا»، وقد تقدم على «ليس»، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

---

(١) هود/ ٨. يوم يأتيهم: ظرف زمان منصوب متعلق باسم المفعول «مصروفًا»، وهو مضاف.

وقوله «وذو تمام . . . إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون تامًا وناقصًا.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصًا، والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب. وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا «فتئ، وزال» التي مضارعها «يزال» لا التي مضارعها «يزول»، فإنها تامة نحو: زالت الشمس، و«ليس» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [1]، أي: إن وُجِدَ ذو عسرة، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [3].

* * *

١٥٢- ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفًا أتى أو حرف جر

- يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلًا، وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر نحو: كان طعامَك آكلًا زيدٌ، وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعض البصريين.

ويُخَرَّجُ من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة، لأنه لم يل «كان» معمول خبرها، فتقول: كان آكلًا طعامك زيد، ولا يمنعها البصريون.

---

(١) البقرة/ ٢٨٠. كان: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. ذو عسرة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهو مضاف.

(٢) هود/ ١٠٧. أي: ما بقيت السماوات...

(٣) الروم/ ١٧. أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح.

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين نحو: كان عندك زيد مقيمًا [١]، وكان فيك زيد راغبًا [٢].

* * *

١٥٣- ومضمرَ الشأنِ اسمًا انوِ إنْ وَقَعْ موهمُ ما استبان أنه امتنعْ

- يعني أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي «كان» وأخواتها معمول خبرها فأوله على أن في كان ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن.

وذلك نحو قوله:

٧١- قنافذُ هدّاجونَ حولَ بيوتهمْ بما كان إياهم عطيةُ عوَّدا [٣]

- فهذا ظاهره أنه مثل: كان طعامك زيد آكلًا، ويتخرج على أن في «كان» ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن، وهو اسم «كان». ومما ظاهره أنه مثل «كان طعامك آكلًا زيد» قوله:

٧٢- فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليس كلَّ النوى تُلقِي المساكينُ [٤]

- إذا قرئ بالتاء المثناة من فوقُ، فيخرَّج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في الأول: بما كان هو، أي: الشأن، فضمير الشأن اسم «كان»، وعطية: مبتدأ، وعود: خبر، وإياهم: مفعول «عود»، والجملة من المبتدأ وخبره خبر «كان»، فلم يفصل بين «كان» واسمها معمول الخبر، لأن اسمها مضمر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني: وليس هو، أي: الشأن، فضمير الشأن اسم «ليس»، وكل النوى: منصوب بتلقي [٥]، وتلقي المساكين: فعل وفاعل، والمجموع خبر «ليس»، هذا بعض ما قيل في البيتين.

---

(١) **عندك**: ظرف مكان منصوب متعلق باسم الفاعل «مقيمًا»، وهو مضاف.

(٢) **فيك**: متعلقان باسم الفاعل «راغبًا».

(٣) **قنافذ**: جمع مفرده: قنفذ، وهو حيوان يضرب به المثل في السرى. هداجون: جمع مفرده: هداج، وهي صيغة مبالغة من الهدج، وهو مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش. عطية: أبو الشاعر جرير. قنافذ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم قنافذ. بما كان إياهم عطية عود: متعلقان بصيغة المبالغة «هداجون». المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر.

(٤) **أصبحوا**: دخلوا في الصباح. معرسهم: مكان نزولهم ليلًا. جملة (النوى عالي معرسهم) حال.

(٥) **كل النوى**: مفعول به منصوب، وهو مضاف.

١٥٤- وقد تزادُ كان في حشوٍ كما كـان أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمـا

- «كان» على ثلاثة أقسام:

أحدها: الناقصة.

والثاني: التامة، وقد تقدم ذكرهما.

والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره نحو: زيد كان قائم، والفعل ومرفوعه نحو: لم يوجد كان مثلُك.

والصلة والموصول نحو: جاء الذي كان أكرمتُه، والصفة والموصوف نحو: مررت برجل كان قائمٍ، وهذا يفهم أيضًا من إطلاق قول المصنف، وقد تزاد «**كان**» في حشو، وإنما تنقاس زيادتها بين «**ما**» وفعل التعجب نحو: ما كان أصح علمَ من تقدَّما! ولا تزاد في غيره إلا سماعًا.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم: «**وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبُ الأنماريةُ الكَمَلَةَ من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم**» وقد سمع أيضًا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

٧٣- فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجـيـرانٍ لـنـا كـانـوا كـرامِ[1]

- وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله:

٧٤- سراةُ بني أبي بكر تسامى عـلـى كـان الـمُـسَـوَّمَـةِ الـعِـرابِ[2]

- وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

---

(١) **كيف**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف، أي: كيف أكون. إذا مررت: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل المحذوف، وهو مضاف. كرام: نعت ثان لـ «**جيران**» مجرور.

(٢) **سراة**: جمع مفرده: سريّ، وهو السيد الشريف. تسامى: أصله تتسامى، وهو من السمو، ومعناه العلو والرفعة. المسومة: الخيل التي جعلت لها سومة، أي: علامة، لتعرف حين تترك في المرعى. العراب: العربية.

٧٥- أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[1]

* * *

١٥٥- ويحذفونها ويُبقون الخَبَرْ وبعدَ إنْ ولو كثيرًا ذا اشتَهَرْ

- تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا بعد «إنْ» كقوله:

٧٦- قد قيل ما قيل إنْ صدقًا وإنْ كذبًا فما اعتذارك من قول إذا قيلا[2]

- التقدير: إن كان المقول صدقًا، وإن كان المقول كذبًا[3].

وبعد «لو» كقولك: ائتني بدابة ولو حمارًا، أي: ولو كان المَأْتِيُّ به حمارًا.

وقد شذ حذفها بعد «لدن» كقوله:

٧٧- مِن لَدُ شَولًا فإلى إتلائها[4]

- التقدير: من لد أن كانت شولًا.

* * *

١٥٦-وبعد أنْ تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ كمثل أمّا أنت بَرًا فاقتَرِبْ

- ذكر في هذا البيت أن «**كان**» تحذف بعد «أن» المصدرية، ويعوض عنها «**ما**»، ويبقى اسمها وخبرها نحو: أمّا أنت بَرًا فاقتَرِبْ، والأصل: أنْ كنت برًا فاقترب، فحذفت «**كان**»، فانفصل الضمير المتصل بها، وهو التاء، فصار «**أن أنت برًا**»، ثم أتى بـ«**ما**» عوضًا عن «**كان**»، فصار «**أن ما أنت برًا**»، ثم أُدغمت النون في الميم، فصار «**أما أنت برًا**»، ومثله قول الشاعر:

(١) **ماجد**: كريم. نبيل: فاضل شريف. شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليل: رطبة ندية. إذا تهب شمأل: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «**نبيل**».

(٢) جملة (إن صدقًا) استئنافية. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. اعتذارك: خبر مرفوع، وهو مضاف. إذا قيل: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «**اعتذارك**»، وهو مضاف.

(٣) **الصواب**: وإن كان كذبًا.

(٤) **لد**: لدن، وهي بمعنى عند. شولًا: قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها، أي: رفعته عند اللقاح. وقيل: هو اسم جمع لشائلة، وهي الناقة التي خفَّ لبنها وارتفع ضرعها. إتلائها: مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تبعها. من لد: متعلقان بفعل محذوف، تقديره: ربيتها. الفاء: حرف زائد.

٧٨- أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهمُ الضَّبُعُ [1]

- فـ أن: مصدرية، وما: زائدة عوضًا عن «كان»، وأنت: اسم «كان» المحذوفة، وذا نفر: خبرها، ولا يجوز الجمع بين «كان، وما» لكون «ما» عوضًا عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعَوَّض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول: أما كنت منطلقًا انطلقت.

ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو: أما أنا منطلقًا انطلقتَ، والأصل: أن كنت منطلقًا، ولا مع الظاهر نحو: أما زيد ذاهبًا انطلقتُ، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل: أن كان زيد ذاهبًا انطلقت.

وقد مثل سيبويه -رحمه الله- في كتابه بـ «أما زيدٌ ذاهبًا».

* * *

١٥٧- ومن مضارعٍ لكان منجَزِمْ تحذَفُ نونٌ وهوَ حذفٌ ما التُزِمْ

- إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل: لم يكن، والأصل: يكون، فحذف الجازمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان الواو والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ: لم يكن، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يك، وهو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: لم يكُ الرجل قائمًا، وأجاز ذلك يونس، وقد قرىء شاذًا ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [2].

(١) **أبو خراشة**: كنية شاعر. ذو نفر: ذو قوم. الضبع: أصله الحيوان المعروف، والمراد به السنة الشديدة المجدبة. أبا خراشة: منادى منصوب، وهو مضاف. أما: أن: حرف مصدري. ما: زائدة عوض من «كان». أنت: ضمير رفع منفصل في محل رفع اسم «كان» المحذوفة. ذا نفر: خبرها منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف. المصدر المؤول في محل جر بلام محذوفة. الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، أي: فخرت عليّ لأن كنت ذا نفر.

(٢) البينة/ ١.

وأما إذا لاقت متحركًا فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا أولا، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا كقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد «**إن يكنه فلن تُسَلَّطَ عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله**» [١]، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: إن يكه، وإلا يكه، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات نحو: لم يكن زيد قائمًا، ولم يك زيد قائمًا.

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «**كان**» الناقصة والتامة، وقد قرئ ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [٢] برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي التامة.



(١) ظن عمر رضي الله عنه ابن صياد المسيح الدجال.
(٢) النساء/ ٤٠.

فصل في «ما، ولا، ولات، وإن» المشبهات بـ «ليس»

١٥٨- إعمالُ ليس أعمِلَتْ ما دون إنْ   مع بقا النفي وترتيبِ زُكِنْ

١٥٩- وسبقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ كما   بي أنت معنيًا أجاز العُلَما

- تقدم في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى: أفعال وحروف، وسبق الكلام على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمًا يعمل عمل «كان»، وهو: ما، ولا، ولات، وإنْ.

أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئًا، فتقول: ما زيد قائم، فـ زيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لـ «ما» في شيء منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نحو: ما زيد قائمًا، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [2]، وقال الشاعر:

٧٩- أبناؤها متكنِّفون أباهُمُ   حَنِقو الصدورِ وما هُمُ أولادَها [3]

- لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: ألا يزاد بعدها «إنْ»، فإن زيدت بطل عملها نحو «**ما إن زيد قائم**» برفع «**قائم**»، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألا ينتقض النفي بـ «**إلا**» نحو: ما زيد إلا قائم، فلا يجوز نصب «**قائم**»، وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [4]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [5]

(١) يوسف/ ٣١.   (٢) المجادلة/ ٢.

(٣) **أبناؤها**: أبناء الكتيبة، أي: رجالها. مكتنفون أباهم: محيطون به. حنقو الصدور: غاضبون. حنقو الصدور: خبر ثان مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهو مضاف.

(٤) يس/ ١٥.   (٥) الأحقاف/ ٩.

خلافًا لمن أجازه.

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه نحو: ما قائم زيد، فلا تقول: ما قائمًا زيد، وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فقدمته، فقلت «ما في الدار زيد، وما عندك عمرو» فاختلف الناس في «ما» حينئذ: هل هي عاملة أم لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكن، وهذا هو المراد بقوله «وترتيب زكن»، أي: عُلِم، ويعني به أن يكون المبتدأ مقدمًا، والخبر مؤخرًا، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل «ما» شيئًا سواء كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو غير ذلك، وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها نحو: ما طعامَك زيدٌ آكل، فلا يجوز نصب «آكل»، ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك لما في الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لم يبطل عملها نحو: ما عندك زيد مقيمًا، وما بي أنت معنيًّا، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما»، فإن تكررت بطل عملها نحو: ما ما زيد قائم، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتًا، فلا يجوز نصب «قائم»، وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألا يبدل من خبرها موجَبٌ، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما زيد

بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به [١]، فـ بشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيد»، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن «ما»، وأجازه قوم، وكلام سيبويه - رحمه الله تعالى- في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين -أعني القولَ باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك- فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور -وهو «ما زيد بشيء . . . إلى آخره»-: استوت اللغتان، يعني لغةَ الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله «استوت اللغتان»، فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا»، والمراد أنه لا عمل لـ «ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب، وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعًا سواء جعلت «ما» حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب، وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما -وهو الثاني- لا يليق بهذا المختصر.

* * *

١٦٠- ورفعَ معطوفٍ بلكنْ أو ببلْ   من بعدِ منصوبٍ بما الزَمْ حيثُ حَلّ

- إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف فلا يخلو إما أن يكون مقتضيًا للإيجاب أولا، فإن كان مقتضيًا للإيجاب تعيَّن رفع الاسم الواقع بعده، وذلك نحو «بل»، و«لكن»، فتقول: ما زيد قائمًا لكن قاعد، أو بل قاعد [٢]، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لكن هو قاعد، وبل هو قاعد، ولا يجوز نصب «قاعد» عطفًا على خبر «ما»، لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو ونحوها جاز النصب والرفع، والمختار النصب نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعدًا، ويجوز الرفع، فتقول: ولا

(١) **ما**: حرف نفي. زيد: مبتدأ مرفوع. بشيء: الباء: حرف جر زائد. شيء: خبر مجرور لفظًا مرفوع محلًا. إلا: أداة حصر. شيء: بدل من «شيء» الأول مرفوع. جملة (لا يعبأ...) نعت لـ «شيء».

(٢) **لكن أو بل**: حرف ابتداء.

قاعد، وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا هو قاعد.

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل»، و«لكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

١٦١- وبعدَ ما وليس جَرّ البا الخَبَرْ   وبعدَ لا ونفي كان قد يُجَرْ

- تزاد الباء كثيرًا في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [1] و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [2] و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [3] و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [4]، ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازية خلافًا لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميميّة، وقد نقل سيبويه والفرّاء - رحمهما الله تعالى - زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادة الباء قليلًا في خبر «لا» كقوله:

٨٠- فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ   بمغنٍ فتيلًا عن سوادِ بنِ قاربِ [5]

- وفي خبر مضارع «كان» المنفية بـ «لم» كقوله:

٨١- وإنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ [6]

* * *

(١) الزمر/ ٣٦.
(٢) الزمر/ ٣٧.
(٣) الأنعام/ ١٣٢.
(٤) فصلت/ ٤٦.
(٥) **الفتيل**: هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة. لي: متعلقان بـ «شفيعًا». يوم لا ذو شفاعة بمغن: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «شفيعًا»، وهو مضاف. فتيلًا: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «مغن».
(٦) **الزاد**: الطعام. أجشع القوم: أشدهم طمعًا. أعجل: صفة مشبهة بمعنى عجل لا اسم تفضيل. جملة (إذ أجشع القوم أعجل) استئنافية. إذ: حرف تعليل.

١٦٢- في النكرات أُعمِلَتْ كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العَمَلا

١٦٣- وما للات في سوى حينٍ عملْ وحذفُ ذي الرفع فشا والعكسُ قَلّْ

- تقدم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة، وقد تقدم الكلام على «ما»، وذكر هنا **«لا، ولات، وإنْ»**.

أما **«لا»** فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس»، ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك، ومنه قوله:

٨٢- تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا (١)

- وقوله:

٨٣- نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فبوِّئْتَ حصنًا بالكماةِ حصينا (٢)

- وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

٨٤- بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلما تبعتُها تولتْ وبَقَّتْ حاجتي في فؤاديا

وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبها متراخيا (٣)

- واختلف كلام المصنف في هذا البيت، فمرة قال: إنه مؤول، ومرة قال: إن القياس عليه سائغ.

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائمًا رجلٌ.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بـ «إلا»، فلا تقول **«لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد»** بنصب **«أفضل»**، بل يجب رفعه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

---

(١) **تعز**: اصبر. الوزر: الملجأ. الواقي: الحافظ. على الأرض: متعلقان باسم الفاعل **«باقيًا»**.

(٢) **بوئت**: أنزلت. الكماة: جمع مفرده: كميّ، وهو لابس السلاح. إذ لا صاحب غير خاذل: ظرف زمان متعلق بالفعل **«نصرتك»**، وهو مضاف.

(٣) **فعلَ ذي ود**: أي أنها تفعل فعل صاحب المودة. تولت: أعرضت. بقت حاجتي: تركتها. سواد القلب: سويداؤه، وهي حبته السوداء. باغ: طالب. متراخ: متهاون. فعل ذي ود: مفعول مطلق منصوب، أي: تفعل فعلَ ذي ود، وهو مضاف. جملة (لا أنا باغيًا...) حال.

وأما «إنْ» النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئًا، ومذهب الكوفيين -خلا الفراء- أنها تعمل عمل «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه -رحمه الله تعالى- إشارة إلى ذلك، وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

٨٥- إنْ هو مستوليًا على أحد   إلا على أضعف المجانينِ [١]

- وقال آخر:

٨٦- إنِ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته   ولكنْ بأنْ يُبغى عليه فيُخذَلا [٢]

- وذكر ابن جني في المحتسَب أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [٣] بنصب «العباد»، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: إن رجل قائمًا، وإن زيدٌ القائم، وإن زيد قائمًا.

* * *

وأما «لات» فهي «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس»، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معًا، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٤] بنصب الحين، فحذف الاسم، وبقي الخبر، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص، فالحين: اسمها، وحين مناص: خبرها، وقد قرئ شذوذًا ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم «لات»، والخبر

---

(١) **مستولٍ**: ذو ولاية على الشيء. إلا: أداة حصر. على أضعف المجانين: الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور «**على أحد**».

(٢) **لكن**: حرف استدراك. بأن يبغى عليه: متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: ولكن يموت بأن يبغى... عليه: الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

(٣) الأعراف/ ١٩٤. قراءته **«إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم»**.

(٤) ص/ ٣.

محذوف، والتقدير: ولات حينُ مناص لهم، أي: ولات حين مناص كائنًا لهم، وهذا هو المراد بقوله «وحذف ذي الرفع... إلى آخر البيت».

وأشار بقوله «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكر سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في «الحين»، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ «الحين»، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها.

وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ «الحين» وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

٨٧- ندِم البغاةُ ولات ساعةَ مندمِ والبغيُ مَرْتَعُ مبتغيه وَخيمُ (١)

- وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في التسهيل، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئًا، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوبًا فناصبه فعل مضمر، والتقدير: لات أرى حينَ مناص، وإن وجد مرفوعًا فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لات حينُ مناصٍ كائن لهم، والله أعلم.



---

(١) **البغاة**: جمع مفرده: باغ، وهو الذي تجاوز قدره. مرتع: ملهى وملعب. وخيم: غير صالح للسكن. جملة (لات ساعة مندم) حال.

أفعال المقاربة

١٦٤-ككان كاد وعسى لكن نَدَرْ غيرُ مضارعٍ لهذين خَبَرْ

- هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو «كاد» وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلًا، ولا خلاف في أنها أفعال إلا «عسى»، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونُسِبَ أيضًا إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو: عسيتُ وعسيتِ، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن.

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دل على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

والثاني: ما دل على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

والثالث: ما دل على الإنشاء، وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ.

فتسميتها «**أفعال المقاربة**» من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون خبره خبرًا لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله «**ككان كاد وعسى**»، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعًا نحو: كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم، وندر مجيئه اسمًا بعد «**عسى، وكاد**» كقوله:

٨٨- أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما لا تكثرَنْ إني عسيتُ صائما [1]

- وقوله:

٨٩- فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيبًا وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ [2]

- وهذا هو مراد المصنف بقوله «**لكن ندر . . . إلى آخره**»، لكن في قوله «**غير**

---

(١) **العذل**: اللوم. الملح: الذي يكثر السؤال ويديمه. صائم: ممسك عن مخاطبتك. ملحًا: حال منصوب.

(٢) **أبت**: رجعت. فهم: اسم قبيلة. تصفر: تحزن. جملة (ما كدت آئبًا) حال. كم: خبرية وهي اسم كناية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. جملة (فارقتها...) خبر. جملة (هي تصفر) حال.

مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبرًا عن «عسى، وكاد»، بل الذي ندر مجيء الخبر اسمًا، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرًا عن هذين.

* * *

١٦٥- وكونُه بدون أنْ بعد عسى نَزْرٌ وكاد الأمر فيه عُكِسا

- أي: اقتران خبر «عسى» بـ «أن» كثير، وتجريده من «أن» قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من «أن» إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بـ «أن»، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ (١)، وقال عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ (٢).

ومن وروده بدون «أن» قوله:

٩٠- عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ (٣)

- وقوله:

٩١- عسى فرجٌ يأتي به اللهُ إنه له كلَّ يومٍ في خليقته أمرُ (٤)

- وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى»، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من «أن»، ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ «أن» مخصوص بالشعر، فمن تجريده من «أن» قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ (٥)، وقال: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (٦)، ومن

---

(١) المائدة/ ٥٢.

(٢) الإسراء/ ٨.

(٣) **الكرب**: الهم والغم. أمسيتَ: صرت. جملة (يكون وراءه فرج...) خبر «**عسى**». جملة (وراءه فرج...) خبر «**يكون**».

(٤) جملة (يأتي به الله) خبر «**عسى**». جملة (له كل يوم في خليقته أمر) خبر «**إن**». كل يوم: ظرف زمان منصوب متعلق بالاستقرار المقدر في «**له**»، وهو مضاف.

(٥) البقرة/ ٧١.

(٦) التوبة/ ١١٧.

اقترانه بـ «أن» قوله ﷺ «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»، وقوله:

٩٢- كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ[1]

* * *

١٦٦- وكعسى حرى ولكن جُعِلا خبرُها حتمًا بأنْ متَّصلا

١٦٧- وألزموا اخلولق أنْ مثلَ حَرَى وبعد أوشك انتِفا أنْ نَزَرا

- يعني أن «حرى» مثل «عسى» في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أن» نحو: حرى زيد أن يقوم، ولم يجرد خبرها من «أن» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «اخلولق» تلزم «أن» خبرَها نحو: اخلولقت السماء أن تمطر، وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أوشك» فالكثير اقتران خبرها بـ «أن»، ويقل حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله:

٩٣- ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا[2]

- ومن تجرده منها قوله:

٩٤- يوشك مَنْ فَرَّ من منيّته في بعض غِرَّاتِه يوافقها[3]

* * *

١٦٨- ومثلُ كاد في الأصحّ كَرَبا وتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبا

١٦٩- كأنشأ السائقُ يحدو وطَفِقْ كذا جعلتُ وأخذتُ وعَلِقْ

- لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرد خبرها من «أن»، وزعم المصنف أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل «كاد»، فيكون الكثير تجريد خبرها من «أن»، ويقل اقترانه بها، فمن تجريده قوله:

---

(١) **تفيض**: تخرج. غدا: صار. الريطة والبرود: الأكفان. إذ غدا حشو ريطة: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «**تفيض**»، وهو مضاف.

(٢) جملة (إذا قيل هاتوا) معترضة. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. جملة (هاتوا) في محل رفع نائب فاعل.

(٣) **المنية**: الموت. غرات: جمع مفرده: غِرّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها ويقع عليها. في بعض غراته: متعلقان بالفعل «**يوافقها**».

٩٥- كرب القلبُ من جواه يذوب حين قال الوشاة هندٌ غَضوبُ (١)

- وسمع من اقترانه بها قوله:

٩٦- سقاها ذوو الأحلام سَجْلًا على الظّما وقد كربت أعناقها أنْ تقطّعا (٢)

- والمشهور في «**كرب**» فتح الراء، ونقل كسرها أيضًا.

ومعنى قوله «**وترك أن مع ذي الشروع وجبا**» أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «**أن**» لما بينه وبين «**أن**» من المنافاة، لأن المقصود به الحال، و«**أن**» للاستقبال، وذلك نحو: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا.

* * *

١٧٠- واستعملوا مضارعًا لأوشكا وكاد لا غيرُ وزادوا مُوشِكا

- أفعال هذا الباب لا تتصرف إلا «**كاد، وأوشك**»، فإنه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

٩٧- يوشك من فرَّ من منيته (٤)

- وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل «**يوشك**» إلا بلفظ المضارع، ولم يستعمل «**أوشك**» بلفظ الماضي، وليس بجيِّد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر كقوله:

٩٨- ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا (٥)

- نعم الكثير فيها استعمال المضارع، وقلّ استعمال الماضي.

---

(١) **الجوى**: شدة الوجد. الوشاة: جمع مفرده: واش، وهو النمام الذي يسعى بالفساد بين الناس. من جواه: متعلقان بالفعل «**يذوب**». حين قال الوشاة: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «**يذوب**»، وهو مضاف.

(٢) **ذوو الأحلام**: أصحاب العقول. السجل: الدلو العظيمة. تقطع: أصله تتقطع. جملة (قد كربت أعناقها أن تقطع) حال.

(٣) الحج/ ٧٢.

(٤) تقدم برقم/ ٩٤.

(٥) تقدم برقم/ ٩٣.

وقول المصنف «وزادوا موشكًا» معناه أنه قد ورد أيضًا استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقوله:

٩٩- فموشكةٌ أرضُنا أن تعود خِلافَ الأنيسِ وُحوشًا يَبابا (١)

- وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله:

١٠٠- أموتُ أسًى يوم الرِّجام -وإنني يقينًا لرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ (٢)

- وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب.

وأفهمَ كلامُ المصنف أن غير «كاد، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل، وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحب الإنصاف (٣) استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى»، قال: عسى يعسي فهو عاس، وحكى الجوهري مضارع «طفق»، وحكى الكسائي مضارع «جعل».

* * *

١٧١- بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غِنًى بأن يفعل عن ثان فقد

- اختصت «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تستعمل ناقصة وتامة، فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، وأما التامة فهي المسندة إلى «أنْ» والفعل نحو: عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل (٤)، فـ «أنْ» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك»، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

---

(١) **خلاف الأنيس**: بعده. وحوش: قفر. يباب: خراب. موشكة: خبر مقدم مرفوع، اسمه ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هي. أرضنا: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. أن تعود: المصدر المؤول في محل نصب خبر «موشكة». خلاف الأنيس: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «تعود»، وهو مضاف. وحوشًا: حال منصوبة. يبابًا: حال ثانية منصوبة.

(٢) **الأسى**: الحزن. الرجام: اسم موضع بعينه. رهن: مرهون. أسى: حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقاء الساكنين. يقينًا: مفعول مطلق منصوب، أي: أوقن يقينًا. كائد: اسمه ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنا. وخبره محذوف، تقديره: ألقاه.

(٣) هو الأنباري.

(٤) أفضل التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ البقرة/ ٢١٦.

وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد «أن» اسم ظاهر يصح رفعه به، فإن وليه نحو «**عسى أن يقوم زيد**» فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد «أن»، فـ «أن» وما بعدها فاعل لـ «عسى»، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أن» مرفوعًا بـ «عسى» اسمًا لها، و«أن» والفعل في موضع نصب بـ «عسى»، وتقدم على الاسم، والفعل الذي بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل [1] «عسى»، وجاز عوده عليه وإن تأخر، لأنه مقدم في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث.

فتقول على مذهب غير الشلوبين: عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الهندات، فتأتي بضمير في الفعل لأن الظاهر ليس مرفوعًا به، بل هو مرفوع بـ «عسى».

وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات، فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنه رفع الظاهر الذي بعده.

* * *

١٧٢- وجرِّدَنْ عسى أو ارفع مضمَرا بها إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرا

- اختصت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: زيد عسى أن يقوم، فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد»، وأن يقوم: في موضع نصب بـ «عسى» [2]، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى»، وأن يقوم: في موضع رفع بـ «عسى» [3].

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث.

(١) **الصواب**: اسم «عسى».
(٢) أي أنها ناقصة.
(٣) أي أنها تامة.

فتقول على لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسَوْا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن.

وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن.

وأما غير «**عسى**» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: الزيدان جعلا ينظمان، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول «**الزيدان جعل ينظمان**» كما تقول «**الزيدان عسى أن يقوما**».

* * *

١٧٣- والفتحَ والكسر أجز في السين من نحو عَسَيْتُ وانتِقا الفتحِ زُكِنْ

- إذا اتصل بـ «**عسى**» ضمير موضوع للرفع -وهو لمتكلم نحو: عسيت، أو لمخاطب نحو: عسيتَ وعسيتِ وعسيتما وعسيتم وعسيتن، أو لغائبات نحو: عسين- جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، وقرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [1] بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.



(١) محمد/ ٢٢.

(إنّ) وأخواتها

١٧٤- لإنّ أنّ ليت لكن لعل كأنّ عكسُ ما لكان من عَمَلْ
١٧٥- كإنّ زيدًا عالمٌ بأني كفء ولكنّ ابنه ذو ضِغْنِ

- هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعل، وعدها سيبويه خمسة، فأسقط «أنَّ» المفتوحة، لأن أصلها «إنَّ» المكسورة كما سيأتي.

ومعنى «إنَّ، وأنَّ» التوكيد، ومعنى «كأنَّ» التشبيه، و«لكن» للاستدراك، و«ليت» للتمني، و«لعل» للترجي والإشفاق، والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو: ليت زيدًا قائم، وفي غير الممكن نحو: ليت الشبابَ يعودُ يومًا [1]، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: لعلَّ الشبابَ يعودُ، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب نحو: لعل الله يرحمنا، والإشفاق في المكروه نحو: لعل العدو يقدُم.

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كان»، فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إنَّ زيدًا قائم، فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول «إن»، وهو خبر المبتدأ.

* * *

١٧٦- وراعِ ذا الترتيبَ إلا في الذي كليتَ فيها أو هنا غيرَ البَذي

- أي: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: ليت فيها غيرَ البذي، أو ليت هنا

(١) هذه الجملة من قول الشاعر:
ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبرَه بما فعل المشيبُ

غيرَ البذي، أي: الوقح، فيجوز تقديم «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمه نحو: ليت في الدار صاحبها، فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو: إن زيدًا آكل طعامك، فلا يجوز «إن طعامك زيدًا آكل»، وكذا إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو: إن زيدًا واثق بك، أو جالس عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول: إن بك زيدًا واثق، أو إن عندك زيدًا جالس، وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

١٠١- فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ (١)

* * *

١٧٧- وهمزَ إنَّ افتحْ لسدِّ مصدرِ مسدَّها وفي سوى ذاك اكسِرِ

-«إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين.

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بمصدر كما إذا وقعت في موضع مرفوعِ فِعْلٍ (٢) نحو: يعجبني أنك قائم، أي: قيامُك، أو منصوبِه نحو: عرفت أنك قائم، أي: قيامَك، أو في موضع مجرور حرف نحو: عجبت من أنك قائم، أي: من قيامِك، وإنما قال «لسد مصدر مسدها»، ولم يقل «لسد مفرد مسدها»، لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو: ظننت زيدًا إنه قائم، فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد، لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدر بالمصدر، إذ لا يصح: ظننت زيدًا قيامه.

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تكسر وجوبًا أو جوازًا على ما سنبيِّن، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: وجوب الكسر.

---

(١) **لا تلحني**: لا تلمني. جم: كثير. البلابل: جمع مفرده: بلبال، وهو الحزن واشتغال البال. بلابله: فاعل بالصفة المشبهة «جم» مرفوع، وهو مضاف.

(٢) أي في موضع الفاعل أو نائبه، مثل ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ العنكبوت/ ٥١، ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ الجن/ ١.

والثاني: جواز الفتح والكسر، فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

١٧٨- فاكسِرْ في الابتدا وفي بَدْءِ صِلَهْ   وحيثُ إنَّ لِيمينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩- أو حُكِيَتْ بالقول أو حَلَّتْ مَحَلّْ   حالٍ كزرتُه وإني ذو أَمَلْ

١٨٠- وكسروا من بعدِ فعلٍ عُلِّقا   باللام كاعلَمْ إنه لذو تُقى

- فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إن» ابتداء، أي: في أول الكلام نحو: إن زيدًا قائم، ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء، فلا تقول: أنك فاضل عندي، بل يجب التأخير، فتقول: عندي أنك فاضل، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إن» صدر صلة نحو: جاء الذي إنه قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ (١).

الثالث: أن تقع جوابًا للقسم، وفي خبرها اللام نحو: واللهِ إن زيدًا لقائم، وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة محكية بالقول نحو: قلت إن زيدًا قائم، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ (٢)، فإن لم تحك به -بل أجري القول مُجْرى الظن- فتحت نحو: أتقول أن زيدًا قائم (٣)؟ أي: أتظن.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال كقوله «زرته وإني ذو أمل»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ (٤)، وقول الشاعر:

١٠٢- ما أعطياني ولا سألتهما   إلا وإني لحاجزي كرمي (٥)

---

(١) القصص/ ٧٦.

(٢) مريم/ ٣٠. جملة (إني عبد الله) في محل نصب مقول القول.

(٣) **أن زيدًا قائم**: المصدر المؤول في محل نصب سد مسد المفعولين.

(٤) الأنفال/ ٥. جملة ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ حال.

(٥) **حاجزي**: مانعي. ما أعطياني: مفعوله الثاني محذوف، أي: ما أعطياني شيئًا. إلا: أداة حصر. جملة (إني لحاجزي كرمي) حال. كرمي: فاعل لاسم الفاعل «حاجزي»، وهو مضاف.

السادس: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد عُلِّق عنها باللام نحو: علمت إن زيدًا لقائم [١]، وسنبين هذا في باب «ظن»، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو: علمت أن زيدًا قائم [٢].

هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه نَقَص مواضع يجب كسر «إن» فيها:

الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو: ألا إن زيدًا قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [٣].

الثاني: إن وقعت بعد «حيث» نحو: اجلس حيث إن زيدًا جالس.

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو: زيد إنه قائم.

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله «فاكسر في الابتدا»، لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها.

* * *

١٨١- بعد إذا فُجاءةٍ أو قَسَمِ لا لامَ بعدَه بوجهين نُمِي

١٨٢-مع تِلْوِ فا الجزا وذا يَطَّرِدُ في نحو خيرُ القولِ إني أَحمَدُ

- يعني أنه يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد «إذا» الفجائية نحو: خرجت فإذا إن زيدًا قائم، فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا، وهو مبتدأ خبره «إذا» الفجائية، والتقدير: فإذا قيام زيد، أي: ففي الحضرة قيام زيد [٤]، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، والتقدير: خرجت فإذا قيام زيد موجود [٥]، ومما جاء بالوجهين قوله:

١٠٣- وكنتُ أُرى زيدًا كما قيل سيدًا إذا أنه عبدُ القَفا واللهازِمِ [٦]

---

(١) جملة (إن زيدًا لقائم) في محل نصب سدت مسد مفعولي «علمت».

(٢) **أن زيدًا قائم**: المصدر المؤول في محل نصب سد مسد مفعولي «علمت».

(٣) البقرة/ ١٣. ألا: حرف استفتاح للتنبيه.

(٤) **أي**: وإذا الفجائية ظرف مكان.

(٥) **إي**: وإذا الفجائية حرف.

(٦) **أرى**: أظن. عبد القفا واللهازم: كناية عن الخسة والذلة. القفا: مؤخر العنق .اللهازم: جمع مفرده: لِهْزِمة، وهي طرف الحلقوم. أرى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. الفاعل ضمير مستتر

روي بفتح «أن» وكسرها، فمن كسرها جعلها جملة مستأنفة، والتقدير: إذا هو عبد القفا واللهازم، ومن فتحها جعلها مصدرًا مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول: فإذا عبوديته، أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة.

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام نحو«حلفت أن زيدًا قائم» بالفتح والكسر، وقد روي بالفتح والكسر قوله:

١٠٤- لتقعُدِنَّ مقعدَ القَصِيِّ مني ذي القاذورة المَقْلِيِّ
أو تحلفي بربِّك العليِّ أني أبو ذيَّالِكِ الصبيِّ (١)

- ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو: حلفت إن زيدًا قائم (٢)، أو غير ملفوظ به نحو: واللهِ إن زيدًا قائم (٣)، أو اسمية نحو: لعَمْرُك إن زيدًا قائم (٤).

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاء الجزاء نحو: من يأتني فإنه مكرم، فالكسر على جعل «إن» ومعموليها جملة أجيب بها الشرط، فكأنه قال: من

وجوبًا، تقديره: أنا. زيدًا: مفعول به أول. كما قيل: الكاف: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف. المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه، أي: كنت أظنه ظنًا مثل قول الناس. سيدًا: مفعول به ثان منصوب. إذا: حرف للمفاجأة. أنه عبد القفا: المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف، أي: إذا عبوديته حاصلة. وروي بكسر همزة «إن».

(١) **القصي**: البعيد. ذو القاذورة: هو الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ودناءة طبعه. المقلي: المكروه. لتقعدِنَّ: اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: واللهِ لتقعدن... تقعدن: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال. ياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل في محل رفع فاعل. النون: حرف توكيد. مقعد: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. مني: متعلقان بالفعل «تقعدن». أو: حرف عطف بمعنى إلا. تحلفي: فعل مضارع منصوب بـ أن مضمرة بعد حرف العطف وعلامة نصبه حذف النون. أني أبو ذيالك الصبي: المصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض، أي: بأني أبو... وروي بكسر همزة «إن». جملة (إني أبو...) جواب القسم.

(٢) يجوز الوجهان. (٣) وجه واحد.

(٤) وجه واحد.

يأتني فهو مكرم، والفتح على جعل «أن» وصلتها مصدرًا مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من يأتني فإكرامه موجود، ويجوز أن يكون خبرًا والمبتدأ محذوفًا، والتقدير: فجزاؤه الإكرام.

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١] قرئ «**فإنه غفور رحيم**» بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملة جوابًا لـ «**من**»، والفتح على جعل «**أن**» وصلتها مصدرًا مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفران جزاؤه، أو على جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «**أن**» بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر «**إن**» قول، والقائل واحد نحو: خير القول إني أحمد الله، فمن فتح جعل «**أن**» وصلتها مصدرًا خبرًا عن «**خير**»، والتقدير: خير القول حمد الله، فخير: مبتدأ، وحمد الله: خبره، ومن كسر جعلها جملة خبرًا عن «**خير**» كما تقول: أول قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [٢]، فأول: مبتدأ، وسبح اسم ربك الأعلى: جملة خبر عن «**أول**»، وكذلك خير القول: مبتدأ، وإني أحمد الله: خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط، لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل: نطقي اللهُ حسبي.

ومثَّل سيبويه هذه المسألة بقوله: أول ما أقول أني أحمد الله، وخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر، وعليه أكثر النحويين.

* * *

١٨٣- وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابتداءٍ نحوُ إنِّي لَوَزَرْ

- يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة نحو: إن زيدًا لقائمٌ، وهذه اللام

(١) الأنعام/ ٥٤.   (٢) الأعلى/ ١.

حقها أن تدخل على أول الكلام، لأن لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على «إن» نحو: لإن زيدًا قائم، لكن لما كانت اللام للتأكيد و«إن» للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات «إن»، فلا تقول: لعل زيدًا لقائم، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر «لكن»، وأنشدوا:

١٠٥- يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ[١]

- وخُرّج على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها في خبر «أمسى» نحو قوله:

١٠٦- مروا عُجالى فقالوا كيف سيدكم فقال مَنْ سألوا أمسى لمَجْهودا[٢]

أي: أمسى مجهودًا، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذًا كقوله:

١٠٧- أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى من اللحم بعظم الرَّقَبَهْ[٣]

- وأجاز المبرد دخولها في خبر «أن» المفتوحة، وقد قرئ شاذًا ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٤] بفتح «أن»، ويتخرّج أيضًا على زيادة اللام.

* * *

١٨٤- ولا يلي ذي اللامَ ما قد نُفِيا ولا من الأفعالِ ما كرَضِيا

١٨٥- وقد يليها مَعَ قد كإنَّ ذا لقد سما على العِدا مُستَحْوِذا

- إذا كان خبر «إن» منفيًا لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: إن زيدًا لما يقوم، وقد ورد في الشعر كقوله:

---

(١) **العميد**: المشغوف عشقًا. يلومونني: الواو: علامة جمع الذكور. عواذلي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة...، وهو مضاف.

(٢) **عُجالى**: جمع مفرده: عجلان، وهو المسرع. المجهود: المرهق. عجالى: حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة. كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. سيدكم: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف.

(٣) **أم الحليس**: كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الشاعر على امرأة تشبيهًا لها بالأتان. الحليس: كساء رقيق يوضع تحت البرذعة. الشهربة: الكبيرة الطاعنة في السن. جملة (ترضى...) نعت ثان لـ «عجوز».

(٤) الفرقان/ ٢٠. أي: إلا لأنهم...

١٠٨- وأعلمُ إنَّ تسليمًا وتركًا للا متشابهان ولا سواءُ[١]

- وأشار بقوله «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ «قد» لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: إن زيدًا لرضي، وأجاز ذلك الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعًا دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف نحو: إن زيدًا ليرضى، وغير المتصرف نحو: إن زيدًا لَيَذَرُ الشر[٢]، هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف، فإن اقترنت به نحو «إن زيدًا سوف يقوم، أو سيقوم» ففي جواز دخول اللام عليه خلاف، فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كان السين فقليل.

وإذا كان ماضيًا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه، فتقول: إن زيدًا لنعم الرجل، وإن عمرًا لبئس الرجل، وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك.

فإن قرن الماضي المتصرف بـ «قد» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله «وقد يليها مع قد» نحو: إن زيدًا لقد قام.

* * *

١٨٦- وتصحبُ الواسطَ معمولَ الخبَرْ والفَصْلَ واسمًا حَلَّ قبلَه الخَبَرْ

- تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم «إن» والخبر نحو: إن زيدًا لطعامك آكل، وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا، فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما إذا كان الخبر فعلًا ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ «قد» لم يصح دخول اللام على المعمول، فلا تقول: إن زيدًا لطعامك أكل، وأجاز ذلك بعضهم، وإنما قال المصنف «وتصحب الواسط»، أي: المتوسط، تنبيهًا على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر، فلا تقول:

---

(١) التسليم: هو التسليم على الناس أو تسليم الأمور. الترك: مثل التسليم. متشابهان: متقاربان. سواء: متساويان. للا متشابهان: اللام: زائدة. جملة (إن تسليمًا..) في محل نصب سدت مسد مفعولي «أعلم».

(٢) يذر: فعل ناقص التصرف على الرأي القائل بأنه لا ماضي له، ولا مصدر.

إن زيدًا آكل لطعامك.

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول: إن زيدًا لَطعامك لآكل، وذلك من جهة أنه خَصَّصَ دخولَ اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلًا، وحكي من كلامهم «**إني لبحمد الله لصالحٌ**».

وأشار بقوله «**والفصل**» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو: إن زيدًا لهو القائم، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [١]، فـ هذا: اسم «**إن**»، وهو: ضمير الفصل [٢]، ودخلت عليه اللام، والقصص: خبر «**إن**».

وسمي ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: زيد هو القائم، فلو لم تأت بـ «**هو**» لاحتمل أن يكون القائم صفة لـ «**زيد**»، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـ «**هو**» تعيَّن أن يكون القائم خبرًا عن «**زيد**».

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو القائم، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو: إن زيدًا لهو القائم.

وأشار بقوله «**واسمًا حل قبله الخبر**» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو: إن في الدار لزيدًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [٣].

وكلامه يشعر أيضًا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك، فلا تقول: إن زيدًا لهو لقائم، ولا إن لفي الدار لزيدًا.

ومقتضى إطلاقه في قوله «**إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر**» أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال، فلا تقول: إن زيدًا لضاحكًا راكب.

* * *

---

(١) آل عمران/ ٦٢

(٢) **هو**: ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

(٣) القلم/ ٣.

١٨٧- ووصلُ ما بذي الحروف مُبْطِلُ إعمالَها وقد يُبَقَّى العَمَلُ

- إذا اتصلت «ما» غير الموصولة [١] بـ «إن» وأخواتها كفتها عن العمل إلا «ليت»، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب «زيد»، وكذلك «أن، وكأن، ولكن، ولعل»، وتقول: ليتما زيد قائم، وإن شئت نصبت «زيدًا»، فقلت: ليتما زيدًا قائم.

وظاهر كلام المصنف -رحمه الله تعالى- أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزَّجَّاجي وابن السراج.

وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيدًا قائم»، والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلا «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى «الذي» نحو: إن ما عندك حسن، أي: إن الذي عندك حسن، والتي هي مقدرة بالمصدر [٢] نحو: إن ما فعلت حسن، أي: إن فعلَك حسن.

* * *

١٨٨- وجائزٌ رفعُكَ معطوفًا على منصوبِ إنَّ بعد أنْ تستكمِلا

- أي: إذا أُتِيَ بعد اسم «إن» وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان:

أحدهما: النصب عطفًا على اسم «إن» نحو: إن زيدًا قائم وعمرًا.

الثاني: الرفع نحو: إن زيدًا قائم وعمرو، واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم «إن»، فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

---

(١) **أي**: ما الزائدة.

(٢) **أي**: ما المصدرية.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إن» -أي: قبل أن تأخذ خبرها- تعين النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إن زيدًا وعمرًا قائمان، وإنك وزيدًا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع [١].

* * *

١٨٩- وأُلحِقَتْ بإنَّ لكنَّ وأنْ   من دون ليت ولعل وكأنْ

- حكم «أن» المفتوحة و«لكن» في العطف على اسمهما حكم «إن» المكسورة، فتقول «**علمت أن زيدًا قائم وعمرو**»، برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: علمت أن زيدًا وعمرًا قائمان، بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول «**ما زيد قائمًا لكن عمرًا منطلق وخالدًا**» بنصب «خالد» ورفعه، و«**ما زيد قائمًا لكن عمرًا وخالدًا منطلقان**» بالنصب فقط.

وأما «**ليت، ولعل، وكأن**» فلا يجوز معها إلا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر، فتقول «**ليت زيدًا وعمرًا قائمان، وليت زيدًا قائم وعمرًا**» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه.

وكذلك «**كأن، ولعل**»، وأجاز الفراء الرفع فيه متقدمًا ومتأخرًا مع الأحرف الثلاثة.

* * *

١٩٠- وخُفِّفَتْ إنَّ فقَلَّ العَمَلُ   وتلزَمُ اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

١٩١- وربما استغنيَ عنها إنْ بدا   ما ناطقٌ أراده معتَمِدا

- إذا خُفِّفَتْ «إنَّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، ويقل إعمالها فتقول: إنْ زيدًا قائم.

وحكى الإعمال سيبويه والأخفش -رحمهما الله تعالى- فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما

---

(١) **كقوله تعالى**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب/ ٥٦] في قراءة من رفع «**ملائكته**». ملائكته: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جملة (يصلون..) خبر. وخبر «إن» محذوف، أي: إن الله يصلي.

تلتبس بـ «إن» النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقوله:

١٠٩- ونحن أباةُ الضيم من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ [١]

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فحذفت اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله **«وربما استغنى عنها إن بدا . . . إلى آخر البيت»**.

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين **«إن»** النافية و**«إن»** المخففة من الثقيلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله: قد علمنا إن كنت لمؤمنًا، فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر **«إن»**، ومن جعلها لامًا أخرى اجتلبت للفرق فتح **«أن»**، وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتُلِبَتْ للفرق [٢]، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء أُدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.

* * *

١٩٢-والفعلُ إنْ لم يكُ ناسخًا فلا تُلفيه غالبًا بإنْ ذي مُوصَلا

- إذا خففت **«إنّ»** فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو: **«كان»** وأخواتها، و**«ظن»** وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [٣].

وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن

---

(١) **أباة**: جمع مفرده: آب، وهو الذي يرفض. الضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: طيبة الأصول. من آل مالك: متعلقان بحال محذوفة من **«أباة الضيم»**.

(٢) المختار قول أبي علي الفارسي، فاللام فارقة.

(٣) البقرة/ ١٤٣. (٤) القلم/ ٥١.

﴿وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ (١)، ويقل أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالبا»، ومنه قول بعض العرب: «إنْ يزينُك لنفسُك، وإنْ يشينُكَ لهيه»، وقولهم: «إن قنَّعْتَ كاتبَك لسوطًا» (٢)، وأجاز الأخفش «إنْ قام لأنا».

ومنه قول الشاعر:

١١٠- شَلَّت يمينُك إنْ قتلتَ لمسلمًا   حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمدِ (٣)

*   *   *

١٩٣- وإنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فاسمها استَكَنْ   والخبرَ اجعلْ جملة من بعد أَنْ

- إذا خففت «أن» المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: علمت أنْ زيدٌ قائمٌ، فـ أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير: أنه، وزيد قائم: جملة في موضع رفع خبر «أن»، والتقدير: علمت أنه زيد قائم، وقد يبرز اسمها، وهو غير ضمير الشأن كقوله:

١١١- فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني   طلاقَك لم أبخلْ وأنتِ صديقُ (٤)

*   *   *

١٩٤- وإنْ يكنْ فعلًا ولم يكن دُعا   ولم يكن تصريفُه ممتنِعا

١٩٥- فالأحسنُ الفصلُ بقد أو نفي او   تنفيسٍ أو لو وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

- إذا وقع خبر «أن» المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، فتقول «علمت أنْ زيدٌ قائمٌ» من غير حرف فاصل بين «أن» وخبرها إلا إذا قصد النفي فيفصل بينهما

---

(١) الأعراف/ ١٠٢.

(٢) **قنعه بالسوط**: علاه به.

(٣) **شلت**: يبست. حلت: نزلت ووجبت. شلت: فعل ماض مبني على الفتح. التاء: تاء التأنيث الساكنة. يمينك: فاعل مرفوع، وهو مضاف. إن: مخففة من الثقيلة مهملة.

(٤) صديق: ضد عدو. في يوم الرخاء: متعلقان بالفعل «سألتني». طلاقك: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف، جملة (أنت صديق) حال.

بحرف النفي كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (١).

وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفًا أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (٣)، وإن كان متصرفًا فلا يخلو إما أن يكون دعاء أولا، فإن كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ (٤) في قراءة من قرأ «غَضِبَ» بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلًا، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل. والفاصل أحد أربعة أشياء:

الأول: «قد» كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (٥).

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ (٦)، ومثال سوف قول الشاعر:

١١٢- واعلمْ فعِلْمُ المرء ينفعه أنْ سوف يأتي كل ما قُدِرا (٧)

الثالث: النفي كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (٨)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ (٩)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ (١٠).

الرابع: «لو»، وقَلَّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ (١١)، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ (١٢).

---

(١) هود/ ١٤. (٢) النجم/ ٣٩.
(٣) الأعراف/ ١٨٥. (٤) النور/ ٩.
(٥) المائدة/ ١١٣. (٦) المزمل/ ٢٠.
(٧) جملة (علم المرء ينفعه) معترضة. أن سوف يأتي: أي: أنه سوف يأتي... جملة (سوف يأتي كل ما قدر) خبر «أن».
(٨) طه/ ٨٩. (٩) القيامة/ ٣.
(١٠) البلد/ ٧. (١١) الجن/ ١٦.
(١٢) الأعراف/ ١٠٠.

ومما جاء بدون فاصل قوله:

١١٣- علموا أنْ يؤمّلون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ [١]

- وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [٢] في قراءة من رفع «يتم» في قول، والقول الثاني أن «أن» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع «يتم» بعده شذوذًا [٣].

* * *

١٩٦- وخُفِّفَتْ كأنْ أيضًا فنُوِي منصوبُها وثابتًا أيضًا رُوِي

- إذا خففت «كأن» نُوِيَ اسمها، وأخبر عنها بجملة اسمية نحو: كأنْ زيدٌ قائمٌ، أو جملة فعلية مصدرة بـ «لم» كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [٤]، أو مصدرة بـ «قد» كقول الشاعر:

١١٤- أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ [٥]

- أي: وكأن قد زالت، فاسم «كأن» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير: كأنه زيد قائم، وكأنه لم تغن بالأمس، وكأنه قد زالت، والجملة التي بعدها خبر عنها، وهذا معنى قوله: «فنوي منصوبها»، وأشار بقوله «وثابتًا أيضًا روي» إلى أنه قد روي إثبات منصوبها، ولكنه قليل.

ومنه قوله:

١١٥- وصدرٍ مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقّان [٦]

---

(١) **أن يؤملون**: أي أنه يؤملون. جملة (يؤملون) خبر «أن». أن يسألوا: المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه.

(٢) البقرة/ ٢٣٣.

(٣) إهمال (أن) الناصبة حملًا على أختها (ما) المصدرية.

(٤) يونس/ ٢٤.

(٥) تقدم برقم ٢.

(٦) **حقان**: مثنى حُقّ، وهو الوعاء ينحت من الخشب أو العاج. الواو: واو رب. صدر: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا. جملة (كأن ثدييه حقان) خبر.

- ف ثدييه: اسم «كأن»، وهو منصوب بالياء، لأنه مثنى، وحقان: خبر «كأن»، ورُوِيَ «كأن ثدياه حقان»، فيكون اسم «كأن» محذوفًا، وهو ضمير الشأن، والتقدير: كأنه ثدياه حقان، وثدياه حقان: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن»، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كأن»، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

(لا) التي لنفي الجنس

١٩٧- عملَ إنَّ اجعلْ للا في نكرَةْ مفردةً جاءتكَ أو مُكَرَّرَةْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي (لا) التي لنفي الجنس، والمراد بها (لا) التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وإنما قلت (التنصيص) احترازًا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا نحو: لا رجلٌ قائمًا، فإنها ليست نصًا في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز (لا رجل قائمًا بل رجلان)، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز (لا رجلٌ قائمًا بل رجلان)، وأما (لا) هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز (لا رجلَ قائم بل رجلان).

وهي تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة -وهي التي لم تتكرر- نحو: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، وبين المكررة نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها [1]، فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك: لا أبا حسن حلالًا لها، ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فُصِلَ بينهما ألغيت كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [2].

* * *

١٩٨- فانصب بها مضافًا أو مضارعَهْ وبعد ذاك الخبرَ اذكرْ رافعَهْ

١٩٩- وركِّبِ المفردَ فاتحًا كلا حولَ ولا قوةَ والثانِ اجعلا

٢٠٠- مرفوعًا او منصوبًا او مركبا وإن رفعتَ أوَّلًا لا تنصِبا

لا يخلو اسم (لا) هذه من ثلاثة أحوال:

---

(١) أي: ولا مثلَ أبي حسن...

(٢) الصافات/ ٤٧

الحال الأول: أن يكون مضافًا نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

الحال الثاني: أن يكون مضارعًا للمضاف، أي: مشابهًا له، والمراد به كل اسم له تعلُّق بما بعده، إما بعمل نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهر، ولا خيرًا من زيد راكب، وإما بعطف نحو: لا ثلاثةً وثلاثين عندنا، ويسمى المشبه بالمضاف مُطَوَّلًا وممطولًا، أي: ممدودًا.

وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظًا كما مثل.

والحال الثالث: أن يكون مفردًا، والمراد به -هنا- ما ليس بمضاف ولا مشبَّه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به، لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ (خمسة عشر)، ولكن محله النصب بـ (لا)، لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح، لأن نصبه بالفتحة نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان - وهو الياء- نحو: لا مسلمَيْنِ لك، ولا مسلمِينَ، فـ (مسلمين، ومسلمين) مبنيان لتركبهما مع (لا) كما بني (رجل) لتركبه معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن (رجل) في قولك (لا رجلَ) معرب، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن (مسلمينِ، ومسلمينَ) معربان.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به، وهو الكسر فتقول (لا مسلماتِ لك) بكسر التاء، ومنه قوله:

١١٦- إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه ... فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشَّيبِ[1]

وأجاز بعضهم الفتح نحو: لا مسلماتَ لك.

وقول المصنف (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعًا، والرافع له (لا) عند المصنف وجماعة، وعند سيبويه الرافع له (لا) إن كان اسمها مضافًا أو مشبهًا بالمضاف، وإن كان الاسم مفردًا فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعًا بـ (لا)، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن

(١) مجد: خبر مقدم مرفوع. عواقبه: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف.

مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ (لا)، فتكون (لا) عاملة في الجزءين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله (والثاني اجعلا) إلى أنه إذا أُتي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يبنى مع (لا) على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع (لا) الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إنَّ) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الثاني: النصب عطفًا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، ومنه قوله:

١١٧- لا نسبَ اليوم ولا خُلَّةً اتسع الخَرقُ على الراقعِ [١]

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفًا على محل (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة.

الثاني: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس).

الثالث: أن يكون مرفوعًا بالابتداء وليس لـ (لا) عمل فيه، وذلك نحو: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، ومنه قوله:

١١٨- هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينه لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ [٢]

---

(١) **خلة**: صداقة. الراقع: هو الذي يصلح موضع الفساد من الثوب.

(٢) **لعمركم**: اللام: لام الابتداء. عمركم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. وخبره محذوف، أي: لعمركم قسمي. بعينه: متعلقان بحال محذوفة. جملة (إن كان ذاك...) لا محل لها من الإعراب معترضة. وخبر (كان) محذوف، أي: إن كان ذاك محمودًا. أب: اسم معطوف على محل (لا) واسمها مرفوع.

وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة -أعني البناءَ والرفع والنصب- نحو: لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً.

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناء على الفتح نحو: لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ، ومنه قوله:

١١٩- فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهـوا بـه أبدًا مقيـمُ [1]

والثاني: الرفع نحو: لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ [2].

ولا يجوز النصب للثاني، لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم (لا)، و(لا) هنا ليست بناصبة، فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف (وإن رفعت أولًا لا تنصبا).

* * *

٢٠١- ومفردًا نعتـًا لمبنيٍّ يلي   فافتحْ أو انصبَنْ أو ارفَعْ تَعْدِلِ

إذا كان اسم (لا) مبنيًا، ونُعت بمفرد يليه -أي: لم يفصل بينه وبينه بفاصل- جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا) نحو: لا رجلَ ظريفَ.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا) نحو: لا رجلَ ظريفًا.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو: لا رجلَ ظريفٌ.

* * *

٢٠٢- وغيرَ ما يلي وغيرَ المفردِ   لا تبنِ وانصِبْهُ أو الرفعَ اقصِدِ

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردًا والمنعوت مفردًا ووليه

(١) **لا**: حرف نفي. لغو: مبتدأ مرفوع. وخبره محذوف لدلالة خبر (لا) النافية للجنس عليه. جملة (لا تأثيم فيها) معطوفة على جملة (لا لغو).

(٢) **ومنه قوله تعالى**: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ البقرة/ ٢٥٤.

النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يل النعتُ المفرد المنعوتَ المفرد، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناء النعت فلا تقول (لا رجلَ فيها ظريفَ) ببناء (ظريف)، بل يتعين رفعه نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ، أو نصبه نحو: لا رجلَ فيها ظريفًا، وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد نحو: لا طالعًا جبلًا ظريفًا [١]، ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردًا كما مثل، أو غير مفرد.

وأشار بقوله (وغير المفرد) إلى أنه إن كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبه بالمضاف تعين رفعه أو نصبه، فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردًا أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو: لا رجلَ صاحبَ برٍّ فيها، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحبَ برٍّ.

وحاصل ما في البيتين أنه إن كان النعت مفردًا والمنعوت مفردًا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو: لا رجلَ ظريفَ، وظريفًا، وظريفٌ، وإن لم يكن كذلك تعيَّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

* * *

٢٠٣- والعطفُ إن لم تتكرَّرْ لا احكُما له بما للنعت ذي الفصل انتَمى

تقدم أنه إذا عطف على اسم (لا) نكرة مفردة وتكررت (لا) يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو: لا رجلَ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر (لا) يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: لا رجل وامرأةٌ، وامرأةً، ولا يجوز البناء على الفتح، وحكى الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على الفتح على تقدير تكرر (لا)، فكأنه قال: لا رجلَ

(١) المنعوت شبيه بالمضاف.

ولا امرأةَ، ثم حذفت (لا).

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب سواء تكررت (لا) نحو: لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ، أو لم تتكرر نحو: لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ.

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال نحو: لا رجلَ ولا زيدٌ فيها، أو لا رجلَ وزيدٌ فيها [١].

* * *

٢٠٤- وأعطِ لا معْ همزةِ استفهامِ ما تستحِقُ دونَ الاستفهامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: ألا رجلَ قائمٌ؟ وألا غلامَ رجلٍ قائم؟ وألا طالعًا جبلًا ظاهر؟ وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف -رحمه الله تعالى- هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ قولك: ألا رجوعَ وقد شبت؟

ومنه قوله:

١٢٠- ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شبيبتُه وآذنت بمشيب بعده هَرَمُ [٢]

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: ألا رجلَ قائم؟ ومنه قوله:

١٢١- ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي [٣]

---

(١) أما البدل فإن كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: لا أحد رجلٌ وامرأةٌ فيها، ولا أحد رجلًا وامرأةً فيها. وإن كان معرفة جاز فيه الرفع، نحو: لا أحد زيدٌ وعمرو فيها.

(٢) **ارعواء:** انتهاء. ولت: أدبرت. آذنت: أعلمت. ألا: للتوبيخ. الهمزة: حرف استفهام. لا: نافية للجنس.

(٣) **الذي لاقاه أمثالي:** كناية عن الموت. ألا: للاستفهام عن النفي. الهمزة: حرف استفهام. لا: نافية للجنس.

وإذا قصد بـ (ألا) التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمني قولهم: ألا ماءَ ماءً باردًا، وقول الشاعر:

١٢٢- ألا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأبَ ما أثأَتْ يدُ الغفلاتِ [١]

* * *

٢٠٥- وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبَرْ إذا المرادُ مَعْ سقوطه ظَهَر

إذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: لا رجلَ، وتحذف الخبر -وهو (قائم) - وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجلَ.

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله ﷺ: **«لا أحدَ أغيَرُ من الله»**، وقول الشاعر:

١٢٣- ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ [٢]

وإلى هذا أشار المصنف بقوله (إذا المراد مع سقوطه ظهر)، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه، فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم.

---

(١) **يرأب**: يجبر. أثأت: أفسدت. ألا: للتمني. الهمزة: حرف استفهام. لا: نافية للجنس. عمرَ: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. ولا خبر لها. مستطاع: خبر مقدم مرفوع.

(٢) صدره (إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها). اللقاح: جمع مفرده: لقوح، وهي الناقة الحلوب. أصرتها: جمع مفرده: صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها. مصبوح: هو الذي سقيته الصبوح، وهو الشرب في الصباح.

(ظَنَّ) وأخواتها

٢٠٦-انصبْ بفعل القلب جزءيِ ابتدا أعني رأى خالَ علمتُ وجَدا
٢٠٧-ظنَّ حسبتُ وزعمتُ مع عَدْ حَجا دَرى وجعل اللَّذْ كاعتَقَدْ
٢٠٨-وهبْ تعلَّمْ والتي كصيَّرا أيضًا بها انصِبْ مبتدًا وخبرا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن) وأخواتها، وتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: أفعال القلوب.

والثاني: أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلَّمْ.

والثاني منهما: ما يدل على الرُّجْحان، وذكر المصنف منها ثمانية: خال، وظن، وحسِب، وزعم، وعَدَّ، وحَجا، وجعل، وهَبْ.

فمثال (رأى) قول الشاعر:

١٢٤- رأيت اللهَ أكبرَ كلِّ شيء محاولةً وأكثرَهم جنودا [(١)]

فاستعمل (رأى) فيه لليقين، وقد تستعمل (رأى) بمعنى (ظن) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ [(٢)]، أي: يظنونه.

ومثال (علم): علمت زيدًا أخاك، وقول الشاعر:

١٢٥- علمتك الباذلَ المعروفِ فانبعثت إليك بي واجفاتُ الشوق والأملِ [(٣)]

ومثال (وجد) قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [(٤)].

---

(١) الله: لفظ الجلالة مفعول به أول منصوب. أكبر كل شيء: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. محاولة: تمييز منصوب.
(٢) المعارج/ ٦.
(٣) **واجفات الشوق**: أسبابه ودواعيه. علمتك: الكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. الباذلَ المعروفِ: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف.
(٤) الأعراف/ ١٠٢.

ومثال (درى) قوله:

١٢٦- دُرِيتَ الوفيَّ العهدَ يا عُرْوَ فاغتَبِطْ فإن اغتبــاطًا بالوفــاء حميــدُ [١]

ومثال (تعلَّمْ) -وهي التي بمعنى اعلمْ- قوله:

١٢٧- تعلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوِّها فبالِغْ بلطف في التحيُّل والمكرِ [٢]

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين.

ومثال الدالة على الرجحان قولك: خلت زيدًا أخاك، وقد (خال) لليقين كقوله:

١٢٨- دعاني الغواني عَمَّهُنَّ وخِلْتُني ليَ اسمٌ فلا أُدعى بــه وهو أوَّلُ [٣]

وظننت زيدًا صاحبك، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [٤]، وحسبت زيدًا صاحبك، وقد تستعمل لليقين كقوله:

١٢٩- حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رَباحًا إذا ما المــرءُ أصبح ثاقِلا [٥]

ومثال (زعم) قوله:

١٣٠- فإن تزعميني كنت أجهل فيكمُ فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدك بالجهلِ [٦]

---

(١) **اغتبط**: أمر من الغبطة، وهي أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه. دريت: التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، وهو المفعول به الأول في الأصل. الوفيَّ العهدِ: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. عرو: منادى مرخم، أصله: يا عروة.

(٢) **تعلم**: فعل أمر مبني على السكون. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. شفاء النفس: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. قهر عدوها: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف.

(٣) **الغواني**: جمع مفرده: غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة. خلتني: فعل ماض مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. والنون للوقاية. والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. جملة (لي اسم) في محل نصب مفعول به ثان. لي: متعلقان بخبر مقدم محذوف. اسم: مبتدأ مؤخر مرفوع. جملة (هو أول) في محل نصب حال.

(٤) التوبة/ ١١٨.

(٥) **رباحًا**: ربحًا. ثاقلًا: ميتًا. حسبت: فعل ماض مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. التقى: مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. خير تجارة: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. رباحًا: تمييز منصوب. ما: حرف زائد. المرء: اسم لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. أي: أصبح المرء ثاقلًا. جملة (أصبح ثاقلًا) لا محل لها من الإعراب مفسرة.

(٦) **أجهل**: من الجهل، وهو الخفة والسفه. الحلم: التؤدة والرزانة. تزعميني: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون. الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. جملة (كنت أجهل...) في محل نصب مفعول به ثان.

ومثال (عد) قوله:

١٣١- فلا تَعْدُدِ المولى شريكَك في الغنى ولكنما المولى شريكُك في العُــدْمِ (١)

ومثال (حجا) قوله:

١٣٢- قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى أَلَمَّتْ بنــا يومــا مُلِمَّاتُ (٢)

ومثال (جعل) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ (٣).

وقيَّد المصنف (جعل) بكونها بمعنى اعتقد احترازًا من (جعل) التي بمعنى صيَّر، فإنها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب. ومثال (هبْ) قوله:

١٣٣- فقلت أَجِرْني أبا مالك وإلا فهَبْني امــرًا هـالـكـا (٤)

ونبَّه المصنف بقوله (أعني رأى) على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين، وهو (رأى) وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازم نحو: جبُنَ زيدٌ، ومتعد إلى واحد نحو: كرهت زيدًا.

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعال القلوب.

وأما أفعال التحويل - وهي المرادة بقوله (والتي كصيرا... إلى آخره) - فتتعدى أيضًا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدَّها بعضهم سبعة: (صيَّر) نحو: صيرت الطين

---

(١) **لا تعدد**: لا تظن. المولى: الحليف والناصر. العُدْم: الفقر. لا: ناهية جازمة. تعدد: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. المولى: مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. شريكك: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف.

(٢) **أحجو**: أظن. ألمت: نزلت. ملمات: جمع مفرده: ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر. أحجو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنا. أبا عمرو: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف. أخا ثقة: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف.

(٣) الزخرف/ ١٩.

(٤) **أجرني**: أغثني وادفع عني. هبني: عدني واحسبني أبا مالك: منادى بأداة نداء محذوفة منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف. إلا: أي: إن لا تفعل. هبني: فعل أمر مبني على السكون. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. والنون: للوقاية. الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. امرأ: مفعول به ثان منصوب.

خزفًا، و(جعل) نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ (١)، و(وهب) كقولهم: وهبني الله فداك، أي: صيَّرني، و(تَخِذَ) كقوله تعالى: ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٢)، و(اتخذ) كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٣)، و(ترك) كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ (٤)، وقول الشاعر:

١٣٤- وربَّيْتُــه حتى إذا ما تركتُــه أخا القوم واستغنى عن المسح شارِبُه (٥)

و (رَدَّ) كقوله:

١٣٥- رمى الحِدْثانُ نسوةَ آل حَرْبٍ بمقدار سَمَدْنَ له سُمودا
فَرَدَّ شعورَهن السودَ بيضًا ورد وجوههن البيض سودا (٦)

* * *

٢٠٩-وخُصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبلِ هَبْ والأمرَ هَبْ قد أُلزِما
٢١٠-كذا تعلَّمْ ولغير الماض من سواهما اجعل كلَّ ما له زُكِن

تقدم أن هذه الأفعال قسمان:

أحدهما: أفعال القلوب.

والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة.

فالمتصرفة ما عدا (هَبْ، وتَعَلَّمْ)، فيستعمل منها الماضي نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وغير الماضي -وهو المضارع- نحو: أظن زيدًا قائمًا، والأمر نحو: ظن زيدًا قائمًا، واسم الفاعل نحو: أنا ظانٌّ زيدًا قائمًا، واسم المفعول نحو: زيد مظنون أبوه قائمًا، فـ أبوه: هو

---

(١) الفرقان/ ٢٣. (٢) الكهف/ ٧٧. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.
(٣) النساء/ ١٢٥. (٤) الكهف/ ٩٩.
(٥) **تركته**: فعل ماض مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. أخا القوم: مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف.
(٦) **الحدثان**: نوازل الدهر وحوادثه. سمدن: حزنَّ وأقمن متحيرات. ردَّ: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. الفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هو. شعورهن: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. بيضًا: مفعول به ثان منصوب.

المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، وقائمًا: المفعول الثاني، والمصدر نحو: عجبت من ظنك زيدًا قائمًا، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغير المتصرف اثنان -وهما: هَبْ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعلَمْ- فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقوله:

١٣٦- تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالِغْ بلطف في التحيُّل والمكر[1]

وقوله:

١٣٧- فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرًا هالكا[2]

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء، فالتعليق: هو ترك العمل لفظًا دون معنى لمانع نحو: ظننت لزيدٌ قائم، فقولك (لزيد قائم) لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام، ولكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت نحو: ظننت لزيدٌ قائم وعمرًا منطلقًا، فهي عاملة في (لزيد قائم) في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء: هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع نحو: زيد ظننت قائم، فليس لـ (ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو (أظن لزيد قائم، وزيد أظن قائم) وأخواتها.

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو (صَيَّر) وأخواتها.

* * *

٢١١- وجوِّزِ الإلغاءَ لا في الابتدا وانو ضميرَ الشأن أو لامَ ابتدا

٢١٢- في موهمٍ إلغاءَ ما تقدَّما والتُزِمَ التعليقُ قبل نفيِ ما

٢١٣- وإنْ ولا لامُ ابتداءٍ أو قسمْ كذا والاستفهامُ ذا له انحتمْ

---

(١) تقدم برقم/ ١٢٧.

(٢) تقدم برقم/١٣٣.

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطًا نحو: زيد ظننت قائم، أو آخِرًا نحو: زيد قائم ظننت، وإذا توسَّطت فقيل: الإعمال والإلغاء سِيّان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.

وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: ظننت زيد قائم، بل يجب الإعمال، فتقول: ظننت زيدًا قائمًا؛ فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن كقوله:

١٣٨- أرجو وآمُلُ أن تدنُو مودَّتُها وما إخال لدينا منكِ تنويل (١)

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء، أو على تقدير لام الابتداء كقوله:

١٣٩- كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقي أني وجدت مِلاك الشيمة الأدبُ (٢)

التقدير: أني وجدت لَملاكُ الشيمة الأدب، فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء. وذهب الكوفيون -وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره- إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف (وجوز الإلغاء) لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق، فإنه لازم، ولهذا قال (والتُزِمَ التعليقُ).

---

(١) **تدنو**: تقرب. تنويل: عطاء أن: حرف ناصب. تدنو: فعل مضارع منصوب. وسكنت الواو لضرورة الشعر. إخال: فعل مضارع مرفوع. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنا. مفعوله الأول ضمير الشأن محذوف جملة (لدينا منك تنويل) في محل نصب مفعول به ثان لدينا: ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف منك: متعلقان بحال محذوفة من (تنويل). تنويل: مبتدأ مؤخر مرفوع.

(٢) **ملاك الشيمة**: قوامها وما يجمعها. الشيمة: الخلق. كذاك أُدبت: الكاف: نائب مفعول مطلق مبني في محل نصب، وهو مضاف، أي: أدبت تأديبًا مثل ذلك. من خلقي: متعلقان بخبر (صار) المحذوف. أني وجدت: المصدر المؤول في محل رفع اسم (صار). جملة (ملاك الشيمة الأدب) في محل نصب سدت مسد مفعولي (وجدت)، أي: وجدت لملاك الشيمة الأدب.

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل (ما) النافية نحو: ظننت ما زيد قائم، أو (إن) النافية نحو: علمت إنْ زيد قائم، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١).

وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلّق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو: ظننت ما زيد قائم، فلو حذفت (ما) لقلت: ظننت زيدًا قائمًا، والآية الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك، لأنك لو حذفت المعلق -وهو (إن) - لم يتسلط (تظنون) على (لبثتم)، إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمُجْمَع عليه، من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده (لا) النافية نحو: ظننت لا زيد قائم ولا عمرو، أو لام الابتداء نحو: ظننت لزيد قائم، أو لام القسم نحو: علمت ليقومَنَّ زيد، ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات، أو الاستفهام، وله صور ثلاث: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيُّهم أبوك. الثانية أن يكون مضافًا إلى اسم استفهام نحو: علمت غلامُ أيِّهم أبوك. الثالثة أن تدخل عليه أداة الاستفهام نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ وعلمت هل زيد قائم أم عمرو؟

* * *

٢١٤- لعلم عرفانٍ وظنٍّ تُهَمَهْ تعديةٌ لواحد ملتزَمَهْ

إذا كانت (علم) بمعنى عرف تعدَّت إلى مفعول واحد كقولك: علمت زيدًا، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (٢)، وكذلك إذا كانت (ظن) بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد كقولك: ظننت زيدًا، أي: اتهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (٣)، أي: بمتهم.

(١) الإسراء/ ٥٢. (٢) النحل/ ٧٨.
(٣) التكوير/ ٢٤. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي.

٢١٥- ولرأى الرؤيا انمِ ما لعَلِما طالبَ مفعولين من قبلُ انتمى

إذا كانت (رأى) حُلْمِيَّة [١]، أي: للرؤيا في المنام، تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله (ولرأى الرؤيا انم)، أي: انسب لـ (رأى) التي مصدرها الرؤيا ما نسب لـ (علم) المتعدية إلى اثنين، فعبر عن الحلمية بما ذكر، لأن الرؤيا وإن كانت تقع مصدرًا لغير (رأى) الحلمية فالمشهور كونها مصدرًا لها، ومثال استعمال (رأى) الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [٢]، فالياء: مفعول أول، وأعصر خمرًا: جملة في موضع المفعول الثاني.

وكذلك قوله:

١٤٠- أبو حنش يؤرقني وطَلْقٌ وعمّارٌ وآونةً أُثالا
أراهم رُفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذي يجري لوِردٍ إلى آلٍ فلم يدرك بِلالا [٣]

فالهاء والميم في (أراهم): المفعول الأول، ورفقتي: هو المفعول الثاني.

* * *

٢١٦- ولا تُجِز هنا بلا دليلِ سقوطَ مفعولين أو مفعولِ

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك.

فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: هل ظننت زيدًا قائمًا؟ فتقول: ظننت، التقدير: ظننت زيدًا قائمًا، فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

---

(١) حُلْمية أو حُلُمية من حَلَم يحلُم. (٢) يوسف/ ٣٦.

(٣) **أبو حنش وطلق وعمار وأثال**: أعلام رجال. آونة: جمع مفرده: أوان، وهو الزمان. رفقتي: جمع مفرده: رفيق. تجافى الليل وانخزل انخزالًا: كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء. الورد: إتيان الماء. الآل: السراب. بلال: ما تبل به حلقك من الماء وغيره. أثال: مرخم في غير النداء، والأصل: أثالة. أراهم: الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والميم علامة جمع الذكور. رفقتي: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف.

١٤١- بـأيِّ كتـاب أم بأيـة سُنَّةٍ ترى حبهم عارًا علي وتحسَبُ [١]

أي: وتحسب حبهم عارًا علي، فحذف المفعولين، وهما (حبهم وعارًا عليَّ) لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: هل ظننت أحدًا قائمًا؟ فتقول: ظننت زيدًا، أي: ظننت زيدًا قائمًا، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قوله:

١٤٢- ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ [٢]

أي: فلا تظني غيره واقعًا، فـ (غيره) هو المفعول الأول، و(واقعًا) هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما، فلا تقول (ظننت، ولا ظننت زيدًا، ولا ظننت قائمًا)، تريد: ظننت زيدًا قائمًا.

* * *

٢١٧- وكـتظنُّ اجعـل تقـولُ إن ولي مستفهَمًا بـه ولـم ينفصلِ

٢١٨- بغير ظـرف أو كظـرف أو عمَلْ وإنْ ببعض ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو: قال زيد عمرو منطلق، وتقول زيد منطلق، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية.

ويجوز إجراؤه مُجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما (ظن).

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين: أحدهما -وهو مذهب عامة العرب- أنه لا يُجرى القول مجرى الظن إلا بشروط -ذكرها المصنف- أربعةٍ، وهي التي ذكرها عامة النحويين:

---

(١) **حبهم**: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. عارًا: مفعول به ثان منصوب. تحسب: مفعولاه محذوفان، أي: وتحسب حبهم عارًا عليَّ.

(٢) **لقد نزلت**: أي: واللهِ لقد نزلت... غيره: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. والمفعول الثاني محذوف، أي: فلا تظني غيره واقعًا.

الأول: أن يكون الفعل مضارعًا.

الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله (اجعل تقول)، فإن (تقول) مضارع، وهو للمخاطب.

الشرط الثالث: أن يكون مسبوقًا باستفهام، وإليه أشار بقوله (إن ولي مستفهمًا به).

الشرط الرابع: أن لا يفصل بينهما -أي: بين الاستفهام والفعل- بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، فإن فُصِل بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله (ولم ينفصل بغير ظرف... إلى آخره).

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: أتقول عمرًا منطلقًا؟ فـ عمرًا: مفعول أول، ومنطلقًا: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٤٣- متى تقول القُلُصَ الرواسِما يحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما [1]

فلو كان الفعل غير مضارع نحو (قال زيد عمرو منطلق) لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعًا بغير تاء نحو: يقول زيد عمرو منطلق، أو لم يكن مسبوقًا باستفهام نحو: أنت تقول عمرو منطلق.

أو سبق باستفهام ولكن فُصِل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له نحو: أأنت تقول زيد منطلق؟ فإن فصل بأحدها لم يضر نحو: أعندك تقول زيدًا منطلقًا؟ وأفي الدار تقول زيدًا منطلقًا؟ وأعمرًا تقول منطلقًا؟ ومنه قوله:

١٤٤- أجهالًا تقول بني لُؤَيٍّ لعَمرُ أبيك أم متجاهلينا [2]

فـ **بني لؤي**: مفعول أول، وجهالًا: مفعول ثان.

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ (تقول) نحو: أتقول زيدًا منطلقًا؟ وجاز رفعهما على الحكاية نحو: أتقول زيد منطلق؟

---

(١) **القلص**: جمع مفرده: قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل. الرواسم: المسرعات. القلص: مفعول به أول منصوب. جملة (يحملن...) في محل نصب مفعول به ثان.

(٢) **لعمر أبيك**: اللام: لام الابتداء. عمر أبيك: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. وخبره محذوف، أي: لعمر أبيك قسمي.

٢١٩- وأُجرِيَ القولُ كظنٍّ مطلقا   عند سُلَيمٍ نحوُ قل ذا مُشفِقا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سُلَيم، فيُجْرون القول مُجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا، أي: سواء كان مضارعًا أم غير مضارع، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو (قل ذا مشفقًا)، فـ ذا: مفعول أول، ومشفقًا: مفعول ثان، ومن ذلك قوله:

١٤٥- قالت وكنتُ رجلًا فطينًا   هذا لعَمْرُ اللهِ إسرائينا[1]

فـ **هذا**: مفعول أول لـ (قالت)، وإسرائينا: مفعول ثان.



(١) **فطين**: وصف من الفطنة، وهي الفهم. إسرائين: لغة في إسرائيل.

أعلم، وأرى

٢٢٠- إلى ثلاثةٍ رأى وعلما عَدَّوْا إذا صارا أرى وأعلما

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال، منها (أعلم، وأرى)، فذكر أن أصلهما (علم، ورأى)، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين نحو: علم زيد عمرًا منطلقًا، ورأى خالد بكرًا أخاك، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولًا ثالثًا، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، وأريت خالدًا بكرًا أخاك، فـ زيدًا وخالدًا: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت: علم زيد، ورأى خالد.

وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تصيِّر ما كان فاعلًا مفعولًا، فإن كان الفعل قبل دخولها لازمًا صار بعد دخولها متعديًا إلى واحد نحو: خرج زيد، وأخرجت زيدًا، وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين نحو: لبس زيدٌ جبةً، فتقول: ألبست زيدًا جبةً، وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة كما تقدم في (أعلم، وأرى).

* * *

٢٢١- وما لمفعولي علمتُ مطلقا للثان والثالث أيضًا حُقِّقا

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم، وأرى) ما ثبت لمفعولي (علم، ورأى) من كونهما مبتدأ وخبرًا في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل.

ومثال ذلك: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر -وهما (عمرو قائم)- ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو: عمرو أعلمت زيدًا قائم، ومنه قولهم: «**البركة أعلمنا الله مع الأكابر**»، فـ نا: مفعول أول، والبركة: مبتدأ، ومع الأكابر: ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين،

والأصل: أعلمنا الله البركةَ مع الأكابر، ويجوز التعليق عنهما، فتقول: أعلمت زيدًا لعمرٌو قائم.

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحدًا عمرًا قائمًا؟ فتقول: أعلمت زيدًا. ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: أعلمت زيدًا عمرًا، أي: قائمًا، أو أعلمت زيدًا قائمًا، أي: عمرًا قائمًا.

* * *

٢٢٢- وإن تعدَّيا لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنين به توصَّلا

٢٢٣- والثانِ منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتِسا

تقدَّم أن (رأى، وعلم) إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت (رأى) بمعنى أبصر نحو: رأى زيد عمرًا، و(علم) بمعنى عرف نحو: علم زيد الحقَّ، فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو: أريت زيدًا عمرًا، وأعلمت زيدًا الحقَّ، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا، وأعطى) نحو (كسوت زيدًا جُبَّةً، وأعطيت زيدًا درهمًا) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول (زيد الحق) كما لا تقول (زيد درهم)، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل، فمثال حذفهما (أعلمت، وأعطيت)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [1]، ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول: أعلمت زيدًا، وأعطيت زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [2]، ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: أعلمت الحقَّ وأعطيت درهمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [3] وهذا معنى قوله (والثان منهما... إلى آخر البيت).

(١) الليل/ ٥. (٢) الضحى/ ٥.

(٣) التوبة/ ٢٩. أي: حتى يعطوكم الجزية...

٢٢٤- وكأرى السابقِ نبّا أخبَرا حـدَّث أنبـأ كـذاك خـبَّـرا

تقدم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر (أعلم، وأرى)، وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي (نبّأ) كقولك (نبأت زيدًا عمرًا قائمًا)، ومنه قوله:

١٤٦- نُبّئتُ زُرْعَةَ والسفاهةُ كاسمها يُـهْـدي إلـيّ غـرائـب الأشـعـارِ [١]

و(أخبر) **كقولك**: أخبرت زيدًا أخاك منطلقًا.

ومنه قوله:

١٤٧- وما عليكِ إذا أُخبِرتني دَنِفًا وغاب بَعْلُكِ يومًا أن تعوديني [٢]

و(حدَّث) **كقولك**: حدثت زيدًا بكرًا مقيمًا، ومنه قوله:

١٤٨- أو مَنَعْتُمْ ما تُسألون فمن حُدِّ ثـتـمـوه لـه عـلـيـنـا الـولاءُ [٣]

و(أنبأ) **كقولك**: أنبأت عبد الله زيدًا مسافرًا، ومنه قوله:

١٤٩- وأُنبِئتُ قيسًا ولم أبْلُهُ كما زعموا خيرَ أهـل اليمنْ [٤]

---

(١) **نبئت**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. زرعة: مفعول به ثان منصوب. جملة (يهدي...) في محل نصب مفعول به ثالث.

(٢) **دنفًا**: عاشقًا. بعلك: زوجك. ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. عليك: متعلقان بخبر محذوف. أخبرتني: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. والنون للوقاية. الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثان. دنفًا: مفعول به ثالث منصوب. أن تعوديني: المصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض، أي: في أن تعوديني وليس من اللائق الاستشهاد بهذا البيت.

(٣) **من**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. جملة (حدثتموه...) في محل رفع خبر. حدثتموه: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثان. جملة (له علينا الولاء) في محل نصب مفعول به ثالث.

(٤) **أنبئت**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. قيسًا: مفعول به ثان منصوب. خير أهل اليمن: مفعول به ثالث منصوب، وهو مضاف.

و(خبَّر) كقولك: خبرت زيدًا عمرًا غائبًا، ومنه قوله:

١٥٠- وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَميمِ مريضةً فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها (١)

وإنما قال المصنف (وكأرى السابق) لأنه تقدم في هذا الباب أن (أرى) تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولًا (أرى) المتعدية إلى ثلاثة، فنبَّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل (أرى) السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة، وهي المتعدية إلى اثنين.



(١) **خبرت**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. سوداء الغميم: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. مريضة: مفعول به ثالث منصوب.

الفاعل

٢٢٥-الفاعلُ الذي كمرفوعي أتى زيدٌ منيرًا وجهُه نعم الفتى

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه، وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأما الفاعل فهو الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَل (١) أو شبهُه، وحكمه الرفع، والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو: قام زيد، والمؤول به نحو: يعجبني أن تقوم (٢)، أي: قيامُك.

فخرج بـ (المسند إليه فعل) ما أسند إليه غيره نحو: زيد أخوك، أو جملة نحو: زيد قام أبوه، أو زيد قام، أو ما هو في قوة الجملة نحو: زيد قائم غلامه، أو زيد قائم، أي: هو.

وخرج بقولنا (على طريقة فَعَل) ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ (٣)، وهو النائب عن الفاعل نحو: ضُرِبَ زيدٌ.

والمراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ والصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهُه، والمصدر نحو: عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا، واسم الفعل نحو: هيهات العقيقُ، والظرف والجار والمجرور نحو: زيد عندك أبوه، أو في الدار غلاماه (٤)، وأفعل التفضيل نحو: مررت بالأفضل أبوه، فـ (أبوه) مرفوع بـ (الأفضل)، وإلى ما ذُكِرَ أشار المصنف بقوله (كمرفوعي أتى... إلخ).

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعًا بالفعل أو بما يشبه الفعل كما تقدم ذكره، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين:

---

(١) أي فعل مبني للمعلوم.
(٢) **أن تقوم**: المصدر المؤول في محل رفع فاعل.
(٣) أي فعل مبني للمجهول.
(٤) **أبوه**: فاعل للظرف. **غلاماه**: فاعل للجار والمجرور.

أحدهما: ما رفع بفعل متصرف نحو: أتى زيد.

والثاني: ما رفع بفعل غير متصرف نحو: نعم الفتى، ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: منيرًا وجهُه.

* * *

٢٢٦- وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر فهو وإلا فضميرٌ استتر

حكم الفاعل التأخر عن رافعه -وهو الفعل أو شبهه- نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول (الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة -وهي صورة الإفراد- نحو: زيد قام، فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فتأتي بألف وواو في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله (وبعد فعل فاعل).

وأشار بقوله (فإن ظهر... إلخ) إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار نحو: قام زيد، وإن لم يظهر فهو ضمير نحو: زيد قام، أي: هو.

* * *

٢٢٧-وجرِّدِ الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشُّهَدا

٢٢٨-وقد يقال سعِدا وسعدوا والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع- وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول (قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات) كما تقول (قام زيد)، ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات، فتأتي بعلامة في

الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعًا به، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والفعل المتقدم وما اتصل به اسمًا في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبرًا عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعًا به كما تقدم، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة، أعني الألف والواو والنون.

ومذهب طائفة من العرب -وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفّار في شرح الكتاب- أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أُتِيَ فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في (قامتْ هند) حرفًا تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت (هند) بـ (قامت)، ومن ذلك قوله:

١٥١- تولى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبعَدٌ وحميمُ [١]

وقوله:

١٥٢- يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلُّهم يعذِلُ [٢]

وقوله:

١٥٣- رأين الغواني الشيبَ لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضرِ [٣]

فـ (مبعد، وحميم) مرفوعان بقوله (أسلماه)، والألف في (أسلماه) حرف يدل على

---

(١) **أسلماه**: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. الألف: علامة التثنية. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. مبعد: فاعل مرفوع.

(٢) **يلومونني**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. الواو: علامة جمع الذكور. والنون للوقاية. الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. أهلي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف.

(٣) **رأين**: فعل ماض مبني على السكون. النون: علامة جمع الإناث. الغواني: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

كون الفاعل اثنين، وكذلك (أهلي) مرفوع بقوله (يلومونني)، والواو حرف يدل على الجمع، و(الغواني) مرفوع بـ (رأين)، والنون حرف يدل على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: (وقد يقال سعدا وسعدوا... إلى آخر البيت). ومعناه أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فأشعر قوله (وقد يقال) بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال (والفعل للظاهر بعد مسند) لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلًا إذا جعلت الفعل مسندًا إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسندًا إلى المتصل به من الألف والواو والنون، وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلًا من الضمير فلا يكون ذلك قليلًا، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبّر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث)، ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار) [(١)]، فـ(البراغيث) فاعل (أكلوني)، و(ملائكة) فاعل (يتعاقبون)، هكذا زعم المصنف.

* * *

٢٢٩-ويرفع الفاعلَ فعلٌ أضمِرا كمثل زيدٌ في جواب مَنْ قرا

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك: مَنْ قرأ؟ فتقول: زيد، التقدير: قرأ زيد.

وقد يحذف الفعل وجوبًا كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [(٢)]، فـ (أحد) فاعل بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك [(٣)]، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ)، أو (إذا)، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [(٤)]، فـ (السماء) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت [(٥)]، وهذا مذهب جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

---

(١) حديث شريف.
(٢) التوبة/ ٦
(٣) جملة (استجارك) مفسرة.
(٤) الانشقاق/ ١.
(٥) جملة (انشقت) مفسرة.

٢٣٠- وتاءُ تأنيثٍ تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبتْ هندُ الأذى

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثًا، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو: قامت هند، وطلعت الشمس، لكن لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز، وسيأتي الكلام على ذلك.

* * *

٢٣١- وإنما تلزم فعلَ مضمرِ متصلٍ أو مفهمٍ ذات حِرِ

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: هند قامت، والشمس طلعت، ولا تقول: قام، ولا طلع، فإن كان الضمير منفصلًا لم يؤت بالتاء نحو: هند ما قام إلا هي.

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهرًا حقيقي التأنيث نحو: قامت هند، وهو المراد بقوله (أو مفهم ذاتَ حِرِ) [1]، وأصل حِرِ: حِرِحٌ، فحذفت لام الكلمة.

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر، فتقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله.

* * *

٢٣٢- وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى القاضيَ بنتُ الواقف، والأجود (أتت)، وتقول: قام اليومَ هند، والأجود (قامت).

* * *

---

(١) **ذات حر**: صاحبة فَرْجٍ.

٢٣٣- والحذفُ مع فصل بإلا فُضِّلا كما زكا إلا فتاةُ ابنِ العَلا

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز (قامت إلا هند، ولا ما طلعت إلا الشمس)، وقد جاء في الشعر كقوله:

١٥٤- وما بقيت إلا الضُّلوعُ الجَراشِعُ (١)

فقول المصنف (إن الحذف مفضل على الإثبات) يشعر بأن الإثبات أيضًا جائز، وليس كذلك، لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح، لأن الإثبات قليل جدًا.

* * *

٢٣٤- والحذفُ قد يأتي بلا فصل ومع ضميرِ ذي المَجاز في شعر وَقَعْ

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًا، حكى سيبويه: قال فلانة، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر كقوله:

١٥٥- فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها (٢)

* * *

٢٣٥- والتاءُ مع جمعٍ سوى السالمِ من مذكَّر كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ

٢٣٦-والحذفَ في نعم الفتاةُ استحسنوا لأن قصدَ الجنسِ فيه بَيِّنْ

إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أولا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول (قام الزيدون)، ولا يجوز (قامت

---

(١) صدره (طوى النحْزُ والأجرازُ ما في غُروضها). النحز: الركل بالعقب. الأجراز: جمع مفرده: جزر، وهي الأرض التي لا تنبت. الغروض: جمع مفرده: غَرْض، وهو حزام الرحل. الجراشع: جمع مفرده: جُرْشُع، وهو الغليظ المنتفخ الجنبين.

(٢) **المزنة**: السحابة. **الودق**: المطر. **أبقل**: أنبت البقل، وهو النبات. والأصل: ولا أرض أبقلت.

الزيدون)، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقام الهندات، وقامت الهندات، فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع.

وأشار بقوله (كالتاء مع إحدى اللَّبِن) إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كـ (لبنة)، فكما تقول (كُسِرت اللبنةُ، وكسر اللبنة) تقول (قام الرجال، وقامت الرجال)، وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله (والحذفَ في نعم الفتاة... إلى آخر البيت) إلى أنه يجوز في (نعم) وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثًا إثبات التاء وحذفها، وإن كان مفردًا مؤنثًا حقيقيًا فتقول: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد، ومعنى قوله (استحسنوا) أن الحذف في هذا ونحوه حسن، ولكن الإثبات أحسن منه.

* * *

٢٣٧- والأصلُ في الفاعل أن يتصلا والأصلُ في المفعول أن ينفصلا

٢٣٨- وقد يجاءُ بخلاف الأصل وقد يجي المفعولُ قبل الفعل

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل، لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو: ضربْتُ، وضربْتَ، وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره، فتقول: ضرب زيدًا عمرو، وهذا معنى قوله (وقد يجاء بخلاف الأصل).

وأشار بقوله (وقد يجي المفعول قبل الفعل) إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط نحو: أيًّا تضربْ أضربْ، أو اسم استفهام نحو: أيَّ رجلٍ ضربتَ؟ أو ضميرًا منفصلًا لو تأخر لزم اتصاله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [1]، فلو أُخِّر المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: نعبدك، فيجب التقديم بخلاف قولك: الدرهمُ إياه أعطيتك، فإنه لا يجب تقديم (إياه)، لأنك لو أخَّرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات فكنت تقول: الدرهمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو: ضرب زيد عمرًا، فتقول: عمرًا ضرب زيد.

* * *

٢٣٩- وأخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصِرْ

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو: ضرب موسى عيسى، فيجب كون (موسى) فاعلًا و(عيسى) مفعولًا.

وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: أكل موسى الكُمَّثْرى، وأكل الكمثرى موسى، وهذا معنى قوله: (وأخر المفعول إن لبس حذر).

ومعنى قوله (أو أضمر الفاعل غير منحصر) أنه يجب أيضًا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور نحو: ضربت زيدًا. فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيره نحو: ما ضرب زيدًا إلا أنا.

---

(١) الفاتحة/٥.

٢٤٠- وما بإلا أو بإنما انحصر أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إلا) أو بـ (إنما) وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ (إلا)، فأما إذا كان الحصر بـ (إنما) فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره بخلاف المحصور بـ (إلا) فإنه يعرف بكونه واقعًا بعد (إلا)، فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ (إنما) قولك: إنما ضرب عمرًا زيدٌ، ومثال المفعول المحصور بـ (إنما): إنما ضرب زيد عمرًا، ومثال الفاعل المحصور بـ (إلا): ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ، ومثال المفعول المحصور بـ (إلا): ما ضرب زيد إلا عمرًا، ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) قولك: ما ضرب إلا عمرو زيدًا، ومنه قوله:

١٥٦- فلم يدر إلا الله ما هيَّجَتْ لنا عشيةَ آنــاءُ الديــار وشامُها [1]

ومثال تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) قولك: ما ضرب إلا عمرًا زيد.

ومنه قوله:

١٥٧- تزوَّدْتُ من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

هذا معنى كلام المصنف.

واعلم أن المحصور بـ (إنما) لا خلاف في أنه يجوز تقديمه، وأما المحصور بـ (إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري ـ أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلًا أو مفعولًا، فإن كان فاعلًا امتنع تقديمه، فلا يجوز: ما ضرب إلا زيد عمرًا.

فأما قوله (فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا) فأُوِّل على أن (ما هيجت) مفعول بفعل

---

(١) آناء: جمع مفرده: نؤي، وهي الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. الشام: جمع شامة، وهي العلامة. ما هيجت آناء الديار: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

محذوف، والتقدير: درى ما هيجت لنا، فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولًا للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولًا جاز تقديمه نحو: ما ضرب إلا عمرًا زيد.

الثاني: وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلًا كان أو مفعولًا.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجُزُوليّ والشَّلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلًا كان أو مفعولًا.

* * *

٢٤١-وشاع نحوُ خافَ ربَّه عمرْ وشذ نحو زان نَوْرُهُ الشجرْ

أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: خاف ربَّه عمر، فـ ربه: مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر)، وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك.

وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا لأن الفاعل مَنْوِيُّ التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظًا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف، وذلك نحو: ضرب غلامها جار هند، فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدِّم متقدِّم.

وقوله: (وشذ... إلى آخره) أي: شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: زان نَوْرُه الشجرَ، فالهاء المتصلة بـ (نور) الذي هو الفاعل عائدة على (الشجر)، وهو المفعول، وإنما شذ ذلك، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، لأن (الشجر) مفعول وهو متأخر لفظًا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبة.

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين، وأبو الفتح ابن جني، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قوله:

١٥٨- لما رأى طالبوه مصعبًا ذُعِروا وكاد لو ساعد المقدورُ ينتصرُ [١]

وقوله:

١٥٩- كسا حِلْمُه ذا الحلمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ورقّى نداه ذا الندى في ذرى المجدِ [٢]

وقوله:

١٦٠- ولو أن مجدًا أخلد الدهرَ واحدًا من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما [٣]

وقوله:

١٦١- جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ [٤]

وقوله:

١٦٢- جزى بنوه أبا الغِيلانِ عن كِبَرٍ وحسنِ فعلٍ كما يُجزى سِنِمّارُ [٥]

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو: ضرب بَعْلُها صاحبَ هندٍ، وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضًا خلافًا، والحق فيها المنع.

---

(١) الشاهد في قوله (رأى طالبوه مصعبًا).
(٢) الشاهد في قوله (كسا حلمه ذا الحلم، ورقّى نداه ذا الندى).
(٣) الشاهد في قوله (أبقى مجده مطعمًا).
(٤) الشاهد في قوله (جزى ربه عديَّ بن حاتم).
(٥) بنى سنمار قصرًا للنعمان بن المنذر فكافأه بالقتل لكي لا يبني مثله.

النائب عن الفاعل

٢٤٢- ينوب مفعولٌ به عن فاعلِ فيما له كنِيلَ خيرُ نائلِ

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نيل خيرُ نائلٍ، فـ خير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل [١]، والأصل: نال زيدٌ خيرَ نائل، فحذف الفاعل، وهو (زيد)، وأقيم المفعول به مقامه، وهو (خير نائلٍ)، ولا يجوز تقديمه، فلا تقول (خيرُ نائل نيل) على أن يكون مفعولًا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده، وهي (نيل)، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نيل هو، وكذلك لا يجوز حذف (خير نائل)، فتقول: نيل.

* * *

٢٤٣- فأَوّلَ الفعلِ اضمُمَنْ والمتصلْ بالآخر اكسرْ في مُضِيٍّ كوُصِلْ

٢٤٤- واجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقولِ فيه يُنتَحى

يضم أول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه [٢] مطلقًا، أي: سواء كان ماضيًا أو مضارعًا، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلك في الماضي قولك في (وَصَل): وُصِلَ، وفي المضارع قولك في (ينتحي): يُنتحى.

* * *

٢٤٥- والثانيَ التاليَ تا المطاوعَهْ كالأول اجعله بلا منازعَهْ

٢٤٦- وثالثَ الذي بهمز الوصلِ كالأول اجعلنَّه كاستُحلي

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحًا بتاء المطاوَعة ضم أوله وثانيه، وذلك كقولك في (تَدَحْرج): تُدُحْرِجَ، وفي (تَكَسَّر): تُكُسِّرَ، وفي (تغافل): تُغُوفِلَ.

---

(١) أي نائب فاعل.

(٢) أي الفعل المبني للمجهول.

وإن كان مفتتحًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك في (إستَحلى): أُستُحلي، وفي (اِقتَدر): أُقتُدِر، وفي (اِنطَلق): اُنطُلِق.

* * *

٢٤٧- واكسِرْ أو اشمِمْ فا ثلاثيٍّ أُعِلّ عينًا وضمّ جا كبوع فاحتُمِل

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا معتل العين سمع في فائه [١] ثلاثة أوجه:

١- **إخلاص الكسر نحو**: قِيل، وبِيع، ومنه قوله:

١٦٣- حِيكَتْ على نيرَيْنِ إذ تُحاكُ تختَبِطُ الشوكَ ولا تُشاكُ [٢]

٢- **وإخلاص الضم نحو**: قُول، وبُوع، ومنه قوله:

١٦٤- ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ ليتَ شبابًا بُوع فاشتريتُ [٣]

وهي لغة بني دَبير وبني فَقْعَس، وهما من فصحاء بني أسد.

٣- والإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [٤] بالإشمام في (قيل، وغيض).

* * *

٢٤٨- وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبسٌ يُجتَنَبْ وما لباعَ قد يُرى لنحوِ حَبْ

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإما أن يكون واويًا أو يائيًا، فإن كان واويًا - نحو (سام) من السَّوْم- وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام، فتقول: سِمْتُ، ولا يجوز الضم، فلا تقول:

---

(١) الفعل الثلاثي (شرب) مثلًا على وزن (فعل). الفاء في الميزان تقابل الشين في الفعل، والعين تقابل الراء، واللام تقابل الباء.

(٢) **حيكت على نيرين**: يريد أن حلته محكمة النسج. تختبط الشوك: تضربه بعنف.

(٣) **ليت**: حرف ناسخ. ليت: فاعل مرفوع. ليت: توكيد لفظي للأول. شبابًا: اسم (ليت) منصوب. جملة (بوع) في محل رفع خبرها.

(٤) هود/ ٤٤.

سُمْتُ، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا نحو: سُمْتُ العبدَ.

وإن كان يائيًا -نحو: باع من البيع- وجب عند المصنف أيضًا ضمه أو الإشمام، فتقول: بُعْتَ يا عبدُ، ولا يجوز الكسر، فلا تقول: بِعت، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط نحو: بِعْتُ الثوبَ.

وهذا معنى قوله (وإنْ بشكل خيف لبس يجتنب)، أي: وإن خيف اللبس في شكل من الأشكال السابقة -أعني الضمَ والكسر والإشمام- عُدِل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي والكسر في اليائي.

وقوله (وما لباع قد يرى لنحو حب) معناه أن الذي ثبت لفاء (باع) من جواز الضم والكسر والإشمام يثبت لفاء المضاعف نحو: حَبَّ، فتقول: حُبَّ، وحِبَّ، وإن شئت أشممت.

* * *

٢٤٩-وما لفا باع لما العينُ تلي في اختار وانقاد وشبهٍ ينجلي

أي: يثبت - عند البناء للمفعول- لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن (افتعل، أو انفعل) -وهو معتل العين- ما يثبت لفاء (باع) من جواز الكسر والضم، وذلك نحو (اختار، وانقاد) وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم نحو: اختُور وانقُود، والكسر نحو: اختِير وانقِيد، والإشمام، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

* * *

٢٥٠- وقابلٌ من ظرف او من مصدر أو حرفِ جرٌ بنيابة حَري

تقدم أن الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله [1] أقيم المفعول به مقام الفاعل، وأشار في

(١) أي إذا بني للمجهول.

هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشَرَطَ في كل واحد منها أن يكون قابلًا للنيابة، أي: صالحًا لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به ما لزم النصب على الظرفية نحو (سَحَرَ) إذا أريد به سحرُ يوم بعينه، ونحو (عندك)، فلا تقول (جُلِس عندك، ولا رُكِب سحرُ) لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف نحو: معاذ الله، فلا يجوز رفع (معاذ الله) لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور، فلا تقول (سير وقتٌ، ولا ضُرِب ضَرْبٌ، ولا جلس في دار)، لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثال القابل من كل منها قولك: سير يومُ الجمعة، وضُرِب ضربٌ شديد، ومُرَّ بزيد.

* * *

٢٥١- ولا ينوب بعض هذي إن وُجِدْ في اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدْ

مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مُؤَوَّل.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر، فتقول: ضُرِبَ ضربٌ شديد زيدًا، وضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديد، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [١]، وقول الشاعر:

١٦٥- لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدًا ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذو هدى [٢]

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: ضُرِب في الدار زيدٌ، وضُرِبَ في الدار زيدًا، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به نحو: ضُرِبَ زيدٌ في الدار، فلا يجوز (ضُرِبَ زيدًا في الدار).

(١) الجاثية/ ١٤. قراءته: ليُجزى قومًا...

(٢) **بالعلياء**: الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل. سيدًا: مفعول به منصوب.

٢٥٢- وباتفاق قد ينوب الثان من   باب كسا فيما التباسه أمن

إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله فإما أن يكون من باب (أعطى)، أو من باب (ظنَّ).

فإن كان من باب (أعطى) -وهو المراد بهذا البيت- فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: كُسِيَ زيدٌ جبةً، وأُعطِيَ عمرٌو درهمًا، وإن شئت أقمت الثاني، فتقول: أُعطِيَ عمرًا درهمٌ، وكُسِيَ زيدًا جبةٌ.

هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول، وذلك نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، فتتعين إقامة الأول، فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فإن عنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: أعطي زيد درهمًا، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: أعطي درهم زيدًا.

* * *

٢٥٣- في باب ظنَّ وأرى المنعُ اشتَهَرْ   ولا أرى منعًا إذا القصدُ ظَهَرْ

يعني أنه إذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل كـ (ظن) وأخواتها، أو كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل كـ (أرى) وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظن)، والثاني والثالث في باب (أعلم)، فتقول: ظُنَّ زيدٌ قائمًا، ولا يجوز: ظُنَّ زيدًا قائم، وتقول: أُعْلِمَ زيدٌ فرسك مسرجًا.

ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: أُعْلِمَ زيدًا فرسُكَ مُسْرَجًا، ولا إقامة الثالث، فتقول: أُعْلِمَ زيدًا فرسَك مسرجٌ، ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث،

ونقل الاتفاق أيضًا ابن المصنف.

وذهب قوم -منهم المصنف- إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب (ظن) ولا باب (أعلم)، لكن يشترط ألا يحصل لبس، فتقول: ظُنَّ زيدًا قائم، وأُعْلِمَ زيدًا فرسُك مسرجًا.

وأما إقامة الثالث من باب (أعلم) فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك، فتقول: أُعلِم زيدًا فرسَك مسرجٌ.

فلو حصل لبس تعيَّن إقامة الأول في باب (ظن، وأعلم)، فلا تقول (ظُنَّ زيدًا عمرو) على أن (عمرو) هو المفعول الثاني، ولا (أُعْلِمَ زيدًا خالدٌ منطلقًا).

* * *

٢٥٤- وما سوى النائب مما عُلِّقا بالرافع النصبُ له مُحَقَّقا

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل، فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلًا واحدًا كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولًا واحدًا، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدًا منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا، وأُعْلِمَ زيدٌ عمرًا قائمًا، وضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره.



اشتغال العامل عن المعمول

٢٥٥- إنْ مضمرُ اسمٍ سابق فعلاً شغَلْ عنه بنصب لفظه أو المَحَلْ

٢٥٦- فالسابقَ انصبه بفعل أُضمِرا حتمًا موافقٍ لما قد أُظهِرا

الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيّه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: زيدًا ضربتُه، وزيدًا مررتُ به، ومثال المشتغل بالسببي: زيدًا ضربتُ غلامه، وهذا هو المراد بقوله (إن مضمر اسم... إلى آخره)، والتقدير: إن شَغَل مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم المضمر لفظًا نحو: زيدًا ضربتُه، أو بنصبه محلاً نحو: زيدًا مررت به، فكل واحد من (ضربت، ومررت) اشتغل بضمير (زيد)، لكن (ضربت) وصل إلى الضمير بنفسه، و(مررت) وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظًا ومنصوب محلاً، وكل من (ضربت، ومررت) لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على (زيد) كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: زيدًا ضربتُ، فتنصب (زيدًا)، ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره، وتقول: بزيدٍ مررتُ، فيصل الفعل إلى (زيد) بالباء كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوبًا محلاً كما كان الضمير.

وقوله (فالسابقَ انصبه... إلى آخره) معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق.

واختلف النحويون في ناصبه: فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا، لأنه لا يجمع بين المفسَّر والمفسِّر، ويكون الفعل المضمر موافقًا في المعنى لذلك المُظْهَر، وهذا يشمل ما وافق لفظًا نحو قولك في (زيدًا ضربته): إن التقدير (ضربت زيدًا ضربته)، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في (زيدًا مررت به): إن التقدير (جاوزتُ زيدًا مررت به)، وهذا هو الذي ذكره المصنف.

والمذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء، فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معًا، فإذا قلت (زيدًا ضربته) كان

(ضربت) ناصبًا لـ (زيد) وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره.

وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى، ورُدَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

* * *

٢٥٧- والنصبُ حتْمٌ إن تلا السابقُ ما يختَصُّ بالفعل كإنْ وحيثما

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه النصب.

والثاني: ما يجب فيه الرفع.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح.

والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله (والنصب حتم... إلى آخره)، ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو (إنْ، وحيثما)، فتقول: إنْ زيدًا أكرمتَه أكرمَك، وحيثما زيدًا تَلْقَهُ فأكرِمْه، فيجب نصب (زيدًا) في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ، إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر:

١٦٦- لا تجـزعي إنْ منفسٌ أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي[1]

تقديره: إن هلك منفس، والله أعلم.

* * *

(١) **منفس:** فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، أي: إن هلك منفس... وهو رأي البصريين.

٢٥٨- وإنْ تلا السابقُ ما بالابتدا يختصُّ فالرفعَ التزمْه أبدا
٢٥٩- كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يرِدْ ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وُجِدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع، فيجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كـ (إذا) التي للمفاجأة، فتقول: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه، لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرًا ولا مقدرًا.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وَلِيَ الفعلَ المشتغل بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام و(ما) النافية نحو: زيد إن لقيتَه فأكرمه، وزيد هل تضربه، وزيد ما لقيته، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه، لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسِّر عاملًا فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: (كذا إذا الفعل تلا... إلى آخره)، أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعلُ شيئًا لا يَرِدُ ما قبله معمولًا لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال (زيدًا ما لقيت) أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول: زيدًا ما لقيته.

* * *

٢٦٠- واختير نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلبْ وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غلَبْ
٢٦١- وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستقِرٍّ أوّلا

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يُختار فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: زيدًا اضربْه، وزيدًا لا تضرِبْه، وزيدًا رحمه الله، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب.

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام نحو: أزيدًا ضربته؟ بالنصب والرفع، والمختار النصب.

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية،

ولم يُفصل بين العاطف والاسم نحو: قام زيد وعمرًا أكرمته، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه، والمختار النصب لتُعطَف جملةٌ فعلية على جملة فعلية.

فلو فُصِل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه، والمختار الرفع كما سيأتي، وتقول: قام زيد وأما عمرًا فأكرِمْه، فيختار النصب كما تقدم، لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

* * *

٢٦٢- وإن تلا المعطوفُ فعلًا مُخْبَرا به عن اسم فاعطِفَنْ مُخَيَّرا

أشار بقوله (فاعطفن مخيرًا) إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس.

وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجُزها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته، فيجوز رفع (عمرو) مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

* * *

٢٦٣- والرفعُ في غير الذي مَرَّ رَجَحْ فما أُبيحَ افعلْ ودعْ ما لم يُبَحْ

هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران، ويُختار الرفع، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجِّح نصبه، ولا ما يجَوِّز فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو: زيد ضربته، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار رفعه، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله:

١٦٧- فارسًا ما غادروه مُلْحَمًا غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[2] بكسر تاء (جنات).

* * *

٢٦٤- وفصلُ مشغولٍ بحرف جَرّ أو بإضافة كوصلٍ يجري

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو: زيد ضربته، أو ينفصل منه بحرف جر نحو: زيد مررت به، أو بإضافة نحو: زيد ضربت غلامه، أو غلام صاحبه، أو مررت بغلامه، أو بغلام صاحبه، فيجب النصب في نحو (إن زيدًا مررتَ به أكرمَك) كما يجب في (إن زيدًا لقيته أكرمك)، وكذلك يجب الرفع في (خرجت فإذا زيدٌ مرَّ به عمرو)، ويختار النصب في (أزيدًا مررتَ به؟)، ويختار الرفع في (زيد مررتُ به)، ويجوز الأمران على السواء في (زيد قام وعمرو مررتُ به)، وكذلك الحكم في (زيد ضربت غلامه، أو مررت بغلامه).

* * *

٢٦٥- وسوِّ في ذا الباب وصفًا ذا عَمَلْ بالفعل إن لم يكُ مانعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف العامل في هذا الباب يجري مَجرى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصف العامل: اسم الفاعل، واسم المفعول.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو: زيد دراكِهِ، فلا يجوز نصب (زيد)، لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسّر عاملًا فيه.

واحترز بقوله (ذا عمل) من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو: زيد أنا ضاربه أمس، فلا يجوز نصب (زيد)، لأن ما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا، ومثال الوصف العامل: زيد أنا ضاربه الآن أو غدًا، والدرهم أنت مُعْطاه، فيجوز

---

(١) فارسًا: مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، أي: غادروا فارسًا. ما: حرف زائد.

(٢) الرعد/٢٣.

نصب (زيد، والدرهم) ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله (إن لم يك مانع حصل) عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو: زيد أنا الضاربه، فلا يجوز نصب (زيد)، لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسر عاملاً فيه، والله أعلم.

* * *

٢٦٦- وعُلْقةٌ حاصلةٌ بتابعٍ كعلقةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

تقدَّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو (زيدًا ضربته) وبين ما انفصل بحرف جر نحو (زيدًا مررت به)، أو بإضافة نحو (زيدًا ضربت غلامه).

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي، ومعناه أنه إذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق -من صفة نحو: زيدًا ضربت رجلًا يحبه، أو عطف بيان نحو: زيدًا ضربت عمرًا أباه، أو معطوف بالواو خاصة نحو: زيدًا ضربت عمرًا وأخاه- حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فيُتَنَزَّلُ (زيدًا ضربت رجلًا يحبه) منزلة (زيدًا ضربت غلامه)، وكذلك الباقي.

وحاصله أن الأجنبي إذا أُتْبِع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي، والله أعلم.



تَعَدِّي الفعلِ ولُزومُه

٢٦٧- علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تصِلْ ها غيرِ مصدرٍ به نحو عَمِلْ

ينقسم الفعل إلى: متعدٍّ ولازم، فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: ضربت زيدًا، واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: مررت بزيد، أو لا مفعول له نحو: قام زيد، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلًا متعديًا وواقعًا ومجاوزًا، وما ليس كذلك يسمى لازمًا وقاصرًا وغير متعد، ويسمى متعديًا بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو: البابُ أغلقته.

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي: الضربُ ضربته زيدًا، أي: ضربت الضرب زيدًا، ومثال المتصلة باللازم: القيامُ قمته [١]، أي: قمت القيامَ.

* * *

٢٦٨- فانصِبْ به مفعولَه إن لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحو تدبَّرتُ الكتُبْ

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو: تدبرت الكتبَ، فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو: تُدُبِّرَتِ الكتبُ.

وقد يُرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان: أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كـ (ظن) وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما ذلك كـ (أعطى، وكسا).

---

(١) **الهاء**: ضمير متصل في محل نصب نائب مفعول مطلق.

والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ (أعلم، وأرى).

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد كـ (ضرب) ونحوه.

* * *

٢٦٩- ولازمٌ غيرُ المعدَّى وحُتِمْ لـزومُ أفعـالِ الـسجـايـا كـنـهِـمْ

٢٧٠- كذا افعلَلَّ والمضاهي اقعَنْسسا ومـا اقـتـضـى نـظـافـةً أو دَنَـسـا

٢٧١- أو عرضًا أو طاوعَ المُعَدَّى لـواحـد كـمَـدَّه فـامـتـدَّا

اللازم: هو ما ليس بمتعد، وهو ما لا يتصل به هاءُ ضميرِ غيرِ المصدر، ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سَجِيَّة، وهي الطبيعة نحو: شرُف وكرُم وظرُف ونهِم، وكذا كل فعل على وزن (افعلَلَّ) نحو: اقشعر واطمأن، أو على وزن (افعَنْلَلَ) نحو: اقعنسس واحرنجم، أو دل على نظافة كـ (طهُر الثوب ونظُف)، أو على دَنَسٍ كـ (دَنِس الثوب ووَسِخ)، أو دل على عَرَض نحو: مرض زيد واحمَرَّ، أو كان مطاوعًا لما تعدى إلى مفعول واحد نحو: مددت الحديد فامتد، ودحرجت زيدًا فتدحرج.

واحترز بقوله (لواحد) مما طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازمًا، بل يكون متعديًا إلى مفعول واحد نحو: فهَّمت زيدًا المسألة ففهمها، وعلَّمته النحو فتعلَّمه.

* * *

٢٧٢- وعـدِّ لازمًـا بـحـرف جَـرّ وإن حُـذِفْ فـالـنـصـبُ لـلـمـنـجَرّ

٢٧٣- نـقـلًا وفـي أنَّ وأنْ يـطَّـرِدْ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أن يَدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو: مررت بزيد، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه نحو: مررت زيدًا، قال الشاعر:

١٦٨- تمرّون الديارَ ولـم تعوجوا كـلامُـكـم عـلـيَّ إذًا حـرامُ (١)

---

(١) لم تعوجوا: لم تقيموا. الديار: منصوب بنزع الخافض، أي: تمرون بالديار. كلامكم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. عليَّ: متعلقان بـ (حرام). إذن: حرف جواب. حرام: خبر مرفوع.

أي: تمرون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ، وأنْ)، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي ابن سليمان البغدادي -وهو الأخفش الصغير- إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: بريت القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في)، لأنه لا يُدرى حينئذ هل التقدير: رغبت عن زيد، أو في زيد.

وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: اخترت القوم بني تميم، إذ لا يُدرى هل الأصل: اخترت القوم من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم.

وأما (أنَّ، وأنْ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسًا مُطَّرِدًا بشرط أمن اللبس كقولك: عجبت أن يَدُوا [١]، والأصل: عجبت من أن يَدُوا، أي: من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع (أنَّ) بالتشديد: عجبت من أنك قائم، فيجوز حذف (من) فتقول: عجبت أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز الحذف نحو: رغبت في أن تقوم، أو رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس.

واختلف في محل (أنَّ، وأنْ) عند حذف حرف الجر، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير (أنَّ، وأنْ) لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعًا، وإن كان (أنَّ، وأنْ) جاز ذلك قياسًا عند أمن اللبس، وهذا هو الصحيح.

* * *

(١) **أن يدوا**: المصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض.

٢٧٤- والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنى كمَنْ مِنْ أَلبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليَمَنْ

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فالأصل تقديم (زيد) على (درهم)، لأنه فاعل في المعنى، لأنه الآخذ للدرهم، وكذا (كسوت زيدًا جبة، وألبِسَنْ من زاركم نسْجَ اليمن)، فـ من: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن)، لأنه اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلًا معنى، لكنه خلاف الأصل.

* * *

٢٧٥- ويلزم الأصل لموجِبٍ عَرَى وتركُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرى

أي: يلزم الأصل -وهو تقديم الفاعل في المعنى- إذا طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس، إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلًا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى نحو: أعطيت الدرهم صاحبه، فلا يجوز تقديم (صاحبه) وإن كان فاعلًا في المعنى، فلا تقول (أعطيت صاحبه الدرهم) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو ممتنع، والله أعلم.

* * *

٢٧٦- وحذفَ فضلة أجِزْ إن لم يضِرْ كحذف ما سيق جوابًا أو حُصِرْ

الفضلة: خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يُستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك في (ضربت زيدًا): (ضربت) بحذف المفعول به، وكقولك في (أعطيت زيدًا درهمًا): (أعطيت)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [١]، وأعطيت زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [٢]، وأعطيت درهمًا، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا

(١) الليل/ ٥. (٢) الضحى/ ٥.

﴿ٱلْجِزْيَةَ﴾ [1]، التقدير والله أعلم: حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضرَّ حذفُ الفضلة لم يجز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال: مَنْ ضربتَ؟ فتقول: ضربت زيدًا، أو وقع محصورًا نحو: ما ضربت إلا زيدًا، فلا يجوز حذف (زيدًا) في الموضعين، إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالًا على نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه عن غير (زيد)، فلا يفهم المقصود عند حذفه.

* * *

٢٧٧- ويُحذَفُ الناصبُها إن عُلِما   وقد يكونُ حذفُه مُلْتَزَما

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: زيدًا، التقدير: ضربت زيدًا، فحذف (ضربت) لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجبًا كما تقدم في باب الاشتغال نحو: زيدًا ضربته، التقدير: ضربت زيدًا ضربته، فحذف (ضربت) وجوبًا كما تقدم، والله أعلم.



(١) التوبة/ ٢٩.

التنازع في العمل

٢٧٨- إنْ عاملان اقتضيا في اسم عَمَلْ قبلُ فللواحد منهما العَمَلْ
٢٧٩- والثانِ أولى عند أهل البصرَهْ واختار عكسًا غيرهم ذا أسْرَهْ

التنازع: عبارة عن تَوَجُّهِ عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربت وأكرمت زيدًا، فكل واحد من (ضربت، وأكرمت) يطلب (زيدًا) بالمفعولية، وهذا معنى قوله (إن عاملان... إلى آخره).

وقوله (قَبْلُ) معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلْنا، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله (فللواحد منهما العمل) معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَل عنه ويعمل في ضميره كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما.

فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه.

وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

* * *

٢٨٠- وأعْمِلِ المهملَ في ضميرِ ما تنازعاه والتَزِمْ ما التُزِما
٢٨١- كيُحسِنان ويُسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل، وذلك كقولك: يُحْسِنُ ويسيء ابناك، فكل واحد من (يحسن، ويسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: يحسنان ويسيء ابناك، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني، فتقول:

يحسن ويسيئان ابناك، ومثله: بغى واعتديا عَبْداك، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلتَ: بغيا واعتدى عبداك، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول: يحسن ويسيء ابناك، ولا بغى واعتدى عبداك، لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل مُلْتَزَم الذكر.

وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل، وأجازه الفراء على توجه العاملين معًا إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني، فلا تقول: يحسنان ويسيء ابناك، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

* * *

٢٨٢- ولا تجِئْ مع أَوَّلٍ قد أُهمِلا بمُضمَرٍ لغيرِ رفعٍ أُوهِلا

٢٨٣- بل حذفَه الزمْ إن يكن غيرَ خَبَرْ وأَخِّرَنْه إن يكن هو الخَبَر

تقدم أنه إذا أُعمل أحد العاملين في الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه، ولا فرق في وجوب الإضمار حينئذ بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني، فتقول: يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك.

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو إما أن يكون عُمْدَةً في الأصل -وهو مفعول (ظن) وأخواتها، لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله (إن يكن هو الخبر) - أولا، فإن لم يكن كذلك فإما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني، فإن كان الأول لم يجز الإضمار، فتقول: ضربت وضربني زيد، ومررت ومرَّ بي زيد، ولا تضمر، فلا تقول: ضربته وضربني زيد، ولا مررت به ومر بي زيد، وقد جاء في الشعر كقوله:

١٦٩- إذا كنتَ ترضيه ويرضيك صاحبٌ جِهارًا فكن في الغيب أحفظَ للعهدِ
وألغِ أحاديثَ الوشاةِ فقلَّما يحاولُ واشٍ غيرَ هِجرانِ ذي وُدِّ[1]

---

(١) الشاهد في قوله (ترضيه ويرضيك صاحب). أعمل الثاني، وأضمر في الأول، وكان عليه ألا يضمر.

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار، فتقول: ضربني وضربته زيد، ومر بي ومررت به زيد، ولا يجوز الحذف، فلا تقول: ضربني وضربت زيد، ولا مر بي ومررت زيد، وقد جاء في الشعر كقوله:

١٧٠- بعكاظَ يُغشِي الناظريـ ـن إذا هُمُ لمحوا شعاعُهْ[1]

والأصل: لمحوه، فحذف الضمير ضرورة، وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو إما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني، فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا، فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه، وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلًا كان أو منفصلًا، فتقول: ظننت وظننيه زيدًا قائمًا، وظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا.

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع -وهو المنصوب والمجرور- فلا تقول: ضربته وضربني زيد، ولا مررت به ومر بي زيد، بل يلزم الحذف، فتقول (ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي زيد) إلا إذا كان المفعول خبرًا في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخرًا، فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه.

ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقًا مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا عمدة في الأصل أو غير عمدة.

* * *

٢٨٤- وأظهِرِ انْ يكنْ ضميرٌ خبرا لغيرِ ما يطابِقُ المفسِّرا

٢٨٥- نحوُ أظنُّ ويظنَّاني أخا زيدًا وعمرًا أخوين في الرَّخا

(١) **بعكاظ**: متعلقان بفعل قبل هذا البيت. إذا هم لمحوا: أي: إذا لمحوا هم لمحوا... هم: توكيد لفظي لفاعل (لمحوا) المحذوف. والشاهد في قوله (يعشي... لمحوا شعاعُه). أعمل الأول، وأضمر في الثاني، ثم حذف الضمير للضرورة، والأصل: لمحوه.

أي: يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرًا في الأصل عما لا يطابق المفسَّر كما إذا كان في الأصل خبرًا عن مفرد ومفسِّره مثنى نحو: أظن ويظنناني زيدًا وعَمْرًا أخوين، فـ زيدًا: مفعول أول لـ (أظن)، وعمرًا: معطوف عليه، وأخوين: مفعول ثان لـ (أظن)، والياء: مفعول أول لـ (يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثان، فلو أتيت به ضميرًا فقلت (أظن ويظنناني إياه زيدًا أخوين) لكان (إياه) مطابقًا للياء في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه -وهو (أخوين) - لأنه مفرد و(أخوين) مثنى، فتفوت مطابقة المفسَّر للمفسِّر، وذلك لا يجوز، وإن قلت (أظن ويظنناني إياهما زيدًا وعمرًا أخوين) حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لكون إياهما مثنى و(أخوين) كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردًا -وهو الياء- والمفعول الثاني غير مفرد، وهو (إياهما)، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذَّرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: أظن ويظنناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين، فـ زيدًا وعمرًا أخوين: مفعولا (أظن)، والياء: مفعول (يظنان) الأول، وأخًا: مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع، لأن كلًا من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مُراعًى به جانبُ المخبر عنه، فتقول: أظن ويظنناني إياه زيدًا وعمرًا أخوين، وأجازوا أيضًا الحذف، فتقول: أظن ويظنناني زيدًا وعمرًا أخوين.

المفعول المطلق

٢٨٦- المصدر اسمُ ما سوى الزمانِ مِنْ مدلولي الفعلِ كأَمْنٍ من أَمِنْ

الفعل يدل على شيئين: الحَدَث والزمان، فـ قام: يدل على قيام في زمن ماض، ويقوم: يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، وقم: يدل على قيام في الاستقبال، والقيام هو الحدث -وهو أحد مدلولي الفعل- وهو المصدر، وهذا معنى قوله (ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)، فكأنه قال: المصدر اسم الحدث كـ (أَمْن)، فإنه أحد مدلولي (أَمِن).

والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده نحو: ضربت ضربًا، وسرت سيرَ زيد، وضربت ضربتين.

وسمي مفعولاً مطلقًا لصدق (المفعول) عليه غير مقيَّد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدًا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له.

* * *

٢٨٧- بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبْ وكونُه أصلاً لهذين انتُخِبْ

ينتصب المصدر بمثله، أي: بالمصدر نحو: عجبت من ضربك زيدًا ضربًا شديدًا، أو بالفعل نحو: ضربت زيدًا ضربًا، أو بالوصف نحو: أنا ضارب زيدًا ضربًا.

ومذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا معنى قوله (وكونه أصلاً لهذين انتخب)، أي: المختار أن المصدر أصل لهذين، أي: الفعل والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه.

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلًا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلًا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

* * *

٢٨٨- توكيدًا او نوعًا يُبِينُ أو عَدَدْ كسِرْتُ سَيْرَتَين سيرَ ذي رَشَدْ

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم:

أحدها: أن يكون مؤكِّدًا نحو: ضربت ضربًا.

الثاني: أن يكون مبيِّنًا للنوع نحو: سرت سيرَ ذي رَشَد، وسرت سيرًا حسنًا.

الثالث: أن يكون مبينًا للعدد نحو: ضربت ضربة، وضربتين، وضَرَبات.

* * *

٢٨٩- وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلْ كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وافرحِ الجَذَلْ

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه كـ (كل، وبعض) مضافين إلى المصدر نحو: جِدَّ كلَّ الجِدِّ، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [(١)]، وضربته بعضَ الضرب.

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو: قعدت جلوسًا، وافْرَحِ الجَذَلَ، فالجلوس: نائب مناب القعود لمرادفته له، والجذل: نائب مناب الفرح لمرادفته له.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو: ضربته ذلك الضرب، وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا، وفيه نظر، فمن أمثلة سيبويه: ظننت ذاك، أي: ظننت ذاك الظن، فذاك: إشارة إلى الظن، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر أيضًا ضميره نحو: ضربته زيدًا، أي: ضربت الضربَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [(٢)]، أي: لا أعذب العذاب.

(١) النساء/ ١٢٩. (٢) المائدة/ ١١٥.

وعدده نحو: ضربته عشرين ضربة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ (١).

والآلة نحو: ضربته سَوْطًا، والأصل: ضربته ضربَ سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٩٠- وما لتوكيد فوحِّدْ أبدا وثَنِّ واجمع غيرَه وأفرِدا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكِّد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده، فتقول: ضربت ضربًا، وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

وأما غير المؤكد -وهو المبين للعدد والنوع- فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه.

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ضربت ضربتين، وضربات.

وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو: سرت سيريْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسًا، بل يُقتصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشلوبين.

* * *

٢٩١- وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امتنَعْ وفي سواه لدليل مُتَّسَعْ

المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازًا ووجوبًا.

فالمحذوف جوازًا كقولك (سَيْرَ زيدٍ) لمن قال: أيَّ سير سرت؟ و(ضربتين)، لمن قال: كم ضربت زيدًا؟ والتقدير: سرت سير زيد، وضربته ضربتين.

(١) النور/ ٤.

وقول ابن المصنف: إن قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) سهو منه، لأن قولك (ضربًا زيدًا) مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوبًا كما سيأتي ليس بصحيح، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأن (ضربًا زيدًا) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة (اضرب زيدًا)، لأنه واقع موقعه فكما أن (اضرب زيدًا) لا تأكيد فيه كذلك (ضربًا زيدًا)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكَّد.

ومما يدل أيضًا على أن (ضربًا زيدًا) ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا؟ والصحيح أنه يعمل، فـ (زيدًا) في قولك (ضربًا زيدًا) منصوب بـ (ضربًا) على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو (اضربْ)، فعلى القول الأول ناب (ضربًا) عن (اضرب) في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

* * *

٢٩٢- والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلا   من فعلِه كنَدْلاً اللْذْ كاندُلا

يحذف عامل المصدر وجوبًا في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: قيامًا لا قعودًا، أي: قم قيامًا، ولا تقعد قعودًا، والدعاء نحو: سقيًا لك، أي: سقاك الله.

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو: أتوانيًا وقد علاك المشيب؟ أي: أتتوانى وقد علاك.

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو: أفعلُ وكرامةً، أي: وأكرمك.

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله (كندلًا) إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٧١- يمرون بالدَّهنا خِفافًا عِيابُهم ويرجعنَ من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم فندلًا زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالب (١)

فـ (ندلًا) نائب مناب فعل الأمر، وهو (اندُل)، والندل: خطف الشيء بسرعة، وزريق: منادى، والتقدير: ندلًا يا زريق المال، وزريق: اسم رجل، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعًا بـ (ندلًا)، وفيه نظر، لأنه إن جعل (ندلًا) نائبًا مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير (اندُلْ) لم يصح أن يكون مرفوعًا به، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرًا، فكذلك ما ناب منابه، وإن جعل نائبًا مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير (ليندل) صح أن يكون مرفوعًا به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب نحو: ضربًا زيدًا، أي: اضرِبْ زيدًا، والله أعلم.

* * *

٢٩٣- وما لتفصيلٍ كإما منا عاملُه يُحذَفُ حيثُ عنّا

يحذف أيضًا عامل المصدر وجوبًا إذا وقع تفصيلًا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (٢)، فـ (منًا، وفداءً) مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير والله أعلم: فإما تمنون منًا، وإما تفدون فداء،

---

(١) **الدهنا**: اسم موضع. العياب: جمع مفرده: عيبة، وهو وعاء الثياب. دارين: اسم قرية بالبحرين. بجر: جمع مفرده: بجراء، وهي الممتلئة. خفافًا: حال منصوب. عيابهم: فاعل لـ (خفافًا) مرفوع، وهو مضاف. بجر الحقائب: حال منصوب، وهو مضاف. ندلًا: مفعول مطلق منصوب. جملة (زريق) معترضة. زريق: منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب. ندل الثعالب: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف.

(٢) محمد/ ٤.

وهذا معنى قوله (وما لتفصيل... إلى آخره)، أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عَنَّ، أي: عَرَض.

* * *

٢٩٤- كذا مكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وَرَدْ نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ استَنَدْ

أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين -أي: أُخْبِرَ به عنه- وكان المصدر مكررًا أو محصورًا، فمثال المكرر: زيد سيرًا سيرًا [١]، والتقدير: زيد يسير سيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا لقيام التكرير مقامه، ومثال المحصور: ما زيد إلا سيرًا، وإنما زيد سيرًا، والتقدير: إلا يسير سيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير [٢].

فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو: زيد سيرًا، التقدير: زيد يسير سيرًا، فإن شئت حذفت (يسير)، وإن شئت صرحت به، والله أعلم.

* * *

٢٩٥- ومنه ما يدعونه مؤكِّدًا لنفسه أو غيره فالمبتَدا
٢٩٦- نحوُ له عليَّ ألفٌ عُرْفا والثانِ كابني أنت حقًا صِرْفا

أي: من المصدر المحذوف عامله وجوبًا ما يسمى المؤكِّد لنفسه، والمؤكِّد لغيره.

فالمؤكد لنفسه: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: له عليَّ ألفٌ عُرْفًا، أي: اعترافًا، فـ اعترافًا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أعترف اعترافًا، ويسمى مؤكدًا لنفسه، لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتمل سواه، وهذا هو المراد بقوله (فالمبتَدا)، أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

---

(١) **زيد**: مبتدأ مرفوع. سيرًا: مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: يسير. جملة (يسير المحذوفة في محل رفع خبر.

(٢) **زيد**: مبتدأ مرفوع. إلا: أداة حصر. جملة (يسير) المحذوفة في محل رفع خبر. سيرًا: مفعول مطلق منصوب.

والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، فتصير بذكره نصًا فيه نحو: أنت ابني حقًا، فـ حقًا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أحُقُّه حقًا، وسمي مؤكدًا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره، لأن قولك (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا على معنى أنت عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابني، فلما قال (حقًا) صارت الجملة نصًا في أن المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتأثرت الجملة بالمصدر، لأنها صارت به نصًا، فكان مؤكدًا لغيره لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّر فيه.

* * *

٢٩٧- كذاك ذو التشبيه بعد جُمْلَهْ كـلـي بـكًـا بـكـاءَ ذاتِ عُـضْـلَـهْ

أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى نحو: لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله بكاءٌ بكاءَ الثُّكْلى [(١)]، فـ (صوت حمار) مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: يصوِّت صوتَ حمار، وقبله جملة، وهي (لزيد صوت)، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو (زيد)، وكذلك (بكاءَ الثكلى) منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: يبكي بكاءَ الثكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو: صوته صوتُ حمار، وبكاؤه بكاءُ الثكلى، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى نحو: هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى، وهذا صوتٌ صوتُ حمار.

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.



---

(١) **الثكلى**: مَنْ فقدت ابنها.

المفعول له

٢٩٨- ينصب مفعولًا له المصدرُ إنْ أبان تعليلًا كجُدْ شكرًا ودِنْ
٢٩٩- وهو بما يعملُ فيه مُتّحِدْ وقتًا وفاعلًا وإنْ شرطٌ فُقِدْ
٣٠٠- فاجرُرْه بالحرف وليس يمتنِعْ معَ الشروط كلِزهدٍ ذا قَنِعْ

المفعول له: هو المصدر، المُفْهِمُ عِلَّةً، المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: جُدْ شكرًا، فـ (شكرًا) مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله -وهو (جد)- في الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر.

وكذلك (ضربتُ ابني تأديبًا)، فـ (تأديبًا) مصدر، وهو مفهم للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب (لم فعلت الضرب؟)، وهو مشارك لـ (ضربت) في الوقت والفاعل.

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة -أعني المصدريةَ، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل- فإن فقد شرط من هذه الشروط تعيَّن جرُّه بحرف التعليل، وهو اللام، أو من، أو في، أو الباء.

فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: جئتك للسمن.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليوم للإكرام غدًا.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء زيد لإكرام عمرو له.

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو: هذا قَنِعَ لزُهْدٍ.

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرًا، ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب (إكرام) في المثالين السابقين، والله أعلم.

* * *

٣٠١- وقلَّ أن يصحبَها المجرَّدُ والعكسُ في مصحوب أل وأنشدوا
٣٠٢- لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مجردًا عن الألف واللام والإضافة.

والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام.

والثالث: أن يكون مضافًا، وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو: ضربت ابني تأديبًا، ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديب، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره، وهو خلاف ما صرح به النحويون، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فالأكثر جره، ويجوز النصب، فـ(ضربت ابني للتأديب) أكثر من (ضربت ابني التأديبَ)، ومما جاء فيه منصوبًا ما أنشده المصنف:

١٧٢- لا أقعُدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ [١]

البيت، فـ (الجبن) مفعول له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قوله:

١٧٣- فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارةَ فرسانًا وركبانا [٢]

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النصب والجر على السواء، فتقول: ضربت ابني تأديبَه، ولتأديبه، وهذا قد يفهم من كلام المصنف، لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام عُلِمَ أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوبًا قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [٣]، ومنه قوله:

١٧٤- وأغفِرُ عَوْراءَ الكريم ادِّخارَه وأُعرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّما [٤]

---

(١) عجزه (ولو توالت زمر الأعداء). الواو: واو الحال. جملة (لو توالت زمر الأعداء) في محل نصب حال. لو: وصلية.

(٢) **شنوا الإغارة:** فرّقوا أنفسهم لأجل الإغارة. الإغارة: مفعول لأجله منصوب.

(٣) البقرة/ ١٩.

(٤) **العوراء:** الكلمة القبيحة. ادخاره: استبقاء لمودته. ادخاره: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. تكرمًا: مفعول لأجله منصوب.

المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا

٣٠٣- الظرف وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا في باطراد كهنا امكُثْ أزمُنا

عرَّف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضُمِّنَ معنى (في) باطراد نحو: امكث هنا أزْمُنًا، فـ هنا: ظرف مكان، وأزمنًا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في)، لأن المعنى امكث في هذا الموضع، وفي أزمن.

واحترز بقوله (ضمن معنى في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في) كما إذا جُعِل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ويومُ عَرَفةَ يومٌ مبارك، والدارُ لزيد، فإنه لا يسمى ظرفًا والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجرورًا نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الدار، على أن في هذا ونحوه خلافًا في تسميته ظرفًا في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولًا به نحو: بنيت الدارَ، وشهدت يومَ الجمل.

واحترز بقوله (باطراد) من نحو: دخلت البيتَ، وسكنت الدارَ، وذهبت الشأمَ، فإن كل واحد من (البيت والدار والشأْم) متضمن معنى (في)، ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطردًا، لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها، فليس (البيت، والدار، والشأْم) [١] في المثل منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر، لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في)، لأن المفعول به غير متضمن معنى (في)، فكذلك ما شبه به، فلا يحتاج إلى قوله (باطراد) ليخرجها، فإنها خرجت بقوله (ما ضمن معنى في)، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) منصوبة بنزع الخافض.

٣٠٤- فانصِبْهُ بالواقع فيه مُظهَرا كان وإلا فانوِه مقَدَّرا

حكم ما تضمن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المصدر نحو: عجبت من ضَرْبِكَ زيدًا يوم الجمعة عند الأمير، أو الفعل نحو: ضربت زيدًا يوم الجمعة أمام الأمير، أو الوصف نحو: أنا ضارب زيدًا اليوم عندك.

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط، وهو المصدر وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف. والناصب له إما مذكور كما مثل، أو محذوف جوازًا نحو أن يقال: متى جئت؟ فتقول: يومَ الجمعة، وكم سرت؟ فتقول: فرسخين، والتقدير: جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين.

أو وجوبًا كما إذا وقع الظرف صفة نحو: مررت برجل عندك، أو صلة نحو: جاء الذي عندك، أو حالًا نحو: مررت بزيد عندك، أو خبرًا في الحال أو في الأصل نحو: زيد عندك، وظننت زيدًا عندك.

فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبًا في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة: استقر أو مستقر، وفي الصلة: استقر، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

* * *

٣٠٥- وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما يقبلُه المكانُ إلا مُبهَما

٣٠٦- نحوُ الجهاتِ والمقادير وما صيغ من الفعل كمَرمى من رَمَى

يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهمًا كان نحو: سرت لحظة وساعة، أو مختصًا: إما بإضافة نحو: سرت يوم الجمعة، أو بوصف نحو: سرت يومًا طويلًا، أو بعدد نحو: سرت يومين.

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان: أحدهما: المبهم. والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات الست نحو (فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف) ونحو هذا كالمقادير نحو (غَلْوَةٍ، وميل،

وفَرْسَخٍ، وبريد)، تقول: جلست فوق الدار، وسرت غلوة، فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر نحو (مجلس زيد، ومقعده) فشرط نصبه قياسًا أن يكون عامله من لفظه نحو: قعدت مقعدَ زيدٍ، وجلست مجلس عمرو، فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ (في) نحو: جلست في مرمى زيد، فلا تقول (جلست مرمى زيد) إلا شذوذًا.

ومما ورد من ذلك قولهم: هو مني مقعدَ القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناطَ الثريا، أي: كائن مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، والقياس: هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، ولكن نصب شذوذًا، ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٠٧- وشرط كون ذا مقيسًا أن يقَعْ ظرفًا لما في أصله مَعْهُ اجتَمَعْ

أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسًا أن يقع ظرفًا لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة (جلست) بـ (مجلس) في الاشتقاق من (الجلوس)، فأصلهما واحد، وهو (الجلوس).

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان، أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة.

وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة، لأنها معلومة المقدار، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهمًا نحو: جلست مجلسًا، ومختصًا نحو: جلست مجلسَ زيدٍ.

وظاهر كلامه أيضًا أن (مرمى) مشتق من (رمى)، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص ـ وهو ما له أقطار تحويه ـ لا ينتصب ظرفًا فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع (دخل، وسكن)، ونصب (الشأم) مع (ذهب) نحو:

دخلت البيتَ، وسكنت الدارَ، وذهبت الشأم، واختلف الناس في ذلك، فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذًا، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصل: دخلت في الدار، فحذف حرف الجر، فانتصب (الدار) نحو: مررت زيدًا، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

* * *

٣٠٨- وما يُرى ظرفًا وغيرَ ظرفِ فذاك ذو تصرُّفٍ في العُرْفِ

٣٠٩- وغيرُ ذي التصرف الذي لَزِمْ ظرفيةً أو شبهَها من الكَلِمْ

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف، فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفًا وغير ظرف كـ (يوم، ومكان)، فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفًا نحو: سرت يومًا، وجلست مكانًا، ويستعمل مبتدأ نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ومكانُك حسن، وفاعلًا نحو: جاء يوم الجمعة، وارتفع مكانك.

وغير المتصرف: هو ما لا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه نحو (سَحَرَ) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [1]، وفوق نحو: جلست فوق الدار، فكل واحد من (سحر، وفوق) لا يكون إلا ظرفًا.

والذي لزم الظرفية أو شبهها (عند، ولدن)، والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورًا بمن نحو: خرجت من عند زيد، ولا تُجَرُّ (عند) إلا بـ (من)، فلا يقال: خرجت إلى عنده، وقول العامة (خرجت إلى عنده) خطأ.

* * *

٣١٠- وقد ينوب عن مكان مصدرُ وذاك في ظرف الزمان يكثُرُ

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلًا كقولك: جلست قُرْبَ زيدٍ، أي: مكانَ قربِ زيد، فحذف المضاف ـ وهو (مكان) ـ وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب

(١) القمر/٣٤.

بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول (آتيك جلوس زيد) تريد (مكان جلوسه).

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو: آتيك طلوعَ الشمس، وقدوم الحاج، وخروج زيد، والأصل: وقتَ طلوع الشمس، ووقتَ قدوم الحاج، ووقتَ خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.



المفعول معه

٣١١- يُنصَبُ تالي الواو مفعولاً معهْ في نحو سِيري والطريقَ مسرعهْ
٣١٢- بما من الفعل وشبهه سَبَقْ ذا النصبُ لا بالواو في القول الأحَقّ

المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع.

والناصب له ما تقدَّمه من الفعل أو شبهه.

فمثال الفعل: سِيري والطريقَ مسرعة، أي: سيري مع الطريق، فـ الطريق: منصوب بـ (سيري) [١].

ومثال شبه الفعل: زيد سائر والطريقَ، وأعجبني سيرك والطريقَ، فـ الطريق: منصوب بـ (سائر، وسيرك).

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح، لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر، وإنما قيل (ولم يكن كالجزء منه) احترازًا من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه شيئًا لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو: مررت بالغلامِ.

ويستفاد من قول المصنف (في نحو سيري والطريق مسرعه) أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك، وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدمه فعل أو شبهه، وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله (بما من الفعل وشبهه سبق) أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: والنيلَ سرتُ، وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه نحو (سار والنيلَ زيد) ففيه خلاف، والصحيح منعه.

* * *

٣١٣- وبعد ما استفهامٍ او كيف نَصَبْ بفعلِ كونٍ مُضمَرٍ بعضُ العربْ

---

(١) الواو: واو المعية. الطريق: مفعول معه منصوب.

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما)، و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ما أنت وزيدًا؟ [١] وكيف أنت وقصعةً من ثريد؟ [٢] فخرّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من (الكون)، والتقدير: ما تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، فـ (زيدًا، وقصعة) منصوبان بـ (تكون) المضمرة.

* * *

٣١٤- والعطفُ إن يمكن بلا ضعفٍ أَحَقْ والنصبُ مختارٌ لدى ضعفِ النَّسَقْ

٣١٥- والنصبُ إن لم يجز العطفُ يجِبْ أو اعتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله أولا، فإن أمكن عطفه: فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو: كنت أنا وزيدٌ كالأخوين، فرفع (زيد) عطفًا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله: سار زيد وعمرو، فرفع (عمرو) أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو: سرت وزيدًا، فنصب (زيد) أولى من رفعه لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به كقوله:

١٧٥- علفتُها تِبْنًا وماءً باردًا [٣]

---

(١) ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب خبر (تكون) المحذوفة. أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسمها. الواو: واو المعية. زيدًا: مفعول معه منصوب.

(٢) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر (تكون) المحذوفة. أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسمها. الواو: واو المعية. قصعة: مفعول معه منصوب.

(٣) تمامه (حتى شَتَتْ همّالةً عيناها).

فـ ماء: منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتها ماء باردًا، وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [١]، فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عطفه على (أمركم)، لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: أجمعت أمري، وجمعت شركائي، فـ (شركائي) منصوب على المعية، والتقدير والله أعلم: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم.



(١) يونس/ ٧١.

الاستثناء

٣١٦- ما استثنتِ الا مع تمامٍ يَنْتَصِبْ وبعدَ نفيٍ أو كنفيٍ انتُخِبْ
٣١٧- إتباعُ ما اتصلَ وانصِبْ ما انقطَعْ وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

حكم المستثنى بـ (إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجَب سواء كان متصلًا أو منقطعًا نحو: قام القوم إلا زيدًا، وضربت القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا، وقام القوم إلا حمارًا، وضربت القوم إلا حمارًا.

ومررت بالقوم إلا حمارًا، فـ (زيدًا) في هذه المثل منصوب على الاستثناء، وكذلك (حمارًا).

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)، واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له (إلا)، وزعم أنه مذهب سيبويه، وهذا معنى قوله (ما استثنت الا مع تمام ينتصب)، أي: أنه ينتصب الذي استثنته (إلا) مع تمام الكلام إذا كان موجبًا.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب - وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناء متصلًا أو منقطعًا، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضًا مما قبله، وبالمنقطع ألا يكون بعضًا مما قبله.

فإن كان متصلًا جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنه بدل من متبوعه، وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ، وإلا زيدًا، ولا يقم أحد إلا زيدٌ، وإلا زيدًا، وهل قام أحد إلا زيدٌ، وإلا زيدًا، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا، ولا تضرب أحدًا إلا زيدًا، وهل ضربت أحدًا إلا زيدًا، فيجوز في (زيدًا) أن يكون منصوبًا على الاستثناء، وأن يكون منصوبًا على البدلية من (أحد)، وهذا هو المختار، وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وإلا زيدًا، ولا تمرر بأحد إلا زيدٍ، وإلا زيدًا، وهل مررت بأحد إلا زيدٍ؟ وإلا زيدًا.

وهذا معنى قوله (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل)، أي: اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعًا تعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما قام القوم إلا حمارًا، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم، فتقول: ما قام القوم إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا، وما مررت بالقومِ إلا حمارٍ.

وهذا هو المراد بقوله (وانصب ما انقطع)، أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثني بـ (إلا) ينتصب إن كان الكلام موجبًا ووقع بعد تمامه، وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك، وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلًا أو منقطعًا.

وإن كان غير موجب - وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي - انْتُخِبَ، أي: اختير إتباع ما اتصل، ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

* * *

٣١٨- وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد يأتي ولكن نصبَه اختَرْ إن وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب.

فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى نحو: قام إلا زيدًا القومُ. وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، فتقول: ما قام إلا زيدًا القومُ، ومنه قوله:

١٧٦- فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ [1]

وقد روي رفعه، فتقول: ما قام إلا زيدٌ القومُ، قال سيبويه: حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: مالي إلا أخوك ناصر، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب لهذا

---

(١) **ما**: حرف نفي. لي: متعلقان بخبر مقدم محذوف. إلا: أداة استثناء. آل أحمد: مستثنى منصوب، وهو مضاف. شيعة: مبتدأ مؤخر مرفوع.

السبب، ومنه قوله:

١٧٧- فإنهم يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ [١]

فمعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب -وهو الرفع- وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو: ما قام إلا زيدٌ القومُ، ولكن المختار نصبه.

وعلم من تخصيصه ورودَ غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو: قام إلا زيدًا القوم.

* * *

٣١٩- وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ إلا لما بعدُ يكنْ كما لَوِ الا عُدِما

إذا تفرَّغ سابق (إلا) لما بعدها - أي: لم يشتغل بما يطلبه - كان الاسم الواقع بعد (إلا) معربًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها، وذلك نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد، فـ (زيد) فاعل مرفوع بـ (قام)، و(زيدًا) منصوب بـ (ضربت)، و(بزيد) متعلق بـ (مررت) كما لو لم تذكر (إلا) [٢].

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ، ولا يقع في كلام موجب، فلا تقول: ضربت إلا زيدًا.

* * *

٣٢٠- وألغِ إلا ذاتَ توكيدٍ كلا تمرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلا

إذا كررت (إلا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا، ولم تفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف نحو: ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك، فـ أخيك: بدل من (زيد)، ولم تؤثر فيه (إلا) شيئًا، أي: لم تفد فيه استثناء مستقلًا، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك.

ومثله: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا، والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، فـ العلا: بدل من (الفتى)، وكررت (إلا) توكيدًا، ومثال العطف: قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا،

---

(١) إلا: أداة حصر. النبيون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو. شافع: بدل من (النبيون) مرفوع.

(٢) إلا: أداة حصر.

والأصل: إلا زيدًا وعمرًا، ثم كررت (إلا) توكيدًا.

ومنه قوله:

١٧٨- هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارها وإلا طلوعُ الشمس ثم غِيارُها[١]

والأصل: وطلوع الشمس، وكررت (إلا) توكيدًا.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

١٧٩- ما لك من شيخِكَ إلا عملُهْ إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهْ[٢]

والأصل: إلا عمله رسيمه ورمله، فـ رسيمه: بدل من (عمله)، ورمله: معطوف على (رسيمه)، وكررت (إلا) فيهما توكيدًا.

* * *

٣٢١- وإن تُكَرَّر لا لتوكيد فمَعْ تفريغِ التأثيرَ بالعاملِ دَعْ

٣٢٢- في واحد مما بإلا استُثني وليس عن نصبِ سواه مغني

إذا كررت (إلا) لغير التوكيد -وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، ولو أسقطت لما فُهِمَ ذلك- فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرَّغًا أو غير مفرغ.

فإن كان مفرغًا شغلتَ العاملَ بواحد ونصبت الباقي، فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العامل به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله (فمع تفريغ... إلى آخره)، أي: مع الاستثناء المفرغ اجعل العامل في واحد مما استثنيته بـ (إلا)، وانصب الباقي.

---

(١) **أي**: ما الدهر إلا ليلة. غيارها: غيابها. الواو: حرف عطف. إلا: حرف زائد للتوكيد. طلوع الشمس: معطوف على (ليلة)، وهو مضاف.

(٢) **ما**: حرف نفي. لك: متعلقان بخبر مقدم محذوف. من شيخك: متعلقان بالاستقرار المقدر في (لك). إلا: أداة حصر. عمله: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. إلا: حرف زائد للتوكيد. رسيمه: بدل من (عمله) مرفوع، وهو مضاف. الواو: حرف عطف. إلا: حرف زائد للتوكيد. رمله: معطوف على (رسيمه) مرفوع، وهو مضاف.

وإن كان الاستثناء غير مفرَّغ، وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣- ودون تفريغ مع التقدمِ   نصبَ الجميع احكمْ به والتزمِ

٣٢٤- وانصبْ لتأخيرٍ وجئ بواحدِ   منها كما لو كان دونَ زائدِ

٣٢٥- كلم يفُوا إلا امرؤٌ إلا علي   وحكمُها في القصدِ حكمُ الأولِ

فلا يخلو إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبًا أو غير موجب نحو: قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ، وهذا معنى قوله (ودون تفريغ... البيت). وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع، فتقول: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، فيبدل مما قبله، وهو المختار، أو ينصب -وهو قليل- كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصبه، وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا، فـ زيد: بدل من (أحد)، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي)، فـ امرؤ: بدل من الواو في (يفوا)، وهذا معنى قوله (وانصب لتأخير... إلى آخره) أي: وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبًا، وإن كان غير موجب فجئ بواحد منها معربًا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي. ومعنى قوله (وحكمها في القصد حكم الأول) أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك (قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع مخرجون، وفي قولك (ما قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع داخلون، وكذا في قولك (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع داخلون.

* * *

٣٢٦- واستثنِ مجرورًا بغيرٍ معربا   بما لمستثنى بـإلا نُسِبا

استعمل بمعنى (إلا) في الدلالة على الاستثناء ألفاظ: منها ما هو اسم، وهو (غير، وسُوى، وسِوى، وسواء)، ومنها ما هو فعل، وهو (ليس، ولا يكون)، ومنها ما يكون فعلًا وحرفًا، وهو (عدا، وخلا، وحاشا)، وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما (غير، وسِوى، وسُوى، وسواء) فحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه، وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا)، فتقول (قام القوم غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) كما تقول (قام القوم إلا زيدًا) بنصب (زيد)، وتقول (ما قام أحد غيرُ زيد، وغيرَ زيد) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع كما تقول: ما قام أحد إلا زيد، وإلا زيدًا، وتقول: ما قام غيرُ زيدٍ، فترفع (غير) وجوبًا كما تقول (ما قام إلا زيد) برفعه وجوبًا، وتقول (ما قام أحد غيرَ حمار) بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك: ما قام أحد إلا حمارٌ، وإلا حمارًا.

وأما (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسيُّ في شرحه للشاطبية.

ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفًا، فإذا قلت (قام القوم سوى زيد) فـ (سوى) عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر. واختار المصنف أنها كـ (غير)، فتعامل بما تعامل به (غير) من الرفع والنصب والجر، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٢٧- ولِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجعلا   على الأصح ما لغيرٍ جُعِلا

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: **«دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسِها»**، وقوله ﷺ: **«ما أنتم في سِواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض»**، وقول الشاعر:

١٨٠- ولا ينطِقُ الفحشاءَ من كان منهمُ   إذا جلسوا منا ولا من سَوائنا[1]

---

(١) **الفحشاء**: منصوب بنزع الخافض. منا: من: بمعنى مع.

ومن استعمالها مرفوعة قوله:

١٨١- وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى فسواك بائعُها وأنت المشتري

وقوله:

١٨٢- ولم يبقَ سوى العدوا نِ دِنّاهم كما دانوا[1]

فـ (سواك) مرفوع بالابتداء، و(سوى العدوان) مرفوع بالفاعلية. ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله:

١٨٣- لديكَ كفيلٌ بالمنى لمؤمِّلٍ وإنَّ سواكَ من يؤمِّلُهُ يَشْقى[2]

فـ (سواك) اسم (إن)، هذا تقرير كلام المصنف.

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

* * *

٣٢٨- واستثنِ ناصبًا بليس وخلا وبعدا وبيكونُ بعد لا

أي: استثن بـ (ليس) وما بعدها ناصبًا المستثنى، فتقول: قام القوم ليس زيدًا، وخلا زيدًا، وعدا زيدًا، ولا يكون زيدًا، فـ (زيدًا) في قولك (ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا) منصوب على أنه خبر (ليس، ولا يكون)، واسمهما ضمير مستتر، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وهو مستتر وجوبًا.

وفي قولك (خلا زيدًا، وعدا زيدًا) منصوب على المفعولية، و(خلا، وعدا) فعلان، فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم، وهو مستتر وجوبًا، والتقدير: خلا بعضهم زيدًا، وعدا بعضهم زيدًا.

---

(١) دناهم: جازيناهم. كما دانوا: الكاف: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف. المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه، أي: دناهم دينًا مثل دينهم. ما: حرف مصدري.

(٢) جملة (من يؤمل يشقى) في محل رفع خبر (إن). من يؤمله: مبتدأ، ومن موصولة. جملة (يشقى) في محل رفع خبر.

ونبَّه بقوله (وبيكون بعد لا) وهو قيد في (يكون) فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون)، وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد (لا)، فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو: لم، وإن، ولن، ولما، وما.

* * *

٣٢٩- واجرُرْ بسابقَيْ يكونُ إنْ تُرِدْ وبعد ما انصِبْ وانجرارٌ قد يَرِدْ

أي: إذا لم تتقدم (ما) على (خلا، وعدا) فاجرر بهما إن شئت، فتقول: قام القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، فـ (خلا، وعدا) حرفا جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش.

فمن الجر بـ (خلا) قوله:

١٨٤- خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما أعدُّ عيالي شعبةً من عيالكا

ومن الجر بـ (عدا) قوله:

١٨٥- تركنا في الحضيض بناتِ عُوجٍ عواكفَ قد خضعْنَ إلى النُّسورِ
أبحنا حيَّهم قتلًا وأسرًا عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ [1]

فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما، فتقول: قام القوم ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا، فـ (ما) مصدرية، و(خلا، وعدا) صلتها، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و(زيدًا) مفعول، وهذا معنى قوله (وبعد ما انصب) هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا، وعدا) حرفي جر، فتقول: قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ، وهذا معنى قوله (وانجرار قد يرد) وقد حكى الجَرْمِيُّ في الشرح الجر بعد (ما) عن بعض العرب.

* * *

---

(١) **بنات عوج**: خيل منسوبة إلى فرس مشهور يسمونه (أعوج). الشمطاء: العجوز. عواكف: حال من (بنات عوج) منصوبة. جملة (قد خضعن...) في محل نصب نعت لـ (عواكف). قتلًا: تمييز منصوب.

٣٣٠- وحيث جَرّا فهما حرفانِ كما هما إن نَصَبا فعلانِ

أي: إن جررت بـ (خلا، وعدا) فهما حرفا جر، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

٣٣١- وكخلا حاشا ولا تصحبُ ما وقيل حاشَ وحشا فاحفظهما

المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر، فتقول (قام القوم حاشا زيد) بجر (زيد).

وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة -منهم المصنف- إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلًا، فتنصب ما بعدها، وحرفًا فتجر ما بعدها، فتقول: قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ، وحكى جماعة -منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني- النصب بها، ومنه: (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع)، وقوله:

١٨٦- حاشا قريشًا فإن الله فضّلهم على البرية بالإسلام والدينِ (١)

وقول المصنف (ولا تصحب ما) معناه أن (حاشا) مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا)، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيدًا. وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها (ما) قليلًا، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **«أسامةُ أحبُّ الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ»** (٢).

وقوله:

١٨٧- رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشًا فإنا نحن أفضلُهم فَعالا (٣)

ويقال في (حاشا): حاش، وحشا.

---

(١) **حاشا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو، يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق. قريشًا: مفعول به منصوب.

(٢)(ما حاشا فاطمة) من كلام الراوي. أي: لم يستثن النبي (فاطمة. فحاشا فعل متعد متصرف. ما: حرف نفي. حاشا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو، يعود إلى النبي ﷺ فاطمة: مفعول به منصوب.

(٣) **الناس**: مفعول به أول منصوب. والمفعول الثاني محذوف، أي: رأيت الناس أقلَّ منا. ما: حرف مصدري.

الحال

٣٣٢- الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبُ مفهمُ في حالٍ كفردًا أذهبُ

عرَّف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: فردًا أذهب، فـ (فردًا) حال لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله (فضلة) الوصف الواقع عمدة نحو: زيد قائم.

وبقوله (للدلالة على الهيئة) التمييز المشتق نحو: لله دَرُّه فارسًا! فإنه تمييز لا حال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجَّبِ منه لا لبيان هيئته.

وكذلك (رأيت رجلًا راكبًا)، فإن (راكبًا) لم يسق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل [١].

وقول المصنف (مفهم في حال) هو معنى قولنا (للدلالة على الهيئة).

* * *

٣٣٣- وكونُه منتقلًا مشتقا يغلِبُ لكن ليس مستحَقًا

الأكثر في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو: جاء زيد راكبًا، فـ (راكبًا) وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيًا.

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي: وصفًا لازمًا نحو: دعوت الله سميعًا، وخلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها.

وقوله:

١٨٨- فجاءت به سبطَ العظام كأنما عمامتُه بين الرجال لواءُ [٢]

فـ (سميعًا، وأطول، وسبط) أحوال، وهي أوصاف لازمة.

(١) **راكبًا**: نعت لـ (رجلًا) منصوب.

(٢) **سبط العظام**: سويّ الخلق، حسن القامة. اللواء: هو ما دون العلم.

وقد تأتي الحال جامدة، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

٣٣٤- ويكثُرُ الجمود في سعرٍ وفي مُبدي تأوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ

٣٣٥- كبِعْهُ مُدًّا بكذا يدًا بيدْ وكرّ زيدٌ أسدًا أي كأسدْ

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو: بِعْهُ مُدًّا بدرهم، فـ (مدًّا) حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى بعه مُسَعَّرًا كل مُدٍّ بدرهم، ويكثر جمودها أيضًا فيما دل على تفاعل نحو: بعته يدًا بيد، أي: مناجزة [١]، أو على تشبيه نحو: كرَّ زيد أسدًا، أي: مشبهًا الأسد، فـ (يد، وأسد) جامدان، وصح وقوعهما حالًا لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله (وفي مبدي تأول)، أي: يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق.

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين (إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة) معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدم (لكن ليس مستحقا).

* * *

٣٣٦- والحالُ إنْ عُرِّفَ لفظًا فاعتقِدْ تنكيرَه معنى كوحدَكَ اجتهِدْ

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرَّفًا لفظًا فهو منكَّر معنى كقولهم: جاءوا الجماءَ الغفيرَ، وأرسلها العِراكَ [٢]، واجتَهِدْ وحدَكَ، وكلَّمته فاه إلى فيَّ، فـ (الجماء، والعراك، ووحدك، وفاه) أحوال، وهي معرفة، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعًا، وأرسلها معتركةً، واجتهد منفردًا، وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقًا بلا تأويل، فأجازوا (جاء زيد الراكبَ).

---

(١) مناجزة: بيع شيء حاضر بعاجل.

(٢) هذه الجملة من بيت هو:

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يشفق على نغَص الدِّخالِ

العراك: ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. لم يذدها: لم يطردها. نغص الدخال: حرمان البعير التي لم تشرب بدخول أتنه التي شربت. العراك: حال منصوب.

وفصّل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ، فـ (الراكب، والماشي) حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: جاء زيد الراكبَ، إذ لا يصح (جاء زيد إن ركب).

* * *

٣٣٧- ومصدرٌ منكَّرٌ حالًا يقعْ بكثرة كبغتةً زيدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفًا ـ وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم، وحسن، ومضروب ـ فوقوعها مصدرًا على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه (زيدٌ طلع بَغْتَةً)، فـ (بغتة) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية [1]، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغَتُ بغتةً، فـ (يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتة).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور ـ وهو (طلع) ـ لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك (زيد طلع بغتة): زيد بغت بغتة، فيؤولون (طلع) بـ (بغت)، وينصبون به (بغتة).

* * *

٣٣٨- ولم ينكَّر غالبًا ذو الحال إنْ لم يتأخَّرْ أو يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

٣٣٩- من بعد نفيٍ أو مضاهيه كلا يبغِ امرؤٌ على امرىءٍ مستَسْهِلا

حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ، وهو أحد أمور:

---

(١) أي: مفعول مطلق.

منها: أن يتقدم الحال على النكرة نحو: فيها قائمًا رجل [١]، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه:

١٨٩- وبالجسم مني بيّنًا لو علمتِهِ شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ [٢]

وكقوله:

١٩٠- وما لام نفسي مثلَها لي لائمٌ ولا سَدَّ فقري مثلُ ما ملكت يدي [٣]

فـ (قائمًا) حال من (رجل)، و(بيّنًا) حال من (شحوب)، و(مثلها) حال من (لائم).

ومنها: أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [٤].

وكقول الشاعر:

١٩١- نجيتَ يا رب نوحًا واستجبتَ له في فُلُكٍ ماخرٍ في اليمّ مشحونا

وعاش يدعو بآيات مُبَيِّنَةٍ في قومه ألفَ عامٍ غيرَ خمسينا [٥]

ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٦].

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو: الاستفهام، والنهي، وهو المراد بقوله (أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه)، فمثال ما وقع بعد النفي قوله:

١٩٢- ما حُمَّ من موت حِمًى واقيا ولا ترى من أحدٍ باقيا [٧]

---

(١) **الأصل**: فيها رجلٌ قائمٌ. تقدمت الصفة على الموصوف فأعربت حالًا.

(٢) **بالجسم**: متعلقان بخبر مقدم محذوف. مني: متعلقان بحال محذوفة من (الجسم). بينًا: حال من (شحوب) منصوب. شحوب: مبتدأ مؤخر مرفوع.

(٣) **مثلها**: حال من (لائم) منصوب، وهو مضاف. لي: متعلقان بحال محذوفة من (لائم). لائم: فاعل مرفوع.

(٤) الدخان/ ٤، ٥. أمرًا: حال من (أمر) منصوب.

(٥) **الفلك**: السفينة. ماخر: جارية. اليم: الماء. مشحون: ممتلئ. جملة (يا رب) معترضة. مشحونًا: حال من (فلك) منصوب.

(٦) فصلت/ ١٠. سواءً: حال من (أربعة) منصوب.

(٧) **ما**: حرف نفي. حم: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر. من موت: متعلقان باسم الفاعل (واقيًا). حمى: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. واقيًا: حال من (حمى) منصوب. من: حرف جر زائد. أحد: مفعول به مجرور لفظًا منصوب محلًا. باقيًا: حال من (أحد) منصوب.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [١]، فـ (لها كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية)، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها.

ولا يصح كون الجملة صفة لـ (قرية) خلافًا للزمخشري، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضًا وجود (إلا) مانع من ذلك، إذ لا يُعْتَرَضُ بـ (إلا) بين الصفة والموصوف.

وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

١٩٣- يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسك العــذرَ في إبعــادها الأملا [٢]

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف (لا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلا) وقول قَطَرِيِّ بن الفُجاءَة:

١٩٤- لا يركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يــوم الوغــى متخوِّفًا لحِمامِ [٣]

واحترز بقوله (غالبًا) مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم (مررت بماء قَعْدَةَ رجل) [٤]، وقولهم: عليه مئةٌ بِيضًا، وأجاز سيبويه (فيها رجل قائمًا)، وفي الحديث (صلى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا).

* * *

٣٤٠- وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أبــوْا ولا أمــنـعُــهُ فــقــد وَرَدْ

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف،

---

(١) الحجر/ ٤.

(٢) **صاح**: منادى مرخم. والأصل: يا صاحبي. هل حم عيش باقيًا: أي: ما قدّر الله عيشًا باقيًا. باقيًا: حال من (عيش) منصوب. لنفسك: متعلقان بمفعول به ثان مقدم. العذر: مفعول به أول مؤخر منصوب.

(٣) **لا يركن**: لا يمل. الإحجام: التأخر والنكول عن لقاء العدو. متخوفًا: حال من (أحد) منصوب.

(٤) أي مقدار قعدته.

فلا تقول في (مررت بهند جالسة): مررت جالسةً بهند.

وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك، ومنه قوله:

١٩٥- لئن كان بَرْدُ الماءِ هيمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنها لحبيبُ [١]

فـ (هيمان، وصاديًا) حالان من الضمير المجرور بـ (إلى)، وهو الياء، وقوله:

١٩٦ - فإن تكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فَرْغًا بقتلِ حِبالِ [٢]

فـ (فرغًا) حال من (قتل).

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو: جاء ضاحكًا زيد، وضربت مجردةً هندًا.

* * *

٣٤١- ولا تُجزْ حالاً من المضافِ لهْ إلا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهْ

٣٤٢- أو كان جزءَ ما له أُضيفا أو مثلَ جزئه فلا تَحيفا

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، فتقول: هذا ضارب هند مجردةً، وأعجبني قيام زيد مسرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [٣]، ومنه قول الشاعر:

١٩٧- تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا إلى الروع يومًا تاركي لا أبا ليا [٤]

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من

---

(١) **هيمان، صاديًا**: عطشان. لئن: اللام: موطئة للقسم. إن: حرف شرط جازم. هيمان: حال من الضمير في (إليَّ) منصوبة. صاديًا: حال ثانية منصوبة. جملة (إنها لحبيب) جواب القسم. وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه.

(٢) **أذواد**: جمع مفرده: ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. فرغًا: هدرًا. حبال: ابن الشاعر.

(٣) يونس/ ٤.

(٤) **الروع**: الخوف، والمراد به الحرب. واحدًا: حال من الضمير المتصل في (انطلاقك) منصوب.

المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [١]، فـ (إخوانًا) حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، والصدور: جزء من المضاف إليه، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [٢]، فـ (حنيفًا) حال من (إبراهيم)، والملة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفًا) لصحّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه لم يجز أن يجيء الحال منه، فلا تقول (جاء غلام هند ضاحكةً) خلافًا للفارسي، وقولُ ابن المصنف -رحمه الله تعالى- (إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف) ليس بجيد، فإن مذهب الفارسي جوازها كما تقدم، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه.

* * *

٣٤٣- والحالُ إنْ يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أشبهتِ المُصَرَّفا

٣٤٤- فجائزٌ تقديمُه كمسرعا ذا راحلٌ ومخلصًا زيدٌ دعا

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلًا متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث، والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف: مخلصًا زيدٌ دعا، فـ (دعا) فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له (مسرعًا ذا راحل).

فإن كان الناصب لها فعلًا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: ما أحسن زيدًا ضاحكًا! ولا تقول: ضاحكًا ما أحسن زيدًا، لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يُتَصَرَّفُ في معموله.

---

(١) الحجر/ ٤٧.

(٢) النحل/ ١٢٣.

وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ (أفعل) التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: زيدٌ ضاحكًا أحسنُ من عمرو، بل يجب تأخير الحال، فتقول: زيدٌ أحسنُ من عمرو ضاحكًا.

* * *

٣٤٥- وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفَه مؤخَّرًا لن يعملا
٣٦٦- كتلك ليت وكأنَّ ونَدَرْ نحوُ سعيدٌ مستقرًا في هَجَرْ

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ـ وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور ـ نحو: تلك هند مجردةً، وليت زيدًا أميرًا أخوك، وكأن زيدًا راكبًا أسد، وزيد في الدار أو عندك قائمًا، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها، فلا تقول: مجردةً تلك هند، ولا أميرًا ليت زيدًا أخوك، ولا راكبًا كأن زيدًا أسد.

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: زيد قائمًا عندك، والجار والمجرور نحو: سعيد مستقرًا في هَجَر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾ [١] في قراءة من كسر التاء [٢]، وأجازه الأخفش قياسًا.

* * *

٣٤٧-ونحوُ زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرو معانًا مستَجاز لن يَهِن

تقدم أن (أفعل) التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستُثني من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضِّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين: إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: زيدٌ قائمًا أحسنُ منه قاعدًا، وزيد مفردًا أنفع من عمرو مُعانًا، فـ (قائمًا، ومفردًا) منصوبان بـ (أحسن، وأنفع)، وهما حالان، وكذا (قاعدًا، ومعانًا)، وهذا مذهب الجمهور.

---

(١) الزمر/ ٦٧.

(٢) أي في (مطويات).

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة، والتقدير: زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان معانًا.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على (أفعل) التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد قائمًا قاعدًا أحسن منه، ولا تقول: زيد أحسن منه قائمًا قاعدًا.

* * *

٣٤٨- والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّدِ لمفردٍ فاعلم وغيرِ مفردِ

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد.

فمثال الأول: جاء زيد راكبًا ضاحكًا، فـ (راكبًا، وضاحكًا) حالان من (زيد)، والعامل فيهما (جاء).

ومثال الثاني: لقيت هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً، فـ (مصعدًا) حال من التاء، و(منحدرة) حال من (هند)، والعامل فيهما (لقيت)، ومنه قوله:

١٩٨- لقي ابنِي أخَوَيْه خائفًا مُنجِدَيْهِ فأصابوا مَغْنَما

فـ (خائفًا) حال من (ابني)، و(منجديه) حال من (أخويه)، والعامل فيهما (لقي).

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين، ففي قولك (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) يكون (مصعدًا) حالًا من (زيد)، و(منحدرًا) حالًا من التاء.

* * *

٣٤٩- وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدا في نحو لا تعثَ في الأرض مفسِدا

تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أكدت عاملها، وهي المراد بهذا البيت، وهي كل وصف دل على معنى عامله، وخالفه لفظًا، وهو الأكثر، أو وافقه لفظًا، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال الأول: لا تعثَ في الأرض مفسدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٢).

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ (٤).

* * *

٣٥٠- وإنْ تؤكِّدْ جملةً فمُضمَرُ عامِلُها ولفظُها يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي ما أكدت مضمون الجملة، وشرط الجملة أن تكون اسمية، وجزآها معرفتان جامدان نحو: زيد أخوك عطوفًا، وأنا زيد معروفًا، ومنه قوله:

١٩٩- أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نسبي وهل بدارةَ يا لَلناس من عارِ (٥)

فـ (عطوفًا، ومعروفًا) حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير في الأول: أحُقُّه عطوفًا، وفي الثاني: أُحَقُّ معروفًا.

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول: عطوفًا زيد أخوك، ولا معروفًا أنا زيد، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: زيد عطوفًا أخوك.

* * *

٣٥١- وموضعَ الحالِ تجيء جملَهْ كجاء زيد وهو ناوٍ رحلَهْ

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد فيها من رابط، وهو في الحالية: إما ضمير نحو: جاء زيد يدُه

---

(١) التوبة/ ٢٥.

(٢) البقرة/ ٦٠.

(٣) النساء/ ٧٩.

(٤) النحل/ ١٢. المراد قراءة (والنجومَ مسخراتٍ).

(٥) دارة: أم الشاعر. معروفًا: حال مؤكد لمضمون الجملة السابقة منصوب. جملة (يا للناس) معترضة. يا: أداة نداء واستغاثة. للناس: متعلقان بأداة النداء.

على رأسه، أو واو وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها- نحو: جاء زيد وعمرو قائم، التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معًا نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رِحْلَةً.

* * *

٣٥٢- وذاتُ بدءٍ بمضارعٍ ثَبتْ حوت ضميرًا ومن الواو خَلَتْ

٣٥٣- وذاتُ واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارعَ اجعلَنْ مُسْنَدا

الجملة الواقعة حالًا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تُقاد الجنائِبُ [١] بين يديه، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: جاء زيد ويضحك.

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: قمت وأصُكُّ عينَه، وقوله:

٢٠٠- فلما خشيتُ أظافيرهمْ نجوتُ وأرْهَنُهُمْ مالكا [٢]

فـ (أصك، وأرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم.

* * *

٣٥٤- وجملةُ الحالِ سوى ما قُدِّما بواوٍ او بمضمَرٍ أو بهما

الجملة الحالية إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعل إما مضارع أو ماض، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إما مثبتة أو منفية، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو، بل لا تربط إلا بالضمير فقط، وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملة الاسمية: مثبتة أو منفية، والمضارع المنفي، والماضي: المثبت والمنفي.

---

(١) **أي**: هو رجل عظيم. والجنائب: جمع مفرده: جنيبة، وهي العِدْل إلى جنب البعير ونحوه، وهما جنيبتان.

(٢) **المراد بأظافيرهم**: أسلحتهم. جملة (أرهنهم...) خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أرهنهم... جملة (أنا أرهنهم...) في محل نصب حال. مالكا: مفعول به ثان منصوب.

فتقول: جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يدُه على رأسه، وجاء زيد ويدُه على رأسه، وكذلك المنفي، وتقول: جاء زيد لم يضحك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه، وكذلك المنفي، ونحو: جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وما قام أبوه، ويدخل تحت هذا أيضًا المضارع المنفي بلا، فعلى هذا تقول (جاء زيد ولا يضرب عمرًا) بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [1] بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تتبعان، فـ (لا تتبعان) خبر لمبتدأ محذوف.

* * *

٣٥٥- والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُه حُظِلْ

يحذف عامل الحال جوازًا أو وجوبًا، فمثال ما حذف جوازًا أن يقال: كيف جئت؟ فتقول: راكبًا، تقديره: جئت راكبًا، وكقولك (بلى مسرعًا) لمن قال لك: لم تسر، والتقدير: بلى سرتُ مسرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [2]، التقدير والله أعلم: بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوبًا قولك (زيد أخوك عطوفًا) ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مناب الخبر نحو: ضربي زيدًا قائمًا، التقدير: إذا كان قائمًا، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حذف فيه عامل الحال وجوبًا قولهم: اشتريته بدرهم فصاعدًا، وتصدقت بدينار فسافلًا، فـ (صاعدًا، وسافلًا) حالان عاملهما محذوف وجوبًا، والتقدير: فذهب الثمن صاعدًا، وذهب المُتَصَدَّقُ به سافلًا. هذا معنى قوله (وبعض ما يحذف ذكره حُظِلْ)، أي: بعض ما يحذف من عامل الحال مُنِع ذكره.

---

(١) يونس/ ٨٩. (٢) القيامة/ ٣، ٤.

التمييز

٣٥٦- اسمٌ بمعنى منْ مُبينٌ نكرَهْ يُنصَبُ تمييزًا بما قد فسَّرَهْ
٣٥٧- كشبرٍ ارضًا وقفيزٍ بُرّا ومَنَوَيْنِ عسلًا وتمرا

تقدم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، وبقي التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مفسِّرًا وتفسيرًا ومُبَيِّنًا وتبيينًا ومميِّزًا وتمييزًا.

وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وعندي شبرٌ أرضًا.

واحترز بقوله (متضمن معنى من) من الحال، فإنها متضمنة معنى (في).

وقوله (لبيان ما قبله) احتراز مما تضمن معنى (من)، وليس فيه بيان لما قبله كاسم (لا) التي لنفي الجنس نحو: لا رجلَ قائمٌ، فإن التقدير: لا من رجلٍ قائم.

وقوله (لبيان ما قبله من إجمال) يشمل نوعي التمييز، وهما المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة.

فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير -وهي الممسوحات نحو: له شبرٌ أرضًا، والمكيلات نحو: له قَفيزٌ بُرًّا، والموزونات نحو: له مَنَوانِ عسلًا وتمرًا. والأعداد نحو: عندي عشرون درهمًا.

وهو منصوب بما فسره، وهو: شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون.

والمبين إجمال النسبة: هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو: طاب زيد نفسًا، ومثله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [١]، وغرست الأرضَ شجرًا، ومثله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [٢]، فـ (نفسًا) تمييز منقول من الفاعل، والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، و(شجرًا) منقول من المفعول، والأصل: غرست شجرَ الأرض، فبيَّن (نفسًا)

---

(١) مريم/ ٤.
(٢) القمر/ ١٢.

الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبين (شجرًا) المفعول الذي تعلق به الفعل.

والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله.

* * *

٣٥٨- وبعد ذي وشبهها اجرُرْه إذا أضفتها كمُدُّ حنطةٍ غِذا

٣٥٩- والنصبُ بعد ما أضيف وَجَبا إن كان مثلَ ملءُ الأرضِ ذَهَبا

أشار بـ (ذي) إلى ما تقدم ذكره في البيت من المُقَدَّرات. وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضف إلى غيره نحو: عندي شبرُ أرضٍ، وقَفيزُ بُرٍّ، ومَنَوا عسلٍ وتمر.

فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو: ما في السماء قَدْرُ راحةٍ سحابًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [١].

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

* * *

٣٦٠- والفاعلَ المعنى انصِبَنْ بأفعَلا مفضِّلًا كأنت أعلى منزِلا

التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل إن كان فاعلًا في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل (أفعل) التفضيل فعلًا نحو: أنت أعلى منزلًا، وأكثرُ مالًا، فـ (منزلًا، ومالًا) يجب نصبهما، إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل (أفعل) التفضيل فعلًا، فتقول: أنت علا منزلُك، وكثر مالُك.

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى: زيد أفضل رجلٍ، وهند أفضل امرأةٍ، فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف (أفعل) إلى غيره، فإنه ينصب حينئذ نحو: أنت أفضلُ الناسِ رجلًا.

---

(١) آل عمران/ ٩١.

٣٦١- وبعدَ كلِّ ما اقتضى تَعَجُّبا مَيِّزْ كأكرِمْ بأبي بكرٍ أبا

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: ما أحسن زيدًا رجلًا! وأكرم بأبي بكر أبًا! ولله درك عالمًا! وحسبك بزيد رجلًا! وكفى به عالمًا! و:

٢٠١- يا جارتا ما أنت جارَة[١]

* * *

٣٦٢- واجرُرْ بمن إن شئتَ غيرَ ذي العَدَدْ والفاعلِ المعنى كطِبْ نفسًا تُفَدْ

يجوز جر التمييز بـ (من) إن لم يكن فاعلًا في المعنى ولا مميزًا لعدد، فتقول: عندي شبرٌ من أرض[٢]، وقفيزٌ من بُرٍّ، ومَنَوَانِ من عسل وتمر، وغرست الأرضَ من شجرٍ، ولا تقول: طاب زيد من نفس، ولا عندي عشرون من درهم.

* * *

٣٦٣- وعاملَ التمييزِ قَدِّمْ مطلقا والفعلُ ذو التصريف نَزْرًا سُبِقا

مذهب سيبويه -رحمه الله- أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفًا أو غير متصرف، فلا تقول: نفسًا طاب زيد، ولا عندي درهمًا عشرون.

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: نفسًا طاب زيد، وشيبًا اشتعل رأسي، ومنه قوله:

٢٠٢- أتهجُر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ[٣]

وقوله:

٢٠٣- ضيَّعْتُ حزمي في إبعاديَ الأملا وما ارعويتُ وشيبًا رأسيَ اشتعلا[٤]

(١) صدره (بانت لتحزُنَنا عَفارَهْ). عفارة: اسم امرأة. يا جارتا: أي: يا جارتي. قلبت الياء ألفًا. ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. أنت: ضمير منفصل في محل رفع خبر. جارة: تمييز منصوب.

(٢) من أرض: متعلقان بنعت محذوف لـ (شبر).

(٣) جملة (ما كان نفسًا بالفراق تطيب) في محل نصب حال. كان: اسمها ضمير الشأن محذوف. جملة (نفسًا بالفراق تطيب) في محل نصب خبرها. نفسًا: تمييز منصوب. والأصل: تطيب نفسًا.

(٤) الأملا: مفعول به للمصدر (إبعادي) منصوب. شيبًا: تمييز منصوب. والأصل: اشتعل رأسي شيبًا.

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلًا.

فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلًا نحو: ما أحسن زيدًا رجلًا! أو غيره نحو: عندي عشرون درهمًا.

وقد يكون العامل متصرفًا، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: كفى بزيد رجلًا! فلا يجوز تقديم (رجلًا) على (كفى)، وإن كان فعلًا متصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك (كفى بزيد رجلًا): ما أكفاه رجلًا!



حروف الجر

٣٦٤- هاك حروفَ الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

٣٦٥- مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والباء ولعل ومتى

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجر، وتقدَّم الكلام على «**خلا، وحاشا، وعدا**» في الاستثناء، وقلَّ من ذكر «**كي، ولعل، ومتى**» في حروف الجر.

فأما «**كي**» فتكون حرف جر في موضعين:

أحدهما: إذا دخلت على «**ما**» الاستفهامية نحو: كَيْمَهْ ؟ أي: لِمَهْ؟ فـ «**ما**» استفهامية مجرورة بـ «**كي**»، وحُذِفَتْ ألفُها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك «**جئت كي أكرمَ زيدًا**» فـ أكرم: فعل مضارع منصوب بـ «**أن**» بعد «**كي**»، و«**أن**» والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ «**كي**»، والتقدير: جئت كي إكرامِ زيد، أي: لإكرامِ زيد.

وأما «**لعلَّ**» فالجر بها لغة عُقَيْل، ومنه قوله:

٢٠٤ - لعل أبي المغوارِ منكَ قريبُ [١]

وقوله:

٢٠٥ - لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا بشيء أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ [٢]

فـ أبي المغوار، والاسم الكريم: مبتدآن، وقريب، وفضلكم: خبران، ولعل: حرف جر زائد [٣] دخل على المبتدأ، فهو كالباء في «**بحسبِك درهمٌ**».

(١) صدره: «**فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً**». جهرة: مفعول مطلق منصوب. لعل: حرف جر شبيه بالزائد. أبي المغوار: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وهو مضاف. قريب: خبر مرفوع.

(٢) **شريم**: هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها. لعل: حرف جر شبيه بالزائد .الله: لفظ الجلالة مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا. جملة (فضلكم...) في محل رفع خبر. أن أمكم شريم: المصدر المؤول في محل جر بدل من «**شيء**».

(٣) **الصواب**: لعل حرف جر شبيه بالزائد.

وقد روي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروي أيضًا حذف اللام الأولى، فتقول «علَّ» بفتح اللام وكسرها.

وأما «متى» فالجر بها لغة هُذَيْل، ومن كلامهم «أخرَجَها متى كُمّه»، يريدون: من كمه، ومنه قوله:

٢٠٦ - شربن بماء البحر ثم ترفَّعت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ [١]

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يعدَّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وذكرها في غيره.

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمر، فتقول: لولاي، ولولاك، ولولاه، فـ «الياء، والكاف، والهاء» عند سيبويه مجرورات بـ «لولا».

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل «لولا» فيها شيئًا كما لا تعمل في الظاهر، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك.

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعني «لولاك» ونحوه - لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

٢٠٧- أتُطمِعُ فينا مَنْ أراق دماءنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ [٢]

وقوله:

٢٠٨ - وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قُنَّة النَّيقِ مُنْهَوي [٣]

* * *

(١) **ترفعت**: تصاعدت وتباعدت. لجج: جمع مفرده: لجة، وهي معظم الماء. نئيج: صوت مرتفع. متى لجج: متعلقان بالفعل «ترفعت».

(٢) **أراق**: أسال. يعرض: يتعرض لها بالنيل منها الأحساب: جمع مفرده: حسب، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه حسن: هو الحسن بن علي رضي الله عنهما. لولاك: لولا: حرف شرط غير جازم. الكاف: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف وجوبًا، أي: لولا أنت موجود.

(٣) **قنة النيق**: رأس الجبل. منهوي: ساقط. كم: خبرية كناية عن عدد في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. موطن: مضاف إليه مجرور والخبر محذوف، تقديره: كثير من المواطن لك. جملة (لولاي طحت...) في محل جر نعت لـ «موطن». كما هوى: الكاف: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف. والمصدر المؤول في محل جر مضاف إليه. والتقدير: طحت طيحًا مثل طيح منهوٍ.

٣٦٦- بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورُبَّ والتا

٣٦٧- واخصص بمذ ومنذ وقتًا وبرُبّ منكَّرًا والتاءَ لله ورَبّ

٣٦٨- وما رَوَوْا من نحو ربَّه فتى نَزْرٌ كذا كها ونحوُه أتى

من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول: منذه ولا مذه، وكذا الباقي.

ولا تجر «منذ، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضرًا كانت بمعنى «في» نحو: ما رأيته منذ يومِنا، أي: في يومنا.

وإن كان الزمان ماضيًا كانت بمعنى «من» نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي: من يوم الجمعة.

وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله «**واخصص بمذ ومنذ وقتًا**».

وأما «**حتى**» فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شذَّ جرها للضمير كقوله:

٢٠٩ - فلا واللهِ لا يُلفِي أناس فتًى حتّاكَ يا ابنَ أبي زيادِ[1]

ولا يقاس على ذلك خلافًا لبعضهم، ولغة هذيل إبدال حائها عينًا، وقرأ ابن مسعود ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[2].

وأما الواو فمختصة بالقسم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما، فلا تقول: أقسم واللهِ، ولا أقسم تاللهِ.

ولا تجر التاء إلا لفظ «**الله**»، فتقول: تاللهِ لأفعلَنَّ، وقد سمع جرها لـ «رب» مضافًا إلى الكعبة، قالوا: تربِّ الكعبة، وهذا معنى قوله «**والتاء لله ورب**»، وسمع أيضًا «**الرحمنِ**»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا: تَحياتِكَ، وهذا غريب.

ولا تجر «**رب**» إلا نكرة نحو: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وهذا معنى قوله «**وبرب**

---

(١) **لا**: حرف زائد. فتى: مفعول به أول منصوب. والمفعول به الثاني محذوف، تقديره: لا يلفي أناس فتى مقصودًا لآمالهم إلى بلوغك.

(٢) المؤمنون / ٢٥.

منكرًا»، أي: واخصص بـ «رب» النكرة، وقد شذ جرها ضميرَ الغيبة كقوله:

٢١٠ - واهٍ رأبتُ وشيكًا صَدْعَ أعظُمِه   ورُبَّهُ عَطِبًا أنقذت من عَطَبِهْ [1]

كما شذ جر الكاف له كقوله:

٢١١ - خَلّى الذّناباتِ شَمالاً كَثَبا   وأمُّ أوعالٍ كها أو أقربا [2]

وقوله:

٢١٢ - ولا ترى بعلاً ولا حلائلا   كه ولا كهن إلا حاظلا [3]

وهذا معنى قوله «وما رووا . . . البيت»، أي: والذي رُوِي من جر«رب» المضمر نحو «ربه فتى» قليل، وكذلك جر الكاف المضمرَ نحو: كها.

* * *

٣٦٩- بَعِّض وبَيِّنْ وابتدِئ في الأمكنَهْ   بمن وقد تأتي لبدء الأزمنه

٣٧٠- وزيد في نفي وشبهه فجرْ   نكرة كما لباغٍ من مَفَرْ

تجيء «من» للتبعض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرًا وفي الزمان قليلًا، وزائدة.

فمثالها للتبعيض قولك: أخذت من الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [4].

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [5].

---

(١) أي: رب واهٍ. رأبت: أصلحت. وشيكًا: سريعًا. عطبًا: هالكًا. واه: مبتدأ في محل رفع. جملة (رأبت...) في محل رفع خبر. وشيكًا: نائب مفعول مطلق منصوب، أي: رأبت رأبًا وشيكًا. ربه: رب: حرف جر شبيه بالزائد. الهاء: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. عطبًا: تمييز منصوب. جملة (أنقذت...) في محل رفع خبر.

(٢) **الذنابات**: جمع مفرده: ذِنابة، وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل كثبًا: قريبًا. أم أوعال: هضبة في ديار بني تميم. الذنابات: مفعول به أول منصوب. شمالاً: مفعول به ثان منصوب كثبًا: نعت لـ **«شمالاً»** منصوب. كها: متعلقان بحال محذوفة من **«أم أوعال»**.

(٣) **بعلاً**: زوجًا. حلائل: جمع مفرده: حليلة، وهي الزوجة. حاظلاً: مانعًا من الزواج. بعلًا: مفعول به أول منصوب. كه: متعلقان بنعت محذوف لـ **«بعلًا»**. إلا: أداة حصر. حاظلًا: مفعول به ثان منصوب.

(٤) البقرة / ٨.   (٥) الحج / ٣٠.

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ (١).

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (٢). وقول الشاعر:

٢١٣ - تُخُيِّرْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجاربِ (٣)

ومثال الزائدة: ما جاءني من أحدٍ، ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي نحو: لا تضرِبْ من أحدٍ، والاستفهام نحو: هل جاءك من أحدٍ ؟

ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارَّةً لمعرفة، فلا تقول «**جاءني من زيد**» خلافًا للأخفش، وجَعَل منه قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ (٤).

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم «**قد كان من مطرٍ**»، أي: قد كان مطرٌ.

* * *

٣٧١- للانتها حتى ولامٌ وإلى ومن وباءٌ يُفْهِمَان بَدَلا

يدل على انتهاء الغاية «**إلى، وحتى، واللام**»، والأصل من هذه الثلاثة «**إلى**»، فلذلك تجر الآخِرَ وغيره نحو: سرت البارحة إلى آخر الليل، أو إلى نصفه، ولا تجر «**حتى**» إلا ما كان آخِرًا أو متصلًا بالآخِر كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (٥)، ولا تجر

---

(١) الإسراء / ١.

(٢) التوبة / ١٠٨. أي: من تأسيس أول يوم.

(٣) **أي**: من مضيِّ أزمان يوم حليمة. يوم حليمة: من أيام العرب. جملة (قد جربن...) في محل نصب حال. كل التجارب: نائب مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف.

(٤) الأحقاف / ٣١.

(٥) القدر / ٥.

غيرهما، فلا تقول: سرت البارحة حتى نصف الليل.

واستعمال اللام للانتهاء قليل، ومنه قوله تعالى ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (١).

ويستعمل «من، والباء» بمعنى «بدل»، فمن استعمال «من» بمعنى "بدل" قوله عز وجل: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (٢)، أي: بَدَلَ الآخرةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ (٣)، أي: بَدَلَكم، وقول الشاعر:

٢١٤ - جاريةٌ لم تأكل المُرَقَّقا ولم تذق من البقول الفُسْتُقا (٤)

أي: بدل البقول. ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث: **«ما يسرني بها حُمْر النَّعَم»**، أي: بَدَلَها، وقول الشاعر:

٢١٥ - فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنُّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكْبانا (٥)

* * *

٣٧٢- واللامُ للمِلْك وشبهه وفي تعديةٍ أيضًا وتعليلٍ قُفي

٣٧٣- وزِيدَ والظرفيةَ استبِنْ ببا وفي وقد يبيِّنان السببا

تقدم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للمِلْك نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٦)، والمال لزيد، ولشبه الملك نحو: الجُلُّ (٧) للفرس، والباب للدار، وللتعدية نحو: وهبت لزيد مالًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ (٨)، وللتعليل نحو: جئتك لإكرامك، وقوله:

٢١٦ - وإني لتَعْرُوني لذكراك هَزَّةٌ كما انتفض العصفورُ بلَّله القَطْرُ (٩)

---

(١) الرعد / ٢. أي: إلى أجل. (٢) التوبة / ٣٨

(٣) الزخرف / ٦٠

(٤) **جارية**: أمة. المرقق: الرغيف الرقيق الواسع. جارية: خبر مرفوع، والمبتدأ محذوف، أي: هي جارية.

(٥) تقدم برقم / ١٧٣. (٦) البقرة / ٢٨٤

(٧) **الجل**: كالثوب للإنسان.

(٨) مريم / ٥ - ٦.

(٩) **القطر**: المطر. جملة (بلله القطر) في محل نصب حال من **«العصفور»**.

وزائدة قياسًا نحو: لِزيدٍ ضربت [١]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٢]، وسماعًا نحو: ضربت لزيد.

وأشار بقوله «والظرفية استبن . . . إلى آخره» إلى معنى «الباء، وفي»، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية والسببية، فمثال الباء للظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ﴾ [٣]، أي: وفي الليل، ومثالها للسببية قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [٤].

ومثال «في» للظرفية قولك «زيد في المسجد»، وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية قوله ﷺ: «دخلت امرأةٌ النارَ في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» [٥].

* * *

٣٧٤- بالبا استعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ومثلَ مع ومن وعن بها انطِقِ

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، وللتعدية نحو: ذهبت بزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [٦]، وللتعويض نحو: اشتريت الفرس بألف درهم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [٧]، وللإلصاق نحو: مررت بزيد، وبمعنى «مع» نحو: بعتك الثوب بطرازه، أي: مع طرازه، وبمعنى «من» كقوله:

٢١٧ - شربن بماء البحر [٨]

أي: من ماء البحر، وبمعنى «عن» نحو ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [٩]، أي: عن عذاب، وتكون الباء أيضًا للمصاحبة نحو ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [١٠]، أي: مصاحبًا حَمْدَ ربك.

---

(١) **لام التقوية**: حرف جر زائد. زيد: مفعول به مقدم مجرور لفظًا منصوب محلًا.
(٢) يوسف / ٤٣.
(٣) الصافات / ١٣٧ - ١٣٨.
(٤) النساء / ١٦٠.
(٥) **خشاش الأرض**: هوامها وحشراتها.
(٦) البقرة / ١٧.
(٧) البقرة / ٨٦.
(٨) تقدم برقم / ٢٠٦.
(٩) المعارج / ١.
(١٠) الحجر / ٩٨.

٣٧٥- على للاستعلا ومعنى في وعن بعن تجاوزًا عني مَن قد فَطِنْ

٣٧٦- وقد تجي موضع بعدٍ وعلى كما على موضعَ من قد جُعِلا

تستعمل «على» للاستعلاء كثيرًا نحو: زيد على السطح، وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [1]، أي: في حين غفلة.

وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيرًا نحو: رميت السهم عن القوس، وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [2]، أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

٢١٨-لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضَلْتَ في حسب عني ولا أنت ديَّاني فتخزوني [3]

أي: لا أفضلت في حسب عليَّ، كما استعملت «على» بمعنى «عن» في قوله:

٢١٩ - إذا رضيت عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها [4]

أي: إذا رضيت عني.

* * *

٣٧٧- شبِّهْ بكاف وبها التعليلُ قدْ يُعنى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ

تأتي الكاف للتشبيه كثيرًا كقولك: زيد كالأسد، وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [5]، أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [6]، أي: مثله شيء، ومما زيدت فيه قول رُؤْبَة:

٢٢٠ - لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [7]

---

(١) القصص / ١٥. (٢) الانشقاق / ١٩.

(٣) **لاه**: أصله «لله». أفضلت: زدت. دياني: مالك أمري. تخزوني: تسومني الذل وتقهرني. لاه: متعلقان بخبر مقدم محذوف. ابن عمك: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. تقدير الكلام: لا أنت دياني، ولا أنت تخزوني.

(٤) **لعمر الله**: اللام: لام الابتداء. عمر الله: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمر الله قسمي.

(٥) البقرة / ١٩٨. (٦) الشورى / ١١.

(٧) **لواحق**: جمع مفرده: لاحقة، وهي التي ضمرت وأصابها الهزال. الأقراب: جمع مفرده: قُرْب، وهي الخاصرة. لواحق: خبر مرفوع، والمبتدأ محذوف، أي: هي لواحق. فيها متعلقان بخبر مقدم محذوف. كالمقق: الكاف: حرف جر زائد. المقق: مبتدأ مؤخر مرفوع محلًا.

أي: فيها المقق، أي: الطول، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِط ؟ فقال: كهَيِّن، أي: هينًا.

* * *

٣٧٨- واستُعمِلَ اسمًا وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما مِنْ دخلا

استعمل الكاف اسمًا قليلاً كقوله:

٢٢١ - أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعن يَذْهَبُ فيه الزيت والفُتُلُ [١]

فـ الكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «ينهى»، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

واستعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى فوق، و«عن» بمعنى جانب.

ومنه قوله:

٢٢٢ - غَدَتْ من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ [٢]

أي: غدت من فوقه، وقولُه:

٢٢٣ - ولقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارةً وأمامي [٣]

أي: من جانب يميني.

* * *

(١) **الشطط**: الجور والظلم ومجاوزة الحد. الفتل: جمع مفرده: فتيلة، والمراد بها فتيلة الجراح.

(٢) **غدت**: صارت. ظمؤها: زمان صبرها عن الماء. تصلّ: يصل جوفها يبسًا من العطش. قيض: قشر البيضة الأعلى. الزيزاء: الصحراء. المجهل: الذي ليس له أعلام يهتدى بها. غدت: فعل ماض ناقص. التاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب. اسمها ضمير مستتر، تقديره: هي، يعود إلى «كدرية» في بيت سابق. من عليه: متعلقان بخبرها المحذوف. والضمير يعود إلى فرخها. جملة (تصلّ) في محل نصب حال. عن قيض: الجار والمجرور معطوفان على الجار والمجرور «من عليه».

(٣) **أي**: واللهِ لقد أراني. أراني: الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. للرماح: متعلقان بحال محذوفة من «دريئة» دريئة: مفعول به ثان منصوب. من عن يميني: متعلقان بفعل محذوف، أي: تجيئني من جهة يميني. تارة: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل المحذوف.

٣٧٩- ومذ ومنذ اسمان حيث رَفَعا أو أُولِيا الفعلَ كجئتُ مذ دَعا
٣٨٠- وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكمِنْ هما وفي الحضور معنى في استَبِنْ

تستعمل «مذ، ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا، أو وقع بعدهما فعل.

فمثال الأول: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، أو مذ شهرُنا، فـ مذ: اسم مبتدأ، خبره ما بعده، وكذلك «منذ»، وجوَّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

ومثال الثاني: جئت مذ دعا، فـ -مذ-: اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه «جئت». وإن وقع ما بعدهما مجرورًا فهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان المجرور ماضيًا نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «في» إن كان حاضرًا نحو: ما رأيته مذ يومِنا، أي: في يومنا.

* * *

٣٨١- وبعد من وعن وباءٍ زِيد ما فلم يعُق عن عمل قد عُلِما

تزاد «ما» بعد «من، وعن، والباء» فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [1].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [3].

* * *

٣٨٢- وزيد بعد رب والكافِ فكَفْ وقد تليهما وجَرٌّ لم يُكَفْ

تزاد «ما» بعد «الكاف، ورب» فتكفهما عن العمل كقوله:

٢٢٤ - فإنَّ الحُمْرَ من شر المطايا كما الحَبِطاتُ شر بني تميمِ [4]

(١) نوح / ٢٥.
(٢) المؤمنون / ٤٠.
(٣) آل عمران / ١٥٩.
(٤) الحمر: جمع مفرده: حمار. الحبطات: بنو الحارث بن عمرو بن تميم. كما: كافة ومكفوفة.

وقوله:

٢٢٥ - ربما الجامل المُؤَبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بينهن المِهارُ [١]

وقد تزاد بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل كقوله:

٢٢٦ - ماوِيَّ يا رُبَّتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ [٢]

وقوله:

٢٢٧ - وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ [٣]

* * *

٣٨٣- وحُذِفَتْ رب فجَرَّتْ بعد بلْ والفا وبعد الواو شاع ذا العملْ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في «رب» بعد الواو وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد «الفاء، وبل» قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله:

٢٢٨ - وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ [٤]

ومثاله بعد الفاء قوله:

٢٢٩- فمثلِكِ حبلى قد طرقتُ ومرضع فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ [٥]

---

(١) **الجامل**: القطيع من الإبل مع رعاتها. المؤبل: المعد للقنية. عناجيج: جمع مفرده: عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق.

المهار: جمع مفرده: مهر، وهو ولد الفرس. ربما: كافة ومكفوفة. عناجيج: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، أي: وعناجيج فيهم.

(٢) **شعواء**: منتشرة متفرقة. اللذعة: الحرق. الميسم: ما يوسم به البعير بالنار، أي: يُعَلَّم ليعرف. يا: حرف تنبيه.

(٣) **مجروم عليه**: مظلوم. جارم: ظالم. أنه كما الناس: المصدر المؤول سد مسد مفعولي **«نعلم»**. كما الناس: متعلقان بخبر **«أن»** المحذوف. مجروم: خبر ثان مرفوع. عليه: الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

(٤) تقدم برقم / ٣

(٥) **طرقت**: جئت ليلاً. تمائم: جمع مفرده: تميمة، وهي التعويذة تعلق على الصبي لتمنعه العين في زعمهم. محول: عمره سنة.

مثلك: مفعول به مقدم مجرور لفظًا بـ **«رب»** المحذوفة منصوب محلاً، وهو مضاف. حبلى: بدل من الكاف مجرور.

ومثاله بعد «بل» قوله:

٢٣٠ - بل بلدٍ ملءُ الفِجاجِ قتَمُهْ لا يُشـتـرى كَـتّـانُـه وجَـهْـرَمُـهْ [١]

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو، وقد شذ الجر بـ «رب» محذوفة من غير أن يتقدمها شيء كقوله:

٢٣١ - رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ [٢]

* * *

٣٨٤- وقد يُجرُّ بسوى رب لدى حَـذْفٍ وبـعـضُـه يُـرى مُـطَّـرِدا

الجر بغير «رب» محذوفًا على قسمين: مطرد، وغير مطرد .

فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له «كيف أصبحتَ؟»: خيرٍ والحمد لله، التقدير: على خيرٍ، وقول الشاعر:

٢٣٢ - إذا قيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ [٣]

أي: أشارت إلى كليب، وقوله:

٢٣٣ - وكريمةٍ من آل قيس ألَفْتُه حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعلامِ [٤]

أي: فارتقى إلى الأعلام.

---

(١) **الفجاج**: جمع مفرده: فج، وهو الطريق الواسع. قتمه: أصله «قتامه»، وهو الغبار. الجهرم: البساط. بلد: مبتدأ مجرور لفظًا بـ «رب» المحذوفة مرفوع محلًا. جملة (ملء الفجاج قتمه) في محل رفع نعت لـ «بلد». وخبر المبتدأ في بيت آخر.

(٢) **رسم الدار**: ما لصق بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه الطلل: ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه.

من جلله: من أجله رسم دار: مبتدأ مجرور لفظًا بـ «رب» المحذوفة مرفوع محلًا، وهو مضاف. جملة (وقفت. . .) في محل جر نعت لـ «رسم دار». جملة (كدت أقضي. . .) في محل رفع خبر.

(٣) جملة (أي الناس شر قبيلة) في محل رفع نائب فاعل. أي الناس: استفهامية مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **شر قبيلة**: خبر مرفوع، وهو مضاف. بالأكف: متعلقان بحال محذوفة من «الأصابع».

(٤) **أي**: ورجل كريمة، والتاء للمبالغة. ألفته: أعطيته ألفًا. تبذّخ: تكبر وعلا.

الأعلام: جمع مفرده: علم، وهو الجبل. الواو: واو «رب».

كريمة: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا. جملة (ألفيته) في محل رفع خبر.

حتى: حرف ابتدأ. جملة (تبذّخ) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والمطَّرد كقولك: بكم درهم اشتريتَ هذا ؟ فـ درهم: مجرور بـ «من» محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأُبقي عمله، وهذا مطرد عندهما في مميَّز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.



الإضافة

٣٨٥- نونًا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذفْ كطورِ سينا
٣٨٦- والثانيَ اجرزْ وانوِ من أو في إذا لم يصلحِ الا ذاكَ واللامَ خُذا
٣٨٧- لما سوى ذينك واخصص أوَّلا أو أعطه التعريفَ بالذي تلا

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب - وهي نون التثنية، أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين، وجُرَّ المضاف إليه، فتقول: هذان غلاما زيدٍ، وهؤلاء بنوه، وهذا صاحبُه.

واختُلِف في الجارِّ للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر -وهو اللام، أو من، أو في- وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال.

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضًا بمعنى «من، أو في»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله «**وانو من أو في . . . إلى آخره**».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «**من، أو في**» فالإضافة بمعنى ما تَعَيَّنَ تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعيَّن تقدير «**من**» إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو: هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتم حديد، والتقدير: هذا ثوب من خز، وخاتم من حديد. ويتعين تقدير «**في**» إن كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف نحو: أعجبني ضربُ اليوم زيدًا، أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [٢].

فإن لم يتعين تقدير «**من، أو في**» فالإضافة بمعنى اللام نحو: هذا غلام زيد، وهذه يد عمرو، أي: غلام لزيد، ويد لعمرو.

---

(١) البقرة / ٢٢٦.
(٢) سبأ / ٣٣.

وأشار بقوله «**واخصص أولاً . . . إلى آخره**» إلى أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة.

فالمحضة: هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة: هي إضافة الوصف المذكور كما سنذكره بعد، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا على ما سنبين.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا غلامُ امرأةٍ، وتعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة نحو: هذا غلام زيدٍ.

* * *

٨٨- وإن يشابهِ المضافُ يفعلُ فعن تنكيره لا يُعذَلُ

٨٩- كربُّ راجينا عظيمِ الأملِ مروَّعِ القلبِ قليلِ الحيلِ

٩٠- وذي الإضافةُ اسمُها لفظيه لك محضةٌ ومعنويه

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة، وهو غير المحضة، وضَبَطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفًا يشبه «**يفعل**»، أي: الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال.

فمثال اسم الفاعل: هذا ضاربُ زيدٍ الآن، أو غدًا، وهذا راجينا.

ومثال اسم المفعول: هذا مضروبُ الأبِ، وهذا مروَّعُ القلبِ.

ومثال الصفة المشبهة: هذا حسنُ الوجهِ، وقليل الحِيَل، وعظيم الأمل.

فإن كان المضاف غير وصف أو وصفًا غير عامل فالإضافة محضة كالمصدر نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ، واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ.

وأشار بقوله «**فعن تنكيره لا يُعذَل**» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غيرَ المحضة - لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، ولذلك تدخل «رب» عليه وإن كان مضافًا لمعرفة نحو: رُبَّ راجينا، وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [1]،

(١) المائدة / ٩٥.

وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصًا أو تعريفًا كما تقدم، فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت محضة أيضًا، لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول «**هذا ضاربُ زيدٍ الآن**» على تقدير «**هذا ضاربٌ زيدًا**»، ومعناهما متحد، وإنما أضيف طلبًا للخفة.

* * *

٣٩١- ووصل أل بذا المضاف مغتفَرْ إن وُصِلتْ بالثان كالجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢- أو بالذي له أضيف الثاني كزيدٌ الضاربُ رأسِ الجاني

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: هذا الغلامُ رجلٍ، لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يُجْمَع بينهما.

وأما ما كانت إضافته غير محضة، وهو المراد بقوله «**بذا المضاف**»، أي: بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت، فكان القياس أيضًا يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان.

ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه كـ «**الجعدِ الشَّعرِ، والضاربِ الرجلِ**»، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كـ «**زيدٌ الضاربُ رأسِ الجاني**».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة، فلا تقول: هذا الضاربُ رجلٍ، ولا هذا الضاربُ زيدٍ، ولا هذا الضاربُ رأسِ جانٍ، هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مُثِّل، وجمع التكسير نحو: الضواربُ، أو الضُرّاب الرجلِ، أو غلامِ الرجلِ، وجمع السلامة لمؤنث نحو: الضاربات الرجلِ، أو غلامِ الرجل.

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

٣٩٣- وكونُها في الوصف كافٍ إنْ وَقَعْ مثنى أو جمعًا سبيلَه اتَّبَعْ

أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعًا اتَّبع سبيل المثنى - أي: على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم - يُغني عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو زيد، وتحذف النون للإضافة.

* * *

٣٩٤- ولا يُضافُ اسمٌ لما به اتَّحَدْ معنى وأوِّلْ موهمًا إذا وَرَدْ

المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال: قمحُ بُرٍّ، ولا رجلُ قائمٍ، وما ورد موهمًا لذلك مؤول كقولهم: سعيدُ كُرْزٍ، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بـ «**سعيد، وكرز**» فيه واحد، فيؤول الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كـ «**يوم الخميس**».

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة كقولهم: حَبَّةُ الحمقاءِ، وصلاةُ الأولى، والأصل: حبةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، فـ الحمقاء: صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه، وهو «**البقلة، والساعة**»، وأقيمت صفته مقامه، فصار: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، فلم يضف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

* * *

٣٩٥- وربما أكسبَ ثانٍ أوَّلا تأنيثًا إنْ كان لحذفٍ مُوهَلا

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون

المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك المعنى نحو: قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه، فصح تأنيث «بعض» لإضافته إلى «أصابع»، وهو مؤنث لصحة الاستغناء بـ «أصابع» عنه، فتقول: قُطِعَتْ أصابعُه، ومنه قوله:

٢٣٤ - مَشَيْنَ كما اهتزَّت رماحٌ تسفَّهَتْ أعاليها مرُّ الرياحِ النواسِمِ [(١)]

فأنث المَرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو: تسفهت الرياح.

وربما كان المضاف مؤنثًا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [(٢)]، فـ «رحمة» مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول: خرجتْ غلامُ هندٍ، إذ لا يقال «خرجت هند» ويُفهم منه خروج الغلام.

* * *

٣٩٦- وبعضُ الاسماء يُضافُ أبدا وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفردا

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، فلا يستعمل مفردًا، أي: بلا إضافة، وهو المراد بشطر البيت، وذلك نحو: عند ولدى وسوى، وقُصارى الشيء، وحُمَاداه بمعنى «غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ نحو «كل، وبعض، وأيّ»، ويجوز أن يستعمل مفردًا، أي: بلا إضافة، وهو المراد بقوله «وبعض ذا»، أي: وبعض ما لزم الإضافة معنى قد يستعمل مفردًا لفظًا، وسيأتي كلٌّ من القسمين.

---

(١) **تسفهت**: حرّكت. النواسم: جمع مفرده: ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها. والمراد بالرماح الأغصان. كما اهتزت رماح: الكاف: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف. المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه، أي: مشين مشيًا مثل اهتزاز رماح... ما: حرف مصدري.

(٢) الأعراف / ٥٦.

٣٩٧-وبعضُ ما يُضافُ حتمًا امتَنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وَقَعْ

٣٩٨-كوَحْدَ لبَّيْ ودوالَيْ سَعْدَيْ وشذ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

من اللازم للإضافة لفظًا ما لا يضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: وحدك، أي: منفردًا، ولبيك، أي: إقامةً على إجابتك بعد إقامة، ودواليك، أي: إدالةً بعد إدالة، وسعديك، أي: إسعادًا بعد إسعاد، وشذ إضافة «لبي» إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله:

٢٣٥ - إنكَ لو دعوتَني ودوني زَوْراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ
لقلتُ لبَّيْهِ لمن يدعوني[1]

وشذ إضافة «لبي» إلى الظاهر، أنشد سيبويه:

٢٣٦ - دعوتُ لِما نابني مِسْوَرا فلبى فلبَّيْ يديْ مِسْوَرِ[2]

كذا ذكر المصنف، ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لبي، وسعدي».

ومذهب سيبويه أن «لبيك» وما ذُكِر بعده مثنى، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف[3]، وأن تثنيته المقصود بها التكثير، فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[4]، أي: كرات، فـ «كرتين» ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[5]، أي: مزدجرًا وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدجرًا كليلًا من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بـ «كرتين» التكثيرَ لا اثنين فقط.

وكذلك «لبيك» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، وأن أصله «لبى»، وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع

---

(١) زوراء: أرض بعيدة الأطراف. مترع: ممتد. بيون: بئر بعيدة القعر. جملة (لو دعوتني... لقلت) في محل رفع خبر «إن». جملة (دوني زوراء...) في محل نصب حال.

(٢) مسور: اسم رجل. لبى: أجاب دعائي. لبي يدي مسور: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف.

(٣) أي: مفعول مطلق.

(٤) الملك / ٤.

(٥) الملك / ٤.

المضمر كما قلبت ألف «لدى، وعلى» مع الضمير في «لديه، وعليه».

وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألف «لدى، وعلى»، فكما تقول «على زيد، ولدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال: لبّى زيدٍ، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، فقالوا: فلبَّيْ يديْ مِسْوَرِ [1].

فدل ذلك على أنه مثنى، وليس بمقصور كما زعم يونس.

* * *

٣٩٩-وألزموا إضافة إلى الجملْ حيث وإذ وإنْ يُنَوَّنْ يُحتَمَلْ

٤٠٠-إفرادُ إذْ وما كإذْ معنًى كإذْ أضِفْ جوازًا نحوُ حين جا نُبِذْ

من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو «حيث، وإذ، وإذا». فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية نحو: اجلس حيث زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية نحو: اجلس حيث جلس زيد، أو حيث يجلس زيد، وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله:

٢٣٧ -أما ترى حيث سُهَيلٍ طالعا نجمًا يضيء كالشهاب لامعا [2]

وأما «إذ» فتضاف أيضًا إلى الجملة الاسمية نحو: جئتك إذ زيدٌ قائمٌ، وإلى الجملة الفعلية نحو: جئتك إذ قام زيد، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضًا عنها كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [3]، وهذا معنى قوله «وإن ينون يحتمل إفراد إذ»، أي: وإن ينون «إذ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظًا لوقوع التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليها.

---

(١) الجملة من بيت تقدم برقم / ٢٣٥.

(٢) **سهيل**: اسم نجم. الشهاب: شعلة النار. أما: حرف استفتاح للتنبيه. حيث سهيل: مفعول به مبني في محل نصب، وهو مضاف. طالعًا: حال من «سهيل» منصوب. نجمًا: مفعول به منصوب بفعل محذوف، تقديره: أمدح. لامعًا: حال منصوب.

(٣) الواقعة / ٨٤. أي: حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو: آتيك إذا قام زيد، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية فلا تقول «آتيك إذا زيدٌ قائمٌ» خلافًا لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله «وما كإذ معنى كإذ» إلى أن ما كان مثل «إذ» - في كونه ظرفًا ماضيًا غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجملة، وهي الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»، فتقول: جئتك حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد، وكذلك تقول: جئتك حين زيدٌ قائمٌ، وكذلك الباقي.

وإنما قال المصنف «أضف جوازًا» ليعلم أن هذا النوع - أي ما كان مثل «إذ» في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إذ»، وهو الجملة جوازًا لا وجوبًا.

فإن كان الظرف غير ماض أو محدودًا لم يجر مجرى «إذ»، بل يعامل غير الماضي -وهو المستقبل- معاملة «إذا»، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: أجيئك حين يجيء زيد، ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو «شهر، وحول»، بل لا يضاف إلا إلى مفرد نحو: شهر كذا، وحول كذا.

* * *

٤٠١- وابنِ أو أعرِبْ ما كإذ قد أُجريا   واختَرْ بِنا مَتْلُوّ فعلٍ بُنيا

٤٠٢- وقبلَ فعلٍ معرب أو مبتدا   أعربْ ومَنْ بنى فلن يُفنَّدا

تقدم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين:

أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزومًا.

والثاني: ما يضاف إليها جوازًا.

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، أو يوم بكرٌ قائمٌ.

وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أضيف إلى

جملة فعلية صُدِّرت بماض البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قوله:

٢٣٨-على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا [1]

بفتح نون «حين» على البناء وكسرها على الإعراب .

وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله «ومن بنى فلن يفندا»، أي: فلن يُغَلَّط، وقد قرئ في السبعة ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [2] بالرفع على الإعراب وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف. ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازًا، وأما ما يضاف إليها وجوبًا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة كـ «حيث، وإذ، وإذا» .

* * *

٤٠٣- وألزموا إذا إضافةً إلى جُمَلِ الأفعال كهُن إذا اعتلى

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية خلافًا للأخفش والكوفيين، فلا تقول: أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ، وأما «أجيئك إذا زيد قام» فـ «زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعًا على الابتداء، هذا مذهب سيبويه .

وخالفه الأخفش فجوَّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده.

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا»، وإنما الخلاف بينهما في خبره، فسيبويه يوجب أن يكون فعلًا، والأخفش يجوّز

(١) عجزه «فقلت ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ». وازع: زاجر. على حين عاتبت: متعلقان بالفعل «كففت» في بيت سابق. الهمزة: حرف استفهام. لما: حرف جازم. جملة (الشيب وازع) في محل نصب حال.

(٢) المائدة / ١١٩.

أن يكون اسمًا، فيجوز في «أجيئك إذا زيد قام» جَعْلُ «زيد» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئك إذا زيد قائم» عند الأخفش فقط.

* * *

٤٠٤- لمفهمِ اثنين معرَّفٍ بلا تفرُّقٍ أضيف كلتا وكلا

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى «كلتا، وكلا»، ولا يضافان إلا إلى معرفة مثنى لفظًا ومعنى نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، أو معنى دون لفظ نحو: جاءني كلاهما، وكلتاهما، ومنه قوله:

٢٣٩ - إنَّ للخير وللشر مدىً وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ [١]

وهذا هو المراد بقوله «لمفهم اثنين معرف»، واحترز بقوله «بلا تفرق» من معرف أفهم الاثنين بتفرق، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا»، فلا تقول: كلا زيد وعمرو جاء، وقد جاء شاذًا كقوله:

٢٤٠ - كلا أخي وخليلي واجدي عَضُدًا في النائبات وإلمامِ المُلِمَّاتِ [٢]

* * *

٤٠٥- ولا تُضِفْ لمفردٍ معرَّفِ أيا وإن كررتها فأضِفِ

٤٠٦- أو تنوِ الاجزا واخْصُصَنْ بالمعرفه موصولةً أيا وبالعكس الصفه

٤٠٧- وإن تكن شرطًا أو استفهاما فمطلقًا كَمِّلْ بها الكلاما

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى «أي»، ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، ومنه قوله:

---

(١) مدى: غاية ومنتهى. وجه: جهة. القبل: المحجة الواضحة.

(٢) عضدًا: معينًا وناصرًا. النائبات: جمع مفرده: نائبة، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر. إلمام: نزول. الملمات: جمع مفرده: ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب. كلا أخي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف. واجدي: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف. الياء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، وهو المفعول به الأول في المعنى. عضدًا: مفعول به ثان منصوب.

٢٤١ - ألا تسألون الناس أيّي وأيّكم غداةَ التقينا كان خيرًا وأكرما[١]

أو قصدتَ الأجزاء كقولك: أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ أي: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: عينه، أو أنفه، وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام.

و«أي» تكون استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فتقول: يعجبني أيهم قائم، وذكر غيره أنها تضاف أيضًا إلى نكرة، ولكنه قليل نحو: يعجبني أيُّ رجلين قاما.

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة، أو حالًا من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة نحو: مررت برجل أيِّ رجلٍ، ومررت بزيد أيَّ فتى، ومنه قوله:

٢٤٢ - فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحَبْترٍ فلله عينا حبترٍ أيَّما فتى[٢]

وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقًا، أي سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين إلا المفرد المعرفة فإنهما لا يضافان إليه إلا الاستفهامية، فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أيًا» إن كانت صفة أو حالًا فهي ملازمة للإضافة لفظًا ومعنى نحو: مررت برجل أيِّ رجل، وبزيد أيَّ فتى، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظًا نحو: أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيٌّ عندك ؟ وأيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ، وأيًا تضربْ أضربْ، ويعجبني أيهم عندك، وأيٌّ عندك، ونحو: أيَّ الرجلين تضربْ أضربْ، وأيَّ رجلين تضربْ أضربْ، وأيَّ الرجالِ تضربْ أضربْ، وأيَّ رجالٍ تضربْ أضربْ، وأيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجالِ عندك؟ وأي رجلٍ، وأي رجلين، وأي رجالٍ .

* * *

---

(١) جملة (أيي وأيكم غداة التقينا كان خيرًا...) في محل نصب مفعول به ثان. غداة التقينا: ظرف زمان منصوب متعلق باسم التفضيل «خيرًا»، وهو مضاف.

(٢) أيما فتى: حال من «حبتر»، وهو مضاف. ما: حرف زائد. فتى: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة.

٤٠٨- وألزموا إضافةً لدنْ فَجَرْ ونصْبُ غُدوةٍ بها عنهمْ نَدَرْ

٤٠٩- ومعَ معْ فيها قليلٌ ونُقِلْ فتحٌ وكَسْرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة «**لدن، ومع**». فأما «**لدن**» فلابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد - وهو الظرفية، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ «**من**»، وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ «من» كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [(١)]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [(٢)]، وقَيْسٌ تعربها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ ، لكنه أسكن الدال، وأشمَّها الضم. قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله:

٢٤٣- تنتهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي من لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ [(٣)]

ويُجَرُّ ما وَلِيَ «**لدن**» بالإضافة إلا «**غدوة**»، فإنهم نصبوها بعد «**لدن**» كقوله:

٢٤٤- وما زال مهري مَزْجَرَ الكلب منهمُ لدن غدوةً حتى دَنَتْ لغروبِ [(٤)]

وهي منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال «**ونصب غدوة بها عنهم ندر**»، وقيل: هي خبر لـ «**كان**» المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في «**غدوة**» الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على «**غدوة**» المنصوبة بعد «**لدن**» جاز النصب عطفًا على اللفظ، والجر مراعاة للأصل، فتقول: لدن غدوةً وعشيةً، وعشيةٍ، ذكر ذلك الأخفش.

وحكى الكوفيون الرفع في «**غدوة**» بعد «**لدن**»، وهو مرفوع بـ «**كان**» المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، و«**كان**» تامة.

وأما «**مع**» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد

(١) الكهف / ٦٥. (٢) الكهف / ٢.

(٣) **تنتهض**: تتحرك. الرعدة: الارتعاش، والمراد بها الحمى.

(٤) **مزجر الكلب**: المراد به البعد. مزجر الكلب: ظرف مكان متعلق بخبر «ما زال» المحذوف، وهو مضاف. منهم: الجار والمجرور متعلقان بـ «مزجر». لدن: ظرف زمان في محل نصب متعلق بخبر «ما زال» المحذوف. غدوة: تمييز منصوب. حتى: حرف ابتداء.

مع بكر، والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها.

ومنه قوله:

٢٤٥- فريشي منكمْ وهوايَ مَعْكُمْ وإن كانت زيارتكمْ لِماما[1]

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك - أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة - فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها، فيقول: معَ ابنك، والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين، فيقول: مَعِ ابنِك.

* * *

٤١٠-واضمُمْ بناءً غيرًا إنْ عَدِمتَ ما له أضيف ناويًا ما عُدِما

٤١١-قبلُ كغيرُ بعدُ حسبُ أوّلُ ودونُ والجهاتُ أيضا وعَلُ

٤١٢-وأعربوا نصبًا إذا ما نُكِّرا قبلًا وما من بعده قد ذُكِرا

هذه الأسماء المذكورة - وهي: غير وقبل وبعد وحسب وأول ودون، والجهات الست، وهي: أمامك وخلفك وفوقك وتحتك ويمينك وشمالك، وعل - لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها، وتعرب في بقيتها .

فتعرب إذا أضيفت لفظًا نحو: أصبت درهمًا لا غيرَه، وجئت من قبلِ زيد، أو حُذِف المضاف إليه ونُوِي اللفظ كقوله:

٢٤٦- ومن قبلِ نادى كلُّ مولًى قرابةً فما عطفتْ مولًى عليهِ العواطفُ[2]

---

(١) **ريشي**: قوتي. لماما: متقطعة. الواو: واو الحال. إن: وصلية زائدة. جملة (إن كانت زيارتكم لماما) في محل نصب حال.

(٢) **من قبل**: متعلقان بالفعل «نادى». قرابة: مفعول به منصوب. مولى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظًا، فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرة، ومنه قراءة من قرأ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [١] بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما، وكقوله:

٢٤٧- فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلًا أكاد أغصُّ بالماء الحميمِ [٢]

هذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها.

أما الحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فإنها تبنى حينئذ على الضم نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [٣]، وقوله:

٢٤٨ - أَقَبُّ من تحتُ عريضٌ من علِ [٤]

وحكى أبو علي الفارسي «ابدأ بذا من أول» بضم اللام وفتحها وكسرها، فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظًا ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليه لفظًا.

فقول المصنف «**واضمم بناء . . . البيت**» إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله «**ناويًا ما عدما**» مراده أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظًا.

وأشار بقوله «**وأعربوا نصبًا**» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فإنها تكون حينئذ نكرة معربة.

وقوله «**نصبًا**» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دخل عليها جُرَّتْ نحو: من قبلٍ، ومن بعدٍ.

---

(١) الروم / ٤. أي: من قبل هذا ومن بعده.

(٢) **الحميم**: البارد. جملة (كنت قبلًا أكاد أغص...) في محل نصب حال.

(٣) الروم / ٤.

(٤) **من تحت**: أي من تحته. أقب: دقيق الخصر، ضامر البطن. أقب: خبر مرفوع، والمبتدأ محذوف، أي: هو أقب. والضمير يعود إلى الفرس. من تحت: متعلقان بـ «أقب». عريض: خبر ثان مرفوع. من عل: متعلقان بـ «عريض».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعني الأولى والثانية - لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب - وهو الإعراب وسقوط التنوين - كما تقدم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها.

* * *

٤١٣- وما يلي المضافَ يأتي خَلَفا عنه في الإعراب إذا ما حُذِفا

يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [١]، أي: حبَّ العجلِ، وكقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [٢]، أي: أمر ربِّك، فحذف المضاف، وهو «حب، وأمر»، وأعرب المضاف إليه، وهو «العجل، وربك» بإعرابه.

* * *

٤١٤- وربما جَرُّوا الذي أبقَوْا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدما

٤١٥- لكن بشرط أن يكون ما حُذِفْ مماثلًا لما عليه قد عُطِفْ

قد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عطف كقول الشاعر:

٢٤٩ - أ كلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا [٣]

والتقدير: وكلَّ نارٍ، فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو «كل» في قوله «أ كُلَّ امرئٍ» .

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلًا للملفوظ، بل مقابل له كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [٤]

---

(١) البقرة / ٩٣. (٢) الفجر / ٢٢.

(٣) **الهمزة**: حرف استفهام. كل امرئ: مفعول به أول مقدم منصوب، وهو مضاف.

(٤) الأنفال / ٦٧.

في قراءة من جر «الآخرة»، والتقدير: والله يريد باقيَ الآخرةِ، ومنهم من يقدره: والله يريد عَرَضَ الآخرةِ، فيكون المحذوف على هذا مماثلًا للملفوظ به، والأول أولى، وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

* * *

٤١٦- ويُحذفُ الثاني فيبقى الأولُ كحالِه إذا به يتَّصِلُ

٤١٧- بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى مثل الذي له أضفتَ الأوَّلا

يحذف المضاف إليه، ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافًا، فيحذف تنوينه، وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها، التقدير: قطع الله يدَ من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه، ومثله قوله:

٢٥٠- سقى الأرضينَ الغيثُ سهلَ وحَزْنَها (١)

التقدير: سهلها وحزنها، فحذف ما أضيف إليه «سهل» لدلالة ما أضيف إليه «حزن» عليه.

هذا تقرير كلام المصنف، وقد يُفْعَلُ ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله:

٢٥١ - ومن قبلِ نادى كلُّ مولًى قرابةً فما عطفت مولًى عليه العواطف (٢)

فحذف ما أضيف إليه «قبل»، وأبقاه على حاله لو كان مضافًا، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: ومن قبل ذلك، ومثله قراءة من قرأ شذوذًا: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ (٣)، أي: فلا خوف شيء عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف - من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى

---

(١) عجزه «فنيطت عُرى الآمال بالزرع والضَّرْعِ». سهل: بدل من «الأرضين» منصوب.

(٢) تقدم برقم / ٢٤٦. (٣) البقرة / ٣٨.

المذكور - هو مذهب المبرد .

ومذهب سيبويه أن الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «رجل»، فصار «**قطع الله يد من قالها ورجلَ**»، ثم أقحم قوله «**ورجل**» بين المضاف -وهو «**يد**»- والمضاف إليه الذي هو «**من قالها**»، فصار: قطع الله يد ورجل من قالها.

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شُرّاح الكتاب: وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى «**من قالها**»، ولا حذف في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

* * *

٤١٨- فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً او ظرفًا أجِزْ ولم يُعَبْ

٤١٩- فصلُ يمينٍ واضطرارًا وُجِدا بأجنبي أو بنعت أو نِدا

أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل - والمراد به المصدر واسم الفاعل - والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه.

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ (١) في قراءة ابن عامر بنصب «**أولاد**» وجر «**الشركاء**».

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته «**تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رَدَاها**».

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السَّلَف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلِهِۦٓ﴾ (٢) بنصب «**وعد**» وجر «**رسل**».

(١) الأنعام / ١٣٧.
(٢) إبراهيم / ٤٧.

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء -هل أنتم تاركو لي صاحبي ؟-، وهذا معنى قوله «فصلَ مضاف . . . إلى آخره».

وجاء الفصل أيضًا في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي «هذا غلام - واللهِ - زيدٍ»، ولهذا قال المصنف «ولم يعب فصل يمين». وأشار بقوله «واضطرارًا وجدا» إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء. فمثال الأجنبي قوله:

٢٥٢ - كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ[1]

ففصل بـ «يومًا» بين «كف، ويهودي»، وهو أجنبي من «كف»، لأنه معمول لـ «خُطَّ».

ومثال النعت قوله:

٢٥٣ - نجوتُ وقد بَلَّ المراديُّ سيفَه من ابن أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ[2]

الأصل: من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح، وقوله:

٢٥٤ - ولئن حلفتُ على يديكَ لأحلفَنْ بيمينِ أصدقَ من يمينك مُقْسِمِ[3]

الأصل: بيمين مقسمٍ أصدقَ من يمينك.

ومثال النداء قوله:

٢٥٥ - وِفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقذٌ لك من تعجيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ[4]

وقوله:

٢٥٦ - كأنَّ بِرذَوْنَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ[5]

الأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعب، وكأن برذونَ زيدٍ يا أبا عصام.

---

(١) **أي**: رسم الدار كما خط الكتاب... يقارب: يضم. يزيل: يفرّق.

(٢) **المرادي**: قاتل علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه. شيخ الأباطح: أبو طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ. الأباطح: مكة المكرمة. جملة (قد بلّ المرادي...) في محل نصب حال. شيخ الأباطح: بدل من «**ابن أبي طالب**» مجرور، وهو مضاف.

(٣) **لئن**: اللام: موطئة للقسم. إن: حرف شرط جازم. جملة (لأحلفن ب) جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه.

(٤) **سقر**: اسم من أسماء النار.

(٥) **البرذون من الخيل**: ما ليس بعربي. دق: زين.

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٢٠- آخِرَ ما أُضيفَ لليا اكسرْ إذا لم يكُ معتلًا كرامٍ وقَذَى
٤٢١- أويكُ كابنَيْنِ وزيدِينَ فذي جميعُها اليا بعدُ فتحها احتُذي
٤٢٢- وتُدْغَمُ اليا فيه والواوُ وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْه يَهُنْ
٤٢٣- وألِفًا سَلِّمْ وفي المقصور عنْ هُذَيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ

يُكْسَرُ آخِرُ المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصورًا ولا منقوصًا ولا مثنى ولا مجموعًا جمع سلامة لمذكر كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح نحو: غلامي، وغلماني، وفتياني، ودَلْوِي، وظبيي.

وإن كان معتلًا فإما أن يكون مقصورًا أو منقوصًا، فإن كان منقوصًا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، وفتحت ياء المتكلم، فتقول «قاضيَّ» رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: رأيت غلامَيَّ وزيدِيَّ، ومررت بغلامَيَّ وزيدِيَّ، والأصل: بغلامين لي، وزيدِينَ لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضًا «جاء زيدِيَّ» كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل: زيدويَ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار اللفظ: زيدِيَّ.

وأما المثنى - في حالة الرفع - فتسلم ألفه، وتُفْتَحُ ياءُ المتكلم بعده، فتقول «زيدايَ، وغلامايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع، فتقول: عصايَ، وفتايَ، وهذيل تقلب ألفه ياء، وتُدغمها في ياء المتكلم، وتفتح ياء المتكلم، فتقول: عَصَيَّ، ومنه قوله:

٢٥٧ - سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهمُ فتُخُرِّموا ولكل جَنْبٍ مَصْرَعُ [١]

فالحاصل أن ياء المتكلم تفتح مع المنقوص كـ «راميَّ»، والمقصور كـ «عصايَ»، والمثنى كـ «غلامايَ» رفعًا، و «غلامَيَّ» نصبًا وجرًا، وجمع المذكر السالم كـ «زيديَّ» رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذا معنى قوله «فذي جميعها اليا بعدُ فتحُها احتُذي» .

وأشار بقوله «وتدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله «وإنْ ما قبل واو ضُمّْ» إلى أن ما قبل واو الجمع إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو: مصطفَوْن، فتقول: مصطفَيَّ.

وأشار بقوله «وألِفًا سَلِّمْ» إلى أن ما كان آخره ألفًا كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفه ياء، بل تَسْلَم نحو: غلامايَ، وعصايَ.

وأشار بقوله «وفي المقصور» إلى أن هُذَيْلًا تقلب ألف المقصور خاصة، فتقول: عَصَيَّ. وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين، فتقول: غلاميَ، وغلاميْ.



(١) هويَّ: أصله «هواي»، والهوى: ما تهواه النفس. أعنقوا: تبع بعضهم بعضًا في الموت. تخرموا: خرمتهم المنية.

إعمال المصدر [واسمه]

٤٢٤- بفعله المصدرَ ألحِقْ في العملْ مضافًا او مجردًا أو معَ ألْ
٤٢٥- إنْ كان فعلٌ معَ أن أو ما يَحُلْ محَلَّهُ ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ

يعمل المصدر عَمَلَ الفعلِ في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائبًا مناب الفعل نحو: ضربًا زيدًا، فـ «**زيدًا**» منصوب بـ «**ضربًا**» لنيابته مناب «**اضرِبْ**»، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «**اضرِبْ**»، وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بـ «**أنْ**» والفعل، أو بـ «**ما**» والفعل، وهو المراد بهذا الفصل، فيقدر بـ «**أنْ**» إذا أريد المضي أو الاستقبال نحو: عجبت من ضربك زيدًا أمس، أو غدًا، والتقدير: من أنْ ضربت زيدًا أمس، أو من أن تضرب زيدًا غدًا، ويقدر بـ «**ما**» إذا أريد به الحال نحو: عجبت من ضربك زيدًا الآن، التقدير: مما تضرب زيدًا الآن.

وهذا المصدر المُقَدَّر يعمل في ثلاثة أحوال مضافًا نحو: عجبت من ضربك زيدًا، ومجردًا عن الإضافة وأل - وهو المنوَّن - نحو: عجبت من ضربٍ زيدًا، ومحلى بالألف واللام نحو: عجبت من الضربِ زيدًا.

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوَّن، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بـ «**أل**»، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [١]، فـ«**يتيمًا**» منصوب بـ«**إطعام**» [٢].

وقول الشاعر:

٢٥٨- بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ [٣]

---

(١) البلد / ١٤ - ١٥. (٢) **أي**: مفعول به.

(٣) **هامهن**: رؤوسهن. المقيل: العنق. بضرب: متعلقان بالفعل «**أزلنا**».

فـ«رؤوس» منصوب بـ«ضرب».

ومن إعماله وهو محلى بـ «أل» قوله:

٢٥٩- ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يَخال الفرارَ يُراخي الأجَلْ (١)

وقوله:

٢٦٠- فإنكَ والتأبينَ عُرْوَةَ بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ (٢)

وقوله:

٢٦١- لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مِسْمَعا (٣)

فـ «**أعداءه**» منصوب بـ «**النكاية**»، و«**عروة**» منصوب بـ «**التأبين**»، و«**مسمعًا**» منصوب بـ «**الضرب**».

وأشار بقوله «**ولاسم مصدر عمل**» إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويض كـ «**عطاء**»، فإنه مساوٍ لـ «**إعطاء**» معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا، ولم يُعَوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا ولم يخل منه تقديرًا، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدرًا، وذلك نحو: قتال، فإنه مصدر «**قاتل**»، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، ولكن خلا منها لفظًا، ولم يخل منها تقديرًا، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع نحو: قاتل قيتالًا، وضارب ضيرابًا، لكن انقلبت الألف ياء

---

(١) **النكاية**: التأثير في العدو. يخال: يظن. يراخي: يؤجل. ضعيف النكاية: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو ضعيف..، وهو مضاف. جملة (يراخي...) في محل نصب مفعول به ثان.

(٢) **أي**: وتأبينك عروة، والتأبين: الثناء على الميت وذكر محاسنه. شوارع: ممتدة مرتفعة. ما دعاك: المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه. جملة (أيدينا إليه شوارع) في محل نصب حال. وخبر «**إن**» في بيت لاحق.

(٣) **أي**: والله لقد علمت... أولى المغيرة: أي أولى الجماعة المغيرة. لم أنكل: لم أتأخر. مسمع: رئيسهم وسيدهم. أنني كررت: المصدر المؤول في محل نصب سد مسد مفعولي «**علمت**».

لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله **«دون تعويض»** مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّضَ عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، وذلك نحو: عِدَة، فإنه مصدر **«وعد»**، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّضَ عنها التاء.

وزعم ابن المصنف أن **«عطاء»** مصدر، وأن همزته حذفت تخفيفًا، وهو خلاف ما صَرَّح به غيرُه من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قوله:

٢٦٢ - أ كفرًا بعد ردِّ الموت عني   وبعد عطائك المئةَ الرِّتاعا[1]

فـ **«المئة»** منصوب بـ **«عطائك»**، ومنه حديث الموطأ **«من قُبْلَةِ الرجلِ امرأته الوضوءُ»**، فـ **«امرأته»** منصوب بـ **«قبلة»**.

وقوله:

٢٦٣ - إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد   عسيرًا من الآمال إلا ميسَّرا[2]

وقوله:

٢٦٤ - بعشرتِكَ الكرامَ تُعَدُّ منهم   فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ ألوفا[3]

وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِم، فإن الخلاف في ذلك مشهور، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد **«أكفرًا . . . البيت»**[4].

---

(١) **الرتاع**: الإبل التي تركت كي ترعى، وهو جمع مفرده: راتعة. كفرًا: مفعول مطلق منصوب، أي: أ أكفر كفرًا.

(٢) **إلا**: أداة حصر. ميسرًا: مفعول به ثان منصوب.

(٣) **ألوفًا**: محبًا. بعشرتك: متعلقان بالفعل **«تعد»**. لا: ناهية جازمة. ترين: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم. نون التوكيد الخفيفة: حرف لا محل له من الإعراب. نائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. وهو المفعول به الأول في الأصل. ألوفًا: مفعول به ثان منصوب.

(٤) تقدم برقم / ٢٦٢.

وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعُد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسًا.

* * *

٤٢٦- وبعد جرّه الذي أُضيفَ لهْ كمِّلْ بنصب أو برفع عَمَلَهْ

يضاف المصدر إلى الفاعل، فيجره، ثم ينصب المفعول نحو: عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ، وإلى المفعول، ثم يرفع الفاعل نحو: عجبت من شربِ العسلِ زيدٌ.

ومنه قوله:

٢٦٥ - تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفيَ الدراهيم تَنْقادُ الصياريفِ [1]

وليس هذا الثاني مخصوصًا بالضرورة خلافًا لبعضهم، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [2]، فأعرب «من» فاعلًا بـ«حج»، ورُدَّ بأنه يصير المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك، فـ «مَنْ» بدل من «الناس»، والتقدير: ولله على الناس مستطيعِهم حجُّ البيت، وقيل «من» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك.

ويضاف المصدر أيضًا إلى الظرف، ثم يرفع الفاعل، وينصب المفعول نحو: عجبت من ضربِ اليومِ زيدٌ عَمْرًا.

* * *

٤٢٧- وجُرَّ ما يتبع ما جُرْ ومَنْ راعى في الاتباع المحَلَّ فحسَنْ

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًا، فيجوز في تابعه - من الصفة والعطف وغيرهما- مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع،

---

(١) **تنفي**: تبعد. الهاجرة: منتصف النهار عند اشتداد الحر.

الدراهيم: الدراهم. تنقاد: مصدر نقد إذا ميّز الرديء من الجيد. الصياريف: جمع مفرده: صيرفي، وهو الخبير بالنقد. نفي الدراهيم: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. تنقاد الصياريف: فاعل بالمصدر مرفوع، وهو مضاف.

(٢) آل عمران / ٩٧.

فتقول: عجبت من شربِ زيدٍ الظريفِ، والظريفُ، ومن إتباعه على المحل قوله:

٢٦٦ - حتى تهجُر في الرَّواح وهاجَها طلبَ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ [١]

فرفع «المظلوم» لكونه نعتًا لـ «المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظًا منصوب محلًا، فيجوز أيضًا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله:

٢٦٧ - قد كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاس والليانا [٢]

فـ «الليانا» معطوف على محل «الإفلاس».



---

(١) تهجر: سار في وقت الهاجرة. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها. طلب المعقب: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف.

(٢) داينت بها: أخذتها بدلًا عن دين لي عنده. الليانا: المطل في الدين. مخافة الإفلاس: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف.

إعمال اسم الفاعل
[وصيغ المبالغة، واسم المفعول]

٤٢٨- كفعله اسمُ فاعلٍ في العملِ إنْ كان عن مُضِيِّه بمَعْزِلِ

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفًا بـ «أل»، أو مجردًا.

فإن كان مجردًا عَمِلَ عَمَل فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلًا أو حالًا نحو: هذا ضاربٌ زيدًا الآن، أو غدًا.

وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة «ضارب» لـ «يضرب»، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظًا ومعنى، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظًا، فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا أمس، بل يجب إضافته، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، وأجاز الكسائي إعماله.

وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ (١)، فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط»، وهو ماض، وخرَّجه غيره على أنه حكاية حال ماضية (٢).

* * *

٤٢٩- وَوَلِيَ استفهامًا او حرفَ نِدا أو نفيًا أو جا صفةً او مسنَدا

أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شي قبله، كأن يقع بعد الاستفهام نحو: أضاربٌ زيدٌ عَمْرًا ؟ أو حرف النداء نحو: يا طالعًا جبلًا، أو النفي نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، أو يقع نعتًا نحو: مررت برجل ضاربٍ زيدًا، أو حالًا نحو: جاء زيدٌ راكبًا فرسًا، ويشمل هذين النوعين قولُه «أو جا صفة»، وقوله «أو مسندًا» معناه

---

(١) الكهف / ١٨.

(٢) **معنى حكاية الحال**: أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه (وَنُقَلِّبُهُمْ)، ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى.

أنه يعمل إذا وقع خبرًا، وهذا يشمل خبرَ المبتدأ نحو: زيد ضاربٌ عمرًا، وخبرَ ناسخه أو مفعولَه نحو: كان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وإن زيدًا ضاربٌ عمرًا، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا، وأعلمت زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا.

* * *

٤٣٠- وقد يكون نعتَ محذوفٍ عُرِفْ فيستحق العملَ الذي وُصِفْ

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر، فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور، ومنه قوله:

٢٦٨ - وكم مالِئٍ عينيه من شيءِ غيرِه إذا راح نحوَ الجمرةِ البِيضُ كالدُّمى (١)

فـ «عينيه» منصوب بـ «مالئ» (٢)، و«مالئ» صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخصٍ مالئٍ.

ومثله قوله:

٢٦٩ - كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنَها فلم يضِرْها وأوهى قرنَه الوَعِلُ (٣)

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

* * *

٤٣١- وإن يكن صلةَ أل ففي المُضِي وغيره إعمالُه قد ارتُضِي

إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضيًا ومستقبلًا وحالًا لوقوعه حينئذ موقع الفعل، إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: هذا الضاربُ زيدًا الآن، أو غدًا، أو أمسِ.

---

(١) **الجمرة**: مجتمع الحصى بمنى. البيض: أي النساء البيض الدمى: جمع مفرده: دمية، وهي الصورة من العاج. كم: خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. مالئ: مضاف إليه مجرور والخبر محذوف، تقديره: لا يفيد من نظره شيئًا. عينيه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف. من شيء غيره: متعلقان باسم الفاعل **«مالئ»** نحو الجمرة: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل **«راح»**، وهو مضاف. كالدمى: متعلقان بحال محذوفة من **«البيض»**.

(٢) **أي**: مفعول به.

(٣) **كناطح**: أي هو كناطح... ليوهنها: ليضعفها. أوهى: أضعف. الوعل: ذكر الأروى.

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين منهم الرُّمَّانِيّ أنه إذا وقع صلة لـ «أل» لا يعمل إلا ماضيًا، ولا يعمل مستقبلًا ولا حالًا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقًا، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل، وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عمل ماضيًا ومستقبلًا وحالًا باتفاق، وقال بعد هذا أيضًا: ارتضى جميع النحويين إعماله، يعني إذا كان صلة لـ «أل».

* * *

٤٣٢- فَعَّالٌ او مِفعالٌ أو فَعولُ　　في كثرة عن فاعلٍ بديلُ

٤٣٣- فيستحِقُّ ما له من عملِ　　وفي فَعيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ

يصاغ للكثرة «**فَعَّال، ومِفعال، وفَعول، وفَعيل، وفَعِل**» [1]، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأُول أكثر من إعمال «**فعيل، وفَعِل**»، وإعمال «**فعيل**» أكثر من إعمال «**فَعِل**». فمن إعمال «**فعّال**» ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: أما العسلَ فأنا شرّاب، وقول الشاعر:

٢٧٠ - أخا الحرب لبّاسًا إليها جِلالَها　　وليس بولّاجِ الخوالفِ أعْقَلا [2]

فـ «**العسل**» منصوب بـ «**شرّاب**»، و«**جلالها**» منصوب بـ «**لبّاس**».

ومن إعمال «**مِفعال**» قول بعض العرب: إنه لمنحارٌ بوائكَها، فـ «**بوائكها**» منصوب بـ «**منحار**».

ومن إعمال «فَعُول» قول الشاعر:

٢٧١ - عشيةَ سُعْدى لو تراءت لراهبٍ　　بدُومَةَ تجْرٌ دونه وحجيجُ

---

(١) هذه صيغ مبالغة اسم الفاعل.

(٢) **لباسًا إليها**: أي لباسًا لها. جلالها: جمع مفرده: جل، وهو ما يلبس في الحرب من الدرع وغيرها. ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول. الخوالف: جمع مفرده: خالفة، والمراد بها الخيمة. أعقل: من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين. أخا الحرب: حال منصوب من الضمير المستتر في قوله «**بأرفع**» في بيت سابق، وهو مضاف.

قلى دينَه واهتاج للشوق إنها   على الشوق إخوانَ العزاء هَيُوجُ [1]

فـ «إخوان» منصوب بـ «هيوج».

ومن إعمال «فَعِيل» قول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه، فـ «دعاء» منصوب بـ «سميع».

ومن إعمال «فَعِل» ما أنشده سيبويه:

٢٧٢ - حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ   ما ليس مُنجِيَه من الأقدارِ [2]

وقوله:

٢٧٣ - أتاني أنهم مَزِقون عِرْضي   جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ [3]

فـ «أمورًا» منصوب بـ «حذر»، و«عرضي» منصوب بـ «مزق».

* * *

٤٣٤-وما سوى المفرد مثلَه جُعِلْ   في الحكم والشروط حيثما عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع نحو «الضاربينِ، والضاربتَيْنِ، والضاربين، والضُرّاب، والضوارب، والضاربات»، فحكمها حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط، فتقول: هذان الضاربان زيدًا، وهؤلاء القاتلون بكرًا، وكذلك الباقي.

ومنه قوله:

٢٧٤ - أوالفًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي [4]

---

(١) **دومة**: حصن بين المدينة المنورة والشام. تجر: اسم جمع لتاجر. حجيج: اسم جمع لحاج. قلى: كره. اهتاج: ثار. جملة (سعدى لو تراءت... قلى...) في محل جر مضاف إليه. جملة (لو تراءت... قلى...) في محل رفع خبر. جملة (تجر دونه وحجيج) في محل جر نعت ثان لـ «راهب».

(٢) **أي**: هو حذر... جملة (لا تضير) في محل نصب نعت لـ «أمورًا».

(٣) **جحاش**: جمع مفرده: جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار. الكرملين: تثنية كرمل، وهو ماء بجبل من جبلي طيئ. فديد: صوت. أنهم مزقون: المصدر المؤول في محل رفع فاعل. جحاش الكرملين: أي هم جحاش... جملة (لها فديد) في محل نصب حال من «جحاش الكرملين».

(٤) **أوالفًا**: جمع مفرده: آلفة، وهي المحبة ورق: جمع مفرده: ورقاء، والمراد الحمام الأبيض الذي يضرب

أصله: الحَمَامِ، وقوله:

٢٧٥ - ثم زادوا أنهم في قومهمْ غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ [١]

*   *   *

٤٣٥- وانصِبْ بذي الإعمال تِلْوًا واخفِضِ وهو لنصبِ ما سواه مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافتُه إلى ما يليه من مفعول ونصبه له، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا، فإن كان له مفعولان وأضفتَه إلى أحدهما وجب نصب الآخر، فتقول: هذا معطي زيدٍ درهمًا، ومعطي درهم زيدًا.

*   *   *

٤٣٦- واجرُرْ أو انصِبْ تابعَ الذي انخفضْ كمبتغي جاهٍ ومالًا مَنْ نَهَضْ

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، وعمرًا، فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل، وهو الصحيح، والتقدير: ويضرب عمرًا، أو مراعاة لمحل المخفوض، وهو المشهور، وقد روي بالوجهين قوله:

٢٧٦ - الواهبُ المئةِ الهجانِ وعبدَها عُوذًا تُزَجِّي بينها أطفالَها [٢]

بنصب «عبد» وجره، وقال الآخر:

٢٧٧ - هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ [٣]

لونه إلى سواد. الحمي: أصله «الحمام»، حذفت الميم، ثم قلبت الكسرة فتحة والألف باء. أوالفًا: حال منصوب من «القاطنات» في بيت سابق. مكة: مفعول به منصوب. من ورق الحمي: متعلقان بنعت محذوف لـ «أوالفًا».

(١) **غفر**: جمع مفرده: غفور. فخر: جمع مفرده: فخور. أنهم في قومهم غفر: المصدر المؤول في محل نصب مفعول به. ذنبهم: مفعول به منصوب، وهو مضاف.

(٢) **الهجان**: البيض، وهي أكرم الإبل عندهم. عوذ: جمع مفرده: عائذ، وهي الناقة التي وضعت، فولدها يعوذ بها، أي يلجأ إليها. تزجي: تسوق. الواهب: أي هو الواهب. عبدها: معطوف على «المئة» مجرور، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: ويهب عبدها، وهو مضاف. عوذًا: نعت لـ «المئة» على المحل.

(٣) **دينار**: اسم رجل. أخا عون: عطف بيان لـ «عبد رب» منصوب، وهو مضاف. ابن مخراق: نعت لـ «عون» مجرور، وهو مضاف.

بنصب «عبد» عطفًا على محل «دينار»، أو على إضمار فعل، والتقدير: أو تبعث عبدَ رب.

* * *

٤٣٧- وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضُلِ

٤٣٨- فهْوَ كفعلٍ صيغ للمفعول في معناه كالمُعْطى كفافًا يَكتفي

جميع ما تقدم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجردًا عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقًا - يثبت لاسم المفعول فتقول: أمضروب الزيدان الآن، أو غدًا ؟ أو جاء المضروب أبوهما الآن، أو غدًا، أو أمس.

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول «ضُرِب الزيدان» تقول: أمضروب الزيدان [1]؟ وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو: المُعْطَى كفافًا يكتفي، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، و«كفافًا» المفعول الثاني.

* * *

٤٣٩- وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مرتفعْ معنًى كمحمودُ المقاصدِ الوَرِعْ

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به، فتقول في قولك «زيد مضروبٌ عبدُه»: زيد مضروبُ العبدِ، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، ومثله: الورِعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: الورع محمودةٌ مقاصدُه، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: مررت برجل ضاربِ الأبِ زيدًا، تريد «ضاربٍ أبوه زيدًا».

(١) **الزيدان**: نائب فاعل مرفوع.

أبنية المصادر

٤٤٠- فَعْلٌ قياسُ مصدرِ المعَدَّى مِنْ ذي ثلاثةٍ كَرَدَّ رَدَّا

الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على (فَعْلٍ) قياسًا مطردًا، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: رَدَّ رَدًّا، وضرب ضربًا، وفهم فهمًا، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس، وهو غير سديد.

* * *

٤٤١- وفَعِلَ اللازمُ بابُه فَعَلْ كفَرَحٍ وكَجَوًى وكَشَلَلْ

أي: يجيء مصدر (فعِل) اللازم على (فَعَل) قياسًا كـ فرح فرحًا، وجَوِيَ جوًى، وشَلَّتْ يده شَلَلًا.

* * *

٤٤٢- وفَعَلَ اللازمُ مثل قعدا له فُعُولٌ باطرادٍ كغَدَا

٤٤٣- ما لم يكن مستوجبًا فِعَالا أو فَعَلانًا فادْرِ أو فُعَالا

٤٤٤- فأوَّلٌ لذي امتناع كأبى والثانِ للذي اقتضى تَقَلُّبا

٤٤٥- للدا فُعالٌ أو كصوت وشَمِلْ سيرًا وصوتًا الفَعيلُ كَصَهَلْ

يأتي مصدر (فَعَل) اللازم على (فُعول) قياسًا، فتقول: قعد قعودًا، وغدا غُدُوًّا، وبكر بكورًا.

وأشار بقوله «ما لم يكن مستوجبًا فِعالاً . . . إلى آخره» إلى أنه إنما يأتي مصدره على (فُعُول) إذا لم يستحق أن يكون مصدره على (فِعال، أو فَعَلان، أو فُعال). فالذي استحق أن يكون مصدره على (فِعال) هو كل فعل دل على امتناع كـ أبى إباء، ونفر نفارًا، وشرد شرادًا، وهذا هو المراد بقوله «فأول لذي امتناع».

والذي استحق أن يكون مصدره على (فَعَلان) هو كل فعل دل على تقلُّب نحو: طاف طوفانًا، وجال جولانًا، ونزا نزوانًا، وهذا معنى قوله «والثان للذي اقتضى تقلبا».

والذي استحق أن يكون مصدره على (فُعال) هو كل فعل دل على داء، أو صوت، فمثال الأول: سعل سُعالاً، وزُكِم زكامًا، ومشى بطنه مشاء، ومثال الثاني: نعب الغراب نعابًا، ونعق الراعي نعاقًا، وأزَّت القِدْر أزازًا، وهذا هو المراد بقوله «للدا فعال أو لصوت».

وأشار بقوله «وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل» إلى أن (فَعيلًا) يأتي مصدرًا لما دل على سير، ولما دل على صوت، فمثال الأول: ذمل ذميلًا، ورحل رحيلًا، ومثال الثاني: نعب نعيبًا، ونعق نعيقًا، وأزت القدر أزيزًا، وصهلت الخيل صهيلًا .

* * *

٤٤٦- فُعولةٌ فَعَالةٌ لفَعُلا كسَهُل الأمرُ وزيدٌ جَزُلا

إذا كان الفعل على (فَعُل) -ولا يكون إلا لازمًا- يكون مصدره على (فُعُولة) أو على (فَعَالة)، فمثال الأول: سَهُلَ سُهولةً، وصعب صعوبة، وعذب عذوبة، ومثال الثاني: جزل جزالة، وفصح فصاحة، وضخم ضخامة.

* * *

٤٤٧- وما أتى مخالفًا لما مضى فبابُه النَّقْلُ كسُخْط ورِضَى

يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يقتصر فيه على السماع نحو: سَخِط سخطًا، ورَضِي رضًا، وذَهَبَ ذَهابًا، وشَكَر شُكْرًا، وعَظُمَ عَظَمَةً.

* * *

٤٤٨- وغيرُ ذي ثلاثة مقيسُ مصدرِه كقُدِّس التَّقديسُ

٤٤٩- وزكِّه تَزْكِيَةً وأجمِلا إجمالَ مَن تَجَمُّلًا تَجَمَّلا

٤٥٠- واستعذ استعاذةً ثم أقِمْ إقامةً وغالبًا ذا التا لَزِمْ

٤٥١- وما يلي الآخِرَ مُدَّ وافتح مع كسرِ تِلْوِ الثان مما افتُتِحا

٤٥٢- بهَمْزِ وصلٍ كاصطفى وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثالِ قد تَلَمْلَما

ذكر في هذه الأبيات مصادر غير الثلاثي، وهي مقيسة كلها، فما كان على وزن (فعَّل) فإما أن يكون صحيحًا أو معتلًا، فإن كان صحيحًا فمصدره على (تفعيل) نحو: قدَّس تقديسًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (١)، ويأتي أيضًا على وزن (فِعَّال) كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ (٢)، ويأتي على (فِعَال) بتخفيف العين، وقد قرئ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ بتخفيف الذال.

وإن كان معتلًا فمصدره كذلك، لكن يحذف ياء (التفعيل) ويُعَوَّضُ عنها التاء، فيصير مصدره على (تَفْعِلَة) نحو: زكَّى تَزْكِيَةً، وندر مجيئه على (تفعيل) كقوله:

٢٧٨ - باتت تُنَزِّي دلوَها تَنزِيًا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًا (٣)

وإن كان مهموزًا - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على (تفعيل) وعلى (تَفْعِلَة) نحو: خطَّأ تخطيئًا وتخطئة، وجَزَّأ تجزيئًا وتجزئة، ونَبَّأ تنبيئًا وتنبئة.

وإن كان على (أفعَل) فقياس مصدره على (إفعال) نحو: أكرم إكرامًا، وأجمل إجمالًا، وأعطى إعطاء.

هذا إذا لم يكن معتل العين، فإن كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالبًا نحو: أقام إقامة، والأصل: إقوامًا، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعوِّض عنها تاء التأنيث، فصار: إقامة.

وهذا هو المراد بقوله «ثم أقم إقامة»، وقوله «وغالبًا ذا التاء لزم» إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعَوَّض غالبًا، وقد جاء حذفها كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ (٤).

وإن كان على وزن (تفعَّل) فقياس مصدره (تفعُّل) بضم العين نحو: تجمّل تجمُّلًا، وتعلّم تعلُّمًا، وتكرّم تكرُّمًا .

وإن كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه، وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن (انفعل، أو افتعل، أو استفعل) نحو: انطلق انطلاقًا، واصطفى اصطفاء، واستخرج

---

(١) النساء / ١٦٤. (٢) النبأ / ٢٨.

(٣) تنزي: تحرك. شهلة: امرأة عجوز. كما تنزي شهلة: متعلقان بنعت محذوف لـ «تنزيًا»، وما: مصدرية.

(٤) الأنبياء / ٧٣.

استخراجًا، وهذا معنى قوله «وما يلي الآخِر مُدّ وافتحا».

فإن كان (استفعل) معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت، وعوّض عنها تاء التأنيث لزومًا نحو: استعاذ استعاذة، والأصل: استعواذًا، فنقلت حركة الواو إلى العين - وهي فاء الكلمة - وحذفت، وعوض عنها التاء، فصار: استعاذة، وهذا معنى قوله «واستعذ استعاذة».

ومعنى قوله «وضم ما يربع في أمثال قد تلملما» أنه إن كان الفعل على وزن (تفعلل) يكون مصدره على (تفعلُل) بضم رابعه نحو: تلملم تلملمًا، وتدحرج تدحرجًا.

* * *

٤٥٣- فِعْلالٌ أو فَعْلَلَةٌ لفَعْلَلا واجعلْ مقيسًا ثانيًا لا أوّلا

يأتي مصدر (فَعْلَلَ) على (فِعْلال) كـ «دحرج دحراجًا، وسرهف سرهافًا»، وعلى (فَعْلَلَة) - وهو المقيس فيه - نحو: دحرج دحرجة، وبهرج بهرجة، وسرهف سرهفة.

* * *

٤٥٤- لفاعَلَ الفِعالُ والمفاعلة وغيرُ ما مرّ السماعُ عادَلَهْ

كل فعل على وزن (فاعَل) فمصدره (الفِعال، والمفاعلة) نحو: ضارب ضرابًا ومضاربة، وقاتل قتالًا ومقاتلة، وخاصم خصامًا ومخاصمة.

وأشار بقوله «وغيرُ ما مَرّ . . . إلخ» إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يحفظ ولا يقاس عليه، ومعنى قوله «عادله» كان السماع له عديلًا، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ كقولهم - في مصدر (فعَّل) المعتل - (تفعيلًا) نحو:

٢٧٩ - باتت تُنَزِّي دلوَها تَنْزِيًا [1]

والقياس: تنزية، وقولهم في مصدر «حوقل»: حيقالًا، وقياسه: حوقلة نحو: دحرج دحرجة، ومن ورود «حيقال» قوله:

---

(١) تقدم برقم / ٢٧٨

٢٨٠ - يا قومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشرُّ حيقالِ الرجالِ الموتُ [١]

وقولهم في مصدر «تفعّل»: تِفِعّالًا نحو: تملق تملاقًا، والقياس: تفعل تفعُّلًا، نحو: تملق تملقًا.

* * *

٤٥٥- وفَعْلَة لمرَّة كجَلْسَه وفِعْلَةٌ لهيئة كجِلْسَه

إذا أريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل (فَعلة) بفتح الفاء نحو: ضربته ضربة، وقتلته قتلة.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدر على تاء التأنيث، فإن بُني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو: نعمة ورحمة، فإذا أريد المرة وصف بـ «واحدة» [٢].

وإن أريد بيان الهيئة منه قيل (فِعْلَة) بكسر الفاء نحو: جلس جِلْسَةً حسنة، وقعد قعدة، ومات ميتة.

* * *

٤٥٦- في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذَّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَه

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو: أكرمته إكرامة، ودحرجته دِحْراجة.

وشذ بناء (فِعْلَة) للهيئة من غير الثلاثي كقولهم: هي حسنة الخِمْرَةِ، فبنوا (فعلة) من «اختمر»، وهو حَسَنُ العِمَّةِ، فبنوا (فعلة) من «تعمَّم».

---

(١) حوقلت: كبرت وضعفت. دنوت: قربت من هذا يا: أداة نداء. قوم: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف. وياء المتكلم المحذوفة: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

(٢) كرحم رحمة واحدة.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
(والصفاتِ المشبهاتِ بها)

٤٥٧- كفاعلٍ صُغ اسمَ فاعلٍ إذا   من ذي ثلاثةٍ يكون كغذا

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعِل)، وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فعَل) بفتح العين متعديًا كان أو لازمًا نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغذا فهو غاذٍ.

فإن كان الفعل على وزن (فعِل) بكسر العين فإما أن يكون متعديًا أو لازمًا، فإن كان متعديًا فقياسه أيضًا أن يأتي اسم فاعله على (فاعل) نحو: ركب فهو راكب، وعلم فهو عالم، وإن كان لازمًا، أو كان الثلاثي على (فعُل) بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منهما (فاعل) إلا سماعًا، وهذا هو المراد بقوله:

٤٥٨- وهْوَ قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ   غيرَ مُعَدًّى بل قياسُه فَعِلْ

٤٥٩- وأفعَلٌ فَعْلانُ نحوُ أشِرٍ   ونحوُ صَدْيانَ ونحوُ الأجْهَرِ

أي: إتيان اسم الفاعل على وزن (فاعل) قليل في (فعُل) بضم العين كقولهم: حَمُض فهو حامض، وفي (فعِل) بكسر العين غير متعد نحو: أَمِنَ فهو آمن، وسلم فهو سالم، وعَقِرت المرأة فهي عاقر، بل قياس اسم الفاعل من (فعِل) المكسور العين إذا كان لازمًا أن يكون على (فعِل) بكسر العين نحو: نَضِرَ فهو نَضِر، وبطر فهو بطر، وأشر فهو أشر، أو على (فَعْلان) نحو: عَطِش فهو عطشان، وصَدِيَ فهو صديان، أو على (أفعل) نحو: سَوِدَ فهو أسود، وجَهِرَ فهو أجهر.

* * *

٤٦٠- وفَعْلٌ أولى وفَعيلٌ بفَعُلْ   كالضخم والجميل والفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١- وأفعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ   وبسوى الفاعل قد يَغنى فَعَلْ

إذا كان الفعل على وزن (فعُل) بضم العين كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) كـ ضَخُمَ فهو ضَخْم، وشَهُم فهو شهم، وعلى (فعيل) نحو: جَمُلَ فهو جميل،

وشَرُف فهو شريف. ويقل مجيء اسم فاعله على (أفعل) نحو: خطب فهو أخطب، وعلى (فَعَلٍ) نحو: بَطُلَ فهو بطل.

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من (فَعَل) المفتوح العين أن يكون على (فاعل)، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير (فاعل) قليلًا نحو: طاب فهو طيِّب، وشاخ فهو شَيْخ، وشاب فهو أشْيَب، وهذا معنى قوله «**وبسوى الفاعل قد يغنى فعل**».

* * *

٤٦٢- وزِنَةُ المضارعِ اسمُ فاعلٍ   من غير ذي الثلاث كالمُواصِلِ

٤٦٣- مع كسرِ متلوِّ الأخير مطلقا   وضَمُّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقا

٤٦٤- وإن فتحتَ منه ما كان انكسرْ   صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنتَظَرْ

يقول: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقًا، أي سواء كان مكسورًا من المضارع أو مفتوحًا، فتقول: قاتل يقاتل فهو مقاتل، ودحرج يدحرج فهو مدحرج، وواصل يواصل فهو مواصل، وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج، وتعلم يتعلم فهو متعلم.

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسورًا، وهو ما قبل الآخر نحو: مُضارَب، ومُقاتَل، ومُنتظَر.

* * *

٤٦٥- وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرَد   زنةُ مفعولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة (مفعول) قياسًا مطردًا نحو: قصدته فهو مقصود، وضربته فهو مضروب، ومررت به فهو ممرور به.

* * *

٤٦٦- وناب نقلًا عنه ذو فَعيلٍ   نحوُ فتاةٍ أو فتًى كحيلِ

ينوب (فعيل) عن (مفعول) في الدلالة على معناه نحو: مررت برجل جريح، وامرأة

جريح، وفتاة كحيل، وفتى كحيل، وامرأة قتيل، ورجل قتيل، فناب «**جريح، وكحيل، وقتيل**»عن«**مجروح، ومكحول، ومقتول**».

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله «**وناب نقلاً عنه ذو فعيلٍ**».

وزعم ابن المصنف أن نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة (فعيل) عن (مفعول): وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل) كجريح، فإن كان للفعل (فعيل) بمعنى (فاعل) لم ينب قياسًا كـ «**عليم**»، وقال في باب التذكير والتأنيث: وصوغ (فعيل) بمعنى (مفعول) على كثرته غير مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعتَذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الإجماع على أن (فعيلًا) لا ينوب عن (مفعول)، يعني نيابة مطلقة، أي من كل فعل، وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل).

ونبَّه المصنف بقوله «**نحو فتاة أو فتى كحيل**» على أن (فعيلًا) بمعنى (مفعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مُبَيَّنَةً في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن (فعيلًا) ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: مررت برجل جريحٍ عبدُه، فترفع «عبد» بـ «جريح»، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة.



الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤٦٧- صفةٌ استُحسِنَ جَرُّ فاعلٍ معنًى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

قد سبق أن المراد بالصفة ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، و«**أفعل**» التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو: حسن الوجهِ، ومنطلق اللسان، وطاهر القلب، والأصل: حسن وجهُه، ومنطلق لسانه، وطاهر قلبه، فـ «**وجهه**» مرفوع بـ «**حسن**» على الفاعلية، و«**لسانه**» مرفوع بـ «**منطلق**»، و«**قلبه**» مرفوع بـ «**طاهر**»، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: زيدٌ ضاربُ الأبِ عَمْرًا، تريد: ضارب أبوه عمرًا، ولا زيد قائم الأب غدًا، تريد: زيد قائم أبوه غدًا، وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: زيد مضروبُ الأبِ، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة.

* * *

٤٦٨- وصوغُها من لازمٍ لحاضِرِ كطاهرِ القلبِ جميلِ الظاهرِ

يعني أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعد، فلا تقول: زيدٌ قاتلُ الأبِ بكرًا، تريد: قاتل أبوه بكرًا، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم نحو: طاهر القلب، وجميل الظاهر، ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله «**الحاضر**»، فلا تقول: زيد حسن الوجه غدًا، أو أمس.

ونبّه بقوله «**كطاهر القلب جميل الظاهر**» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين:

أحدهما: ما وازن المضارع نحو: طاهر القلب، وهذا قليل فيها.

والثاني: ما لم يوازنه، وهو الكثير، نحو: جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأب. وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو: منطلق اللسان.

* * *

٤٦٩-وعملُ اسمِ فاعلٍ المُعَدَّى لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّا

أي: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي، وهو الرفع والنصب نحو: زيد حسنٌ الوجهَ، ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به، لأن «حسنًا» شبيه بـ «ضارب» فعمل عمله.

وأشار بقوله «على الحد الذي قد حدا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

* * *

٤٧٠- وسَبْقُ ما تعملُ فيه مُجْتَنَبْ وكونُه ذا سببيةٍ وَجَبْ

لما كانت الصفة المشبهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه، فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول «زيد الوجهَ حسنٌ» كما تقول: زيد عمرًا ضارب، ولم تعمل إلا في سببيٍّ نحو: زيد حسن وجهه، ولا تعمل في أجنبيٍّ، فلا تقول: زيد حسن عمرًا، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو: زيد ضارب غلامه، وضارب عمرًا.

* * *

٤٧١- فارفع بها وانصِبْ وجُرَّ معَ ألْ ودون ألْ مصحوبَ ألْ وما اتَّصَلْ

٤٧٢- بها مضافًا او مجردًا ولا تجرُرْ بها مع أل سُمًا مِن أل خلا

٤٧٣- ومن إضافةٍ لتاليها وما لم يَخْلُ فهْوَ بالجواز وُسِما

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام نحو: الحسن، أو مجردة عنهما نحو: حسن، وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول بـ «أل» نحو: الحسن الوجه، وحسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافًا لما فيه «أل» نحو: الحسن وجهِ الأبِ، وحسن وجهِ الأبِ.

الثالث: أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه، وبرجل حسنٍ وجهُه.

الرابع: أن يكون مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِه، وبرجل حسنٍ وجهُ غلامِه.

الخامس: أن يكون مجردًا من «أل» دون الإضافة نحو: الحسنُ وجهِ أبٍ، وحسن وجهُ أبٍ.

السادس: أن يكون المعمول مجردًا من «أل» والإضافة نحو: الحسن وجهًا، وحسن وجهًا.

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة إما أن يرفع أو ينصب أو يجر، فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة، وإلى هذا أشار بقوله **«فارفع بها»**، أي: بالصفة المشبهة، **«وانصب وجر مع أل»**، أي: إذا كانت الصفة بـ **«أل»** نحو: الحسن، ودون **«أل»**، أي: إذا كانت الصفة بغير **«أل»** نحو: حسن، **«مصحوب أل»**، أي: المعمول المصاحب لـ **«أل»** نحو: الوجه، **«وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا»**، أي: والمعمول المتصل بها، أي: بالصفة إذا كان المعمول مضافًا أو مجردًا من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله **«مضافًا»** المعمول المضاف إلى ما فيه **«أل»** نحو: وجه الأب، والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وجهه، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو: وجه غلامه، والمضاف إلى المجرد من **«أل»** دون الإضافة نحو: وجه أب.

وأشار بقوله **«ولا تجرر بها مع أل . . . إلى آخره»** إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها إذا كانت الصفة بـ **«أل»** أربع مسائل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: الحسن وجهِه.

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو: الحسن وجهِ غلامِه.

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من «أل» دون الإضافة نحو: الحسن وجهِ أبٍ.

الرابعة: جر المعمول المجرد من «أل» والإضافة نحو: الحسن وجهٍ.

فمعنى كلامه «**ولا تجرر بها**»، أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع «**أل**» اسمًا خلا من «**أل**» أو خلا من الإضافة لما فيه «**أل**»، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسنِ الوجهِ، والحسن وجهِ الأبِ، وكما يجوز جرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير «**أل**» على كل حال.



التعجب

٤٧٤- بأفعلَ انطِقْ بعد ما تعجُّبا أو جِئْ بأَفْعِلْ قبل مجرورٍ ببا

٤٧٥- وتِلْوَ أفعَلَ انصِبَنَّهُ كما أوفى خليلَينا وأَصْدِقْ بهما

للتعجب صيغتان:

إحداهما: «ما أفعله».

والثانية: «**أفعِلْ به**». وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بـ «**أفعَلَ**» بعد «**ما**» للتعجب نحو: ما أحسن زيدًا ! وما أوفى خليلَينا ! أو جئ بـ «**أفعِلْ**» قبل مجرور بـ «**با**» نحو: أحسِنْ بالزيدين ! وأصدق بهما !

فـ «**ما**» مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، و«**أحسن**» فعل ماض، فاعله ضمير مستتر عائد على «**ما**»، و«**زيدًا**» مفعول «**أحسن**»، والجملة خبر عن «**ما**»، والتقدير: شيء أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا، وكذلك «**ما أوفى خليلينا !**» .

وأما «**أفعِلْ**» ففعل أمر، ومعناه التعجب لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية «**أفعَل**» بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو: ما أفقرني إلى عفو الله! وعلى فعلية «**أفعِلْ**» بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

٢٨١ - ومستبدلٍ من بعد غَضْبى صُرَيْمةً فأحرِ به من طولِ فقرٍ وأحرِيا [١]

أراد «**وأحرِيَنْ**» بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفًا في الوقف .

وأشار بقوله «**وتلو أفعَل**» إلى أن تاليَ «**أفعَل**» ينصب لكونه مفعولاً نحو: ما أوفى خليلينا !

ثم مثل بقوله «**وأصدِقْ بهما!**» للصيغة الثانية.

---

(١) **غضبى**: اسم للمئة من الإبل. صريمة: قطعة من الإبل من بين العشرين والثلاثين. أحر: فعل ماض جاء على صيغة الأمر مبني على حذف حرف العلة. به: الباء: حرف جر زائد. الهاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. من طول فقر: متعلقان بالفعل «**أحر**».

وما قدمناه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: شيء أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم، وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: أيُّ شيءٍ أحسن زيدًا ؟ وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: شيء أحسن زيدًا عظيمٌ.

* * *

٤٧٦-وحذفَ ما منه تعجبتَ استبِحْ إن كان عند الحذف معناه يَضِحْ

يجوز حذف المتعجَّب منه، وهو المنصوب بعد «**أفعَل**»، والمجرور بالباء بعد «**أفعِلْ**» إذا دل عليه دليل، فمثال الأول قوله:

٢٨٢ -أرى أمَّ عمرو دمعُها قد تحدَّرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا[1]

التقدير: وما كان أصبرها ! فحذف الضمير، وهو مفعول «**أفعل**» للدلالة عليه بما تقدم. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، التقدير والله أعلم: وأبصر بهم، فحذف «**بهم**» لدلالة ما قبله عليه.

وقول الشاعر:

٢٨٣ - فذلك إنْ يلقَ المنيَّةَ يلقها حميدًا وإنْ يستَغْنِ يومًا فأجْدِرِ[3]

أي: فأجدر به، فحذف المتعجب منه بعد «**أفعل**» وإن لم يكن معطوفًا على «**أفعل**» مثله، وهو شاذ.

* * *

---

(١) جملة (دمعها قد تحدر) في محل نصب حال. بكاء: مفعول لأجله منصوب. كان: زائدة.

(٢) مريم / ٣٨

(٣) **ذلك**: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. اللام للبعد. الكاف: حرف خطاب. جملة (إن يلق المنية يلقها) في محل رفع خبر.

٤٧٧- وفي كلا الفعلين قِدْمًا لَزِما مَنْعُ تصرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِما

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من «**أفعَل**» غير الماضي، ولا من «**أفعِل**» غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

٤٧٨- وصُغْهما من ذي ثلاث صُرِّفا قابلِ فضلٍ تَمَّ غيرِ ذي انتِفا

٤٧٩- وغيرِ ذي وصفٍ يضاهي أشْهلا وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة:

أحدها: أن يكون ثلاثيًا، فلا يبنيان مما زاد عليه نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفًا، فلا يبنيان من فعل غير متصرف كـ «**نعم، وبئس، وعسى، وليس**».

الثالث: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة، فلا يبنيان من «**مات، وفني**» ونحوهما، إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة نحو «**كان**» وأخواتها، فلا تقول: ما أكون زيدًا قائمًا ! وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيًا، واحترز بذلك من المنفي لزومًا نحو: ما عاج فلان بالدواء، أي: ما انتفع به، أو جوازًا نحو: ما ضربت زيدًا.

السادس: أن لا يكون الوصف منه على «**أفعَل**»، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كـ «**سَوِد فهو أسود، وحمر فهو أحمر**»، والعيوب كـ «**حَوِل فهو أحول، وعور فهو أعور**»، فلا تقول: ما أسوده ! ولا ما أحمره ! ولا ما أحوله ! ولا ما أعوره ! ولا أعوِرْ به ! ولا أحْوِلْ به !

السابع: أن لا يكون مبنيًا للمفعول نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فلا تقول: ما أضرب زيدًا! تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِع به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقَعَه.

* * *

٤٨٠- وأشدِدَ او أشَدّ أو شبهُهما يخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِما
٤٨١- ومصدرُ العادمِ بعدُ ينتصبْ وبعد أفعِلْ جرُّه بالبا يجِبْ

يعني أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ «أشدِدْ» ونحوه، وبـ «أشدّ» ونحوه، ويُنْصَبُ مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد «أفعل» مفعولًا، ويجر بعد «أفعِلْ» بالباء، فتقول: ما أشد دحرجته واستخراجه! وأشدد بدحرجته واستخراجه! وما أقبح عوره ! وأقبح بعوره ! وما أشد حمرته ! وأشدد بحمرته!

* * *

٤٨٢- وبالندور احكُمْ لغير ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الذي منه أُثِرْ

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حُكِمَ بندوره، ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم: ما أخصره! من «اختُصِر»، فبنوا «أفعَل» من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو مبني للمفعول، وكقولهم: ما أحمقه ! فبنوا «أفعل» من فعل الوصفُ منه على «أفعل» نحو: حَمِق فهو أحمق، وقولهم: ما أعساه! وأعس به! فبنوا «أفعل، وأفعل به» من «عسى»، وهو فعل غير متصرف.

* * *

٤٨٣- وفعلُ هذا البابِ لن يُقَدَّما معمولُه ووصلُه بما الزَما
٤٨٤- وفصْلُه بظرف أو بحرف جَرّ مستعملٌ والخُلْفُ في ذاك استقرّ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: زيدًا ما أحسن! ولا ما زيدًا أحسن ! ولا بزيد أحسِنْ ! ويجب وصله بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسن معطيك الدرهم !»: ما أحسن الدرهم معطيك ! ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: ما أحسن بزيد مارًّا ! تريد: ما أحسن مارًّا بزيد، ولا ما أحسن عندك جالسًا ! تريد: ما أحسن جالسًا عندك، فإن كان الظرف أو المجرور معمولًا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف،

والمشهور جوازه خلافًا للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب: لله درُّ بني سُلَيْم ! ما أحسن في الهيجاء لقاءها ! وأكرم في اللزَبات عطاءها! وأثبت في المكرمات بقاءها ! وقول علي - كرَّم الله وجهه - وقد مر بعمّار، فمسح التراب عن وجهه: أعزِزْ عليَّ أبا اليَقْظان أن أراك صريعًا مُجَدَّلا ! ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

٢٨٤ - وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأحبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما (١)

وقوله:

٢٨٥ - خليلَيَّ ما أحرى بذي اللُّبِّ أن يُرى صبورًا ولكن لا سبيلَ إلى الصبرِ (٢)

---

(١) **إلينا**: متعلقان بالفعل «أحبب». أن تكون المقدم: المصدر المؤول في محل رفع فاعل. والأصل: بأن تكون...

(٢) **بذي اللب**: متعلقان بالفعل «أحرى». أن يرى: المصدر المؤول في محل نصب مفعول به.

«نعم، وبئس»، وما جرى مجراهما

٤٨٥- فعلان غيرُ متصرفينِ نعمَ وبئسَ رافعان اسمينِ
٤٨٦- مقارِنيْ أل أو مضافين لما قارَنَها كنعم عُقبى الكُرَما
٤٨٧- ويرفعانِ مضمرًا يُفَسِّرُهْ مميِّزٌ كنعم قومًا معشرُهْ

مذهب جمهور النحويين أن «نعم، وبئس» فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد .

وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السير على بئس العَيْرُ، وقول الآخر: واللهِ ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاءٌ، وبِرُّها سرِقةٌ. وخُرِّج على جعل «نعم، وبئس» مفعولين لقول محذوف واقعٍ صفةً لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا «نعم، وبئس»، والتقدير: نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير، وما هي بولد مقولٍ فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء «نعم، وبئس» على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولابدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون محلى بالألف واللام نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [1]، واختُلِف في هذه اللام [2]، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل «زيد»، ثم خصصت «زيدًا» بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازًا، وكأنك قد جعلت «زيدًا» الجنس كله مبالغةً، وقيل: هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما فيه «أل» كقوله [3] «نعم عقبى الكُرَما»، ومنه قوله

---

(١) الأنفال / ٤٠. (٢) أي: أل.
(٣) أي كقول الناظم.

تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [(١)].

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبةٍ على التمييز نحو: نعم قومًا معشرُه [(٢)]، ففي «نعم» ضمير مستتر يفسره «قومًا»، و«معشره» مبتدأ.

وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بـ «نعم»، وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قومًا» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثل «نعم قومًا معشره»: قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [(٣)]، وقول الشاعر:

٢٨٦ - لنعم موئلًا المولى إذا حُذِرَت بأساءُ ذي البغي واستيلاءُ ذي الإحَنِ [(٤)]

وقول الآخر:

٢٨٧ - تقول عِرسي وهي لي في عَوْمَرَهْ بئس امرأً وإنني بئس المَرَهْ [(٥)]

* * *

٤٨٨- وجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهُمُ قدِ اشتَهَرْ

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نعم» وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نعم الرجل رجلًا زيد، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

٢٨٨ - والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهُمُ فحلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ [(٦)]

---

(١) النحل / ٣٠. (٢) مثال الناظم.

(٣) الكهف / ٥٠.

(٤) **موئلًا**: ملجأ ومرجعًا. حذرت: خيفت. بأساء: شدة. الإحن: جمع مفرده: إحنة، وهي الحقد وإضمار العداوة. نعم: فعل ماض جامد مبني على الفتح. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو. موئلًا: تمييز منصوب. المولى: مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة قبله في محل رفع خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، أي: الممدوح.

(٥) **عرسي**: امرأتي. عومرة: صياح وجلبة وصخب وضجيج. جملة (هي لي في عومرة) في محل نصب حال. جملة (بئس المرة) مقول لقول محذوف، أي: مقول في حقي بئس المرة. وجملة القول المحذوف في محل رفع خبر لـ **«إن»**.

(٦) **زلّاء**: قليلة لحم الأليتين. منطيق: متأزرة بما يعظم عجيزتها، وهي كناية عن امتهانها. التغلبيون: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو. جملة (بئس الفحل فحلهم...) في محل رفع خبر.

وقوله:

٢٨٩ - تزوّدْ مثلَ زاد أبيك فينا   فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا[1]

وفصَّل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو «نعم الرجل فارسًا زيد» وإلا فلا نحو: نعم الرجل رجلًا زيد.

فإن كان الفاعل مضمرًا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقًا نحو: نعم رجلًا زيدٌ.

* * *

٤٨٩- وما مميِّزٌ وقيل فاعلٌ   في نحو نعم ما يقول الفاضلُ

تقع «ما» بعد «نعم، وبئس»، فتقول: نعم ما، أو نعِمّا، وبئس ما، ومنه قوله تعالى: ﴿تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [3].

واختلف في «ما» هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

* * *

٤٩٠- ويُذْكَرُ المخصوصُ بعدُ مبتدا   أو خبرَ اسمٍ ليس يبدو أبدا

يذكر بعد «نعم، وبئس» وفاعلهما اسم مرفوع، وهو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبرًا عنه نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ونعم غلامُ القومِ زيدٌ، وبئس غلام القوم عمرو، ونعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو، وفي إعرابه وجهان مشهوران:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هو زيد، وهو عمرو، أي:

---

(١) **تزود:** اتخذ زادًا. والمراد به السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.

(٢) البقرة / ٢٧١.   (٣) البقرة / ٩٠.

الممدوح زيد، والمذموم عمرو.

ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول.

وقيل: هو مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: زيد الممدوح.

* * *

٤٩١- وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كفى كالعِلْمُ نعم المُقْتَنى والمُقْتَفى

إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخِرًا كقوله تعالى في أيّوب ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [1]، أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح، وهو «أيوب» لدلالة ما قبله عليه.

* * *

٤٩٢- واجعلْ كبئس ساء واجعلْ فَعُلا من ذي ثلاثة كنعم مُسْجَلا

تستعمل «ساء» في الذم استعمال «بئس»، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلًا لـ «بئس»، وهو المحلى بالألف واللام نحو: ساء الرجل زيد، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: ساء غلامُ القومِ زيدٌ، والمضمَر المفسَّر بنكرة بعده نحو: ساء رجلًا زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [2]، ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد «بئس» وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله «واجعل فَعُلا» إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على (فَعُل) لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة «نعم، وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: شَرُف الرجلُ زيد، ولؤم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلًا زيد.

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في «عَلِمَ» أن يقال «عَلُم الرجل زيد» بضم عين الكلمة، وقد مثَّل هو وابنه به، وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع»

---

(١) ص / ٤٤. (٢) الأعراف / ١٧٧.

إلى (فَعُلَ) بضم العين، لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها، ولم تحوّلها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها، بل نبقيها على حالها كما أبقوها، فتقول: عَلِم الرجل زيد، وجهل الرجل عمرو، وسمع الرجل بكر.

* * *

٤٩٣- ومثلُ نعم حبّذا الفاعلُ ذا وإن تُرِدْ ذمًّا فقُلْ لا حبَّذا

يقال في المدح «حبذا زيد»، وفي الذم «لا حبذا زيد» كقوله:

٢٩٠ - ألا حبذا أهلُ المَلا غيرَ أنه إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبذا هيا [١]

واختُلِف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه، وأن من نقل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه، واختاره المصنف - إلى أن «حب» فعل ماض، و«ذا» فاعله، وأما المخصوص فجوَّز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوَّز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد، أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام اللَّخْمِيّ - واختاره ابن عصفور- إلى أن «حبذا» اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت «حب» مع «ذا» وجُعِلَتا اسمًا واحدًا.

وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن «حبذا» فعل ماض، و«زيد» فاعله، فرُكِّبَتْ «حب» مع «ذا»، وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.

* * *

٤٩٤- وأوْلِ ذا المخصوصَ أيًّا كان لا تَعْدِلْ بذا فهو يُضاهي المَثَلا

أي: أَوْقِعِ المخصوص بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أي حال كان من الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ولا تُغَيِّرْ «ذا» لتغير المخصوص، بل يلزم الإفراد

---

(١) **الملا**: الفضاء الواسع.

والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَل، والمثل لا يُغيَّر، فكما تقول «**الصيفَ ضَيَّعتِ اللبَنَ**» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ تقول «**حبذا زيد، وحبذا هند، والزيدان والهندان والزيدون والهندات**»، فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: حَبَّذي هند، وحبذان الزيدان، وحبَّتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات.

* * *

٤٩٥- وما سوى ذا ارفع بحَبُ أو فَجُرْ بالبا ودون ذا انضمامُ الحا كَثُرْ

يعني أنه إذا وقع بعد «حب» غير «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ «حب» نحو: حَبَّ زيدٌ، والجر بباء زائدة نحو: حَبَّ بزيدٍ، وأصل «حَبَّ»: حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء، فصار: حب.

ثم إن وقع بعد «حَبَّ»: «ذا» وجب فتح الحاء، فتقول: حَبَّ ذا، وإن وقع بعدها غير «ذا» جاز ضم الحاء وفتحها، فتقول: حُبَّ زيد، وحَبَّ زيد، وروي بالوجهين قوله:

٢٩١ - فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ [1]



(١) **اقتلوها**: الضمير يعود إلى الخمرة، وقتلها: مزجها بالماء لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها حب: فعل ماض مبني على الفتح. بها: الباء: حرف جر زائد. ها: ضمير متصل في محل رفع فاعل. مقتولة: تمييز منصوب.

(أفعل) التفضيل

٤٩٦- صُغْ من مَصُوغٍ منه للتعجبِ أفعلَ للتفضيل وأبَ اللُّذْ أُبِي

يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن (أفعل)، فتقول «**زيدٌ أفضلُ من عمرو، وأكرم من خالد**» كما تقول: ما أفضل زيدًا ! وما أكرم خالدًا !

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء «**أفعل**» التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كـ «**دحرج، واستخرج**»، ولا من فعل غير متصرف كـ «**نعم، وبئس**»، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كـ «**مات، وفني**»، ولا من فعل ناقص كـ «**كان**» وأخواتها، ولا من فعل منفي نحو: ما عاج بالدواء، وما ضرب، ولا من فعل يأتي الوصف منه على (أفعل) نحو «**حَمِر، وعَوِر**»، ولا من فعل مبني للمفعول نحو «**ضُرِب، وجُنَّ**»، وشذ منه قولهم: هو أخصَرُ من كذا، فبنوا (أفعل) التفضيل من «**اختُصِر**»، وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: أسودُ من حَلَكِ الغراب، وأبيض من اللبن، فبنوا (أفعل) التفضيل شذوذًا من فعل الوصفُ منه على (أفعل).

* * *

٤٩٧- وما به إلى تعجب وُصِلْ لمانعٍ به إلى التفضيل صِلْ

تقدم في باب التعجب أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ «**أشد**» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب، فكما تقول: ما أشد استخراجه ! تقول: هو أشد استخراجًا من زيد، وكما تقول: ما أشد حمرته! تقول: هو أشد حمرةً من زيد، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «**أشد**» مفعولًا، وهـهنا ينتصب تمييزًا.

* * *

٤٩٨- وأفعلَ التفضيلِ صِلْه أبدا تقديرًا او لفظًا بمِنْ إنْ جُرِّدا

لا يخلو (أفعل) التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجردًا.

الثاني: أن يكون مضافًا.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجردًا فلا بد أن يتصل به «مِنْ» لفظًا أو تقديرًا جارَّةً للمفضل نحو: زيد أفضل من عمرو، وقد تحذف «من» ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (١)، أي: وأعز منك نفرًا.

وفُهِمَ من كلامه أن (أفعل) التفضيل إذا كان بـ «أل» أو مضافًا لا تصحبه «من»، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل الناس من عمرو.

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان (أفعل) التفضيل خبرًا كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله:

٢٩٢ - دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا فظَلَّ فؤادي في هواكِ مُضَلَّلا (٢)

فـ «أجمل» أفعل تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في «دنوت»، وحذفت منه «من»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم (أفعل) التفضيل المجرد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩- وإنْ لمنكور يُضَفْ أو جُرِّدا أُلْزِمَ تذكيرًا وأنْ يُوَحَّدا

فتقول: زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين،

(١) الكهف / ٣٤.

(٢) جملة (قد خلناك...) في محل نصب حال. خلناك: الكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. كالبدر: متعلقان بمفعول به ثان محذوف. أجمل: حال ثانية منصوب.

والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء، فيكون (أفعل) في هاتين الحالتين مذكرًا ومفردًا، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

* * *

٥٠٠- وتِلْوُ أل طِبْقٌ وما لمعرِفة أُضِيفَ ذو وجهين عن ذي معرفه

٥٠١- هذا إذا نويتَ معنى من وإن لم تنو فهو طِبْقُ ما به قُرِنْ

إذا كان (أفعل) التفضيل بـ «أل» لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفُضْلى، والهندان الفُضْلَيان، والهندات الفُضْل، أو الفُضْلَيات، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: الزيدون الأفضل، ولا الزيدان الأفضل، ولا هند الأفضل، ولا الهندان الأفضل، ولا الهندات الأفضل، ولا يجوز أن تقترن به «من»، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو.

فأما قوله:

٢٩٣ - ولستَ بالأكثرِ منهمْ حَصًى وإنـمـا الـعـزةُ لـلـكـاثـر [1]

فيخرَّج على زيادة الألف واللام، والأصل: ولستَ بأكثرَ منهم، أو جَعْلِ «منهم» متعلقًا بمحذوف مجرد عن الألف واللام لا بما دخلت عليه الألف واللام، والتقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم.

وأشار بقوله «**وما لمعرفة أضيف . . . إلخ**» إلى أن (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقُصِد به التفضيل جاز فيه وجهان:

أحدهما: استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله، فتقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء.

---

(١) **الأكثر حصى**: كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار. العزة: القوة والغلبة. الكاثر: الغالب في الكثرة. لست: فعل ماض ناقص مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. بالأكثر: الباء: حرف جر زائد. الأكثر: خبرها مجرور لفظًا منصوب محلًا.

والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله، فتقول: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فُضْلَيا النساء، والهندات فُضَلُ النساء، أو فُضْلَيات النساء، ولا يتعين الاستعمال الأول خلافًا لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [١]، ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [٢].

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: -ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني منازلَ يوم القيامة أحاسنُكم أخلاقًا، المُوَطَّئون أكنافًا، الذين يَألفون ويُؤْلَفون-.

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح [٣] في قوله: فاخترنا أفصحهن، قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى، فيقول: فُصْحاهن.

فإن لم يُقْصَد التفضيل تعيَّنت المطابقة كقولهم: الناقِصُ والأشَجُّ أعدلا بني مروان [٤]، أي: عادلا بني مروان.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله «**هذا إذا نويت معنى من . . . البيت**» أي: جواز الوجهين - أعني المطابقة وعدمها - مشروط بما إذا نُوِيَ بالإضافة معنى «مِنْ»، أي: إذا نوي التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٥]، وقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [٦]، أي: وهو هيِّن عليه، وربكم عالم بكم.

---

(١) البقرة / ٩٦. (٢) الأنعام / ١٢٣.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

(٤) **الناقص**: هو يزيد بن عبد الملك. والأشج: هو عمر بن عبد العزيز.

(٥) الروم / ٢٧. (٦) الإسراء / ٥٤.

وقول الشاعر:

٢٩٤ - وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشَعُ القومِ أعجَلُ [١]

أي: لم أكن بعَجِلِهِمْ، وقوله:

٢٩٥ - إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعزُّ وأطولُ [٢]

أي: دعائمه عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس.

وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح [٣] أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٤]: إنه بمعنى «هيِّن»، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى: عزيزة طويلة، وإن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك له.

* * *

٥٠٢- وإنْ تكن بتِلْوِ مِنْ مُستَفهِما فلهما كن أبدًا مقدِّما

٥٠٣- كمثل ممَّن أنت خيرٌ ولدى إخبارِ التقديمُ نَزْرًا وَرَدا

تقدم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجردًا جيء بعده بـ «من» جارَّةً للمفضَّل عليه نحو: زيد أفضل من عمرو، و«من» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام، فإنه يجب حينئذ تقديم «من» ومجرورها نحو: ممن أنت خير ؟ ومن أيِّهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيِّهم أنت أفضل ؟ وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبارِ التقديمُ نزرًا وردا».

---

(١) تقدم برقم / ٨١.

(٢) **سمك**: رفع. بيتًا: المراد به بيت المجد والشرف. دعائمه: جمع مفرده: دعامة، وهي في الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السقوط. جملة (دعائمه أعز...) في محل نصب نعت لـ «بيتًا».

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري.

(٤) الروم / ٢٧.

ومن ذلك قوله:

٢٩٦ - فقالت لنا أهلًا وسهلًا وزوّدَتْ   جنى النّحْل بل ما زَوّدَتْ منه أطيبُ [١]

والتقدير: بل ما زوَّدت أطيب منه، وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

٢٩٧ - ولا عيب فيها غير أن سريعها   قَطوفٌ وأنْ لا شيءَ منهن أكسَلُ [٢]

التقدير: وأن لا شيء أكسلُ منهن.

وقوله:

٢٩٨ - إذا سايرت أسماءُ يومًا ظعينة   فأسماءُ من تلك الظعينةِ أَمْلَحُ [٣]

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

* * *

٥٠٤- ورفعُه الظاهرَ نَزْرٌ ومتى   عاقَب فعلًا فكثيرًا ثَبَتا

٥٠٥- كلن ترى في الناسِ من رفيقِ   أولى به الفضلُ من الصديقِ

لا يخلو (أفعل) التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا، فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا نحو: زيد أفضل من عمرو، ففي «أفضل» ضمير مستتر عائد على «زيد»، فلا تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، فترفع «أبوه» بـ «أفضل» إلا في لغة ضعيفة، حكاها سيبويه.

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صَحّ أن يرفع ظاهرًا قياسًا مطردًا، وذلك في كل موضع وقع فيه (أفعل) بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضَّلًا على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، فـ «الكحل»

---

(١) **أهلًا وسهلًا**: أي أتيتم قومًا أهلًا ونزلتم موضعًا سهلًا. جنى النحل: ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها. أهلًا: مفعول به للفعل المحذوف.

(٢) **قطوف**: بطيء، متقارب الخطو. غير أن سريعها قطوف: اسم منصوب على الاستثناء، وهو مضاف. المصدر المؤول في محل جر مضاف إليه. أن: مخففة من الثقيلة حرف ناسخ. واسمها ضمير الشأن محذوف. جملة (لا شيء منهن أكسل) في محل رفع خبر.

(٣) **سايرت**: جارت وباهت. ظعينة: امرأة.

مرفوع بـ «أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحلُ كزيد، ومثله قوله ﷺ: **«ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة»**.

وقول الشاعر، أنشده سيبويه:

٢٩٩ - مررت على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يُظْلِم واديا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخوفَ إلا ما وقى الله ساريا[1]

فـ «ركب» مرفوع بـ «أقل»، فقول المصنف **«ورفعه الظاهر نزر»** إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله **«ومتى عاقب فعلًا»** إشارة إلى الحالة الثانية.



(١) **وادي السباع**: اسم موضع بطريق البصرة. تئية: مصدر تأيا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأنى وتمهل. سار: اسم فاعل من **«سرى»**، أي: سار في الليل. جملة (لا أرى...) في محل نصب حال. كوادي السباع: متعلقان بمفعول به ثان مقدم محذوف. واديًا: مفعول به أول مؤخر منصوب أقل: نعت لـ **«واديًا»** منصوب. تئية: تمييز منصوب. به: متعلقان بحال محذوفة من **«ركب»**. ركب: فاعل مرفوع. جملة (أتوه) في محل رفع نعت لـ **«ركب»** إلا: أداة حصر. ما وقى الله: المصدر المؤول في محل نصب نائب ظرف زمان. ساريًا: تمييز منصوب.

(التوابع)

١ - النعت

٥٠٦- يتبع في الإعراب الاسماءَ الأوّلْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبَدَلْ

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا.

فيدخل في قولك «**الاسم المشارك لما قبله في إعرابه**» سائر التوابع، وخبر المبتدأ نحو: زيد قائم، وحال المنصوب نحو: ضربت زيدًا مجردًا.

ويخرج بقولك «**مطلقًا**» الخبر، وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقًا، بل في بعض أحواله بخلاف التابع، فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب نحو: مررت بزيدٍ الكريمِ، ورأيت زيدًا الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ.

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

* * *

٥٠٧- فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بوَسْمِه أو وَسْمِ ما به اعتَلَقْ

عَرَّفَ النعت بأنه التابع المكمِّل متبوعَه ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجل كريم، أو من صفات ما تعلق به -وهو سببيُّه- نحو: مررت برجل كريم أبوه.

فقوله «**التابع**» يشمل التوابع كلها، وقوله «**المكمل . . . إلى آخره**» مخرج لما عدا النعت من التوابع.

والنعت يكون للتخصيص نحو: مررت بزيد الخياط، وللمدح نحو: مررت بزيد الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [١]، وللذم نحو: مررت بزيد الفاسق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [٢]، وللترحُّم نحو: مررت بزيد المسكين، وللتأكيد نحو: أمسِ الدابرُ لا يعود، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [٣].

(١) الفاتحة / ١.
(٢) النحل / ٩٨.
(٣) الحاقة / ١٣.

٥٠٨- وليُعطَ في التعريفِ والتنكير ما لما تلا كامرُرْ بقومٍ كُرَما

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره نحو: مررت بقوم كرماء، ومررت بزيد الكريم، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: مررت بزيد كريم، ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول: مررت برجل الكريم.

* * *

٥٠٩- وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقْفُ ما قَفَوْا

تقدم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره - وهي التثنية والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميرًا مستترًا طابق المنعوت مطلقًا نحو:

زيد رجل حسن، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات، فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: رجل حَسُنَ، ورجلان حسنا، ورجال حسنوا، وامرأة حسنت، وامرأتان حسنتا، ونساء حسُنَّ .

وإن رفع، أي النعت، اسمًا ظاهرًا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردًا، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهرًا، فتقول **«مررت برجل حسنةٍ أمُّه»** كما تقول: حَسُنَتْ أمُّه **«وبامرأتين حسن أبواهما، وبرجال حسن آباؤهم»** كما تقول: حسن أبواهما، وحسن آباؤهم.

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميرًا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب -وهي الرفع والنصب والجر- وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهرًا طابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من

التعريف والتنكير.

وأما الخمسة الباقية - وهي: التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا: فإن أسند إلى مؤنث أُنِّث وإن كان المنعوت مذكرًا، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّر وإن كان المنعوت مؤنثًا، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أُفْرِدَ وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

* * *

٥١٠- وانعَتْ بمشتق كصَعْبٍ وذَرِبْ وشبهِهِ كذا وذي والمُنْتَسِبْ

لا ينعت إلا بمشتق لفظًا أو تأويلًا.

والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا، أي: المشار إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة نحو: مررت برجل ذي مال، أي: صاحب مال، وبزيدٍ ذو قام، أي: القائم، والمنتسب نحو: مررت برجل قرشيٍّ، أي: منتسب إلى قريش.

* * *

٥١١- ونعتوا بجملة مُنَكَّرا فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خبَرا

تقع الجملة نعتًا كما تقع خبرًا وحالًا، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو: مررت برجل قام أبوه، أو أبوه قائم، ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم، وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرَّف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعَل منه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [1]، وقول الشاعر:

---

(١) يس / ٣٧

٣٠٠ - ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني [١]

فـ «نسلخ» صفة لـ «الليل»، و«يسبني» صفة لـ «اللئيم»، ولا يتعيَّن ذلك لجواز كون «نسلخ، ويسبني» حالين.

وأشار بقوله «فأعطيت ما أعطيته خبرًا» إلى أنه لا بدَّ للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه كقوله:

٣٠١ - وما أدري أغيَّرهم تناءٍ وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا [٢]

التقدير: أم مال أصابوه، فحذف الهاء، وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [٣]، أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه».

وفي كيفية حذفه قولان:

أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة.

والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولًا، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه»، ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار «تجزي».

* * *

٥١٢- وامنعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإنْ أتَتْ فالقولَ أضمِرْ تُصِبِ

لا تقع الجملة الطلبية صفة، فلا تقول: مررت برجل اضرِبْه، وتقع خبرًا خلافًا لابن الأنباري، فتقول: زيدٌ اضرِبْه، ولما كان قوله «فأعطيت ما أعطيته خبرًا» يوهم أن كل جملة وقعت خبرًا يجوز أن تقع صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب»، أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فيخرَّج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمولَ القول المضمر.

---

(١) **اللئيم**: الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع. ثمت: حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ.

(٢) **تناء**: بعد. جملة (أغيرهم تناء...) في محل نصب سد مسد مفعولي «**ما أدري**».

(٣) البقرة/ ٤٨.

وذلك كقوله:

٣٠٢ - حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ جاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئب قَطْ [1]

فظاهر هذا أن قوله «**هل رأيت الذئب قط**» صفة لـ «**مذق**»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «**هل رأيت الذئب قط**» مقول لقول مضمر هو صفة لـ «**مذق**»، والتقدير: بمذق مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك «**زيد اضربه**» زيد مقول فيه اضربه ؟ فالجواب أن فيه خلافًا، فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

* * *

٥١٣-ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

يكثر استعمال المصدر نعتًا نحو: مررت برجل عَدْلٍ، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساء عدل، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، وهو مؤول إما على وضع «**عدل**» موضع «**عادِل**»، أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف «**ذي**» وأقيم «**عدل**» مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازًا أو ادعاء.

* * *

٥١٤- ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختلفْ فعاطفًا فرِّقْهُ لا إذا ائتلَفْ

إذا نعت غير الواحد فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، فتقول: مررت بالزيدين الكريمِ والبخيل، وبرجال فقيهٍ وكاتبٍ وشاعر. وإن اتفق جيء به مثنى أو مجموعًا نحو: مررت برجلين كريمين، وبرجال كرماء.

(١) **جن الظلام**: ستر كل شيء، والمراد أقبل. اختلط: كناية عن انتشاره واتساعه. مذق: لبن ممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما، لأن فيه غبرة وكدرة. حتى: حرف ابتداء.

٥١٥- ونعتَ معمولَيْ وحيدَيْ معنى وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغير استثنا

إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل أتبع النعتُ المنعوتَ رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، وحدثت زيدًا وكلمت عمرًا الكريمين، ومررت بزيد وجُزْت على عمرو الصالحين.

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع، فتقول **«جاء زيد وذهب عمرو العاقلين»** بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين [١]، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان [٢]، وتقول: انطلق زيد وكلمت عمرًا الظريفين، أي: أعني الظريفين، أو الظريفان، أي: هما الظريفان، ومررت بزيد وجاوزت خالدًا الكاتبين، أو الكاتبان.

* * *

٥١٦- وإنْ نعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ مفتقرًا لذكرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها، فتقول: مررت بزيد الفقيهِ الشاعرِ الكاتب.

* * *

٥١٧- واقطعْ أوَ اتبِعْ إنْ يكن معيَّنا بدونها أو بعضَها اقطعْ مُعْلِنا

إذا كان المنعوت متضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، وإن كان معينًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه: الإتباع والقطع.

* * *

٥١٨- وارفعْ أو انصِبْ إن قَطَعْتَ مُضْمَرا مبتدأً أو ناصبًا لن يظهرا

أي: إذا قُطِع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل

(١) **العاقلين**: مفعول به منصوب.

(٢) **العاقلان**: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف، تقديره: هما.

نحو: مررت بزيد الكريمُ، أو الكريمَ، أي: هو الكريم، أو أعني الكريمَ.

وقول المصنف «لن يظهرا» معناه أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح نحو: مررت بزيد الكريمُ، أو ذم نحو: مررت بعمرو الخبيثُ، أو ترحُّم نحو: مررت بزيد المسكينُ.

فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار نحو: مررت بزيد الخياطُ، أو الخياطَ، وإن شئت أظهرت، فتقول: هو الخياط، أو أعني الخياطَ، والمراد بالرافع والناصب لفظة «هو، أو أعني».

* * *

٥١٩- وما مِنَ المنعوت والنعتِ عُقِلْ يجوزُ حذفُه وفي النعتِ يَقِلْ

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ (١)، أي: دروعًا سابغاتٍ، وكذلك يحذف النعت إذ دل عليه دليل، لكنه قليل.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ (٢)، أي: البيِّن، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ (٣)، أي: الناجين.



(١) سبأ / ١١.
(٢) البقرة / ٧١.
(٣) هود / ٤٦.

٢ - التوكيد

٥٢٠- بالنفس أو بالعين الاسم أُكِّدا   معَ ضميرٍ طابَقَ المؤَكَّدا

٥٢١- واجمَعْهما بأفعُلٍ إنْ تَبِعا   ما ليس واحدًا تكن مُتَّبِعَا

التوكيد قسمان:

أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي.

والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يرفع تَوَهُّمَ مضاف إلى المؤكَّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان «النفس، والعين»، وذلك نحو: جاء زيد نفسُه، فـ «نفسه» توكيد لـ «زيد»، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: جاء خبرُ زيد، أو رسولُه، وكذلك «جاء زيد عينه».

ولا بدَّ من إضافة «النفس، أو العين» إلى ضمير يطابق المؤكَّد نحو: جاء زيدٌ نفسُه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها. ثم إن كان المؤَكَّد بهما مثنى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أفعُل)، فتقول: جاء الزيدان أنفسُهما، أو أعينهما، والهندان أنفسهما، أو أعينهما، والزيدون أنفسهم، أو أعينهم، والهندات أنفسهن، أو أعينهن .

* * *

٥٢٢-وكُلًا اذكرْ في الشُّمول وكِلا   كلتا جميعًا بالضميرِ مُوصَلا

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك «كل، وكلا، وكلتا، وجميع».

فيؤكد بـ «كل، وجميع» ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو: جاء الركبُ كلُّه، أو جميعه، والقبيلة كلها، أو جميعها، والرجال كلهم، أو جميعهم، والهندات كلهن، أو جميعهن، ولا تقول: جاء زيد كله.

ويؤكد بـ «كلا» المثنى المذكر نحو: جاء الزيدان كلاهما، وبـ «كلتا» المثنى المؤنث نحو: جاءت الهندان كلتاهما.

ولا بدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد كما مُثِّلَ.

٥٢٣- واستعملوا أيضًا ككلٍّ فاعلَهْ من عَمَّ في التوكيد مثلَ النَّافِلَهْ

أي: استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل «**عامَّة**» مضافًا إلى ضمير المؤكد نحو: جاء القوم عامتهم، وقلَّ مَنْ عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه، وإنما قال «**مثل النافلة**» لأن عَدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة، لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

* * *

٥٢٤- وبعدَ كلٍّ أكَّدوا بأجمعا جمعاءَ أجمعينَ ثم جُمَعَا

أي: يجاء بعد «**كل**» بـ «**أجمع**» وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بـ «**أجمع**» بعد «**كله**» نحو: جاء الركبُ كلُّه أجمعُ، وبـ «**جمعاء**» بعد «**كلها**» نحو: جاءت القبيلة كلها جمعاء، وبـ «**أجمعين**» بعد «**كلهم**» نحو: جاء الرجال كلهم أجمعون، وبـ «**جمع**» بعد «**كلهن**» نحو: جاءت الهندات كلهن جمع.

* * *

٥٢٥- ودونَ كلٍّ قد يجيء أجمعُ جمعاءُ أجمعون ثم جُمَعُ

أي: قد ورد استعمال العرب «**أجمع**» في التوكيد غير مسبوقة بـ «**كله**» نحو: جاء الجيش أجمع، واستعمال «**جمعاء**» غير مسبوقة بـ «**كلها**» نحو: جاءت القبيلة جمعاء، واستعمال «**أجمعين**» غير مسبوقة بـ «**كلهم**» نحو: جاء القوم أجمعون، واستعمال «**جمع**» غير مسبوقة بـ «**كلهن**» نحو: جاء النساء جمع.

وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:

٣٠٣ - يا ليتني كنت صبيًا مُرْضَعا تحملني الذَّلْفاءُ حولًا أكتَعا
إذا بكيتُ قبَّلَتْني أربعا إذًا ظَلِلْتُ الدهرَ أبكي أجمعا [١]

* * *

---

(١) **الذلفاء**: اسم امرأة. حولًا أكتعًا: عامًا كاملًا. يا: حرف تنبيه. حولًا: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «**تحملني**». أكتعًا: توكيد لـ «**حولًا**» منصوب. أربعًا: نائب مفعول مطلق منصوب. إذًا: حرف جواب. الدهر: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «**أبكي**». أجمعا: توكيد لـ «**الدهر**» منصوب.

٥٢٦- وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ وعن نحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِلْ

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أو غير محدودة كوقت وزمن وحين.

ومذهب الكوفيين - واختاره المصنف - جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو: صمت شهرًا كله، ومنه قوله:

٣٠٤ - تحملني الذلفاء حولًا أكتعا (١)

وقوله:

٣٠٥ - قد صرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجمعا (٢)

* * *

٥٢٧- واغْنَ بكلتا في مثنًّى وكلا عن وزن فَعْلاءَ ووزنِ أفْعَلا

قد تقدم أن المثنى يؤكد بـ «النفس، أو العين، وبكلا، وكلتا»، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول **«جاء الجيشان أجمعان، ولا جاء القبيلتان جمعاوان»** استغناء بـ **«كلا، وكلتا»** عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

* * *

٥٢٨- وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ المتصلْ بالنفس والعين فبعدَ المنفصلْ

٥٢٩- عَنيتُ ذا الرفعَ وأكَّدوا بما سواهما والقيدُ لن يُلتَزَما

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بـ **«النفس، أو العين»** إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: قوموا أنتم أنفسُكم، أو أعينكم، ولا تقل: قوموا أنفسكم. فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كلكم، أو قوموا أنتم كلكم.

وكذا إذا كان المؤكَّد غير ضمير رفع بأن كان ضمير نصب أو جر، فتقول: مررت

(١) تقدم برقم / ٣٠٣

(٢) **صرَّت**: صوتت. البكرة: ما يستقى عليها الماء من البئر. يومًا: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل **«صرت»**. أجمع: توكيد لـ **«يومًا»** منصوب.

بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلكم، ورأيتك نفسك، أو عينك، ورأيتكم كلكم.

* * *

٥٣٠- وما من التوكيد لفظيٌ يجي مكرَّرًا كقولك ادرُجي ادرجي

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به نحو: ادرجي ادرجي، وقوله:

٣٠٦ - فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقون احْبِسِ احبس (١)

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (٢).

* * *

٥٣١- ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متصلْ إلا مع اللفظ الذي به وُصِلْ

أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو: مررت بك بك، ورغبت فيه فيه، ولا تقول: مررت بكك.

* * *

٥٣٢- كذا الحروفُ غيرُ ما تحصّلا به جوابٌ كنعم وكبلى

أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما يتصل بالمؤكد نحو: إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائم، وفي الدار في الدار زيد، ولا يجوز: إنَّ إنَّ زيدًا قائم، ولا في في الدار زيد.

---

(١) **أين**: أي إلى أين. أين: اسم استفهام مبني في محل جر بحرف جر محذوف. الجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. إلى أين: توكيد لفظي. النجاة: مبتدأ مؤخر مرفوع. أتاك: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. الكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. أتاك: توكيد لفظي. اللاحقون: فاعل مرفوع بالفعل الأول وعلامة رفعه الواو. احبس: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. الفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. احبس: توكيد لفظي.

(٢) الفجر / ٢١.

فإن كان الحرف جوابًا - كـ «**نعم**، **وبلى**، **وجَيْرِ**، **وأجل**، **وإي**، **ولا**» - جاز إعادته وحده، فيقال لك: أقام زيد ؟ فتقول: نعم نعم، أو لا لا، وألم يقم زيد ؟ فتقول: بلى بلى.

* * *

٥٣٣- ومضمرُ الرفع الذي قد انفصلْ   أكِّدْ بـه كـلَّ ضـمـيـرٍ اتـصـلْ

أي: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعًا كان نحو: قمت أنت، أو منصوبًا نحو: أكرمتني أنا، أو مجرورًا نحو: مررت به هو، والله أعلم.

٣ - العطف

أ - عطف البيان

٥٣٤- العطف إما ذو بيانٍ أو نسق والغرضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ
٥٣٥- فذو البيان تابعٌ شِبْهُ الصِّفَه حقيقةُ القصدِ به مُنكَشِفَهْ

العطف كما ذكر ضربان:

أحدهما: عطف النَّسَق، وسيأتي.

والثاني: عطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان: هو التابع الجامد المشبِه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله نحو:

٣٠٧ - أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

فـ «عمر» عطف بيان، لأنه موضح لـ «أبي حفص».

فخرج بقوله «الجامد» الصفة: لأنها مشتقة، أو مؤولة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعطف النسق، لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد، لأنه مستقل.

* * *

٥٣٦- فأَوْلِيَنْه من وِفَاقِ الأوَّلِ ما مِنْ وفاق الأولِ النعتُ وَلِي

لمّا كان عطف البيان مشبهًا للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

* * *

٥٣٧- فقد يكونان منكَّرَيْنِ كما يكونان معرَّفَيْن

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرَّفين، قيل: ومن

تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [(٢)]، فـ «زيتونة» عطف بيان لـ «شجرة»، و«صديد» عطف بيان لـ «ماء».

* * *

٥٣٨- وصالحًا لبدليةٍ يُرى   في غيرِ نحو يا غلامُ يَعْمُرا

٥٣٩- ونحو بِشرٍ تابع البكريِّ   وليس أنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيِّ

كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا نحو: ضربت أبا عبد الله زيدًا.

واستثنى المصنّف من ذلك مسألتين يتعيَّن فيهما كون التابع عطفَ بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردًا معرفة معربًا والمتبوع منادى نحو: يا غلام يعمرا، فيتعيَّن أن يكون «يعمرا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم، لأنه لو لفظ بـ «يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خاليًا من «أل» والمتبوع بـ «أل»، وقد أضيف إليه صفة بـ «أل» نحو: أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ ، فيتعين كون «زيد» عطفَ بيان، ولا يجوز كونه بدلًا من «الرجل»، لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضاربُ زيدٍ، وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بـ «أل» لا تضاف إلا إلى ما فيه «أل»، أو ما أضيف إلى ما فيه «أل». ومثل «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» قولُه:

٣٠٨ - أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقُوعا [(٣)]

فـ «بشر» عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا، إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر.

وأشار بقوله «وليس أن يبدل بالمرضيّ» إلى أن تجويز كون «بشر» بدلًا غير مرضيّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي.

---

(١) النور / ٣٥.   (٢) إبراهيم / ١٦.

(٣) **ترقبه**: تنتظر خروج روحه، لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله. بشر: عطف بيان لـ «**البكري**» مجرور. جملة (عليه الطير) في محل نصب مفعول به ثان لاسم الفاعل «**تارك**». جملة (ترقبه) في محل نصب حال من «**الطير**». وقوعًا: حال من فاعل «**ترقبه**».

ب - عطف النَّسق

٥٤٠- تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ عطفُ النَّسَقْ كاخصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ مَنْ صَدَقْ

عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها كـ «**اخصص بود وثناء من صدق**».

فخرج بقوله «**المتوسط . . . إلى آخره**» بقية التوابع.

* * *

٥٤١- فالعطفُ مطلقًا بواو ثم فا حتى أم أو كفيكَ صدقٌ ووفا

حروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا، أي: لفظًا وحكمًا، وهي «**الواو**» نحو: جاء زيدٌ وعمرو، وثم نحو: جاء زيد ثم عمرو، والفاء نحو: جاء زيد فعمرو، وحتى نحو: قدم الحُجّاج حتى المشاةُ، وأم نحو: أزيد عندك أم عمرو ؟ وأو نحو: جاء زيد أو عمرو .

والثاني: ما يُشَرِّك لفظًا فقط، وهو المراد بقوله :

٥٤٢- وأَتبَعَتْ لفظًا فحسبُ بل ولا لكنْ كلم يبدُ امرؤٌ لكنْ طَلا

هذه الثلاثة تشرِّك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تضرب زيدًا لكنْ عمرًا .

* * *

٥٤٣- فاعطِفْ بواو سابقا أو لاحقا في الحكم أو مصاحبًا موافقا

لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت «**جاء زيد وعمرو**» دلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مصاحبًا له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [(١)].

* * *

٥٤٤- واخصُصْ بها عطفَ الذي لا يُغني متبوعُه كاصطَفَّ هذا وابني

اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه نحو: اختصم زيدٌ وعمرو، ولو قلت «اختصم زيد» لم يجز، ومثله: اصطَفَّ هذا وابني، وتشارك زيد وعمرو.

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقول: اختصم زيد فعمرو.

* * *

٥٤٥- والفاءُ للترتيب باتصالِ وثم للترتيب بانفصالِ

أي: تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلًا به [(٢)]، وثم على تأخره عنه منفصلًا [(٣)]، أي: متراخيًا عنه نحو: جاء زيد فعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [(٤)]، وجاء زيد ثم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [(٥)].

* * *

٥٤٦- واخصُصْ بفاءٍ عطفَ ما ليس صِلَة على الذي استقَرَّ أنه الصله

اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير نحو: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، ولو قلت «ويغضب زيد، أو ثم يغضب زيد» لم يجز، لأن الفاء تدل على

---

(١) المؤمنون / ٣٧.

(٢) أي: تدل على الترتيب والتعقيب.

(٣) أي: تدل على الترتيب والتراخي.

(٤) الأعلى / ٢.

(٥) فاطر / ١١.

السببيَّة، فاستُغْنِيَ بها عن الرابط، ولو قلت «الذي يطير ، ويغضب منه زيد الذباب» جاز، لأنك أتيت بالضمير الرابط.

* * *

٥٤٧- بعضًا بحتى اعطفْ على كلٍّ ولا يكونُ إلا غايةَ الذي تلا

يشترط في المعطوف بـ «حتى» أن يكون بعضًا مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص نحو: مات الناس حتى الأنبياءُ، وقدم الحجاج حتى المشاة.

* * *

٥٤٨- وأم بها اعطِفْ إثر همز التسويه أو همزة عن لفظ أيٍّ مغنيه

أم على قسمين: منقطعة، وستأتي. ومتصلة: وهي التي تقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ (١)، والتي تقع بعد همزة مُغْنِية عن «أيٍّ» نحو: أزيد عندك أم عمرو ؟ أي: أيُّهما عندك ؟

* * *

٥٤٩- وربما أُسقِطَتِ الهمزةُ إنْ كان خَفَا المعنى بحذفها أُمِنْ

أي: قد تحذف الهمزة - يعني همزةَ التسوية، والهمزةَ المغنية عن «أي» - عند أمن اللبس، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٢) بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم».

وقول الشاعر:

٣٠٩ - لَعَمْرُك ما أدري وإن كنت داريًا بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ (٣)

أي: أبسبع.

---

(١) إبراهيم / ٢١.   (٢) البقرة / ٦.

(٣) **لعمرك**: اللام: لام الابتداء. عمرك: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمرك قسمي. جملة (إن كنت داريًا) في محل نصب حال. إن: وصلية زائدة. جملة (بسبع رمين...) في محل نصب سد مسد مفعولي «ما أدري». أم: حرف عطف. بثمان: الجار والمجرور معطوفان على الجار والمجرور «بسبع».

٥٥٠- وبانقطاعٍ وبمعنى بل وَفَتْ   إن تكُ مما قُيِّدَتْ به خَلَتْ

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية ولا همزة مغنية عن «أي» فهي منقطعة، وتفيد الإضراب كـ «بل» كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ (١)، أي: بل يقولون افتراه، ومثله: إنها لإبل أم شاء، أي: بل هي شاء.

* * *

٥٥١- خيِّرْ أَبِحْ قسِّمْ بأو وأبهِمِ   واشكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

أي: تستعمل «أو» للتخيير نحو: خذ من مالي درهمًا أو دينارًا، وللإباحة نحو: جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين، والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه.

وللتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وللإبهام على السامع نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنتَ عالمًا بالجائي منهما، وقصدت الإبهام على السامع.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (٢)، وللشك نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكًا في الجائي منهما، وللإضراب كقوله:

٣١٠ - ماذا ترى في عيال قد بَرِمْتُ بهم   لم أُحْصِ عِدَّتَهم إلا بعدَّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية   لولا رجاؤك قد قتَّلْتُ أولادي (٣)

أي: بل زادوا.

* * *

٥٥٢- وربَّما عاقَبَتِ الواوَ إذا   لم يُلْفِ ذو النُّطقِ لِلَبسٍ مَنفَذَا

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله:

---

(١) يونس / ٣٧ - ٣٨

(٢) سبأ / ٢٤

(٣) **عيال**: أولاد. برمت: ضجرت وتعبت. ماذا: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم. جملة (قد برمت...) في محل جر نعت لـ «**عيال**». إلا: أداة حصر. بعداد: متعلقان بالفعل «**أحص**».

٣١١ - جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَرًا كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ [١]

* * *

٥٥٣- ومثلُ أو في القصد إمّا الثانيه في نحو إمّا ذي وإمّا النائيه

يعني أن «إمّا» المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده «أو» من التخيير نحو: خُذْ من مالي إمّا درهمًا وإمّا دينارًا، والإباحة نحو: جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين، والتقسيم نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، والإبهام والشك نحو: جاء إما زيد وإما عمرو [٢].

وليست «إمّا» هذه عاطفة خلافًا لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

* * *

٥٥٤- وأوْلِ لكنْ نفيًا او نهيًا ولا نداءً او أمرًا أوِ اثباتًا تلا

أي: إنما يُعْطَفُ بـ «لكن» بعد النفي نحو: ما ضربت زيدًا لكن عمرًا، وبعد النهي نحو: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا.

ويُعْطَفُ بـ «لا» بعد النداء نحو: يا زيد لا عمرو، والأمر نحو: اضرِبْ زيدًا لا عمرًا، وبعد الإثبات نحو: جاء زيد لا عمرو.

ولا يعطف بـ «لا» بعد النفي نحو: ما جاء زيد لا عمرو، ولا يعطف بـ «لكن» في الإثبات نحو: جاء زيد لكن عمرو.

* * *

٥٥٥- وبل كلكن بعد مصحوبَيْها كلم أكن في مَرْبَعٍ بل تَيْهَا

٥٥٦- وانقُلْ بها للثّانِ حُكْمَ الأوّلِ في الخبر المثبت والأمر الجَلِي

يعطف بـ «بل» في النفي والنهي، فتكون كـ «لكن» في أنها تقرِّر حكم ما قبلها،

(١) جاء: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. الفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هو، يعود إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز. الخلافة: مفعول به منصوب.

(٢) إمّا: حرف تفصيل.

وتثبت نقيضه لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدًا بل عمرًا، فقررت النفي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه.

ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر، فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيدًا بل عمرًا.

* * *

٥٥٧- وإنْ على ضميرِ رفعٍ متصلْ عطفتَ فافصِلْ بالضمير المنفصلْ

٥٥٨- أو فاصلٍ ما وبلا فصلٍ يَرِدْ في النظم فاشيًا وضَعفَه اعتَقِدْ

إذا عطفتَ على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [1]، فقوله «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم»، وقد فصل بـ «أنتم».

وورد أيضًا الفصل بغير الضمير، وإليه أشار بقوله «أو فاصل ما»، وذلك كالمفعول به نحو: أكرمتك وزيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [2]، فـ «مَنْ» معطوف على الواو في «يدخلونها»، وصح ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها»، ومثله الفصل بـ «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [3]، فـ «آباؤنا» معطوف على «نا»، وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ «لا».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو: اضربْ أنت وزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [4]، فـ «زوجك» معطوف على الضمير المستتر في «اسكن»، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

---

(١) الأنبياء / ٥٤. (٢) الرعد / ٢٣.
(٣) الأنعام / ١٤٨. (٤) البقرة / ٣٥.

وأشار بقوله «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد ورد في النظم كثيرًا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله:

٣١٢ - قلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [1]

فقوله «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت».

وقد ورد ذلك في النثر قليلًا، حكى سيبويه - رحمه الله تعالى - «مررت برجل سواء والعدم» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعلم من كلام المصنف أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيد ما قام إلا هو وعمرو، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو: زيد ضربته وعمرًا، وما أكرمت إلا إياك وعمرًا.

وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له نحو: مررت بك وبزيد، ولا يجوز: مررت بك وزيد .

هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره المصنف، وأشار إليه بقوله :

٥٥٩- وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلا

٥٦٠- وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مُثْبَتا

أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازمًا، ولا أقول به لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [2] بجر «الأرحام» عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى:

---

(١) زهر: جمع مفرده: زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء. تهادى: تتمايل. نعاج: جمع مفرده: نعجة، والمراد بها بقر الوحش. الفلا: الصحراء. تعسفن: حدن عن الطريق. جملة (تهادى...) في محل نصب حال من فاعل «أقبلت». والأصل: تتهادى. كنعاج الفلا: متعلقان بحال ثانية محذوفة. جملة (تعسفن...) في محل نصب حال من «نعاج الفلا». رملًا: منصوب بنزع الخافض.

(٢) النساء / ١.

٣١٣ - فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتُمنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ (١)

بجر «الأيام» عطفًا على الكاف المجرورة بالباء .

* * *

٥٦١- والفاء قد تحذفُ معْ ما عَطَفَتْ والواوُ إذ لا لَبْسَ وهْيَ انفَرَدَتْ

٥٦٢- بعطفِ عاملٍ مزالٍ قد بقِي معمولُه دفعًا لوهمٍ اتُّقي

قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٢)، أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: راكبُ الناقةِ طليحان، أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان.

وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملًا محذوفًا بقي معموله، ومنه قوله:

٣١٤ - إذا ما الغانيات برزْنَ يومًا وزجَّجْن الحواجبَ والعيونا (٣)

فـ «العيون» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكحَّلْنَ العيون، والفعل المحذوف معطوف على «زججن».

* * *

٥٦٣- وحذفَ متبوعٍ بدا هنا استَبِحْ وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى

---

(١) **قربت** : أخذت. جملة (تهجونا) في محل نصب خبر «قربت». جملة (اذهب) جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك فاذهب. ما: حرف نفي. بك: متعلقان بخبر مقدم محذوف. الأيام: معطوف على الضمير في «بك» مجرور. من: حرف جر زائد. عجب: مبتدأ مؤخر مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

(٢) البقرة / ١٨٤.

(٣) **الغانيات** : جمع مفرده: غانية، وهي المرأة الجميلة. برزن: ظهرن. زججن الحواجب: دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة. ما: حرف زائد. الغانيات: فاعل مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: إذا برز الغانيات. والجملة المحذوفة في محل جر مضاف إليه. جملة (برزن...) لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

﴿تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [١]، قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله «وعطفك الفعل . . . إلى آخره» إلى أن العطف ليس مختصًا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال نحو: يقوم زيد ويقعد [٢]، وجاء زيد وركِبَ [٣]، واضرب زيدًا وقُمْ [٤].

* * *

٥٦٤- واعطِفْ على اسمٍ شِبهِ فِعْلٍ فِعْلا وعكسًا استعمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضًا عكس هذا، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [٥]، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [٦]، ومن الثاني قوله:

٣١٥ - فألفيتُه يومًا يُبيرُ عدوَّه ومُجْرٍ عطاءً يستحق المعابِرا [٧]

وقوله:

٣١٦ - بات يُغَشِّيها بعَضْبٍ باترِ يَقْصِدُ في أسْؤُقِها وجائِرِ [٨]

فـ «مُجْرٍ» معطوف على «يبير»، و«جائر» معطوف على «يقصد».

---

(١) الجاثية / ٣١.
(٢) من عطف المفردات والجمل.
(٣) من عطف الجمل.
(٤) من عطف الجمل.
(٥) العاديات / ٣ - ٤. جملة (أثرن...) في محل جر معطوفة على «المغيرات».
(٦) الحديد / ١٨. جملة (أقرضوا...) في محل نصب معطوفة على «المصدقين».
(٧) **ألفيته**: وجدته. يبير: يهلك. المعابر: جمع مفرده: معبر، وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة. جملة (يبير...) في محل نصب مفعول به ثان. مجر: اسم معطوف على جملة «يبير...» منصوب، وكان عليه أن يقول «مجريًا»، ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر.
(٨) **يغشيها**: يغطيها. عضب: سيف. باتر: قاطع. يقصد: يقطع على غير تمام. جائر: ظالم. جملة (يغشيها...) في محل نصب خبر «بات». جملة (يقصد...) في محل جر نعت ثان لـ «عضب». جائر: اسم معطوف على جملة «يقصد...» مجرور.

٤ - البدل

٥٦٥- التابعُ المقصودُ بالحكم بلا   واسطةٍ هو المسمّى بدلا

البدل: هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة.

فـ «**التابع**» جنس، والمقصود «**بالنسبة**» فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها، و«**بلا واسطة**» أخرج المعطوف بـ «**بل**» نحو: جاء زيد بل عمرو، فإن «**عمرًا**» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي «**بل**»، وأخرج المعطوف بالواو ونحوها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة.

* * *

٥٦٦- مطابقًا أو بعضًا أو ما يشتملْ   عليهِ يُلفى أو كمعطوف ببلْ

٥٦٧- وذا للاضراب اعزُ إنْ قصدًا صَحِبْ   ودونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

٥٦٨- كزُرْهُ خالدًا وقَبِّلْه اليَدَا   واعرِفْهُ حقَّه وخُذْ نَبلًا مُدى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكُلِّ من الكُلِّ، وهو البدل المطابق للمُبْدَلِ منه المساوي له في المعنى نحو: مررت بأخيك زيدٍ، ورزه خالدًا.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلُثَه، وقَبِّلْهُ اليدَ.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو الدال على معنى في متبوعه نحو: أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ، واعرِفْه حقَّه.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه، وهو المراد بقوله «**أو كمعطوف ببل**». وهو على قسمين:

أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، ويسمى بدل الإضراب، وبدل البَداء نحو: أكلت خبزًا لحمًا، قصدتَ أولًا الإخبار بأنك أكلت خبزًا، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا، وهو المراد بقوله «**وذا للاضراب اعز إن قصدًا صحب**»، أي:

البدل الذي هو كمعطوف بـ «بل» انسبه للإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو: رأيت رجلًا حمارًا، أردت أنك تخبر أولًا أنك رأيت حمارًا، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله «**ودون قصد غلط به سلب**»، أي: إذا لم يكن المبدل منه مقصودًا فيسمى البدل بدل الغلط، لأنه مزيل الغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله «**خذ نبلًا مُدى**» يصلح أن يكون مثالًا لكل من القسمين لأنه إن قصد النبل والمدى، فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط، وهو جمع «مُدْيَة»، وهي الشَّفْرَة، فهو بدل الغلط.

* * *

٥٦٩- ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا تُبدِلْهُ إلا ما إحاطةً جَلا
٥٧٠- أو اقتضى بعضًا أو اشتمالا كإنكَ ابتهاجَك استمالا

أي: لا يُبْدَلُ الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان البدل بدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [1]، فـ «**أولنا**» بدل من الضمير المجرور باللام، وهو «نا»، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع نحو: رأيتك زيدًا.

والثاني: كقوله:

٣١٧ - ذريني إنَّ أمرك لن يُطاعا وما ألفيتني حِلْمِي مُضاعا [2]

فـ «حلمي» بدل اشتمال من الياء في «**ألفيتني**».

والثالث: كقوله:

---

(١) المائدة / ١١٤. لأولنا: الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور «لنا».

(٢) جملة (ذريني) لا محل لها من الإعراب ابتدائية. جملة (إن أمرك لن يطاعا) لا محل لها من الإعراب استئنافية. مضاعًا: مفعول به ثان منصوب.

٣١٨ - أوْعَدَني بالسِّجْنِ والأداهِمِ   رِجْلي فرجلي شَثْنَةُ المَناسِمِ [1]

فـ «رجلي» بدل بعض من الياء في «أوعدني».

وفهم من كلامه أنه يبدل الظاهر من الظاهر مطلقًا كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يبدل منه الظاهر مطلقًا نحو: زره خالدًا.

* * *

٥٧١- وبَدَلُ المضمَّن الهمزَ يلي   همزًا كمن ذا أسعيدٌ ام علي

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو: من ذا أسعيد أم علي ؟ وما تفعل أخيرًا أم شرًا ؟ ومتى تأتينا أغدًا أم بعد غدٍ ؟

* * *

٥٧٢- ويُبْدَل الفعلُ من الفعل كمَنْ   يصلْ إلينا يستعِنْ بنا يُعَنْ

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل، فـ «يستعن بنا» بدل من «يصل إلينا»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [2]، فـ «يضاعف» بدل من «يلق»، فإعرابه بإعرابه، وهو الجزم [3]، وكذا قوله:

٣١٩ - إنَّ عليَّ اللهَ أن تُبايعا   تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تجيءَ طائعا [4]

فـ «تؤخذ» بدل من «تبايعا»، ولذلك نصب.

---

(١) أوعدني: تهددني. الأداهم: جمع مفرده: أدهم، وهو القيد. شثنة: غليظة، خشنة. المناسم: جمع مفرده: مَنْسِم، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

(٢) الفرقان / ٦٨ - ٦٩.

(٣) بدل مفرد من مفرد، وبدل جملة من جملة.

(٤) تبايع: تدين للسلطان بالطاعة، وتدخل فيما دخل فيه الناس. عليَّ: متعلقان بخبر «إن» المحذوف. الله: اسم «إن» مؤخر منصوب. أن تبايعا: المصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله. كرهًا: حال منصوب، أي: كارهًا. طائعًا: حال من فاعل «تجيء» منصوب.

النداء

٥٧٣- وللمنادى النّاءِ أو كالناء يا وأيِ وآ كذا أيَا ثم هَيَا
٥٧٤- والهمزُ للدّاني ووا لمن نُدِبْ أو يا وغيرُ وا لدى اللبس اجتُنِبْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبًا أو غيره، فإن كان غير مندوب فإما أن يكون بعيدًا أو في حكم البعيد كالنائم والساهي أو قريبًا، فإن كان بعيدًا أو في حكمه فله من حروف النداء «يا، وأي، وآ، وهيا»، وإن كان قريبًا فله الهمزة نحو: أزيدُ أقبِلْ [١]، وإن كان مندوبًا -وهو المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه- فله «وا» نحو: وا زيداه، وواظهراه، و«يا» أيضًا عند عدم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعيَّنت «وا»، وامتنعت «يا».

* * *

٥٧٥- وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما جا مستغاثًا قد يُعرّى فاعلما
٥٧٦- وذاك في اسم الجنس والمشار له قلَّ ومَنْ يمنَعْه فانصُرْ عاذِلَهْ

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: وا زيداه، ولا مع الضمير نحو: يا إياك قد كُفيتُكَ، ولا مع المستغاث نحو: يا لَزيد.

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازًا، فتقول في «يا زيد أقبل»: زيدُ أقبل، وفي «يا عبدَ الله اركب»: عبدَ الله اركب، لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال «ومن يمنعه فانصر عاذله»، أي: انصر من يعذِلُه على منعه لورود السماع به، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [٢]، أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

٣٢٠ - ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرأ س شيبًا إلى الصِّبا من سبيلِ [٣]

---

(١) المشهور أن «الهمزة وأي» لنداء القريب، و«أيا وهيا» لنداء البعيد، و«يا» تصلح لنداء القريب والبعيد.
(٢) البقرة / ٨٥.
(٣) ارعواء: انكفافًا. ارعواء: مفعول مطلق منصوب. بعد اشتعال الرأس: ظرف زمان منصوب متعلق بخبر

أي: يا ذا، ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: أَصْبِحْ ليلُ، أي: يا ليل، وأَطْرِقْ كَرَا، أي: يا كرا [١] .

* * *

٥٧٧–وابْنِ المعرَّفَ المنادى المفردا   على الذي في رفعه قد عُهِدا

لا يخلو المنادى من أن يكون مفردًا أو مضافًا أو مشبَّهًا به. فإن كان مفردًا فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة.

فإن كان مفردًا – معرفة، أو نكرة مقصودة – بُنِيَ على ما كان يرفع به، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها نحو: يا زيدُ، ويا رجل، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو: يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويا رُجَيْلون، ويكون في محل نصب على المفعولية، لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر، نابت «يا» منابه، فأصل «يا زيد»: أدعو زيدًا، فحذف «أدعو»، ونابت «يا» منابه.

* * *

٥٧٨– وانْوِ انضمامَ ما بَنَوْا قبل النّدا   ولْيُجْرَ مُجرى ذي بناء جُدِّدا

أي: إذا كان الاسم المنادى مبنيًا قبل النداء قُدِّر بعد النداء بناؤه على الضم نحو: يا هذا، ويجري مجرى ما تجدَّد بناؤه بالنداء كـ «زيد»: في أنه يُتْبَعُ بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول «يا هذا العاقلُ، والعاقلَ» بالرفع والنصب كما تقول: يا زيد الظريفُ، والظريفَ.

* * *

٥٧٩– والمفردَ المنكورَ والمضافا   وشبهَه انصِبْ عادمًا خلافا

تقدم أن المنادى إذا كان مفردًا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به، وذكر هنا أنه إذا كان مفردًا نكرة، أي: غير مقصودة، أو مضافًا، أو مشبَّهًا به نصب.

«ليس» المحذوف، وهو مضاف. شيئًا: تمييز منصوب. إلى الصبا: متعلقان بحال محذوفة من «سبيل». من: حرف جر زائد. سبيل: اسم «ليس» مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

(١) **أصله**: يا كروان.

فمثال الأول قول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، وقول الشاعر:

٣٢١ - أيا راكبًا إما عَرَضْتَ فبَلِّغا   نداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا [1]

ومثال الثاني قولك: يا غلامَ زيد، ويا ضاربَ عمرو.

ومثال الثالث قولك: «يا طالعًا جبلًا، ويا حسنًا وجهُه، ويا ثلاثةً وثلاثين» فيمن سمَّيْتَه بذلك.

* * *

٥٨٠- ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتحَنَّ من   نحو أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

أي: إذا كان المنادى مفردًا علمًا، ووصف بـ «ابن» مضافٍ إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين «ابن» جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم نحو: يا زيدُ بنَ عمرو، والفتح إتباعًا نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطًا.

* * *

٥٨١- والضمُّ إنْ لم يَلِ الابنُ عَلَما   أو يَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

أي: إذا لم يقع «ابن» بعد عَلَمٍ أو لم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه، فمثال الأول نحو: يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا زيدُ الظريفَ ابن عمرو.

ومثال الثاني: يا زيدُ ابنَ أخينا، فيجب بناء «زيد» على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف «ابن» والحالة هذه.

٥٨٢- واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطرارًا نُوِّنا   مما له استحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

تقدم أنه إذا كان المنادى مفردًا معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم،

---

(١) عرضت: أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: جمع مفرده: ندمان، وهو النديم المشارب، وقد يطلق على الجليس الصاحب، وإن لم يكن مشاركًا على الشراب. إما: إن: حرف شرط جازم. ما: حرف زائد. بلغا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا. من نجران: متعلقان بحال محذوفة من «نداماي». جملة (أن لا تلاقيا) في محل نصب مفعول به ثان. أن: مخففة من الثقيلة حرف ناسخ. اسمها ضمير الشأن محذوف. جملة (لا تلاقيا) في محل رفع خبر «أن». وخبر «لا» النافية للجنس محذوف، أي: لا تلاقي لنا.

وذكر هنا أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

٣٢٢ - سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ (١)

ومن الثاني قوله:

٣٢٣ - ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالت يا عديًّا لقد وقتكَ الأواقي (٢)

* * *

٥٨٣- وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وأل إلا مَعَ الله ومَحْكِيِّ الجُمَلْ

٥٨٤- والأكثرُ اللهُمَّ بالتعويضِ وشذَّ يا اللهم في قَريضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و«أل» في غير اسم الله تعالى وما سمِّيَ به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله:

٣٢٤ - فيا الغلامان اللذان فَرّا إيا كما أن تُعْقِبانا شرّا (٣)

وأما مع اسم الله تعالى ومحكيّ الجُمَل فيجوز، فتقول «**يا ألله**» بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه «**الرجلُ منطلقٌ**»: يا الرجل منطلق أقْبِلْ.

والأكثر في نداء اسم الله « **اللهُمّ**» بميم مشددة معوَّضة من حرف النداء، وشذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله:

٣٢٥ - إني إذا ما حدثٌ ألَمّا أقولُ يا اللهم يا اللهما (٤)

---

(١) **مطر**: اسم رجل. جملة (يا مطر) لا محل لها من الإعراب معترضة.

(٢) جملة (يا عديًا. لقد وقتك الأواقي) مقول القول. جملة (يا عديًا) لا محل لها من الإعراب ابتدائية. جملة (لقد وقتك الأواقي) جواب قسم محذوف لا محل لها من الإعراب، أي: واللهِ لقد وقتك.. جملة القسم المحذوف وجوابه لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(٣) **الغلامان**: منادى مبني على الألف في محل نصب. اللذان فرّا: نعت لـ «**الغلامان**» مرفوع وعلامة رفعه الألف. إياكما: مفعول به بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: أحذر. أن تعقبانا: المصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف. أي: من أن تعقبانا. شرًا: مفعول به ثان منصوب.

(٤) **حدث**: مكروه. ألمّ: نزل. جملة (إذا ما حدث ألمّ أقول...) في محل رفع خبر «**إنّ**». ما: حرف زائد. حدث: فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. أي: إذا ما ألمّ حدث..اللهم: منادى مبني على الضم في محل نصب. الميم المشددة: حرف زائد.

فصل [تابع المنادى]

٥٨٥- تابعَ ذي الضمِّ المضافَ دون أل ... ألزِمْهُ نصبًا كأزيدُ ذا الحِيَلْ

أي: إذا كان تابع المنادى المضموم مضافًا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو.

* * *

٥٨٦- وما سواه انصِبْ أو ارفعْ واجعلا ... كمستقلٍّ نَسَقًا وبدلا

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه - وهو المضاف المصاحب لـ «أل»، والمفرد - فتقول «**يا زيد الكريم الأبِ**» برفع الكريم ونصبه، و«**يا زيد الظريف**» برفع «**الظريف**» ونصبه . وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفة، فتقول «**يا رجلُ زيدٌ، وزيدًا**» بالرفع والنصب، و«**يا تميم أجمعون، وأجمعين**».

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إذا كان مفردًا نحو «**يا رجلُ زيدُ، ويا رجلُ وزيدُ**» كما يجب الضم لو قلت: يا زيد، ويجب نصبه إن كان مضافًا نحو «**يا زيدُ أبا عبدِ الله، ويا زيدُ وأبا عبد الله**» كما يجب نصبه لو قلت: يا أبا عبد الله.

* * *

٥٨٧- وإنْ يكن مصحوبَ أل ما نُسِقا ... ففيه وجهان ورفعٌ يُنتَقى

أي: إنما يجب بناء المنسوق [١] على الضم إذا كان مفردًا معرفة بغير «**أل**».

فإن كان بـ «**أل**» جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال «**ورفع ينتقى**»، أي: يُختار، فتقول «**يا زيد والغلام**» بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [٢] برفع «**الطير**» ونصبه.

---

(١) أي المعطوف عطف نسق.

(٢) سبأ / ١٠.

٥٨٨- وأيُّها مصحوبَ أل بعدُ صفَهْ يلزمُ بالرفع لدى ذي المعرفه
٥٨٩- وأيهذا أيها الذي وَرَدْ ووصفُ أيٍّ بسوى هذا يُرَدْ

يقال: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيهذا، ويا أيها الذي فعل كذا، فـ «أي» منادى مفرد مبني على الضم، و«ها» زائدة [1]، و«الرجل» صفة لـ «أي»، ويجب رفعه عند الجمهور، لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياسًا على جواز نصب «الظريف» في قولك «يا زيد الظريف» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أي» إلا باسم جنس محلى بـ «أل» كالرجل، أو باسم إشارة نحو: يا أيهذا أقبل، أو بموصول محلى بـ «أل»: يا أيها الذي فعل كذا.

* * *

٥٩٠- وذو إشارة كأيٍّ في الصفه إنْ كان تركها يُفيتُ المعرفه

يقال: يا هذا الرجل، فيجب رفع «الرجل» إن جعل «هذا» وُصْلَةً لندائه كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله «إن كان تركها يُفيتُ المعرفة»، فإن لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

* * *

٥٩١- في نحو سعدُ سعدَ الأوسِ ينتصبْ ثانٍ وضُمَّ وافتحْ أوَّلًا تُصِبْ

يقال «يا سعدُ سعدَ الأوس [2]»، ويا تيمُ تيمَ عديٍّ [3]، و يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ [4]» فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول الضم والنصب .

(١) **ها**: حرف تنبيه.
(٢) الجملة من قول الشاعر:
أيا سعد سعد الأوس كن أنت مانعًا ويا سعد سعد الخزرجينَ الغطارفِ
(٣) الجملة من قول الشاعر:
يا تيم تيم عديٍّ لا أبا لكم لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ
(٤) الجملة من قول الشاعر:
يا زيد زيد اليعملات الذُّبَّلِ تطاول الليل عليك فانزلِ

فإن ضم الأول كان الثاني منصوبًا على التوكيد، أو على إضمار «**أعني**» [١]، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء.

وإن نصب الأول فمذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مقحم [٢] بين المضاف والمضاف إليه، ومذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني، وأن الأصل: يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ، فحذف «**عديٍّ**» الأول لدلالة الثاني عليه.



(١) **أي**: مفعول به منصوب بفعل محذوف، تقديره: أعني.

(٢) **أي**: زائد.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢- واجعَلْ منادًى صحَّ إنْ يُضفْ ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم فإما أن يكون صحيحًا أو معتلًا، فإن كان معتلًا فحكمه كحكمه غيرَ منادى، وقد سبق حكمه في المضاف إلى ياء المتكلم. وإن كان صحيحًا جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذف الياء، والاستغناء بالكسرة نحو: يا عبدِ، وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة نحو: يا عبديْ، وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو: يا عبدَ.

الرابع: قلبها ألفًا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة نحو: يا عبدا.

الخامس: إثبات الياء محركة بالفتح نحو: يا عبديَ.

* * *

٥٩٣- وفتحٌ او كسرٌ وحذفُ اليا استمَرْ في يا ابنَ أمِّ يا ابنَ عمِّ لا مفَرْ

إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء إلا في «ابن أمّ، وابن عمّ»، فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح، فتقول «يا ابن أم أقبِلْ، ويا ابن عم لا مفر» بفتح الميم وكسرها.

٥٩٤- وفي الندا أبتِ أُمّتِ عَرَضْ واكسرْ أو افتحْ ومنَ اليا التا عِوَضْ

يقال في النداء «يا أبت، ويا أمت» بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقول «يا أبتي، ويا أمتي» لأن التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه.

أسماء لازمت النداء

٥٩٥- وفُلُ بعضُ ما يُخَصُّ بالندا لُؤْمانُ نَوْمانُ كذا واطَّرَدا

٥٩٦- في سبِّ الانثى وزنُ يا خَباثِ والأمرُ هكذا من الثلاثي

٥٩٧- وشاع في سبِّ الذكور فُعَلُ ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشعر فُلُ

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء نحو «**يا فُلُ**»، أي: يا رجل، و«**يا لُؤْمان**» للعظيم اللؤم، و«**يا نَوْمان**» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله «**واطردا في سب الأنثى**» إلى أنه ينقاس في النداء استعمال (فَعالِ) مبنيًا على الكسر في ذم الأنثى وسبِّها من كل فعل ثلاثي نحو: يا خباثِ، ويا فَساق، ويا لكاع.

وكذلك ينقاس استعمال (فَعَالِ) مبنيًا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو: نزالِ، وضراب، وقتال، أي: انزِلْ، واضرِبْ، واقتُلْ.

وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصودًا به سبُّ الذكور نحو: يا فُسَقُ، ويا غُدَر، ويا لُكَعُ، ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله «**وجر في الشعر فل**» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله:

٣٢٦ - تَضِلُّ منه إبلي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أمسِكْ فلانًا عن فُلِ [1]



---

(١) **اللجة**: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب. أُمسك فلانًا عن فلان: أي احجز بينهم. في لجة: متعلقان بالفعل «**تدافع**» في بيت سابق. جملة (أمسك...) مقول لقول محذوف، أي: يقال فيها أمسك...

الاستغاثة

٥٩٨- إذا استغيثَ اسمٌ منادًى خُفِضا   باللام مفتوحًا كيا لَلْمُرْتَضَى

يقال: يا لَزيدٍ لِعمرو [١]، فيُجَرُّ المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث له بلام مكسورة، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر نحو: لَك، ولَه .

* * *

٥٩٩- وافتحْ معَ المعطوف إن كرّرتَ يا   وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

إذا عطف على المستغاث مستغاثٌ آخر فإما أن تتكرر معه «يا» أولا. فإن تكررت لزم الفتح نحو: يا لَزيد ويا لَعمرو لِبَكْرٍ. وإن لم تتكرر لزم الكسر نحو **«يا لَزيد ولِعمرو لِبكر»** كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله **«وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا»**، أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه **«يا»** اكسر اللام وجوبًا، فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه **«يا»** ومع المستغاث له.

* * *

٦٠٠- ولامُ ما استُغِيثَ عاقَبَتْ ألِفْ   ومثلُه اسمٌ ذو تعجُّب أُلِفْ

تحذف لام المستغاث، ويؤتى بألف في آخره عوضًا عنها نحو: يا زيدا لعمرو [٢]، ومثل المستغاث المتعجَّب منه نحو: يا للداهية، ويا للعَجب، فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتُعاقِب اللامَ في الاسم المتعجب منه ألفٌ، فتقول: يا عجَبَا لزيد.

---

(١) **يا**: أداة نداء واستغاثة. لزيد: متعلقان بأداة النداء. لعمرو: متعلقان بحال محذوفة من **«زيد»**، والتقدير: مدعوًا.

(٢) **يا**: أداة نداء واستغاثة. زيدا: منادى مستغاث به مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة المناسبة للألف، والألف للاستغاثة.

الندبة

٦٠١- ما للمنادى اجعَلْ لمندوب وما نُكِّرَ لم يُندَبْ ولا ما أُبهِما
٦٠٢- ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي اشتَهَرْ كبئرِ زمزمٍ يلي وا مَنْ حَفَرْ

المندوب: هو المُتَفَجَّع عليه نحو: وا زيداه، والمُتَوَجَّع منه نحو: وا ظهراه.

ولا يندب إلا المعرفة، فلا تندب النكرة، فلا يقال: وا رجلاه، ولا المبهم كاسم الإشارة نحو: وا هذاه، ولا الموصول إلا إن كان خاليًا من «أل»، واشتهر بالصلة كقولهم: وا مَنْ حفر بئر زمزماه .

* * *

٦٠٣- ومُنتهى المندوبِ صِلْهُ بالألِف مَتلُوُّها إن كان مثلَها حُذِف
٦٠٤- كذاك تنوينُ الذي به كَمَلْ من صلةٍ أو غيرِها نلتَ الأمَلْ

يلحق آخرَ المنادى المندوب ألفٌ نحو: وا زيدا لا تبعد، ويحذف ما قبلها إن كان ألفًا كقولك: وا موساه، فحذف ألف «موسى»، وأتى بالألف للدلالة على الندبة، أو كان تنوينًا في آخر صلة أو غيرها نحو: وا من حفر بئر زمزماه، ونحو: يا غلام زيداه.

* * *

٦٠٥- والشَّكْلَ حتمًا أَوْلِهِ مُجانِسا إن يكنِ الفتحُ بوهمٍ لابِسا

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها، فتقول: واغلام أحمداه، وإن كان غير ذلك وجب فتحه إلا إن أوقع في لبس. فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في «غلام زيد»: وا غلام زيداه، وفي «زيد»: وا زيداه.

ومثال ما يوقع فتحه في لبس: وا غلامهوه، وا غلامكيه، وأصله «وا غلامكِ» بكسر الكاف «واغلامهُ» بضم الهاء، فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واوًا، لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة فقلت «وا غلامكاه، وا غلامهاه» لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة

بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب. وإلى هذا أشار بقوله «**والشكل حتمًا . . . إلى آخره**»، أي: إذا شُكِل آخر المندوب بفتح أو ضم أو كسر فأَوْلِه مجانسًا له من واو أو ياء إن كان الفتح موقعًا في لبس نحو: وا غلامهوه، واغلامكيه، وإن لم يكن الفتح موقعًا في لبس فافتح آخره، وأَوْلِه ألف الندبة نحو: وا زيداه، ووا غلام زيداه.

* * *

٦٠٦- وواقفًا زد هاءَ سكتٍ إن تُرِدْ   وإن تشأ فالمَدُّ والها لا تَزِدْ

أي: إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو: وازيداه، أو وقف على الألف نحو: وا زيدا، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة كقوله:

٣٢٧ - ألا يا عمرُو عمراهُ   وعمرُو بنُ الزبيراهُ[1]

* * *

٦٠٧- وقائلٌ وا عبدِيا وا عبدَا   مَنْ في الندا اليا ذا سكونٍ أَبْدَى

أي: إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه «**وا عبديا**» بفتح الياء وإلحاق ألف الندبة، أو «**يا عبدا**» بحذف الياء وإلحاق ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يحذف الياء أو يستغني بالكسرة، أو يقلب الياء ألفًا والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغني بالفتحة أو يقلبها ألفًا ويبقيها قيل «**وا عبدا**» ليس إلا.

وإذا ندب على لغة من يفتح الياء يقال «**وا عَبْدِيا**» ليس إلا.

فالحاصل أنه إنما يجوز الوجهان - أعني «**وا عبديا، ووا عبدا**» على لغة من سكن الياء فقط كما ذكر المصنف.

---

(١) **ألا**: حرف استفتاح. يا: أداة نداء وندبة. عمرو: منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب. عمراه: توكيد لفظي مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة. والهاء للسكت. عمرو: معطوف على «**عمرو**» مرفوع. ابن الزبيراه: نعت لـ «**عمرو**» مرفوع، وهو مضاف. الزبيراه: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها الحركة المناسبة لألف الندبة. والهاء للسكت.

الترخيم

٦٠٨- ترخيمًا احذِفْ آخرَ المنادى كيا سُعا فيمن دعا سعادا

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

٣٢٨ - لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطِقٌ رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[1]

أي: رقيق الحواشي.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء نحو: يا سعا، والأصل: يا سعاد.

* * *

٦٠٩- وجَوِّزَنْه مطلقًا في كل ما أنث بالها والذي قد رُخِّما

٦١٠- بحذفها وفِّرْهُ بعدُ واحظلا ترخيمَ ما من هذه الها قد خلا

٦١١- إلا الرباعيّ فما فوقُ العَلَمْ دون إضافةٍ وإسنادٍ مُتِمْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثًا بالهاء، أو لا.

فإن كان مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علمًا كفاطمة، أو غير علم كجارية، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل، أو غير زائد على ثلاثة أحرف كشاة، فتقول: يا فاطمَ، ويا جاريَ، وياشا، ومنه قولهم **«يا شا ادجُني»**، أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله **«وجوزنه»** إلى قوله **«بعد»**.

وأشار بقوله **«واحظلا . . . إلخ»** إلى القسم الثاني، وهو ما ليس مؤنثًا بالهاء، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة بشروط:

الأول: أن يكون رباعيًا فأكثر.

---

(١) **البشر**: ظاهر الجلد. المنطق: هو الكلام الذي يخلب الألباب. رخيم: سهل، رقيق. الحواشي: الجوانب والأطراف. والحواشي جمع مفرده: حاشية. هراء: كثير ذو فضول. نزر: قليل. لا: حرف نفي. هراء: نعت ثان لـ **«منطق»** مرفوع. الواو: حرف عطف. لا: زائدة لتوكيد النفي. نزر: معطوف على **«هراء»** مرفوع.

الثاني: أن يكون علمًا.

الثالث: أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة، ولا إسناد.

وذلك كـ «**عثمان، وجعفر**»، فتقول: يا عثمَ، ويا جعفَ.

وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كزيد وعمرو، وما كان على أربعة أحرف غير علم كقائم وقاعد، وما ركب تركيب إضافة كعبد شمس، وما ركب تركيب إسناد نحو: شاب قرناها، فلا يرخم شيء من هذه.

وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عَجُزِه، وهو مفهوم من كلام المصنف، لأنه لم يخرجه، فتقول فيمن اسمه «معدي كرب»: يا معدي.

* * *

٦١٢- ومع الآخِرِ احذفِ الذي تلا إن زيدَ لَيِنًا ساكنًا مُكَمِّلا

٦١٣- أربعةً فصاعدًا والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ بهما فتحٌ قُفِي

أي: يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائدًا، لينًا، أي: حرفَ لين، ساكنًا، رابعًا فصاعدًا، وذلك نحو: عثمان، ومنصور، ومسكين، فتقول: يا عثمُ، ويا منصُ، ويا مسكُ، فإن كان غير زائد كمختار، أو غير لين كقِمَطْر، أو غير ساكن كقَنَوَّر، أو غير رابع كمجيد لم يجز حذفه، فتقول: يا مختا، ويا قمط، ويا قَنَوَّ، ويا مجي.

وأما فرعون ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة كغُرْنَيْق - ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجَرْمِيّ أنهما يعاملان معاملة «مسكين، ومنصور»، فتقول عندهما: يا فِرْعَ، ويا غُرْنَ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: يا فِرْعَوْ، ويا غُرْنَيْ .

* * *

٦١٤- والعَجُزَ احذفْ من مركَّبٍ وَقَلّْ ترخيمُ جملةٍ وذا عمرٌو نَقَلْ

تقدم أن المركب تركيب مزج يرخم، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه، فتقول في «معدي كرب»: يا معدي، وتقدم أيضًا أن المركب تركيب إسناد لا يرخم،

وذكر هنا أنه يرخم قليلًا، وأن عمرًا - يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بشر، وسيبويه: لقبه - نقل ذلك عنهم، والذي نصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك، فتقول في «تأبط شرًا»: يا تأبَّطَ.

* * *

٦١٥- وإنْ نويتَ بعدَ حذفٍ ما حُذِفْ فالباقيَ استعمِلْ بما فيه أُلِفْ

٦١٦- واجعَلْه إنْ لم تنو محذوفًا كما لو كان بالآخر وضْعًا تُمِّما

٦١٧- فقل على الأول في ثمودَ يا ثَمُو يا ثَمِي على الثاني بيا

يجوز في المرخم لغتان:

إحداهما: أن يُنْوَى المحذوف منه.

والثانية: أن لا ينوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف.

فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في «جعفر»: يا جعفَ، وفي «حارث»: يا حارِ، وفي «قِمَطْر»: يا قِمَطْ.

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعًا، فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول «يا جعفُ، ويا حارُ، ويا قِمَطُ» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لغة من ينتظر الحرف «يا ثمو» بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر تقول: يا ثمي، فتقلب الواو ياء، والضمة كسرة، لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة .

* * *

٦١٨- والتزِمِ الأوَّلَ في كمُسْلِمَهْ وجوِّزِ الوجهين في كمَسْلَمَه

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث كـ «مسلمة» وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف، فتقول «يا مسلمَ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف، فلا تقول «يا مسلمُ» بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر. وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمَة» علمًا: «يا مسلم» بفتح الميم وضمها.

* * *

٦١٩- ولاضطرارٍ رخّموا دونَ نِدا ما للندا يَصْلُحُ نحوُ أحمدا

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء، وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كأحمد، ومنه قوله:

٣٢٩ - لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ [1]

أي: طريف بن مالك.



(١) **تعشو**: ترى ناره من بعيد فتقصدها. الخصر: شدة البرد. جملة (تعشو...) في محل نصب حال من **«الفتى»**. طريف بن مال: خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، أي: هو طريف... ابن مال: نعت لـ **«طريف»** مرفوع، وهو مضاف.

الاختصاص

٦٢٠- الاختصاصُ كنداءٍ دون يا كـأيها الفتى بإثر ارجُونيا

٦٢١- وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلوَ أل كمثل نحن العُرْبَ أسخى مَنْ بَذَلْ

الاختصاص يشبه النداء لفظًا، ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثاني: أنه لا بد أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن - العربَ - أسخى الناس، وقوله ﷺ: **«نحن - معاشرَ الأنبياءِ - لا نُورَثُ، ما تركناه صدقة»**.

وهو منصوب بفعل مضمر [1]، والتقدير: أخُصُّ العربَ، وأخص معاشر الأنبياء.



---

(١) أي: مفعول به.

التحذير والإغراء

٦٢٢- إياك والشر ونحوه نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بما استتارُه وَجَبْ

٦٢٣- ودون عطفٍ ذا لإيّا انسُبْ وما   سواه سَتْرُ فعلِهِ لن يلزَما

٦٢٤- إلا معَ العطف أو التكرارِ   كالضيغمَ الضيغمَ ياذا الساري

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه. فإن كان بـ (إياك) وأخواته - وهو: إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن - وجب إضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف: إياك والشرَّ، فـ(إياك) منصوب بفعل مضمر وجوبًا [١]، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ، ومثاله بدون العطف: إياك أن تفعل كذا [٢]، أي: إياك من أن تفعل كذا.

وإن كان بغير (إياك) وأخواته -وهو المراد بقوله (وما سواه) - فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف كقولك: ماز رأسَكَ والسيفَ، أي: يا مازنُ قِ رأسَك واحذَرِ السيفَ، أو التكرار نحو: الضيغمَ الضيغمَ، أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو: الأسدَ، أي: احذر الأسد، فإن شئتَ أظهرتَ، وإن شئت أضمرت.

* * *

٦٢٥- وشذَّ إيايَ وإياه أشَذْ   وعن سبيل القصد مَن قاسَ انتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: إياي وأن يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ [٣]، وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ) [٤]، ولا يقاس على شيء من ذلك.

* * *

---

(١) أي: مفعول به.

(٢) أن تفعل كذا: المصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف، أي: إياك من أن تفعل ...

(٣) من أثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) من أقوال العرب.

٦٢٦- وكَمُحَذِّرٍ بلا إيا اجعلا مُغْرًى به في كل ما قد فُصِّلا

الإغراء: هو أمر المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه (إيا).

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك: أخاك أخاك، وقولك: أخاك والإحسانَ إليه، أي: الزم أخاك.

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك: أخاك، أي: الزم أخاك.



أسماء الأفعال والأصوات

٦٢٧- ما ناب عن فعلٍ كشتان وصَهْ ... هو اسم فعل وكذا أوَّهْ ومَهْ

٦٢٨- وما بمعنى افعَلْ كآمينَ كَثُرْ ... وغيرُه كويْ وهيهاتَ نَزُرْ

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - كـ «مَهْ» بمعنى اكفُفْ، و«آمين» بمعنى استجِبْ، وتكون بمعنى الماضي كـ «شتَّان» بمعنى افترقَ، تقول: شتان زيدٌ وعمرو، و«هَيهات» بمعنى بَعُدَ، تقول: هيهات العَقيقُ، ومعناه بعد، وبمعنى المضارع كـ «أوَّهْ» بمعنى أتوجع، و«ويْ» بمعنى أعجَب، وكلاهما غير مقيس. وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء أنه ينقاس استعمال (فَعالِ) اسم فعل مبنيًا على الكسر من كل فعل ثلاثي، فتقول: ضرابِ زيدًا، أي: اضرِبْ، ونزالِ، أي: انزل، وكتابِ، أي: اكتب، ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك.

* * *

٦٢٩- والفعلُ من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مَعْ إليكا

٦٣٠- كذا رُوَيْد بَلْهَ ناصبينِ ... ويعملان الخفضَ مصدرينِ

من أسماء الأفعال: ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف نحو: عليكَ زيدًا، أي: الزمه، وإليك، أي: تَنَحَّ، ودونك زيدًا، أي: خذه. ومنها: ما يستعمل مصدرًا واسم فعل كـ «رُوَيْد، وبَلْهَ» . فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران نحو: رويد زيدٍ، أي: إرواد زيد، أي: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، وبله زيد، أي: تَرْكَهُ [1] . وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو: رويدًا زيدًا، أي: أمهل زيدًا، وبله عَمْرًا، أي: اتركه.

* * *

٦٣١- وما لما تنوبُ عنه من عَمَلْ ... لها وأخِّرْ ما لذي فيه العَمَلْ

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال. فإن كان

---

(١) رويد، أو بله: مفعول مطلق منصوب.

ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كـ «صه» بمعنى اسكت، و«مَهْ» بمعنى اكفُفْ، و«هيهات زيد» بمعنى بعد زيد، ففي «صه، ومه» ضميران مستتران كما في «اسكت، واكفف»، و«زيد» مرفوع بـ «هيهات» كما ارتفع بـ «بعد». وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كـ«دراك زيدًا»، أي: أدركه، وضرابِ عمرًا، أي: اضربه، ففي «دراك، وضراب» ضميران مستتران، و«زيدًا، وعمرًا» منصوبان بهما، وأشار بقوله «وأخر ما لذي فيه العمل» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه، فتقول: دراكِ زيدًا، ولا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: زيدًا دراكِ، وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز: زيدًا أدرِكْ .

* * *

٦٣٢- واحكُمْ بتنكير الذي يُنَوَّنُ منها وتعريفُ سواهُ بَيِّنُ

الدليل على أن ما سُمِّي بأسماء الأفعال أسماء لَحَاقُ التنوين لها، فتقول في «صه»: صهٍ، وفي «حَيهَل»: حَيْهَلًا، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نُوِّن منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة.

* * *

٦٣٣- وما به خوطب ما لا يعقِلُ من مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ صوتًا يُجْعَل

٦٣٤- كذا الذي أجدى حكايةً كقَبْ والزم بنا النوعين فهْوَ قد وَجَبْ

أسماء الأصوات: ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يَعْقِل، أو على حكاية صوت من الأصوات.

فالأول كقولك «هلًا» لزجر الخيل، و«عَدَسْ» لزجر البغل.

والثاني كـ «قَبْ» لوقوع السيف، و«غاقِ» للغراب.

وأشار بقوله «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر حيث قال «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر»، وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

نونا التوكيد

٦٣٥- للفعل توكيدٌ بنونين هما كنوني اذهبَنَّ واقصِدَنْهما

أي: يلحق الفعلَ للتوكيد نونان:

إحداهما: ثقيلة كـ «اذهبَنَّ».

والأخرى: خفيفة كـ «اقصدَنْهما»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ (١).

* * *

٦٣٦- يؤكَّدان افعلْ ويفعلْ آتيا ذا طَلَبٍ أو شرطًا إمّا تاليا

٦٣٧- أو مثبتًا في قسمٍ مستقبلا وقَلَّ بعد ما ولم وبعد لا

٦٣٨- وغيرِ إمّا من طوالب الجزا وآخِرَ المؤكَّدِ افتحْ كابرُزا

أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر نحو: اضربَنَّ زيدًا، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو: لِتضربَنَّ زيدًا، ولا تضربَنَّ زيدًا، وهل تضربَنَّ زيدًا ؟ والواقعَ شرطًا بعد «إنْ» المؤكَّدة بـ «ما» نحو: إمّا تضربَنَّ زيدًا أضربْه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ (٢)، أو الواقع جواب قسم مثبتًا مستقبلاً نحو: واللهِ لتضربَنَّ زيدًا.

فإن لم يكن مثبتًا لم يؤكد بالنون نحو: واللهِ لا تفعلُ كذا، وكذا إن كان حالاً نحو: واللهِ ليقومُ زيدٌ الآن.

وقَلَّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إنْ» نحو: بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ ههنا، والواقع بعد «لم» كقوله:

٣٣٠ - يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيِّ مُعَمَّمًا (٣)

(١) يوسف / ٣٢. (٢) الأنفال / ٥٧.

(٣) ما: مصدرية ظرفية. لم: حرف جازم يعلما: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا في محل جزم. على كرسيه: متعلقان بنعت محذوف لـ «شيخًا» معممًا: نعت ثان منصوب.

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ (١) .

والواقع بعد غير «إما» من أدوات الشرط كقوله:

٣٣١ - مَن نثقفَنْ منهمُ فليس بآيبِ (٢)

وأشار المصنف بقوله «**وآخر المؤكد افتح**» إلى أن الفعل المؤكَّد بالنون يبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير أو ياؤه أو واوه نحو: اضربَنَّ زيدًا، واقتلَنَّ عمرًا .

* * *

٦٣٩- واشكُلْهُ قبلَ مضمرٍ لَيِنٍ بما	**جانس من تحرُّكٍ قد عُلِما**
٦٤٠- والمضمرَ احذفَنَّهُ إلا الألفْ	**وإن يكن في آخر الفعل أَلِفْ**
٦٤١- فاجعله منه رافعًا غيرَ اليا	**والواوِ ياءً كاسعَيَنَّ سعيا**
٦٤٢- واحذِفْهُ من رافعِ هاتينِ وفي	**واوٍ ويا شَكْلٌ مجانسٌ قُفِي**
٦٤٣- نحوُ اخشَيِنْ يا هندُ بالكسر ويا	**قومِ اخشَوُنْ واضمُمْ وقِسْ مُسَوِّيا**

الفعل المؤكد بالنون إن اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة حرك ما قبل الألف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر .

ويحذف الضمير إن كان واوًا أو ياء، ويبقى إن كان ألفًا، فتقول: يا زيدان هل تضربانٍّ ؟ (٣) ويا زيدون هل تضربُنَّ ؟ ويا هند هل تضربِنَّ ؟ (٤) والأصل: هل تضربانِّ، وهل تضربونَنَّ، وهل تضربينَنَّ، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت

---

(١) الأنفال / ٢٥.

(٢) عجزه «**أبدًا وقتلُ بني قتيبة شافي**». آيب: راجع من: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. جملة (نثقفن منهم فليس بآيب) في محل رفع خبر. جملة (نثقفن...) جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب نثقفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم. جملة (ليس بآيب) في محل جزم جواب الشرط.

(٣) **تضربان** : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال. الألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

(٤) **تضربُنَّ، أو تضربِنَّ** : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال. الواو، أو الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار: هل تضربُنَّ، وهل تضربِنَّ، ولم تحذف الألف لخفتها، فصار: هل تضربانِّ، وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا.

فإن كان معتلًا فإما أن يكون آخره ألفًا أو واوًا أو ياء.

فإن كان آخره واوًا أو ياء حذفت لأجل واو الضمير أو يائه، وضم ما بقي قبل واو الضمير، وكسر ما بقي قبل ياء الضمير، فتقول: يا زيدون هل تغزونَ؟ وهل ترمونَ؟ ويا هند هل تغزينَ؟ وهل ترمينَ؟

فإذا أَلْحَقْتَه نون التوكيد فعلتَ به ما فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه، فتقول: يا زيدون هل تغزُنَّ؟ وهل ترمُنَّ؟ ويا هند هل تغزِنَّ؟ وهل ترمِنَّ؟ هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشُكِلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف، وهي الفتحة، فتقول: هل تغزوانِّ؟ وهل ترميانِّ؟

وإن كان آخر الفعل ألفًا فإن رفع الفعلُ غيرَ الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو: اسعيانِّ، وهل تسعيانِّ ؟ واسعيَنَّ يا زيد.

وإن رفع واوًا أو ياء حذفت الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وضمت الواو، وكسرت الياء، فتقول: يا زيدون اخشَوُنَّ، ويا هند اخشَيِنَّ .

هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء، بل تسكنهما، فتقول: يا زيدون هل تخشَوْنَ؟ ويا هند هل تخشَيْنَ؟ ويا زيدون اخشَوْا، ويا هند اخشَيْ.

* * *

٦٤٤-ولم تقع خفيفةٌ بعد الألفْ لكنْ شديدةٌ وكسرُها أُلِفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول «اضربانْ» بنون مخففة، بل يجب

التشديد، فتقول «اضربانّ» بنون مشددة مكسورة خلافًا ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرها.

* * *

٦٤٥- وألفًا زِدْ قبلها مؤكّدا فعلًا إلى نون الإناث أُسْنِدا

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال، فتقول «اضربنانّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألف.

* * *

٦٤٦- واحذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ وبعد غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

٦٤٧- واردُدْ إذا حذفتَها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عُدِما

٦٤٨- وأبدلَنْها بعد فتحٍ ألفا وَقْفًا كما تقول في قِفَنْ قِفَا

إذا ولي الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين، فتقول «اضربَ الرجلَ» بفتح الباء، والأصل: اضربَنْ، فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن، وهو لام التعريف، ومنه قوله:

٣٣٢ - لا تهينَ الفقيرَ علّك أنْ تركعَ يومًا والدهرُ قد رفَعَهْ [1]

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة، أي: بعد ضمة أو كسرة، ويُرَدُّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد، فتقول في «اضربُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضربُوا، وفي «اضربِنْ يا هند»: اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء.

فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف أيضًا ألفًا، فتقول في «اضربَنْ يا زيد»: اضربَا.

(١) لا: ناهية جازمة. تهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم. أن تركع: المصدر المؤول في محل رفع خبر «علّ»، أي: راكع. جملة (الدهر قد رفعه) في محل نصب حال من فاعل «تركع».

ما لا ينصرف

٦٤٩- الصرفُ تنوينٌ أتى مُبَيِّنا معنًى به يكون الاسمُ أمكَنا

الاسم إن أشبه الحرف سمِّي: مبنيًا، وغير متمكن، وإن لم يشبه الحرف سمي: معربًا، ومتمكنًا.

ثم المعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى: غير منصرف، ومتمكنًا غير أمكن.

والثاني: ما لم يشبه الفعل، ويسمى: منصرفًا، ومتمكنًا أمكن.

وعلامة المنصرف: أن يجر بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، وأن يدخله الصرف - وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل - نحو: مررت بغلامٍ، وغلامِ زيد، والغلامِ.

واحتُرِز بقوله «**لغير مقابلة**» من تنوين «**أذرعات**» ونحوه، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف كـأذرعات، وهندات - عَلَم امرأة - وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة.

واحتُرِز بقوله «**أو تعويض**» من تنوين «**جوارٍ، وغواشٍ**» ونحوهما، فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جواريٌ، وغواشيٌ، وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين، وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويُجَرُّ بالفتحة إن لم يضف، أو لم تدخل عليه «**أل**» نحو: مررت بأحمدَ، فإن أضيف، أو دخلت عليه «**أل**» جر بالكسرة نحو: مررت بأحمدِكم، وبالأحمدِ.

وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

عَدْلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمَةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فِعْلٍ وهذا القول تقريبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث مقصورة كانت كحبلى، أو ممدودة كحمراء.

والثاني: الجمع المتناهي كمساجد، ومصابيح، وسيأتي الكلام عليها مفصلًا.

* * *

٦٥٠- فألفُ التأنيثِ مطلقًا مَنَعْ صَرْفَ الذي حواه كيفما وَقَعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فيمنع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقًا، أي: سواء كانت الألف مقصورة كحبلى، أو ممدودة كحمراء، علمًا كان ما هي فيه كـ «زكرياء»، أو غير علم كما مثّل.

* * *

٦٥١- وزائدا فَعْلانَ في وصفٍ سَلِمْ من أن يُرى بتاء تأنيثٍ خُتِمْ

أي: يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختومًا بتاء التأنيث، وذلك نحو: سكران، وعطشان، وغضبان، فتقول: هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرى، وكذلك عطشان، وغضبان، فتقول: امرأة عطشى، وغضبى، ولا تقول: عطشانة ولا غضبانة.

فإن كان المذكر على (فعلان) والمؤنث على (فعلانة) صرفتَ، فتقول: هذا رجلٌ سيفانٌ، أي: طويل، ورأيت رجلًا سيفانًا، ومررت برجل سيفانٍ، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة، أي: طويلة.

* * *

٦٥٢- ووصفٌ اصليٌ ووزنُ أفعَلا ممنوعَ تأنيثٍ بتا كأشْهَلا

أي: وتمنع الصفة أيضًا بشرط كونها أصلية، أي: غير عارضة إذا انضم إليها كونها

على وزن (أفعل)، ولم تقبل التاء نحو: أحمر، وأخضر.

فإن قبلت التاء صرفت نحو: مررت برجل أرملٍ، أي: فقير، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة «أرملة» بخلاف «أحمر، وأخضر»، فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أحمرة، وأخضرة، فمُنِعا للصفة ووزن الفعل .

وإن كانت الصفة عارضة كـ «أربع»، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة في قولهم: مررت بنسوة أربعٍ، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله :

٦٥٣- وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّة كأربعٍ وعارضَ الإسميَّة

٦٥٤- فالأدهمُ القيدُ لكونه وُضِعْ في الأصل وصفًا انصرافُه مُنِعْ

٦٥٥- وأجْدَلٌ وأخْيَلٌ وأفعى مصروفةٌ وقد يَنَلْنَ المَنْعَا

أي: إذا كان استعمال الاسم على وزن (أفعل) صفة ليس بأصل وإنما هو عارض كأربع فألغِهِ، أي: لا تعتَدَّ به في منع الصرف كما لا تعتد بعُروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل كـ «أدهم» للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد «أدهم»، ومع هذا تمنعه نظرًا إلى الأصل. وأشار بقوله «وأجدل . . . إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعني أجدلًا للصقر، وأخيلًا لطائر، وأفعى للحية - ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم لتخيُّل الوصف فيها، فتخَيَّل في «أجدل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة .

* * *

٦٥٦- ومنعُ عدلٍ معَ وصفٍ معتبَرْ في لفظِ مَثْنَى وثُلاثَ وأُخَرْ

٦٥٧- ووزنُ مثنى وثلاثَ كهما من واحدٍ لأربعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع صرف الاسم: العدل والصفة، وذلك في أسماء العدد المبنية على (فُعال،

ومَفْعَل) كثلاث ومثنى، فـ «ثلاث» معدولة عن ثلاثة ثلاثة، و«مثنى» معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: جاء القوم ثُلاثَ، أي: ثلاثة ثلاثة، ومثنى، أي: اثنين اثنين.

وسمع استعمال هذين الوزنين - أعني (فعال، ومفعل) - من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وسمع أيضًا في «خمسة، وعشرة» نحو: خماس ومخمس، وعشار ومعشر.

وزعم بعضهم أنه سمع أيضًا في «ستة، وسبعة، وثمانية، وتسعة» نحو: سداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع.

ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة «أُخَر» التي في قولك: مررت بنسوة أخر، وهو معدول عن «الأُخَرِ».

وتلخص من كلام المصنف أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزن الفعل، ومع العدل.

* * *

٦٥٨- وكن لجَمْعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا أو المفاعيلَ بمنعٍ كافِلا

هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع، وهي الجمع المتناهي، وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مساجد، ومصابيح.

ونبّه بقوله «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مَنَع وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضوارب، وقناديل» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف نحو: صياقِلَة.

* * *

٦٥٩- وذا اعتلالٍ منه كالجواري رفعًا وجرًا أجرِهِ كساري

إذا كان هذا الجمع - أعني صيغةَ منتهى الجموع - معتل الآخر أجريته في الجر والرفع مُجرى المنقوص كـ «ساري» فتنوّنه، وتقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول:

هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جواريَ وغواشيَ، والأُصل في الجر والرفع: جواريُ، وغواشيُ، فحذفت الياء، وعُوِّض منها التنوين.

* * *

٦٦٠- ولسراويلَ بهذا الجمعِ شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ

يعني أن «سراويل» لما كانت صيغتُه كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال **«شبه اقتضى عموم المنع»**.

* * *

٦٦١- وإنْ بهِ سُمِّي أو بما لَحِق بهِ فالانصرافُ مَنعُه يَحِقْ

أي: إذا سمي بالجمع المتناهي أو بما ألحق به لكونه على زنته كشَراحيل فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه **«مساجد، أو مصابيح، أو سراويل»**: هذا مساجدُ، ورأيت مساجدَ، ومررت بمساجدَ، وكذا البواقي .

* * *

٦٦٢- والعَلَمَ امنَعْ صرفَه مُرَكَّبا تركيبَ مَزْجٍ نحوُ مَعْد يكرِبا

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيب نحو: معد يكرب، وبعلبك، فتقول: هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعديكربَ، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب . وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم .

* * *

٦٦٣- كذاك حاوي زائدَيْ فَعْلانا كغَطَفَان وكأَصْبَهَانا

أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا وفيه ألف ونون زائدتان

كـ**«غطفان، وأصبهان»** بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: هذا غطفانُ، ورأيت غطفانَ، ومررت بغطفانَ، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

* * *

٦٦٤- كذا مؤنثٌ بهاءٍ مطلقا وشرطُ منعِ العارِ كونُه ارْتَقى
٦٦٥- فوقَ الثلاث أو كجُورَ أو سقرْ أو زيدٍ اسمَ امرأةٍ لا اسم ذَكَرْ
٦٦٦- وجهان في العادم تذكيرًا سَبَقْ وعجمةً كهندَ والمنعُ أحَقْ

ومما يمنع صرفه أيضًا: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثًا بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، أي: سواء كان علمًا لمذكر كطلحة، أو لمؤنث كفاطمة، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك كـ **«ثُبَة، وقُلَة»** علمين.

وإن كان مؤنثًا بالتعليق - أي: بكونه علمَ أنثى - فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كـ **«زينب، وسعاد»** علمين، فتقول: هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع أيضًا كـ **«سقر»**، وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًا كـ **«جُور»** -اسم بلد- أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيد - اسمَ امرأة - منع أيضًا.

فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميًا ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع، والصرف، والمنع أولى، فتقول: هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ.

* * *

٦٦٧- والعَجَمِيُّ الوضعِ والتعريفِ مَعْ زَيْدٍ على الثلاثِ صرفُه امتنَعْ

ويمنع صرف الاسم أيضًا: العجمة والتعريف، وشرطه أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، وزائدًا على ثلاثة أحرف كإبراهيم، وإسماعيل، فتقول: هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ، فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجمي علمًا في لسان العجم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة

فيهما كـ «لِجام» - علمًا، أو غيرَ علم - صرفته، فتقول: هذا لجامٌ، ورأيت لجامًا، ومررت بلجامٍ، وكذلك تصرف ما كان علمًا أعجميًا على ثلاثة أحرف سواء كان محرك الوسط كـ «شَتَر» [1]، أو ساكنه كـ «نوح، ولوط».

* * *

٦٦٨- كذاكَ ذو وزنٍ يخُصُّ الفِعْلا أو غالبٍ كأحمدٍ ويَعْلَى

أي: كذلك يمنع صرف الاسم إذا كان علمًا، وهو على وزن يخص الفعل، أو يغلب فيه.

والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا ندورًا، وذلك كـ «فَعَّل، وفَعِل»، فلو سميت رجلًا بـ «ضُرِبَ، أو كلَّم» منعته من الصرف، فتقول: هذا ضُرِب أو كلّمَ، ورأيت ضرب أو كلم، ومررت بضرب أو كلم.

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيرًا، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فالأول كـ«إثمِد، وإصبَع»، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كـ «اضرِب، واسمع» ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سميت رجلًا بـ «إثمد، وإصبع» منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: هذا إثمدُ، ورأيت إثمدَ، ومررت بإثمدَ. والثاني كـ «أحمد، ويزيد»، فإن كلًا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغيبة، ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل بمعنى أنه به أولى، فتقول: هذا أحمدُ ويزيد، ورأيت أحمدَ ويزيد، ومررت بأحمدَ ويزيد، فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه «ضَرَبَ»: هذا ضربٌ، ورأيت ضربًا، ومررت بضربٍ، لأنه يوجد في الاسم كـ «حَجَر»، وفي الفعل كـ «ضرب».

* * *

(١) اسم حصن.

٦٦٩- وما يصيرُ علمًا من ذي ألفْ   زيدَتْ لإلحاقٍ فليس ينصَرِفْ

أي: ويمنع صرف الاسم أيضًا للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقى، وأرطى، فتقول فيهما علمين: هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني حالَ كونِه علمًا - لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقى «علقاة» كما لا تقول في «حبلى»: حبلاة. فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غيرَ علم كـ «علقى، وأرطى» قبلَ التسمية بهما صرفته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ «عِلْباء»، فإنك تصرف ما هي فيه علمًا كان أو نكرة.

* * *

٦٧٠- والعلمَ امنَعْ صرفَه إنْ عُدِلا   كفُعَلِ التوكيدِ أو كثُعَلا

٦٧١- والعدلُ والتعريفُ مانعا سَحَرْ   إذا به التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على (فُعَل) من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: جاء النساء جُمَعُ، ورأيت النساء جمعَ، ومررت بالنساء جمع، والأصل: جمعاوات، لأن مفرده «جمعاء»، فعدل عن «جمعاوات» إلى «جمع»، وهو معرف بالإضافة المقدرة، أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرّفه.

الثاني: العلم المعدول إلى (فُعَل) كـ «عمر، وزفر، وثعل»، والأصل: عامر، وزافر، وثاعل، فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أريد من يوم بعينه نحو: جئتك يوم الجمعة سحرَ، فـ «سحر» ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن «السحر»، لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ «أل»، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمُعَرِّفٍ.

٦٧٢- وابنِ على الكسر فَعَالِ علما   مؤنثًا وهو نظيرُ جُشَما
٦٧٣- عندَ تميمٍ واصرِفَنْ ما نُكِّرا   من كلِّ ما التعريفُ فيه أثَّرا

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعَالِ) كـ «حذام، ورقاش» فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، بناؤه على الكسر، فتقول: هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ.

والثاني: وهو مذهب بني تميم، إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، والأصل: حاذمة، وراقشة، فعدل إلى «حذام، ورقاش» كما عدل «عمر، وجشم» عن «عامر، وجاشم»، وإلى هذا أشار بقوله «**وهو نظير جشما عند تميم**».

وأشار بقوله «**واصرفَنْ ما نُكِّرا**» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال إحدى العلتين، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو «**معديكرب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعلقى، وعمر**» أعلامًا، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكَّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها، وهو العلمية، فتقول: ربَّ معد يكربٍ رأيت، وكذا الباقي.

وتلخصَّ من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

* * *

٦٧٤- وما يكون منه منقوصًا ففي   إعرابه نَهْجَ جوارٍ يَقْتَفي

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعًا من الصرف يعامل معاملة «جوار» في أنه ينون في الرفع والجر تنوين العوض، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو: قاضٍ -علمَ امرأة- فإن نظيره من الصحيح «ضارب» - علم امرأة - وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فـ «قاض» كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بـ «جوار» من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فيعامل معاملته،

فتقول «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «ؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ».

* * *

٦٧٥- ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنع والمصروفُ قد لا ينصرفْ

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

٣٣٣ - تبصَّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ [1]

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

وورد أيضًا صرفُه للتناسب كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [2]، فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم، ومنعه آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

٣٣٤ - وممَّنْ وَلَدُوا عامرُ ذو الطول وذو العَرْضِ

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله «والمصروف قد لا ينصرف» .



(١) عجزه «سوالِكَ نَقْبًا بين حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ». تبصر: تأمل. سوالك: جمع مفرده: سالكة، وهي السائرة. النقب: الطريق في الجبل. الحزم: ما غلظ من الأرض. شعبعب: اسم موضع. خليلي: منادى بأداة نداء محذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف. الياء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. من: حرف جر زائد. ظعائن: مفعول به مجرور لفظًا منصوب محلًا.

(٢) الإنسان / ٤. أي: سلاسلًا...

إعراب الفعل

٦٧٦- ارفَعْ مضارعًا إذا يُجَرَّدُ   من ناصب وجازم كتَسْعَدُ

إذا جُرِّدَ الفعل المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع، واختُلِفَ في رافعه، فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ (يضرب) في قولك (زيد يضرب) واقع موقع (ضارب) ، فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

* * *

٦٧٧- وبلنِ انصبه وكي كذا بأَنْ   لا بعد عِلْمٍ والتي من بعد ظَنّْ

٦٧٨- فانصِبْ بها والرفعَ صحِّحْ واعتَقِدْ   تخفيفها من أنَّ فهوَ مُطَّرِدْ

ينصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن، أو كي، أو أنْ، أو إذن) نحو: لن أضربَ، وجئت كي أتعلمَ، وأريد أن تقومَ، وإذن أكرمَك - في جواب من قال لك: آتيك.

وأشار بقوله (لا بعد عِلْم) إلى أنه إن وقعت (أنْ) بعد عِلْم ونحوه - مما يدل على اليقين - وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو: علمت أنْ يقومُ، التقدير: أنه يقوم، فخففت (أن) ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثنائية لفظًا ثلاثية وضعًا، وتلك ثنائية لفظًا ووضعًا.

أحدهما: النصب على جعل (أن) من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع على جعل (أن) مخففة من الثقيلة.

فتقول: ظننت أن يقومُ، وأن يقومَ، والتقدير مع الرفع: ظننت أنه، فخففت (أن) ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

* * *

٦٧٩- وبعضُهُمْ أهملَ أنْ حملًا على   ما أختِها حيث استحقَّتْ عَمَلا

يعني أن من العرب من لم يُعْمِل (أن) الناصبة للفعل المضارع وإن وقعت بعد ما لا

يدل على يقين أو رُجْحان، فيرفع الفعل بعدها حملًا على أختها (ما) المصدرية لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر، فتقول (أريد أن تقومُ) كما تقول: عجبت مما تفعلُ.

* * *

٦٨٠- ونصبوا بإذنِ المستقبلا إنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بعدُ موصَلا

٦٨١- أو قبله اليمينُ وانصِبْ وارفعا إذا إذنْ من بعد عطف وَقَعا

تقدم أن من جملة نواصب المضارع (إذن) ، ولا ينصب بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلًا.

الثاني: أن تكون مصدرة.

الثالث: أن لا يُفْصَل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك.

فلو كان الفعل بعدها حالًا لم ينصب نحو أن يقال: أحبُّك، فتقول: إذن أظنُّك صادقًا، فيجب رفع (أظن) . وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدر نحو: زيدٌ إذن يكرمُك، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع والنصب نحو: وإذن أكرمُك.

وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه نحو: إذن زيدٌ يكرمُك. فإن فُصِلَتْ بالقسم نصبت نحو: إذن واللهِ أكرمَك.

* * *

٦٨٢- وبينَ لا ولامِ جرٍّ التُزِمْ إظهارُ أن ناصبةً وإن عُدِمْ

٦٨٣- لا فأنَ اعمِلْ مُظهَرًا أو مُضمَرا وبعد نفيٍ كان حتمًا أُضمِرا

٦٨٤- كذاك بعد أو إذا يصلُحُ في موضعها حتى أوِ الا أنْ خَفي

اختصت (أن) من نواصب المضارع بأنها تعمل مظهرة ومضمرة. فتظهر وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و (لا) النافية نحو: جئتك لئلا تضربَ زيدًا.

وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها (لا) النافية نحو: جئتك لأقرأَ، ولأن أقرأَ، هذا إذا لم تسبقها (كان) المنفية.

فإن سبقتها (كان) المنفية وجب إضمار (أن) نحو: ما كان زيد ليفعلَ، ولا تقول: لأن يفعل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (١) .

ويجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدرة بـ (حتى، أو إلا) ، فتقدَّر بـ (حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا، وتقدَّر بـ (إلا) إن لم يكن كذلك.

فالأول: كقوله:

٣٣٥- لأستسهلَنَّ الصعب أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ (٢)

أي: لأستسهلن الصعب حتى أدركَ المنى، فـ (أدرك) منصوب بـ (أن) المقدرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى) ، وهي واجبة الإضمار.

والثاني: كقوله:

٣٣٦- وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبها أو تستقيما (٣)

أي: كسرت كعوبها إلا أن تستقيم، فـ (تستقيم) منصوب بـ (أن) بعد (أو) واجبةَ الإضمار.

* * *

٦٨٥- وبعدَ حتى هكذا إضمارُ أنْ حتمٌ كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنْ

ومما يجب إضمار (أن) بعده (حتى) نحو: سرت حتى أدخلَ البلدَ، فـ (حتى) حرف جر، و (أدخل) منصوب بـ (أن) المقدرة بعد (حتى) ، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلًا.

---

(١) الأنفال/ ٣٣.

(٢) **أي**: واللهِ لأستسهلن الصعب حتى أدركَ... جملة (لأستسهلن...) لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف. أن أدرك: المصدر المؤول معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل السابق، أي: ليكونن مني استسهال أو إدراك... إلا: أداة حصر. لصابر: متعلقان بالفعل (انقادت).

(٣) **الغمز**: الهز والجس باليد. القناة: الرمح. كعوبها: جمع مفرده: كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز. تستقيم: تعتدل. جملة (إذا غمزت قناة قوم كسرت..) في محل نصب خبر (كنت).

فإن كان حالاً أو مؤولاً بالحال وجب رفعه، وإليه الإشارة بقوله:

٦٨٦- وتلوَ حتى حالاً او مؤوّلا به ارفَعَنَّ وانصِبِ المستقبلا

فتقول (سرت حتى أدخلَ البلد) بالرفع إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع، وقصدت به حكاية تلك الحال نحو: كنت سرت حتى أدخلُها.

* * *

٦٨٧- وبعدَ فا جوابِ نفيٍ أو طلبْ مَحْضَيْنِ أنْ وسترُها حَتْمٌ نَصَبْ

يعنى أن (أن) تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض، فمثال النفي: ما تأتينا فتحدثنا، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [١] .

ومعنى كون النفي محضًا أن يكون خالصًا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصًا منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا، ومثال الطلب – وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمني– فالأمر نحو: ائتني فأكرمَك، ومنه:

٣٣٧- يا ناقُ سيري عَنَقًا فسيحا إلى سليمانَ فتستريحا [٢]

والنهي نحو: لا تضرب زيدا فيضربك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [٣] ، والدعاء نحو: رب انصرني فلا أخذل، ومنه:

٣٣٨- ربِّ وفِّقني فلا أَعْدِلَ عن سَنَنِ الساعين في خير سَنَنْ [٤]

---

(١) **فاطر**: ٣٦.

(٢) **أي**: يا ناقة. عنقًا: سيرًا سريعًا. ناق: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب. عنقًا: نائب مفعول مطلق منصوب. فتستريحا: الفاء سببية. تستريح: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد الفاء. والألف للإطلاق.

(٣) **طه**: ٨١.

(٤) **أي**: يا ربي. رب: منادى بأداة نداء محذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف. الياء المحذوفة: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. في خير سنن: متعلقان باسم الفاعل (الساعين).

والاستفهام نحو: هل تكرم زيدا فيكرمك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [١] ، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا.

ومنه قوله:

٣٣٩- يا ابنَ الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمن سمعا [٢]

والتحضيض نحو: لولا تأتينا فتحدثنا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٣] ، والتمني نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [٤] .

ومعنى أن يكون الطلب محضًا أن لا يكون مدلولًا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولًا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو: صه فأُحسِنُ إليك، وحسبُك الحديثُ فينامُ الناس.

* * *

٦٨٨- والواوُ كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ كلا تكنْ جَلْدًا وتُظهِرَ الجزَعْ

يعني أن المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوبا بعد الفاء ينصب فيها كلها بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [٥] ، وقوله:

٣٤٠- فقلت ادعي وأدعُوَ إنَّ أندى لصوتٍ أن ينادِيَ داعيان [٦]

---

(١) الأعراف: ٥٣.

(٢) **ألا**: حرف عرض. ما قد حدثوك: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. ما: حرف نفي. راء: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. كمن سمعا: متعلقان بخبر محذوف. ومن موصولة.

(٣) المنافقون: ١٠.

(٤) النساء: ٧٣.

(٥) آل عمران: ١٤٢.

(٦) **الواو**: واو المعية. أدعو: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية. أندى: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف. لصوت: اللام: حرف زائد. صوت: مضاف إليه مجرور. أن ينادي داعيان: المصدر المؤول في محل رفع خبر (إن).

وقوله:

٣٤١- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ [١]

وقوله:

٣٤٢- ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينكم المودةُ والإخاءُ [٢]

واحترز بقوله (إنْ تفد مفهوم مع) عما إذا لم تفد ذلك، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذ النصب.

ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ثلاثة أوجه:

الجزم على التشريك بين الفعلين نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن.

والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ نحو: لا تأكل السمك وتشربُ اللبن، أي: وأنت تشرب اللبن.

والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما نحو: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بـ (أن) مضمرة.

* * *

٦٨٩- وبعدَ غيرِ النفي جزمًا اعتَمِدْ إنْ تسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء، وقصد الجزاء نحو: زرني أزرْكَ، وكذلك الباقي. وهل هو مجزوم بشرط مقدَّر، أي: زُرْني فإنْ تزرْني أزرْكَ، أو بالجملة قبله ؟ قولان. ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: ما تأتينا تحدثْنا.

---

(١) **عار**: خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار. جملة (إذا فعلت) لا محل لها من الإعراب معترضة. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: فذلك عار. عظيم: نعت لـ (عار) مرفوع.

(٢) **الهمزة**: حرف استفهام. لم: حرف جازم. أك: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. بيني: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة متعلق بخبر (يكون) المقدم المحذوف، وهو مضاف. المودة: اسم (يكون) مؤخر مرفوع.

٦٩٠- وشرطُ جزمٍ بعد نهيٍ أن تضعْ إنْ قبلَ لا دون تخالُفٍ يَقَعْ

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا) ، فتقول (لا تدنُ من الأُسد تسلمْ) بجزم (تسلم) إذ يصح: إنْ لا تدنُ من الأسد تَسْلَمْ.

ولا يجوز الجزم في قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، إذ لا يصح: إنْ لا تدن من الأسد يأكلك.

وأجاز الكسائي ذلك بناء على أنه لا يشترط عنده دخول (إن) على (لا) ، فجزمه على معنى: إن تدن من الأسد يأكلك.

* * *

٦٩١- والأمرُ إنْ كان بغير افعَلْ فلا تنصبْ جوابَه وجزمَه اقبَلا

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء، وقد صرَّح بذلك هنا، فقال: متى كان الأمر بغير صيغة (افعَلْ) ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك: صَهْ أُحْسِنْ إليكَ، وحسبُك الحديثُ ينمِ الناسُ. وإليه أشار بقوله (وجزمه اقبلا) .

* * *

٦٩٢- والفعلُ بعد الفاء في الرجا نُصِبْ كنصب ما إلى التمني ينتسِبْ

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [1] في قراءة من نصب (أطلع) ، وهو حفص عن عاصم.

* * *

(١) غافر / ٣٦- ٣٧.

٦٩٣-وإنْ على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ تنصِبُه أنْ ثابتًا أو مُنحَذِفْ

يجوز أن ينصب بـ (أن) محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص، أي: غير مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

٣٤٣- ولبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوفِ (١)

فـ (تقر) منصوب بـ (أن) محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو (لبس) ، وكذلك قوله:

٣٤٤- إني وقتلي سُلَيكًا ثم أعقلَه كالثور يُضرَبُ لما عافتِ البقرُ (٢)

فـ (أعقله) منصوب بـ (أن) محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو (قتلي) ، وكذلك قوله:

٣٤٥- لولا توقُّعُ معترٍّ فأُرضِيَه ما كنتُ أوثر إترابًا على تَرَبِ (٣)

فـ (أرضيه) منصوب بـ (أن) محذوفة جوازًا بعد الفاء، لأن قبلها اسمًا صريحًا، وهو (توقع) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (٤) ، فـ (يرسل) منصوب بـ (أن) الجائزة الحذف، لأن قبله (وحيًا) ، وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح، أي: مقصودًا به معنى الفعل لم يجز النصب نحو: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، فـ (يغضب) يجب رفعه، لأنه معطوف على (طائر) ، وهو اسم

---

(١) **الشفوف**: جمع مفرده: شَفّ، وهو الثوب الرقيق. الواو: حرف عطف. تقر: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة. أن تقر عيني: المصدر المؤول في محل رفع معطوف على (لبس). إلي: متعلقان باسم التفضيل (أحب). من لبس الشفوف: متعلقان باسم التفضيل.

(٢) **أعقله**: أدفع ديته. أن أعقله: المصدر المؤول في محل نصب معطوف على (قتلي). كالثور: متعلقان بخبر (إن) المحذوف. جملة (يضرب...) في محل نصب حال من (الثور). لما عافت البقر: ظرف زمان متعلق بالفعل (يضرب).

(٣) **التوقع**: الانتظار. معتر: فقير. أوثر: أفضل. إترابًا: غنى. ترب: فقر. الفاء: حرف عطف. أرضيه: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد الفاء. أن أرضيه: المصدر المؤول في محل رفع معطوف على (توقع معتر).

(٤) الشورى/ ٥١

غير صريح، لأنه واقع موقع الفعل من جهة أنه صلة لـ (أل) ، وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع (طائر) موضع (يطير) ، والأصل: الذي يطير، فلما جيء بـ (أل) عدل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل (أل) ، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

* * *

٦٩٤- وشذَّ حذفُ أنْ ونصبٌ في سوى ما مرَّ فاقبَلْ منه ما عَدْلٌ روى

لما فرغ من ذكر الأماكن التي ينصب فيها بـ (أن) محذوفة إما وجوبًا وإما جوازًا ذكر أن حذف (أن) والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه، ومنه قولهم (مُرْهُ يَحْفُرَها) بنصب (يحفر) ، أي: مره أن يحفرها، ومنه قولهم: خذ اللص قبل يأخذَك، أي: قبل أن يأخذك، ومنه قوله:

٣٤٦- ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدي (١)

في رواية من نصب (أحضر) ، أي: أن أحضر.



(١) أي: عن أن أحضرَ... الوغى: الحرب. ألا: حرف استفتاح. أيهذا: أي: منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب. هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نعت لـ (أي). الزاجري: عطف بيان لاسم الإشارة أو بدل منه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

عوامل الجزم

٦٩٥- بلا ولامٍ طالبًا ضع جَزما   في الفعل هكذا بلم ولمّا

٦٩٦- واجزِمْ بإنْ ومَنْ وما ومهما   أيٍّ متى أيّانَ أينَ إذ ما

٦٩٧- وحيثما أنّى وحرفٌ إذ ما   كإنْ وباقي الأدواتِ أسما

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحدًا، وهو اللام الدالة على الأمر نحو: لِيقمْ زيد، أو على الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (١) ، و (لا) الدالة على النهي نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (٢) .

أو على الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (٣) ، و (لم، ولمّا) ، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المضي نحو: لم يقم زيد، ولمّا يقم عمرو، ولا يكون النفي بـ (لمّا) إلا متصلاً بالحال.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو (إنْ) نحو: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ (٤) ، و (مَنْ) نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (٥) ، و (ما) نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ (٦) ، و (مهما) نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٧) ، و (أيّ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (٨) ، و (متى) كقوله:

٣٤٧- متى تأتِه تعشو إلى ضوء ناره   تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ (٩)

---

(١) الزخرف/ ٧٧.
(٢) التوبة/ ٤٠.
(٣) البقرة/ ٢٨٦.
(٤) البقرة/ ٢٨٤.
(٥) النساء/ ١٢٣.
(٦) البقرة/ ١٩٧.
(٧) الأعراف/ ١٣٢.
(٨) الإسراء/ ١١٠.
(٩) **تعشو**: تجيئه على غير هداية. متى تأته: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بجواب الشرط، وهو مضاف. جملة (تأته...) في محل جر مضاف إليه. جملة (تعشو...) في محل نصب حال من فاعل (تأته). جملة (عندها خير موقد) في محل نصب مفعول به ثان.

و (أيّان) كقوله:

٣٤٨- أيّان نُؤمنكَ تأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تدركِ الأمنَ منا لم تزَلْ حَذِرا [١]

و (أينما) كقوله:

٣٤٩- أينما الريح تُمَيِّلْها تَمِلْ [٢]

و (إذما) نحو قوله:

٣٥٠- وإنك إذما تأت ما أنت آمِرٌ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمُرُ آتِيا [٣]

و (حيثما) نحو قوله:

٣٥١ - حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ [٤]

و (أنّى) نحو قوله:

٣٥٢ - خليليَّ أنّى تأتيانيَ تأتيا أخًا غيرَ ما يرضيكما لا يحاوِلُ [٥]

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا (إنْ، وإذما) ، فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا، كلها حروف.

---

(١) **أيان نؤمنك**: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان متعلق بجواب الشرط، وهو مضاف. جملة (نؤمنك) في محل جر مضاف إليه.

(٢) صدره (صَعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ). صعدة: قناة مستوية. حائر: مكان وسطه منخفض، وحروفه مرتفعة. أينما الريح: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بجواب الشرط، وهو مضاف. ما: حرف زائد. الريح: فاعل مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، أي: أينما تميلها الريح. والجملة في محل جر مضاف إليه. جملة (تميلها) لا محل لها من الإعراب مفسرة.

(٣) **تلفي**: تجد. جملة (إذما تأت ما أنت آمر به تلف...) في محل رفع خبر (إن). إذما: حرف شرط جازم يجزم فعلين. ما أنت آمر: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. من إياه تأمر: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول. إياه: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم. والهاء: حرف غيبة. آتيًا: مفعول به ثان منصوب.

(٤) **حيثما تستقم**: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على الضم في محل نصب ظرف مكان متعلق بجواب الشرط، وهو مضاف. ما: حرف زائد. جملة (تستقم) في محل جر مضاف إليه.

(٥) **خليلي**: منادى بأداة نداء محذوفة منصوب وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف. أنى تأتياني: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بجواب الشرط، وهو مضاف. جملة (تأتياني) في محل جر مضاف إليه. غير ما يرضيكما: مفعول به مقدم منصوب، وهو مضاف. ما يرضيكما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٦٩٨-فعلينِ يقتضينَ شرطٌ قُدِّما يتلو الجزاءُ وجوابًا وُسِما

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله (واجزم بإن... إلى قوله: وأنى) يقتضين جملتين:

إحداهما -وهي المتقدمة- تسمى شرطًا. والثانية -وهي المتأخرة- تسمى جوابًا وجزاء. ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية نحو: إن جاء زيد أكرمته، وإن جاء زيد فله الفَضْلُ.

* * *

٦٩٩- وماضيينِ أو مضارعينِ تُلْفيهما أو مُتَخالِفَينِ

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إن قام زيد قام عمرو، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [١] .

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو: إن يقم زيد يقم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [٢] .

والثالث: أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا نحو: إن قام زيد يقم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [٣] .

والرابع: أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، وهو قليل، ومنه قوله:

٣٥٣- مَنْ يَكِدْني بسيِّئ كنتَ منه كالشَّجا بين حَلْقِه والوَرِيدِ [٤]

وقوله ﷺ: «مَنْ يقمْ ليلةَ القَدْرِ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه».

---

(١) الإسراء/ ٧. (٢) البقرة/ ٢٨٤.

(٣) هود/ ١٥.

(٤) **يكدني**: يخدعني، ويمكر بي. الشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم. الوريد: عرق في العنق. من: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. جملة (يكدني بسيئ كنت منه كالشجا...) في محل رفع خبر. كنت: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. منه، كالشجا: متعلقان بخبر (كنت) المحذوف. بين حلقه: ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة من (الشجا) ، وهو مضاف.

٧٠٠- وبعد ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ ورفعُه بعد مضارع وَهَنْ

أي: إذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن، فتقول: إن قام زيد يقمْ عمرو، ويقومُ عمرو، ومنه قوله:

٣٥٤- وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ [1]

وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف كقوله:

٣٥٥ - يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [2]

* * *

٧٠١- واقرُنْ بفا حتمًا جوابًا لو جُعِلْ شرطًا لإن أو غيرها لم ينجَعِلْ

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية نحو: إن جاء زيد فهو محسن، وكفعل الأمر نحو: إن جاء زيد فاضربه، وكالفعلية المنفية بـ (ما) نحو: إن جاء زيد فما أضربه، أو (لن) نحو: إن جاء زيد فلن أضربه.

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطًا كالمضارع الذي ليس منفيًا بـ (ما) ولا بـ (لن) ولا مقرونًا بحرف التنفيس ولا بـ (قد)، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بـ (قد) لم يجب اقترانه بالفاء نحو: إن جاء زيد يجيء عمرو، أو قام عمرو.

* * *

(١) خليل: فقير. حرم: ممنوع. إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين. أتاه: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم فعل الشرط. يقول: فعل مضارع مرفوع، وهو مؤخر، والأصل: يقول إن أتاه خليل... وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. وهو مذهب سيبويه. أو جواب الشرط (فهو يقول). وهو مذهب المبرد. لا: حرف نفي. غائب: مبتدأ مرفوع. مالي: فاعل سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف. الواو: حرف عطف. لا: حرف نفي. حرم: خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولا أنت حرم.

(٢) يا: أداة نداء. أقرع: منادى مبني على الضم في محل نصب. ابن حابس: نعت لـ (أقرع) منصوب، وهو مضاف. يا أقرع: توكيد لفظي. إنك تصرعُ إن يصرع أخوك، أو إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع. مذهبان.

٧٠٢- وتخلُفُ الفاء إذا المفاجَأه كـإن تـجُـدْ إذا لـنـا مـكـافـأه

أي: إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [(١)].

ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل، وهو: إن تَجُدْ إذا لنا مكافأة.

* * *

٧٠٣- والفعلُ من بعد الجزا إنْ يقترنْ بـالـفـا أوِ الـواوِ بـتـثـلـيـثٍ قَـمِـنْ

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والرفع والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [(٢)] بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه، وكذلك روي بالثلاثة قوله:

٣٥٦- فإن يهلك أبو قابوسَ يهلكْ ربيـعُ الـنـاس والـبـلـدُ الـحـرامُ
ونـأخـذْ بـعـده بـذِنـابِ عـيـشٍ أجَـبُّ الـظـهـرِ لـيـس لـه سَـنـامُ [(٣)]

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه.

* * *

٧٠٤- وجزمٌ او نصبٌ لفعل إثرَ فا أو واوِ انْ بـالـجـمـلـتـيـن اكـتـنـفـا

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز نصبه

---

(١) الروم/ ٣٦.

(٢) البقرة/ ٢٨٤.

(٣) أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر. ذناب كل شيء: طرفه. الأجب: المقطوع. الواو: حرف عطف. نأخذْ: فعل مضارع مجزوم معطوف على جواب الشرط (يهلك). أو الواو: استئنافية. نأخذُ: فعل مضارع مرفوع. أو الواو: واو المعية. نأخذَ: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام. جملة (ليس له سنام) في محل جر نعت ثان لـ (عيش).

وجزمه نحو (إن يقم زيد ويخرج خالد أكرمك) بجزم (يخرج) ونصبه، ومن النصب قوله:

٣٥٧- ومَنْ يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِهِ ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضما (١)

* * *

٧٠٥- والشرطُ يغني عن جواب قد عُلِمْ والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو: أنت ظالم إن فعلت، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسه -وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء- فقليل، ومنه قوله:

٣٥٨- فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلا يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ (٢)

أي: وإلا تُطَلِّقْها يعل مفرقك الحسام.

* * *

٧٠٦- واحذِفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقسمْ جوابَ ما أخَّرتَ فهْو مُلتَزَمْ

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابًا، وجواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدَّرة بمضارع أُكِّدَ باللام والنون نحو: واللهِ لأضربَنَّ زيدًا، وإن صدرت بماض اقترن باللام وقد نحو: واللهِ لقد قام زيد، وإن كان جملة اسمية فبـ (إنَّ) واللام، أو اللام وحدها، أو بـ (إنَّ) وحدها نحو: واللهِ إنَّ زيدًا لقائم، واللهِ لزيدٌ قائمٌ، واللهِ إن زيدًا قائم، وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بـ (ما، أولا، أو إنْ) نحو: واللهِ ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يقومُ زيد، والاسمية كذلك.

---

(١) **الواو**: واو المعية. يخضعَ: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام. ما أقام: المصدر المؤول في محل نصب ظرف زمان، أي: مدة إقامته.

(٢) **الكفء**: النظير والمكافئ. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف. لها: متعلقان بـ (كفء). بكفء: الباء: حرف جر زائد. كفء: خبر (لست) مجرور لفظًا منصوب محلًا. إلا: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين. لا: حرف نفي.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: إن قام زيد واللهِ يقم عمرو، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: واللهِ إن يقم زيد ليقومَنَّ عمرو، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

* * *

٧٠٧- وإنْ تواليا وقبلُ ذو خبرْ فالشرطَ رَجِّحْ مطلقًا بلا حَذَرْ

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذف جواب المتأخر، هذا إذا لم يتقدَّم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجِّحَ الشرط مطلقًا، أي سواء كان متقدمًا أو متأخرًا، فيجاب الشرط، ويحذف جواب القسم، فتقول: زيد إن قام واللهِ أُكرِمْه، وزيد واللهِ إن قام أُكْرِمْهُ.

* * *

٧٠٨- وربما رُجِّحَ بعد قسمِ شرطٌ بلا ذي خبرٍ مُقَدَّمِ

أي: وقد جاء قليلًا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:

٣٥٩ - لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماء القوم نَنْتَفِلُ[1]

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف -والتقدير: واللهِ لئن- و (إنْ) شرط، وجوابه (لا تلفنا) ، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير -وهو إجابة القسم لتقدمه- لقيل (لا تلفينا) بإثبات الياء، لأنه مرفوع.

---

(١) منيت: ابتليت. عن غب معركة: أي بعد غب معركة. غب معركة: عقبها. لا تلفنا: لا تجدنا. ننتفل: نتملص ونتخلص. عن دماء القوم: متعلقان بالفعل (ننتفل). جملة (عن دماء القوم ننتفل) في محل نصب مفعول به ثان.

فصل (لو)

٧٠٩- لو حرفُ شرطٍ في مضيّ ويَقِلْ إيلاؤها مستقبلًا لكن قُبِلْ

(لو) تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مصدرية، وعلامتها صحة وقوع (أن) موقعها نحو: وددت لو قام زيد، أي: قيامَه، وقد سبق ذكرها في باب الموصول.

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها غالبًا إلا ماضٍ معنى، ولهذا قال «**لو حرف شرط في مضيّ**» ، وذلك نحو قولك: لو قام زيد لقمت، وفسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأصح، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: (ويقل إيلاؤها مستقبلًا) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [١] ، وقوله:

٣٦٠ - ولو أنّ ليلى الأخيليّةَ سَلَّمَتْ عليّ ودوني جَنْدَلٌ وصفائحُ
لسلَّمتُ تسليمَ البشاشةِ أوزَقا إليها صدًى من جانب القبر صائحُ [٢]

* * *

٧١٠- وهْيَ في الاختصاص بالفعل كإنْ لكنَّ لو أنَّ بها قد تَقْتَرِنْ

يعني أن (لو) الشرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم كما أن (إن) الشرطية كذلك، لكن تدخل (لو) على (أنَّ) واسمها وخبرها نحو: لو أنَّ زيدًا قائم لقمت، واختلف فيها والحالة هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و (أنَّ) وما دخلت عليه

---

(١) النساء/ ٩.

(٢) الجندل: الحجر. الصفائح: الحجارة العراض التي تكون على القبور. البشاشة: طلاقة الوجه. زقا: صاح. الصدى: ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتك. أن ليلى الأخيلية سلمت: المصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف، أي: ولو ثبت تسليمُ ليلى.. جملة (دوني جندل..) في محل نصب حال. من جانب القبر: متعلقان باسم الفاعل (صائح).

في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنَّ زيدًا قائم لقمت، أي: لو ثَبَت قيامُ زيد، وقيل: زالت عن الاختصاص، و (أن) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أنَّ زيدًا قائم ثابت لقمت، أي: لو قيام زيد ثابت، وهذا مذهب سيبويه.

* * *

٧١١- وإنْ مضارعٌ تلاها صُرِفا إلى المضيّ نحوُ لو يَفي كفى

قد سبق أن (لو) هذه لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضيًا في المعنى، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضي كقوله:

٣٦١- رهبانُ مَدْيَنَ والذين عَهِدْتُهُمْ يبكون من حَذَرِ العذاب قُعُودا
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسجودا (١)

أي: لو سمعوا.

ولا بدَّ لـ (لو) هذه من جواب، وجوابها إما فعل ماض أو مضارع منفي بـ (لم) .

وإذا كان جوابها مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام نحو: لو قام زيد لقام عمرو، ويجوز حذفها، فتقول: لو قام زيد قام عمرو.

وإن كان منفيًا بـ (لم) لم تصحبها اللام، فتقول: لو قام زيد لم يقم عمرو.

وإن نُفِي بـ (ما) فالأكثر تجرده من اللام نحو: لو قام زيد ما قام عمرو، ويجوز اقترانه بها نحو: لو قام زيد لما قام عمرو.



(١) **رهبان**: جمع مفرده: راهب، وهو عابد النصارى. مدين: اسم قرية بساحل الطور. قعود: جمع مفرده: قاعد. رهبان مدين: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جملة (يبكون...) في محل نصب حال من مفعول (عهدتهم). قعودًا: حال من فاعل (يبكون) منصوب. جملة (لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا...) في محل رفع خبر. كما سمعت: نائب مفعول مطلق، وهو مضاف. والمصدر المؤول في محل جر مضاف إليه. أي: سماعًا مثل سماعي.

أمّا، ولولا، ولوما

٧١٢- أمّا كمهما يكُ من شيءٍ وفا لتِلْوِ تِلْوِها وجوبًا أُلِفا

(أمّا) حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بـ (مهما يك من شيء) ، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء نحو: أما زيد فمنطلقٌ، والأصل: مهما يك من شيء فزيد منطلق، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء) ، فصار: أما فزيد منطلق، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: أما زيد فمنطلق، ولهذا قال (وفا لتلو تلوها وجوبًا ألفا) .

* * *

٧١٣- وحذفُ ذي الفا قَلَّ في نثر إذا لم يكُ قولٌ معَها قد نُبِذا

قد سبق أن هذه الفاء مُلْتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حذفها في الشعر كقوله:

٣٦٢ - فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيرًا في عِراض المواكبِ [١]

أي: فلا قتال، وحذفت في النثر أيضًا بكثرة وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [٢] ، أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل ما كان بخلافه كقوله ﷺ: **«أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله»**، هكذا وقع في صحيح البخاري (ما بال) بحذف الفاء، والأصل: أما بعد فما بال رجال، فحذفت الفاء.

* * *

٧١٤- لولا ولوما يلزمان الابتدا إذا امتناعًا بوجود عَقَدا

لـ (لولا، ولوما) استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله (إذا

(١) أي: أما القتال فلا قتال لديكم ولكنكم تسيرون... عراض: جمع عرض، وهو الناحية. المواكب: الجماعة ركبانًا أو مشاة. أما: حرف شرط وتفصيل. القتال: مبتدأ مرفوع. جملة (لا قتال لديكم) في محل رفع خبر. لكن: اسمها محذوف. والجملة المحذوفة في محل رفع خبرها.

(٢) آل عمران/ ١٠٦.

امتناعًا بوجود عقدا) ، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا وجوبًا، ولا بد لهما من جواب، فإن كان مثبتًا قُرِنَ باللام غالبًا، وإن كان منفيًا بـ (ما) تجرد عنها غالبًا، وإن كان منفيًا بـ (لم) لم يقترن بها نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجئ عمرو، فـ (زيد) في هذه المثل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لولا زيد موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

* * *

٧١٥- وبهما التحضيضَ مِز وهلاّ ألاّ ألا وأولينها الفعلا

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ (لولا، ولوما) ، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذ بالفعل نحو: لولا ضربتَ زيدًا، ولوما قتلت بكرًا، فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيًا، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾ [١]، أي: لِيَنفِرْ.

وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: هلاّ ضربتَ زيدًا، وألاّ فعلتَ كذا، و (ألا) مخففة كـ (ألاّ) مشددة.

* * *

٧١٦- وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مضمرِ عُلِّق أو بظاهر مؤخَّرِ

قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولاً لفعل مضمر، أو لفعل مؤخر عن الاسم، فالأول كقوله:

٣٦٣ - هلاّ التقدمُ والقلوبُ صحاحُ [٢]

(١) التوبة/ ١٢٢.

(٢) صدره (ألآن بعد لجاجتي تَلْحونني). هلا: حرف تحضيض. التقدم: فاعل مرفوع بفعل محذوف، أي: هلا حصل التقدم... جملة (القلوب صحاح) في محل نصب حال.

فـ (التقدم) مرفوع بفعل محذوف، وتقديره: هلا وُجِدَ التقدمُ، ومثله قوله:

٣٦٤ - تعدُّون عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكمْ   بني ضَوْطَرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا [١]

فـ (الكميَّ) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: لولا تَعُدُّون الكميَّ المقنع، والثاني كقولك: لولا زيدًا ضربت، فـ (زيدًا) مفعول (ضربت) .

---

(١) **عقر النيب**: ضرب قوائمها بالسيف. النيب: جمع مفرده: ناب، وهو الناقة المسنة. ضوطرى: حمقاء. الكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه. المقنع: هو الذي على رأسه البيضة والمغفر. أفضل مجدكم: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. بني ضوطرى: منادى بأداة نداء محذوفة منصوب وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف. لولا: حرف تحضيض.

الإخبار بـ (الذي)، والألف واللام

٧١٧- ما قيل أخبِرْ عنه بالذي خَبَرْ عن الذي مبتدأ قبلُ استقرْ
٧١٨- وما سواهما فوسِّطْهُ صِلَه عائدُها خلفَ مُعطي التَّكمِلَه
٧١٩- نحوُ الذي ضربتُه زيدٌ فذا ضربتُ زيدًا كان فادرِ المأخذا

هذا الباب وضعه النحويّون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ (الذي) فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل (الذي) خبرًا عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو (الذي) كما ستعرفه، فقيل: إن الباء في (بالذي) بمعنى (عن) ، فكأنه قيل: أخبر عن (الذي) .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك فجئ بـ (الذي) ، واجعله مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبرًا عن (الذي) ، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسِّطْها بين (الذي) وبين خبره، وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلة (الذي) ، واجعل العائد على (الذي) الموصول ضميرًا تجعله عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيَّرته خبرًا.

فإذا قيل لك: أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيدًا، فتقول: الذي ضربته زيد، فـ (الذي) مبتدأ، و (زيد) خبره، و (ضربته) صلة (الذي) ، والهاء في (ضربته) خلف عن (زيد) الذي جعلته خبرًا، وهي عائدة على (الذي) .

* * *

٧٢٠- وباللذَيْنِ والذين والتي أخبِرْ مراعيًا وِفاقَ المُثْبَتِ

أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك (أخبر عنه) مثنى فجئ بالموصول مثنى كاللذين، وإن كان مجموعًا فجئ به كذلك كالذين، وإن كان مؤنثًا فجئ به كذلك كالتي.

والحاصل أنه لا بدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفردًا فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعًا

فمجموع، وإن مذكرًا فمذكر، وإن مؤنثًا فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن (الزيدين) من (ضربت الزيدين) قلت: اللذان ضربتهما الزيدان، وإذا قيل: أخبر عن (الزيدين) من (ضربت الزيدين) قلت: الذين ضربتهم الزيدون، وإذا قيل: أخبر عن (هند) من (ضربت هندًا) قلت: التي ضربتها هند.

* * *

٧٢١- قَبُولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لما أُخبِرَ عنه ههنا قد حُتِما

٧٢٢- كذا الغِنى عنه بأجنبيٍّ أو بمضمرٍ شرطٌ فراعِ ما رَعَوْا

يشترط في الاسم المخبر عنه بـ (الذي) شروط:

أحدها: أن يكون قابلًا للتأخير، فلا يخبر بـ (الذي) عما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو: مَنْ، وما.

الثاني: أن يكون قابلًا للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا كالهاء في: زيد ضربته.

الرابع: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بمضمر، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن (رجل) وحده من قولك: ضربت رجلًا ظريفًا، فلا تقول: الذي ضربته ظريفًا رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرًا، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف ولا يوصف به، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لانتفاء هذا المحذور كقوله: الذي ضربته رجل ظريف.

وكذلك لا تخبر عن المضاف وحده، فلا تخبر عن (غلام) وحده من: ضربت غلام زيد، لأنك تضع مكانه ضميرًا كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك لانتفاء المانع، فتقول: الذي ضربته غلام زيد.

* * *

٧٢٣- وأخبروا هنا بأل عن بعض ما   يكون فيه الفعلُ قد تقدَّما
٧٢٤- إن صحَّ صَوْغُ صلةٍ منه لألْ   كصوغ واقٍ من وَقَى اللهُ البطلْ

يخبر بـ (الذي) عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن (زيد) من قولك (زيد قائم) : الذي هو قائم زيد، وتقول في الإخبار عن (زيد) من قولك (ضربت زيدًا) : الذي ضربته زيد.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعًا في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كـ (الرجل) من قولك: نعم الرجل، إذ لا يصح أن يستعمل من (نعم) صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: وقى اللهُ البطل، فتقول: الواقي البطلَ اللهُ، وتخبر أيضًا عن (البطل) ، فتقول: الواقيهِ اللهُ البطلُ.

* * *

٧٢٥- وإنْ يكنْ ما رفعتْ صلةُ ألْ   ضميرَ غيرِها أُبينَ وانفصَلْ

الوصف الواقع صلة لـ (أل) إن رفع ضميرًا، فإما أن يكون عائدًا على الألف واللام أو على غيرها، فإن كان عائدًا عليها استتر، وإن كان عائدًا على غيرها انفصل.

فإن قلتَ (بَلَّغْتُ من الزيدين إلى العمرين رسالةً) فإن أخبرت عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا، ففي (المبلغ) ضمير عائد على الألف واللام، فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن (الزيدين) من المثال المذكور قلت: المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالةً الزيدان، فـ (أنا) مرفوع بـ (المبلغ) ، وليس عائدًا على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مثنى، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن (العمرين) من المثال المذكور قلت: المبلِّغ أنا من الزيدين إليهم

رسالةً العمرون، فيجب إبراز الضمير كما تقدم.

وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) من المثال المذكور، لأن المراد بالألف واللام هنا (الرسالة) ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (أل) المتكلم، فتقول: المبلِّغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالةٌ.



العدد

٧٢٦- ثلاثةٌ بالتاءِ قُلْ للعشره في عدِّ ما آحادُه مُذَكَّرَهْ
٧٢٧- في الضِّدِّ جَرِّدْ والمُميِّزَ اجرُرِ جمعًا بلفظ قلَّةٍ في الأكثرِ

تثبت التاء في (ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة) إن كان المعدود بهما مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا، ويضاف إلى جمع نحو: عندي ثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نساءٍ، وهكذا إلى (عشرة) .

وأشار بقوله (جمعًا بلفظ قلة في الأكثر) إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد في الغالب إلا إلى جمع القلة، فتقول: عندي ثلاثةُ أفلسٍ، وثلاثُ أنفسٍ، ويقل: عندي ثلاثةُ فلوسٍ، وثلاثُ نفوسٍ.

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [١]، فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء) .

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يضف إلا إليه نحو: ثلاثة رجال.

* * *

٧٢٨- ومئةً والألفَ للفرد أضِفْ ومئةٌ بالجمع نزرًا قد رُدِفْ

قد سبق أن (ثلاثة وما بعدها إلى عشرة) لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أن (مئة، وألفًا) من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد نحو: عندي مئة رجلٍ، وألف درهم. وورد إضافة (مئة) إلى جمع قليلًا، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ [٢] بإضافة (مئة) إلى (سنين) .

والحاصل أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو (ثلاثة إلى عشرة) .

---

(١) البقرة/ ٢٢٨.

(٢) الكهف/ ٢٥. قراءتهما: ثلاثَ مئةِ سنينَ.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد، وهو (مئة، وألف) ، وتثنيتهما نحو: مئتا درهم، وألفا درهم. وأما إضافة (مئة) إلى جمع فقليل.

* * *

٧٢٩- وأحدَ اذكُرْ وصِلَنْهُ بعَشَرْ مركَّبًا قاصدَ معدودٍ ذَكَرْ
٧٣٠- وقُلْ لدى التأنيث إحدى عَشَرَهْ والشينُ فيها عن تميم كَسَرَهْ
٧٣١- ومعَ غيرِ أحدٍ وإحدى ما معْهما فعلتَ فافعَلْ قَصْدا
٧٣٢- ولثلاثةٍ وتسعةٍ وما بينهما إنْ رُكِّبا ما قُدِّما

لما فرغ من ذكر العدد المضاف ذكر العدد المركَّب، فيركب (عشرة مع ما دونها إلى واحد) نحو: أحد عشر، واثنا عشر، وثلاثة عشر، وأربعة عشر إلى تسعة عشر، هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة إلى تسع عشرة، فللمذكر (أحد، واثنا) ، وللمؤنث (إحدى، واثنتا) .

أما (ثلاثة وما بعدها إلى تسعة) فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا.

وأما (عشرة) -وهو الجزء الأخير- فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرًا، وتثبت إن كان مؤنثًا على العكس من (ثلاثة) فما بعدها، فتقول: عندي ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشرةَ امرأةً، وكذلك حكم (عشرة مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين) ، فتقول (أحدَ عشرَ رجلًا، واثنا عشرَ رجلًا) بإسقاط التاء، وتقول (إحدى عشرةَ امرأة، واثنتا عشرةَ امرأة) بإثبات التاء. ويجوز في شين (عشرة) مع المؤنث التسكين، ويجوز أيضًا كسرها، وهي لغة تميم.

* * *

٧٣٣- وأَوْلِ عشرةَ اثنتي وعشَرا اثنَيْ إذا أُنثى تَشا أو ذَكَرا
٧٣٤- واليا لغير الرفع وارفَعْ بالألفْ والفتحُ في جزأيْ سواهما أُلِفْ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب (عشر) في التذكير و (عشرة) في التأنيث،

وسبق أيضًا أنه يقال (أحد) في المذكر و (إحدى) في المؤنث، وأنه يقال (ثلاثة وأربعة إلى تسعة) بالتاء للمذكر، وسقوطها للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال (اثنا عشر) للمذكر بلا تاء في الصَّدْر والعَجُز من نحو: عندي اثنا عشرَ رجلًا، ويقال (اثنتا عشرةَ امرأةً) للمؤنث بتاء في الصدر والعجز.

ونبَّه بقوله (واليا لغير الرفع) على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرها وعجزها، وتبنى على الفتح نحو (أحدَ عشرَ) بفتح الجزءين، و (ثلاثَ عشرةَ) بفتح الجزءين.

ويستثنى من ذلك (اثنا عشر، واثنتا عشرة) ، فإن صدرهما يعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا كما يعرب المثنى، وأما عجزها فيبنى على الفتح، فتقول: جاء اثنا عشرَ رجلًا [1] ، ورأيت اثني عشرَ رجلًا، ومررت باثني عشرَ رجلًا، وجاءت اثنتا عشرةَ امرأةً، ورأيت اثنتي عشرةَ امرأةً، ومررت باثنتي عشرةَ امرأةً.

* * *

٧٣٥- وميِّزِ العشرين للتِّسعينا بواحدٍ كأربعينَ حينا

قد سبق أن العدد مضاف ومركب، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من (عشرين إلى تسعين) ، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفردًا منصوبًا نحو: عشرون رجلًا، وعشرون امرأةً، ويذكر قبله النيِّف، ويعطف هو عليه، فيقال (أحد وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون) بالتاء في (ثلاثة) ، وكذا ما بعد (الثلاثة إلى التسعة) للمذكر، ويقال للمؤنث (إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون) بلا تاء في (ثلاث) ، وكذا ما بعد (الثلاث إلى التسع) .

وتلخَّص مما سبق ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

* * *

(١) اثنا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى. عشر: جزء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

٧٣٦- وميِّزوا مركَّبًا بمثلِ ما ميِّز عشرون فسوِّيَنْهُما

أي: تمييز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا نحو: أحد عشر رجلًا، وإحدى عشرة امرأةً.

* * *

٧٣٧- وإنْ أُضيفَ عددٌ مركبٌ يبقَ البِنا وعَجُزٌ قد يُعرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ما عدا (اثني عشر) ، فإنه لا يضاف، فلا يقال: اثنا عشرك. وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول (هذه خمسةَ عشرَك، ومررت بخمسةَ عشرَك) بفتح آخر الجزءين. وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول: هذه خمسةَ عشرُك، ورأيت خمسةَ عشرَك، ومررت بخمسةَ عشرِك.

* * *

٧٣٨- وصُغْ من اثنين فما فوقُ إلى عشرة كفاعلٍ من فَعَلا

٧٣٩- واختِمْه في التأنيث بالتا ومتى ذكَّرتَ فاذكر فاعلًا بغير تا

يصاغ من (اثنين إلى عشرة) اسم موازن لـ (فاعل) كما يصاغ من (فَعَل) نحو (ضارب) من ضرب، فيقال (ثانٍ وثالث ورابع إلى عاشر) بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

* * *

٧٤٠- وإنْ تُرِدْ بعضَ الذي منه بُني تُضِفْ إليه مثلَ بعضٍ بَيِّنِ

٧٤١- وإنْ ترِدْ جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ فحكمَ جاعلٍ له احْكُما

لـ (فاعل) المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يفرد فيقال (ثان وثانية، وثالث وثالثة) كما سبق.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذ إما أن يستعمل مع ما اشتق منه، وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة (فاعل) إلى ما بعده، فتقول في التذكير (ثاني اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعة إلى عاشِرِ عَشَرَةٍ) ، وتقول في التأنيث (ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ إلى عاشرةِ عَشْرٍ) ، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشَرَةٍ.

وهذا هو المراد بقوله (وإن ترد بعض الذي... البيت) ، أي: وإن ترد بـ (فاعل) المصوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعضَ الذي بُنيَ (فاعل) منه، أي: واحدًا مما اشتق منه، فأضف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان:

أحدهما: إضافة (فاعل) إلى ما يليه.

والثاني: تنوينه ونصب ما يليه به كما يُفعل باسم الفاعل نحو: ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا.

فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً، وهكذا إلى عاشرِ تسعةٍ وعاشرٍ تسعةً.

وتقول في التأنيث: ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثًا، وهكذا إلى عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعًا، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثةً، والثلاثةِ أربعةً.

وهذا هو المراد بقوله (وإن ترد جعل الأقل مثلَ ما فوقُ) ، أي: وإن ترد بـ (فاعل) المصوغ من اثنين فما فوقه جعلَ ما هو أقلُّ عددًا مثلَ ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، وتنوينه ونصبه.

* * *

٧٤٢- وإنْ أردتَ مثلَ ثاني اثنينِ مركَّبًا فجِئْ بتركيبينِ
٧٤٣- أو فاعلًا بحالتيه أضِفِ إلى مركَّبٍ بما تنوي يَفِي
٧٤٤- وشاع الاستغنا بحادي عَشَرا ونحوِه وقبلَ عشرين اذكُرا
٧٤٥- وبابه الفاعِلَ من لفظ العددْ بحالتيهِ قبلَ واوٍ يُعتَمَدْ

قد سبق أنه يُبنى (فاعلٌ) من اسم العدد على وجهين:

أحدهما: أن يكون مرادًا به بعض ما اشتق منه كثاني اثنين.

والثاني: أن يراد به جعل الأقل مساويًا لما فوقه كثالث اثنين.

وذكر هنا أنه إذا أريد بناء (فاعل) من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول، وهو أنه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما (فاعل) في التذكير، و (فاعلة) في التأنيث، وعجزهما (عشر) في التذكير، و (عشرة) في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير (أحد، واثنان، وثلاثة) بالتاء إلى تسعة، وفي التأنيث (إحدى، واثنتان، وثلاث) بلا تاء إلى تسع نحو: ثالثَ عشَرَ، ثلاثةَ عشَرَ، وهكذا إلى تاسعَ عشَرَ، تسعةَ عشَرَ، وثالثةَ عشَرَةَ، ثلاثَ عشَرَةَ إلى تاسعةَ عشَرَةَ، تسعَ عَشَرَةَ، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح.

الثاني: أن يُقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقيًا الثاني على بناء جزأيه نحو: هذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ.

الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيًا على بناء صدره وعجزه نحو: هذا ثالثَ عشَرَ، وثالثةَ عَشَرَةَ، وإليه أشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) .

ولا يستعمل (فاعل) من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو أن يراد به جعل الأقل مساويًا لما فوقه، فلا يقال: رابع عَشَرَ، ثلاثةَ عَشَرَ، وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول.

وحادي: مقلوب (واحد) ، وحادية: مقلوب (واحدة) ، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل (حادي) إلا مع (عشر) ، ولا تستعمل (حادية) إلا مع (عشرة) ، ويستعملان أيضًا مع (عشرين) وأخواتها نحو: حادي وتسعون، وحادية وتسعون.

وأشار بقوله (وقبل عشرين... البيت) إلى أن (فاعلًا) المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود، ويعطف عليه العقود نحو (حادي وعشرون، وتاسع وعشرون إلى التسعين) .

وقوله (بحالتيه) معناه أنه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال (فاعل) في التذكير، و (فاعلة) في التأنيث.

كم، وكأيٍّ، وكذا

٧٤٦- مَيِّزْ في الاستفهام كم بمثل ما مُيِّزتَ عشرينَ ككم شخصًا سَمَا
٧٤٧- وأجِزْ أن تجرّه مِنْ مضمَرا إنْ وَلِيَتْ كم حرفَ جرٍّ مُظْهَرا

(كم) اسم، والدليل على ذلك دخول حروف الجر عليها، ومنه قولهم: على كم جذعٍ سقفتَ بيتَك؟ وهي اسم لعدد مبهم، ولا بد لها من تمييز نحو: كم رجلًا عندك؟ وقد يحذف للدلالة عليه نحو: كم صمتَ؟ أي: كم يومًا صمت.

وتكون استفهامية وخبرية، فالخبرية سيذكرها. والاستفهامية يكون مميزها كمميز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا نحو: كم درهمًا قبضتَ؟ ويجوز جره بـ (من) مضمرة إن وليت (كم) حرفَ جر نحو: بكم درهمٍ اشتريت هذا؟ أي: بكم من درهم. فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه.

* * *

٧٤٨-واستعمِلَنْها مخبِرًا كعَشَرَه أو مئةٍ ككم رجالٍ أو مَرَه
٧٤٩-ككم كأيٍّ وكذا وينتصِبْ تمييزُ ذَيْنِ أو به صِلْ مِنْ تُصِبْ

تستعمل (كم) للتكثير، فتميز بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمئة نحو: كم غلمانٍ ملكتُ! وكم درهم أنفقتُ! والمعنى: كثيرًا من الغلمان ملكتُ، وكثيرًا من الدراهم أنفقت. ومثل (كم) في الدلالة على التكثير: كذا، وكأي، ومميزهما منصوب أو مجرور بـ (من)، وهو الأكثر نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ [1]، وملكتُ كذا درهمًا. وتستعمل (كذا) مفردة كهذا المثال، ومركبة نحو: ملكت كذا كذا درهمًا، ومعطوفًا عليها مثلُها نحو: ملكت كذا وكذا درهمًا.

و (كم) لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية، فلا تقول: ضربت كم رجلًا؟ ولا ملكت كم غلمانٍ! وكذلك (كأيّ) بخلاف (كذا) نحو: ملكت كذا درهمًا.

---

(١) آل عمران/ ١٤٦.

الحكاية

٧٥٠- احكِ بأيٍّ ما لمنكور سُئِل عنه بها في الوقف أو حين تَصِلْ
٧٥١- ووقفًا احكِ ما لمنكور بمَنْ والنونَ حرِّكْ مطلقًا وأشبِعَن
٧٥٢- وقُلْ منانِ ومنَيْنِ بعد لي إلفان بابنين وسكِّن تَعْدِلِ
٧٥٣- وقلْ لمن قال أتتْ بنتٌ مَنَهْ والنونُ قبل تا المثنى مُسْكَنَهْ
٧٥٤- والفتحُ نَزْرٌ وصِلِ التا والألفْ بمَنْ بإثْرِ ذا بنسوة كَلِفْ
٧٥٥- وقلْ مَنُونَ ومَنينَ مُسْكِنا إنْ قيلَ جا قومٌ لقومٍ فُطَنا
٧٥٦- وإنْ تَصِلْ فلفظُ مَنْ لا يختلفْ ونادرٌ مَنُونَ في نظمٍ عُرِفْ

إن سئل بـ (أيٍّ) عن منكور مذكور في كلام سابق حكي في (أي) ما لذلك المنكور من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، ويُفعل بها ذلك وصلًا ووقفًا، فتقول لمن قال (جاءني رجل) : أيٌّ، ولمن قال (رأيت رجلًا) : أيًّا، ولمن قال (مررت برجل) : أيٍّ. وكذلك تفعل في الوصل نحو: أيٌّ يا فتى، وأيًّا يا فتى، وأيٍّ يا فتى، وتقول في التأنيث: أيةٌ، وفي التثنية (أيّانِ، وأيّتانِ) رفعًا، و (أيَّيْنِ، وأيَّتَيْنِ) جرًا ونصبًا، وفي الجمع (أيّونَ، وأياتٌ) رفعًا، و (أيِّين، وأيّات) جرًا ونصبًا.

وإن سئل عن المنكور المذكور بـ (مَنْ) حكي فيها ما له من إعراب، وتُشْبَع الحركة التي على النون، فيتولَّد منها حرف مجانِس لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كله إلا وقفًا، فتقول لمن قال (جاءني رجل) : مَنُو، ولمن قال (رأيت رجلًا) : مَنَا، ولمن قال (مررت برجل) : مَني، وتقول في تثنية المذكر (مَنَانْ) رفعًا، و (مَنَيْنْ) نصبًا وجرًا، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال (جاءني رجلان) : مَنَانْ، ولمن قال (رأيت رجلين) : مَنَيِنْ، ولمن قال (مررت برجلين): مَنَيْنْ.

وتقول للمؤنثة (مَنَهْ) رفعًا ونصبًا وجرًا، فإذا قيل (أتت بنتٌ) فقل (مَنَهْ) رفعًا، وكذا في الجر والنصب.

وتقول في تثنية المؤنث (مَنْتانْ) رفعًا، و (مَنْتَيْنْ) جرًا ونصبًا بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلًا فتح النون التي قبل التاء نحو: منَتانْ ومنتَينْ، وإليه أشار بقوله (والفتح نزر) .

وتقول في جمع المؤنث (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل (جاء نسوة) فقل: مناتْ، وكذا تفعل في الجر والنصب.

وتقول في جمع المذكر رفعًا (منونْ) رفعًا، و (منينْ) نصبًا وجرًا بسكون النون فيهما، فإذا قيل (جاء قوم) فقل: منونْ، وإذا قيل (مررت بقوم، أو رأيت قومًا) فقل: منينْ.

هذا حكم (مَنْ) إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يحكَ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول (مَنْ يافتى) لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلًا (منونَ) وصلًا، قال الشاعر:

٣٦٥- أتَوْا ناري فقلتُ منونَ أنتمْ   فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظلاما[1]

فقال: منون أنتم، والقياس: من أنتم.

* * *

٧٥٧- والعَلَمَ احكِيَنَّهُ من بعد مَنْ   إن عَرِيتْ من عاطفٍ بها اقْتَرَنْ

يجوز أن يُحْكى العَلَم بـ (مَنْ) إن لم يتقدم عليها عاطف، فتقول لمن قال (جاءني زيد) : مَنْ زيدٌ، ولمن قال (رأيت زيدًا) : من زيدًا، ولمن قال (مررت بزيد) : من زيدٍ، فتحكي في العلم المذكور بعد (مَنْ) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

و (من) مبتدأ، والعلم الذي بعدها خبر عنها، أو خبر عن الاسم المذكور بعد (من).

فإن سبق (مَنْ) عاطف لم يجز أن يُحكى في العلم الذي بعدها ما قبلها من

---

(١) **عموا ظلامًا**: تحية عربية منون: من: اسم استفهام مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للحرف الذي جلبته الحكاية في محل رفع مبتدأ. الواو والنون: حرفان زائدان للحكاية. أنتم: ضمير منفصل في محل رفع خبر. الجن: خبر لمبتدأ محذوف، أي: نحن الجن. ظلامًا: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (عموا).

الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خبر عن (من) ، أو مبتدأ خبره (من) ، فتقول لقائل (جاء زيد، أو رأيت زيدًا، أو مررت بزيد) : ومَنْ زيدٌ.

ولا يحكى من المعارف إلا العَلَم، فلا تقول لقائل (رأيت غلامَ زيدٍ) : مَنْ غلامَ زيدٍ؟ بنصب (غلام) ، بل يجب رفعه، فتقول: من غلامُ زيدٍ؟ وكذلك في الرفع والجر.

التأنيث

٧٥٨- علامةُ التأنيث تاءٌ أو ألفْ وفي أسامٍ قدَّروا التا كالكتِفْ

٧٥٩- ويُعرفُ التقديرُ بالضميرِ ونحوِه كالردِّ في التصغيرِ

أصل الاسم أن يكون مذكرًا، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قدرت في بعض الأسماء كعين وكتف.

ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثًا نحو: الكتف نهشتُها والعين كحَلْتُها، وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو: أكلت كتفًا مشوية، وكرد التاء إليه في التصغير ككُتَيْفَة ويُدَيَّة.

* * *

٧٦٠- ولا تلي فارقةً فَعولا أصلًا ولا المِفعالَ والمِفْعِيلا

٧٦١- كذاك مِفْعَلٌ وما تليهِ تا الفرقِ من ذي فشذوذٌ فيهِ

٧٦٢- ومن فَعيلٍ كقتيلٍ إنْ تَبِعْ موصوفَه غالبًا التَّا تَمْتَنِعْ

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة.

وأشار بقوله (ولا تلي فارقة فعولا... الأبيات) إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو ما كان من الصفات على (فعول)، وكان بمعنى (فاعل)، وإليه أشار بقوله (أصلًا)، واحترز بذلك من الذي بمعنى (مفعول)، وإنما جعل الأول أصلًا لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو (شكور، وصبور) بمعنى (شاكر، وصابر)، فيقال للمذكر والمؤنث (صبور، وشكور) بلا تاء نحو: هذا رجل شكور، وامرأة صبور. فإن كان (فعول) بمعنى (مفعول) فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو (ركوبة) بمعنى (مركوبة).

وكذلك لا تلحق التاء وصفًا على (مفعال) كامرأة مِهذار -وهي الكثيرة الهذَر، وهو الهذيان - أو على (مِفْعيل) كامرأة معطير- من (عَطِرت المرأةُ) إذا استعملت الطِّيب - أو على (مِفْعَل) كمغشم، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو: عدو وعدوة، ومِيقان ومِيقانة، ومسكين ومسكينة.

وأما (فَعِيل) فإما أن يكون بمعنى (فاعل) أو بمعنى (مفعول) ، فإن كان بمعنى (فاعل) لحقته التاء في التأنيث نحو: رجل كريم، وامرأة كريمة، وقد حذفت منه قليلًا، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [1] ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [2] ، وإن كان بمعنى (مفعول) -وإليه أشار بقوله (كقتيل) - فإما أن يُستعمل استعمال الأسماء أولا، فإن استعمل استعمال الأسماء - أي: لم يتبع موصوفه- لحقته التاء نحو: هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة، أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولةُ السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء -أي: بأن يتبع موصوفه- حذفت منه التاء غالبًا نحو: مررت بامرأة جريح، وبعين كحيل، أي: مجروحة ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلًا نحو: خَصْلة ذميمة، أي: مذمومة، وفَعْلَة حميدة، أي: محمودة.

* * *

٧٦٣- وألفُ التأنيثِ ذاتُ قَصْرِ وذاتُ مَدٍّ نحوُ أنثى الغُرِّ

٧٦٤- والاشتهارُ في مباني الأولى يُبديهِ وزنُ أُرَبى والطُّولى

٧٦٥- ومَرَطَى ووزنُ فَعْلَى جَمْعًا أو مصدرًا أو صفةً كشَبْعَى

٧٦٦- وكحُبارى سُمَّهى سِبَطْرى ذِكرى وحِثِّيثى مَعَ الكُفُرَّى

٧٦٧- كذاكَ خُلَّيطَى مَعَ الشُّقارى واعْزُ لغيرِ هذه استِندارا

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين:

---

(١) يس/ ٧٨. (٢) الأعراف/ ٥٦.

أحدهما: المقصورة كحُبْلى وسَكْرى.

والثاني: الممدودة كحمراء وغَرّاء، ولكل منهما أوزان تعرف بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة:

فمن المشهورة (فُعَلى) نحو (أُرَبى) للداهية، و (شُعَبَى) لموضع.

ومنها: (فُعْلى) اسمًا كبُهْمى لنبْت، أو صفة كحُبْلى والطُولى، أو مصدرًا كرُجْعى.

ومنها: (فَعَلى) اسمًا كبَرَدى لنهر بدمشق، أو مصدرًا كمرَطى لضرب من العَدْو، أو صفة كحَيَدَى، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله لنشاطه.

قال الجوهري: ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على غيره.

ومنها: (فَعْلى) جمعًا كصَرْعى جمعَ صريع، أو مصدرًا كدَعْوى، أو صفة كشَبْعى وكَسْلى.

ومنها: (فُعالى) كحُبارى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: (فُعَّلى) كسُمَّهى للباطل.

ومنها: (فِعَلَّى) كسِبَطْرى لضرب من المشي.

ومنها: (فِعْلى) مصدرًا كذكرى، أو جمعًا كظِرْبى جمعَ ظَرِبان، وهي دُوَيْبة كالهرة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، وكحِجْلى جمع حَجَل، وليس في الجموع ماهو على وزن (فِعْلى) غيرهما.

ومنها: (فِعِّيلى) كحِثِّيثى بمعنى الحَثُّ.

ومنها: (فُعُلَّى) نحو (كُفُرّى) لوعاء الطَّلْع.

ومنها: (فُعَيْلى) نحو (خُلَّيْطى) للاختلاط، ويقال: وقعوا في خليطى، أي: اختلط عليهم أمرهم.

ومنها: (فُعَّالى) نحو (شُقّارى) لنبت.

* * *

٧٦٨- لِمَدِّهَا فَعْلاءُ أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ العينِ وفَعْلَلاءُ

٧٦٩- ثم فِعَالا فُعْلُلا فاعُولا وفاعِلاءُ فِعْلِيا مَفْعُولا

٧٧٠- ومُطْلَقَ العينِ فَعَالا وكذا مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاءُ أُخِذا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة، نبَّه المصنف على بعضها:

فمنها (فَعْلاء) اسمًا كصحراء، أو صفة مذكَّرها على (أفعلَ) كحمراء، وعلى غير (أفعل) كديمة هَطْلاء، ولا يقال: سحاب أهْطَل، بل سحاب هَطِلٌ، وقولهم: فرس أو ناقة رَوْغاء، أي: حديدة القياد، ولا يوصف به المذكر منهما، فلا يقال: جمل أرْوَغُ، وكامرأة حسناء، ولا يقال: رجل أحسن. والهَطْلُ: تتابع المطر والدمع وسيلانه، يقال: هَطَلَت السماء تَهْطِل هَطْلًا وهَطَلانًا وتَهْطالًا.

ومنها: (أفْعِلاء) مثلثَ العين نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: (أربِعاء) بضم الباء وفتحها وكسرها.

ومنها: (فَعْلَلاء) نحو (عَقْرَباء) لأنثى العقارب.

ومنها: (فِعالاء) نحو (قِصاصاء) للقِصاص.

ومنها: فُعْلُلاء (كقُرْفُصاء) .

ومنها: (فاعولاء) كعاشوراء.

ومنها: (فاعِلاء) كقاصعاء لجحر من جِحَرة اليَرْبُوع.

ومنها: (فِعْلِياء) نحو (كبرياء) ، وهي العظمة.

ومنها: (مفعولاء) نحو (مَشْيُوخاء) جمع شَيْخ.

ومنها: (فَعَالاء) -مطلق العين، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها- نحو (دَبُوقاء) للعذرة، و (بَراساء) لغة في (البَرْنَساء) ، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت: يقال: ما أدري أي البرنساء هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيراء.

ومنها: (فَعَلاء) - مطلق الفاء، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها- نحو (خُيَلاء) للتكبر، و (جَنَفاء) اسم مكان، و (سِيَراء) لبُرْدٍ فيه خطوط صُفْر.

المقصور والممدود

٧٧١- إذا اسمٌ استوْجَبَ من قبل الطَّرَفْ فتحًا وكان ذا نظير كالأسَفْ
٧٧٢- فلنظيره المُعَلِّ الآخِرِ ثبوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظاهِرِ
٧٧٣- كفِعَلٍ وفُعَلٍ في جمعِ ما كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نحوُ الدُّمَى

المقصور: هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة.

فخرج بـ (الاسم) الفعل نحو: يرضى، وبـ (حرف إعرابه) المبني نحو: إذا، وبـ (لازمة) المثنى نحو: الزيدان، فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب.

والمقصور على قسمين: قياسي وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل) ، فإنه يكون (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين نحو: أسف أسفًا، فإذا كان معتلًا وجب قصره نحو: جَوِيَ جوًى، لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزَم فتح ما قبل آخره، ونحو (فِعَل) في جمع (فِعْلَة) بكسر الفاء، و (فُعَل) في جمع (فُعْلة) بضم الفاء نحو: مِرًى جمع مِرية، ومُدًى جمع مُدْية، فإن نظيرهما من الصحيح (قِرَب وقُرَب) جمع قِرْبة وقُرْبة، لأن جمع (فِعْلة) بكسر الفاء يكون على (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع (فُعْلة) بضم الفاء يكون على (فُعَل) بضم الأول وفتح الثاني.

والدُّمى: جمع (دُمْيَة) ، وهي الصورة من العاج ونحوه.

* * *

٧٧٤- وما استحَقَّ قبلَ آخرِ ألفْ فالمدُّ في نظيره حتمًا عُرِفْ
٧٧٥- كمصدرِ الفعلِ الذي قد بُدِئا بهمزِ وصلٍ كارعوى وكارتأى

ولما فرغ من المقصور شرع في الممدود، وهو: الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفًا زائدة نحو: حمراء، وكساء، ورداء.

فخرج بـ (الاسم) الفعل نحو: يشاء، وبقوله (تلي ألفًا زائدة) ما كان في آخره همزة تلي ألفًا غير زائدة كماء، وآءٍ جمع آءة، وهو شجر.

والممدود أيضًا كالمقصور: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزَم زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو: ارعوى ارعواء، وارتأى ارتئاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن (أفعل) نحو: أعطى إعطاء، فإن نظيره من الصحيح: أكرم إكرامًا.

* * *

٧٧٦- والعادِمُ النظيرِ ذا قَصْرٍ وذا مَـدٌّ بـنَـقْـلٍ كـالـحِـجـا وكـالـحِـذا

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي.

وضابطهما: أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره، فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطرد زيادةُ ألف قبل آخره، فمده مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعي: الفتى، واحد الفتيان، والحِجا: العقل، والثرى: التراب، والسَّنَا: الضوء.

ومن الممدود السماعي: الفَتَاء: حداثة السِّنِ، والسَّناء: الشرف، والثراء: كثرة المال، والحذاء: النَّعْل.

* * *

٧٧٧- وقَصْرُ ذي المدِّ اضطرارًا مُجْمَعُ عـلـيـه والـعـكـسُ بـخُـلْـفٍ يَـقَـعُ

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة.

واختلف في جواز مد القصور، فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

٣٦٦- يا لكَ من تمرٍ ومن شيشاءِ   يَنْشَبُ في المَسْعَلَ واللُّهاءِ[1]

فمد (اللهاء) للضرورة، وهو مقصور.



(١) شيشاء: ضرب من التمر. ينشب: يعلق. المسعل: موضع السعالى من الحلق .اللهاء: هنة مطبقة في أقصى سقف الفم. يا: حرف تنبيه. لك: متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، أي: يا لك شيء. من تمر: متعلقان بحال محذوفة من الضمير المتصل في (لك).

كيفية تثنية المقصور والممدود
وجمعهما تصحيحًا

٧٧٨- آخرَ مقصورٍ تُثنّي اجعَلْه يا إنْ كان عن ثلاثةٍ مُرتَقِيا
٧٧٩- كذا الذي اليا أصلُهُ نحوُ الفتى والجامدُ الذي أُمِيل كمتى
٧٨٠- في غير ذا تُقْلَبُ واوًا الألفْ وأَوْلِها ما كان قبلُ قد أُلِفْ

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فتقول في (رجل، وجارية، وقاضٍ) : رجلان، وجاريتان، وقاضيان.

وإن كان مقصورًا فلا بد من تغييره على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدودًا فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعة فصاعدًا قلبت ياء، فتقول في (ملهى) : ملهيان، وفي (مستقصًى) : مستقصيان، وإن كانت ثالثة فإن كانت بدلًا من الياء كفتى ورحى قلبت أيضًا ياء، فتقول: فتيان، ورحيان، وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُميلَتْ، فتقول في (مَتَى) علمًا: متيان، وإن كانت ثالثة بدلًا من واو كعصا وقفًا قلبت واوًا، فتقول: عصوان، وقفوان، وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَلْ كإلى علمًا، فتقول: إلَوَان.

فالحاصل أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابعة فصاعدًا.

الثاني: إذا كانت ثالثة بدلًا من ياء.

الثالث: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت.

وتقلب واوًا في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثة بدلًا من الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَلْ.

وأشار بقوله (وأولها ما كان قبل قد ألف) إلى أنه إذا عمل هذا العمل المذكور في

المقصور - أعني قلبَ الألف ياء أو واوًا - لحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المسكورة رفعًا، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرًا ونصبًا.

* * *

٧٨١- وما كصحراءَ بواوٍ ثُنِّيا ونحوُ عِلْباءٍ كساءٍ وحَيَا
٧٨٢- بواوٍ او همزٍ وغيرَ ما ذُكِرْ صَحِّحْ وما شذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود: إما أن تكون همزته بدلًا من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلًا من أصل، أو أصلًا.

فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوًا، فنقول في (صحراء، وحمراء) : صحراوان، وحمراوان.

وإن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلًا من أصل نحو (كساء، وحياء) جاز فيها وجهان:

أحدهما: قلبها واوًا، فتقول: علباوان، وكساوان، وحياوان.

والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: علباءان، وكساءان، وحياءان. والقلب في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوًا.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلًا وجب إبقاؤها، فتقول في (قُرّاء، ووُضّاء) : قُرّاءان، ووُضّاءان. وأشار بقوله (وما شذَّ على نقلٍ قُصِر) إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتُصِر فيه على السماع كقولهم في (الخَوْزَلى) : الخوزلان، والقياس (الخَوْزَلَيان) ، وقولهم في (حمراء) : حمرايان، والقياس: حمراوان.

* * *

٧٨٣- واحذِفْ من المقصور في جمعٍ على حدِّ المثنى ما به تَكَمَّلا
٧٨٤- والفتحَ أبقِ مشعرًا بما حُذِفْ وإنْ جمعتَه بتاء وألفْ
٧٨٥- فالألفَ اقلِبْ قلبها في التثنيه وتاءَ ذي التا ألزِمَنَّ تَنْحِيَه

إذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى - وهو الجمع بالواو والنون- لحقته العلامة من غير تغيير، فتقول في (زيد) : زيدون.

وإن جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، فتقول في (قاض) : قاضون رفعًا، وقاضين جرًا ونصبًا.

وإن جمع الممدود هذا الجمع عومل معاملته في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلًا من أصل، أو للإلحاق جاز فيه وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واوًا، فيقال في (كساء) علمًا: كساؤون، وكساوون، وكذلك (عِلباء) ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في (قراء) : قراؤون.

وأما المقصور -وهو الذي ذكره المصنف- فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في (مصطفى) : مصطفَوْن رفعًا، ومصطفَيْن جرًا ونصبًا بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية، فتقول في (حُبْلى) : حُبْلَيات، وفي (فتى، وعصًا) عَلَمَيْ مؤنث: فتيات، وعصوات.

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها، فتقول في (فتاة) : فتيات، وفي (قناة) : قنوات.

* * *

٧٨٦- والسالمَ العينِ الثلاثيَّ اسمًا أَنِلْ إتباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِلْ
٧٨٧- إنْ ساكنَ العينِ مؤنثًا بدا مُخْتَتَمًا بالتاء أو مُجَرَّدا
٧٨٨- وسكِّن التاليَ غيرَ الفتح أو خَفِّفْهُ بالفتح فكلًا قد رَوَوْا

إذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بألف وتاء أُتْبِعَتْ عينه فاءه في الحركة مطلقًا، فتقول في (دعد) : دعدات، وفي

(جفنة) : جفنات، وفي (جُمْل، وبُشْرَة) : جُمُلات وبُسُرات بضم الفاء والعين، وفي (هِنْد، وكِسْرة) : هِنِدات وكِسِرات بكسر الفاء والعين. ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح، فتقول: جُمْلات وجُمَلات، وبُسْرات وبُسَرات، وهِنْدات وهِنَدات، وكِسْرات وكِسَرات، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباع.

واحترز بالثلاثي من غيره كـ (جعفر) ، علم مؤنث، وبالاسم عن الصفة كضخمة، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَة، وبالساكن العين من محركها كشجرة، فإنه لا إتباع في هذه كلها، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: جَعْفَرات، وضَخْمات، وجَوْزات، وشَجَرات، واحترز بالمؤنث من المذكر كبدر، فإنه لا يجمع بالألف والتاء.

* * *

٧٨٩- ومنعوا إتباعَ نحوِ ذِرْوَه وزُبْـيَـةٍ وشـذَّ كَـسْـرُ جِـرْوَهْ

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واوًا، فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء، فلا يقال في (ذِرْوَة) ذِرِوات بكسر الفاء والعين استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرَوات أو ذِرْوات، وشذ قولهم (جِرِوات) بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو: زُبْيَة، فلا تقول (زُبُيات) بضم الفاء والعين استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين، فقول: زُبَيات أو زُبْيات.

* * *

٧٩٠- ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما قـدَّمْـتُـه أو لأنـاسٍ انـتـمـى

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادرًا، أو ضرورة، أو لغةً لقوم.

فالأول كقولهم في (جِرْوة) : جِرِوات بكسر الفاء والعين.

والثاني كقوله:

٣٦٧ - وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحى فأطَقْتُها وما لي بزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ [1]

فسكن عين (زفرات) ضرورة، والقياس فتحها إتباعًا.

والثالث كقول: هذيل في (جَوْزَة، وبَيْضَة) ونحوهما: جَوَزات، وبَيَضات بفتح الفاء والعين، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

---

(١) **زفرات**: جمع مفرده: زفرة، وهي إدخال النفس في الصدر. يدان: قوة وقدرة. زفرات الضحى: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الكسرة، وهو مضاف. ما: حرف نفي. لي: متعلقان بخبر مقدم محذوف. بزفرات العشي: متعلقان بالاستقرار المقدر في (لي). يدان: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف.

جمع التكسير

٧٩١- أفعِلةٌ أفعُلُ ثم فِعلَة   ثُمَّتَ أفعالٌ جموعُ قِلَّة

جمع التكسير: هو مادلَّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال، أو مقدَّر كفُلْك للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمة (قُفْل) ، والضمة التي في الجمع كضمة (أُسْد) .

وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة. فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلٌّ منهما في موضع الآخر مجازًا.

وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَة كأسلحة، وأَفْعُل كأفْلُس، وفِعْلَة كفتية، وأَفْعَال كأفراس. وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة.

* * *

٧٩٢- وبعضُ ذي بكثرةٍ وَضْعًا يَفِي   كأرجُل والعكسُ جاء كالصُّفِي

قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرِجْل وأرجُل، وعُنُق وأعناق، وفؤاد وأفئدة. وقد يُستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجُل ورجال، وقلب وقلوب.

* * *

٧٩٣- لفَعْلٍ اسمًا صحَّ عينًا أَفْعُلُ   وللرباعيِّ اسمًا أيضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إن كان كالعَناق والذِّراع في   مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرفِ

(أَفْعُلُ) جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْلٍ) صحيح العين نحو: كلب وأكلب، وظبي وأظبٍ، وأصله (أظْبُيٌ) فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار (أظبِيٌ) ، فعومل معاملة (قاضٍ) .

وخرج بـ (الاسم) الصفة، فلا يجوز نحو: ضخم وأضخم، وجاء (عبد وأعبد)

لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء. وخرج بـ (صحيح العين) المعتل العين نحو: ثوب، وعين، وشذ (عين وأعين، وثوب وأثوب) .

و (أَفْعُل) أيضًا جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كعَناق وأعنق، ويمين وأيمن.

وشذ من المذكر: شهاب وأشهب، وغُراب وأغرب.

* * *

٧٩٥- وغيرُ ما أَفعُلُ فيه مُطَّرِدْ من الثلاثي اسمًا بأفعالٍ يَرِدْ

٧٩٦- وغالبًا أغناهمُ فِعْلانُ في فُعَلٍ كقولهم صِرْدانُ

قد سبق أن (أَفْعُلَ) جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْلٍ) صحيح العين، وذكر هنا أن ما لا يطرد فيه من الثلاثي (أَفْعُل) يجمع على (أفعال) ، وذلك كثوب وأثواب، وجَمَل وأجمال، وعَضُد وأعضاد، وحِمْل وأحمال، وعِنب وأعناب، وإبِل وآبال، وقُفْل وأقفال.

وأما جمع (فَعْل) الصحيح العين على (أفعال) فشاذ كفرخ وأفراخ.

وأما (فُعَلٌ) فجاء بعضه على (أفعال) كرُطَب وأرطاب، والغالب مجيئه على (فِعْلان) كصُرَد وصِرْدان [١] ، ونُغَر ونِغْران [٢] .

* * *

٧٩٧- في اسمِ مذكرٍ رباعيٍّ بمَدْ ثالثٍ افعِلَةُ عنهمُ اطَّرَدْ

٧٩٨- والزَمْه في فَعَالٍ أو فِعَالٍ مصاحِبَيْ تضعيفٍ أو إعلالٍ

(أَفعِلَة) جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة نحو: قَذال وأقذلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة.

والتُزِم (أفعلة) في جمع المضاعف أو المعتل اللام من (فَعَال، أو فِعَال) كبَتَات وأبِتَّة، وزِمام وأزِمَّة، وقِباء وأقبية، وفِناء وأفنية.

---

(١) الصرد: طائر أكبر من العصفور، ضخم الرأس والمنقار، يصيد صغار الحشرات، وربما صاد العصفور، وكانوا يتشاءمون به.

(٢) النغر: البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

٧٩٩- فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحَمْرا وفِعْلَةٌ جمعًا بنقلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة (فُعْلٌ) ، وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه على (أَفْعَل) والمؤنث منه على (فَعْلاء) نحو: أحمر وحُمْر، وحمراء وحُمْر.

ومن أمثلة جمع القلة (فِعْلة) ، ولم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حفظ منه: فتى وفِتْيَة، وشيخ وشِيخَة، وغلام وغِلْمة، وصبيٌّ وصِبْيَة.

* * *

٨٠٠- وفُعُلٌ لاسمٍ رباعيٍّ بمَدْ قد زِيدَ قبلَ لامٍ اعلالاً فَقَدْ

٨٠١- مالم يُضاعَفْ في الأعمِّ ذو الألفْ وفُعَلٌ جمعًا لفُعْلَةٍ عُرِفْ

٨٠٢- ونحوِ كبرى ولفِعْلَةٍ فِعَلْ وقد يجيءُ جمعُه على فُعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعُل) ، وهو مطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفًا، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث نحو: قَذال وقُذُل، وحمار وحُمُر، وكُراع وكرع، وذراع وذرع، وقضيب وقضب، وعمود وعمد.

وأما المضاعف فإن كانت مدته ألفًا فجمعه على (فُعُل) غيرُ مطرد نحو: عِنان وعنن، وحِجاج وحُجُج، فإن كانت مدته غير ألف فجمعه على (فُعُل) مطرد نحو: سرير وسرر، وذَلول وذلل.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعَل) ، وهو جمع لاسم على (فُعْلَة) ، أو على (فُعْلى) أنثى الأفعَل. فالأول كقُرْبَة وقرب، وغرفة وغرف. والثاني ككبرى وكبر، وصغرى وصغر.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فِعَل) ، وهو جمع لاسم على (فِعْلَة) ، نحو: كِسْرة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرًى، وقد يجيء جمع (فِعْلَة) على (فُعَل) نحو: لحية ولُحًى، وحلية وحُلًى.

* * *

٨٠٣- في نحوِ رامٍ ذو اطرادٍ فُعَلَه   وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَة

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعَلَة) ، وهو مطرد في كل وصف على (فاعل) معتل اللام لمذكر عاقل كرامٍ ورماة، وقاض وقضاة.

ومنها (فَعَلَة) ، وهو مطرد في وصف على (فاعل) صحيح اللام لمذكر عاقل نحو: كامل وكملة، وساحر وسحرة. واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو: رام، وكامل.

* * *

٨٠٤- فَعْلى لوصفٍ كقتيلٍ وزمِنْ   وهالكٍ ومَيِّتٌ به قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فَعْلى) ، وهو جمع لوصف على (فعيل) بمعنى (مفعول) دال على هلاك أو توجُّع كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى.

ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من (فعيل) بمعنى (فاعل) كمريض ومرضى، ومن (فَعِل) كزَمِن وزمنى، ومن (فاعل) كهالك وهلكى، ومن (فَيْعِل) كميِّت وموتى، و (أفْعَل) نحو: أحمق وحمقى.

* * *

٨٠٥- لفُعْلٍ اسمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ   والوضعُ في فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة (فِعَلَة) ، وهو جمع لـ (فُعْل) اسمًا صحيح اللام نحو: قُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكوز وكِوَزَة، ويحفظ في اسم على (فِعْل) نحو: قِرْد وقردة، أو على (فَعْل) نحو: غَرْد وغردة [١] .

* * *

٨٠٦- وفُعَّل لفاعلٍ وفاعله   وَصْفَينِ نحو عاذلٍ وعاذله

٨٠٧- ومثلُه الفُعّالُ فيما ذُكِرا   وذانِ في المُعَلِّ لامًا نَدَرا

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعَّل) ، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فاعل، أو

(١) الغرد: ضرب من الكمأة.

فاعلة) نحو: ضارب وضُرَّب، وصائم وصوم، وضاربة وضرب، وصائمة وصوم.

ومنها: (فُعَّال) ، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فاعل) لمذكر نحو: صائم وصوام، وقائم وقوام.

وندر (فُعَّل، وفُعّال) في المعتل اللام المذكر نحو: غازٍ وغُزًّى، وسار وسرى، وعاف وعفى.

وقالوا (غُزّاء) في جمع (غاز) ، و (سراء) في جمع (سار) ، وندر أيضًا في جمع (فاعلة) كقول الشاعر:

٣٦٨ - أبصارُهُنَّ إلى الشُّبان مائلةٌ وقد أراهن عني غيرَ صُدّادِ[1]

يعني جمع (صادَّة) .

* * *

٨٠٨- فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لهما وقَلَّ فيما عينُه اليا منهما

من أمثلة جمع الكثرة (فِعال) ، وهو مطرد في (فَعْل، وفَعْلة) اسمين نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، أو وصفين نحو: صعب وصعاب، وصعبة وصعاب، وقلَّ فيما عينه ياء نحو: ضيف وضياف، وضيعة وضياع.

* * *

٨٠٩- وفَعَلٌ أيضًا له فِعَالُ مالم يكُنْ في لامه اعتِلالُ

٨١٠- أو يكُ مُضْعَفًا ومثلُ فَعَلِ ذو التا وفُعْلٌ مع فِعْلٍ فاقبَلِ

أي: اطرد أيضًا (فِعال) في (فَعَل، وفَعَلة) ما لم يكن لامهما معتلًا أو مضاعفًا نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار.

واطرد أيضًا (فِعال) في (فِعْل، وفُعْل) نحو: ذئب وذئاب، ورمح ورماح. واحترز من المعتل اللام كفتى، ومن المضعف كطَلَل.

---

(١) إلى الشبان: متعلقان باسم الفاعل (مائلة). عني: متعلقان باسم الفاعل (صداد). غير صداد: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف.

٨١١- وفي فَعيلٍ وصفَ فاعلٍ وَرَدْ كـذاك فـي أُنـثـاهُ أيـضًـا اطَّـرَدْ

واطرد أيضًا (فِعال) في كل صفة على (فعيل) بمعنى (فاعل) مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ككريم وكرام، وكريمة وكرام، ومريض ومراض، ومريضة ومراض.

* * *

٨١٢- وشاع في وصفٍ على فَعْلانا أو أنـثـيـيـه أو عـلـى فُـعْـلانـا

٨١٣- ومثلُه فُعْلانةٌ والـزَمْـهُ فـي

أي: واطرد أيضًا مجيء (فِعال) جمعًا لوصف على (فَعْلان، أو على فعلانة، أو على فعلى) نحو: عطشان وعطاش، وعطشى وعطاش، ونَدْمانة ونِدام.

وكذلك اطرد (فِعال) في وصف على (فُعْلان، أو على فعلانة) نحو: خُمْصان وخِماص، وخُمْصانة وخِماص.

والتزم (فِعال) في كل وصف على (فعيل، أو فعيلة) معتل العين نحو: طويل وطوال، وطويلة وطوال.

* * *

٨١٤- وبفُعولٍ فَعِلٌ نحوُ كَبِد يُـخَـصُّ غـالـبًـا كـذاكَ يـطَّـرِدْ

٨١٥- في فَعْلٍ اسمًا مطلقَ الفا وفَعَلْ لـه ولـلـفُـعـال فِـعْـلانٌ حَـصَـلْ

٨١٦- وشاع في حوتٍ وقاعٍ معَ ما ضـاهـاهـمـا وقـلَّ فـي غـيـرهـمـا

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعول) ، وهو مطرد في اسم ثلاثي على (فَعِل) نحو: كبد وكبود، ووعِل ووعول، وهو ملتزم فيه غالبًا.

واطرد (فعول) أيضًا في اسم على (فَعْل) بفتح الفاء نحو: كعب وكعوب، وفَلْس وفلوس، أو على (فِعْل) بكسر الفاء نحو: حمل وحمول، وضرس وضروس، أو على فُعْل بضم الفاء نحو: جند وجنود، وبُرْد وبرود.

ويحفظ (فُعول) في (فَعَل) نحو: أسد وأسود، ويفهم كونه غير مطرد من قوله (وفَعَلْ له) ، ولم يقيده باطراد.

وأشار بقوله (وللفُعال فِعْلان حصل) إلى أن من أمثلة جمع الكثرة (فِعْلانًا) ، وهو مطرد في اسم على (فُعال) نحو: غلام وغلمان، وغراب وغربان.

وقد سبق أنه مطرد في (فُعَل) كصرد وصردان.

واطرد (فِعْلان) أيضًا في جمع ما عينه واو من (فُعْل، أو فَعَل) نحو: عود وعيدان، وحوت وحيتان، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان.

وقلَّ (فِعْلان) في غير ما ذكر نحو: أخ وإخوان، وغزال وغزلان.

* * *

٨١٧- وفَعْلًا اسمًا وفَعيلًا وفَعَلْ   غيرَ مُعَلِّ العينِ فُعْلانٌ شَمَلْ

من أبنية جمع الكثرة (فُعْلان) ، وهو مقيس في اسم صحيح العين على (فَعْل) نحو: ظهر وظهران، وبطن وبطنان، أو على (فعيل) نحو: قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان، أو على (فَعَل) نحو: ذكر وذكران، وحَمَل وحملان.

* * *

٨١٨- ولكريمٍ وبخيلٍ فُعَلا   كذا لما ضاهاهما قد جُعِلا

٨١٩- وناب عنه أفعِلاءُ في المُعَلْ   لامًا ومُضْعَفٍ وغيرُ ذاك قَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلاء) ، وهو مقيس في (فعيل) بمعنى (فاعل) صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وبخيل وبخلاء.

وأشار بقوله (كذا لما ضاهاهما) إلى أن ما شابه (فعيلًا) في كونه دالًا على معنى هو كالغريزة يُجمع على (فُعَلاء) نحو: عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشعراء.

وينوب عن (فُعَلاء) في المضاعف والمعتل (أَفْعِلاء) نحو: شديد وأشداء، ووليّ وأولياء.

وقد يجيء (أفْعِلاء) جمعًا لغير ما ذكر نحو: نصيب وأنصباء، وهيِّن وأهوناء.

* * *

٨٢٠- فَواعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفاعَلِ وفاعِلاءَ مَعَ نحو كاهلِ

٨٢١- وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلَة وشذ في الفارس مع ما ماثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فواعل) ، وهو لاسم على (فَوْعَل) نحو: جوهر وجواهر، أو على (فاعَل) نحو: طابَع وطوابع، أو على (فاعِلاء) نحو: قاصِعاء وقواصع، أو على (فاعل) نحو: كاهل وكواهل. و (فواعِل) أيضًا جمع لوصف على (فاعل) إن كان لمؤنث عاقل نحو: حائض وحوائض، أو لمذكر ما لا يعقل نحو: صاهل وصواهل. فإن كان الوصف الذي على (فاعِل) لمذكر عاقل لم يجمع على (فواعل) .

وشذ (فارس وفوارس، وسابق وسوابق) . و (فواعل) أيضًا جمع لـ (فاعلة) نحو: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم.

* * *

٨٢٢- وبفَعائلَ اجمَعَنْ فَعَالَهْ وشبهه ذا تاءٍ او مُزالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعائل) ، وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثًا بالتاء نحو: سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وكُناسة وكنائس، وصحيفة وصحائف، وحَلُوبة وحلائب، أو مجردًا منها نحو: شَمال وشمائل، وعُقاب وعقائب، وعجوز وعجائز.

* * *

٨٢٣- وبالفَعَالي والفَعَالى جُمِعا صحراءُ والعذراءُ والقَيسَ اتبَعا

من أمثلة جمع الكثرة (فَعالي، وفَعالى) ، ويشتركان فيما كان على (فَعْلاء) اسمًا كصحراء وصحاري وصحارى، أو صفة كعذراء وعذاري وعذارى.

* * *

٨٢٤- واجعلْ فَعَاليَّ لغير ذي نَسَبْ جُدِّدَ كالكرسيِّ تَتْبَعِ العربْ

من أمثلة جمع الكثرة (فَعَاليّ) ، وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو: كرسي وكراسيّ، وبَرْدِيّ وبراديّ، ولا يقال: بصريّ وبَصاريّ.

٨٢٥- وبفعالِلَ وشبهِهِ انطِقَا   في جمعِ مافوقَ الثلاثةِ ارتقى
٨٢٦- من غير ما مضى ومن خماسي   جُرِّدَ الآخرَ انفِ بالقياس
٨٢٧- والرابعُ الشبيهُ بالمزيد قدْ   يُحذَف دونَ ما به تَمَّ العددْ
٨٢٨- وزائدَ العادي الرباعي احذِفْهُ ما   لم يكُ لَيِّنًا إثرَه اللَّذْ خَتَما

من أمثلة جمع الكثرة (فعالل) وشبهه، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان.

فيجمع بـ (فعالل) كل اسم رباعي غير مزيد فيه نحو: جعفر وجعافر، وزِبْرِج وزبارج، وبُرْثُن وبراثن.

ويجمع بشبهه كل اسم رباعي مزيد فيه كجرهر وجواهر، وصريف وصيارف، ومسجد ومساجد.

واحترز بقوله (من غير ما مضى) من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه كـ (أحمر وحمراء) ونحوهما مما سبق ذكره.

وأشار بقوله (ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس) إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على (فعائل) قياسًا، ويحذف خامسه نحو (سفارج) في سفرجل، و (فرازد) في فرزدق، و (خَوَارِن) في خَوَرْنَق.

وأشار بقوله (والرابع الشبيه بالمزيد... البيت) إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مشبهًا للحرف الزائد بأن كان من حروف الزيادة كنون (خورنق) ، أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال (فرزدق) ، فيجوز أن يقال: خوارق، وفرازق. والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع نحو: خوارن، وفرازد.

فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه، بل يتعين حذف الخامس، فتقول في (سفرجل) : سفارج، ولا يجوز: سفارل.

وأشار بقوله (وزائد العادي الرباعي... البيت) إلى أنه إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مد قبل الآخر، فتقول في (سِبَطْرى) :

سباطر، وفي (فَدَوْكس) : فداكس، وفي (مُدَحْرِج) : دحارج.

فإن كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على (فعاليل) نحو: قرطاس وقراطيس، وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير.

* * *

٨٢٩- والسينَ والتا من كمُسْتَدْعٍ أزِلْ إذ بِبِنا الجمعِ بقاهُما مُخِلّ

٨٣٠- والميمُ أولى من سواه بالبَقا والهمزُ واليا مثلُه إن سَبَقا

إذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لاختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع، وهو (فعالل، وفعاليل) حذفت الزيادة، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض فله حالتان: إحداهما: أن يكون للبعض مزية على الآخر.

والثانية: أن لا يكون كذلك.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى (مستدعٍ) ، فتقول في جمعه (مَداع) ، فتحذف السين والتاء، وتُبقي الميم، لأنها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى، وتقول في (ألَنْدَد، ويَلَنْدَد) : ألادّ، ويَلادّ، فتحذف النون، وتُبقي الهمزة من (ألندد) ، والياء من (يلندد) لتصدرهما، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو (أقوم، ويقوم) بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلًا. والألندد واليلندد: الخَصِم، يقال: رجل ألندد، ويلندد، أي: خَصِم، مثل الألَدّ.

* * *

٨٣١- والياءَ لا الواوَ احذِفِ انْ جَمَعْتَ ما كحَيْزَبونٍ فهو حُكْمٌ حُتِما

إذا اشتمل الاسم على زيادتين - وكان حذف إحداهما يتأتّى معه صيغة الجمع، وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك - حذف ما لا يتأتى معه صيغة الجمع وأُبقي الآخر، فتقول في (حَيْزَبون) : حَزابين، فتحذف الياء، وتبقى الواو، فتُقْلَب ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها، وأوثرت الواو بالبقاء لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء، لأن بقاء الياء مُفَوِّت لصيغة منتهى الجموع. والحيزبون: العجوز.

* * *

٨٣٢- وخَيِّروا في زائدَيْ سَرَنْدى وكلٌّ ما ضاهاه كالعَلَنْدَى

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كنتَ بالخِيار، فتقول في (سَرَنْدَى) : سراند بحذف الألف وإبقاء النون، وسرادٍ بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك (عَلَنْدَى) ، فتقول: علايد، وعلادٍ، ومثلهما (حَبِنْطَى) ، فتقول: حبانِط وحباطٍ، لأنهما زيادتان زيدتا معًا للإلحاق بـ (سفرجل) ، ولامزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

والسرندى: الشديد، والأنثى: سَرانْدَةٌ، والعلندى - بالفتح الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل عُلندى - بالضم. والحبنطى: القصير البَطين، يقال: رجل حبنطى - بالتنوين - وامرأة حبنطاةٌ.



التصغير

٨٣٣- فُعَيْلًا اجعلِ الثلاثيَّ إذا صغَّرتَه نحوُ قُذَيٍّ في قَذَى
٨٣٤- فُعَيْعِلٌ مع فُعَيْعِيلٍ لِما فاقَ كجعلِ درهمٍ دُرَيْهِما

إذا صُغِّر الاسمُ المتمكن ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة، ويُقْتَصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًا، فتقول في (فَلْس) : فُلَيْس، وفي (قَذَى) : قُذَيّ.

وإن كان رباعيًا فأكثر فُعِل به ذلك، وكسر ما بعد الياء، فتقول في (درهم) : دُرَيْهِم، وفي (عصفور) : عصيفير.

فأمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل.

* * *

٨٣٥- وما به لمنتهى الجمعِ وُصِلْ به إلى أمثلةِ التصغيرِ صِلْ

أي: إذا كان الاسم مما يُصَغَّر على (فعيعل) أو على (فعيعيل) تُوُصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّل به إلى تكسيره على (فعالِل، أو فعاليل) من حذف حرف أصلي أو زائد، فتقول في (سفرجل) : سُفَيْرِج كما تقول (سفارج) ، وفي (مستدع) : مُدَيْعٍ كما تقول (مَدَاعٍ) ، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع، وتقول في (علندى) : عليند، وإن شئت قلت (عليد) كماتقول في الجمع: علاند، وعلادٍ.

* * *

٨٣٦- وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إن كان بعضُ الاسم فيهما انحذَفْ

أي: يجوز أن يُعَوَّض مما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر، فتقول في (سفرجل) : سفيريج، وسفاريج، وفي (حبنطى) : حبينيط، وحبانيط.

* * *

٨٣٧- وحائدٌ عن القياس كلُّ ما خالفَ في البابين حُكْمًا رُسِما

أي: قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس

عليه كقولهم في تصغير (مَغْرِب) : مُغَيْرِبان، وفي (عشيَّة) : عُشَيْشِيَّة، وقولهم في جمع (رهط) : أراهط، وفي (باطل) : أباطيل.

* * *

٨٣٨- لِتِلْوِ يا التصغير من قبلِ عَلَمْ تأنيثٍ او مدَّتِه الفتحُ انحَتَمْ

٨٣٩- كذاك ما مدةَ أفعالٍ سبقْ أو مَدَّ سكرانَ وما به التَحَقْ

أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير إن وليته تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة أو الممدودة، أو ألف (أفعال) جمعًا، أو ألف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) ، فتقول في (تمرة) : تميرة، وفي (حبلى) : حبيلى، وفي (حمراء) : حميراء، وفي (أجمال) : أجيمال، وفي (سكران) : سكيران.

فإن كان (فعلان) من غير باب (سكران) لم يفتح ما قبل ألفه، بل يكسر، فتقلب الألف ياء، فتقول في (سِرْحان) : سُرَيْحين كما تقول في الجمع (سَراحين) .

ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكن حرف إعراب، فتقول في (درهم) : دريهم، وفي (عصفور) : عصيفير.

فإن كان حرف إعراب حرَّكتَه بحركة الإعراب نحو: هذا فليسٌ، ورأيت فليسًا، ومررت بفليس.

* * *

٨٤٠- وألفُ التأنيث حيث مُدّا وتاؤه مُنْفَصِلَيْنِ عُدّا

٨٤١- كذا المزيدُ آخرًا للنسبِ وعجُزُ المضافِ والمركَّب

٨٤٢- وهكذا زيادتا فَعْلانا من بعد أربعٍ كزَعْفَرانا

٨٤٣- وقدِّرِ انفصالَ ما دلَّ على تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ جَلا

لا يعتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النسب، ولا بعَجُز المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضُرّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين، فيقال في (جُخْدُباء) [١] : جُخَيْدِباء، وفي (حنظلة) : حنيظلة، وفي (عبقري): عبيقري، وفي (بعلبك) : بعيلبك، وفي (عبد الله) : عبيد الله، وفي (زعفران) : زعيفران، وفي (مسلمَيْنِ) : مسيلمين، وفي (مسلمِينَ) : مسيلمين، وفي (مسلمات) : مسيلمات.

* * *

٨٤٤- وألفُ التأنيث ذو القَصْر متى زاد على أربعة لن يَثْبُتا
٨٤٥- وعند تصغيرِ حُبارى خَيِّرِ بين الحُبَيْرى فادْرِ والحُبَيِّرِ

أي: إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدًا وجب حذفها في التصغير، لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فعيعل، وفعيعيل) ، فتقول في (قَرْقَرى) : قريقر، وفي (لُغَّيْزى) : لغيغيز.

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وإبقاء ألف التأنيث، فتقول في (حُبارى) : حُبَيْرى، وجاز أيضًا حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة فتقول: حُبيِّر.

* * *

٨٤٦- واردُدْ لأصلٍ ثانيًا لَينًا قُلِبْ فقيمةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
٨٤٧- وشذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِمْ للجمع من ذا ما لتصغير عُلِمْ
٨٧٧- والألفُ الثاني المزيدُ يُجْعَلُ واوًا كذا ما الأصلُ فيه يُجْهَلُ

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله، فإن كان أصله الواو قلب واوًا، فتقول في (قِيمة) : قُوَيْمَة، وفي (باب) : بويب.

وإن كان أصله الياء قلب ياء، فتقول في (موقن) : ميبقن، وفي (ناب) : نُيَيْب.

وشذ قولهم في (عيد) : عييد، والقياس (عويد) بقلب الياء واوًا، لأنها أصله، لأنه من:

(١) ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

عاد يعود. فإن كان ثاني الاسم المصغر ألفًا مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واوًا، فتقول في (ضارب) : ضويرب، وفي (عاج) : عُوَيْج.

والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير، فتقول في (باب) : أبواب، وفي (ناب) : أنياب، وفي (ضاربة) : ضوارب.

* * *

٨٤٩- وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما لَمْ يحوِ غيرَ التاءِ ثالثًا كما

المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف، فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إما أن يكون ثنائيًا مجردًا عن التاء، أو ثنائيًا ملتبسًا بها، أو ثلاثيًا مجردًا عنها.

فإن كان ثنائيًا مجردًا عن التاء أو ملتبسًا بها رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه، فيقال في (دم) : دُمَيّ، وفي (شفة) : شُفَيْهَةٌ، وفي (عِدَة) : وُعَيْدَة، وفي (ماء) مسمى به: مُوَيّ.

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه، ولم يردَّ إليه شيء، فتقول في (شاك السلاح) : شويك.

* * *

٨٥٠- ومَنْ بترخيم يُصَغِّرُ اكتفى بالأصل كالعُطَيْف يعني المِعْطَفا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّر على (فُعَيْل) ، ثم إن كان المسمى به مذكرًا جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثًا ألحق تاء التأنيث، فيقال في (المِعْطَف) : عُطَيْف، وفي (حامد) : حميد، وفي (حبلى) : حبيلة، وفي (سوداء) : سويدة.

وإن كانت أصوله أربعة صغر على (فعيعل) ، فتقول في (قِرطاس) : قريطس، وفي (عصفور) : عصيفر.

* * *

٨٥١- اختِمْ بتا التأنيث ما صغَّرْتَ من مؤنث عارٍ ثلاثيٍّ كسِن

٨٥٢- ما لم يكن بالتا يُرى ذا لَبْسِ كشجرٍ وبقرٍ وخَمْسِ

٨٥٣- وشذَّ تركٌ دون لَبْسٍ ونَدَرْ لَحَاقُ تا فيما ثلاثيًا كَثُرْ

إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، وشذ حذفها حينئذ، فتقول في (سِنٌّ) : سُنَيْنَة، وفي (دار) : دويرة، وفي (يد) : يُدَيَّة.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في (شجر، وبقر، وخَمْس) : شجير، وبقير، وخميس - بلا تاء - إذ لو قلت (شجيرة، وبقيرة، وخميسة) لالتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة المعدود به مذكر.

ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في (ذَوْد، وحرب، وقوس، ونعل) : ذويد، وحريب، وقويس، ونعيل.

وشذ أيضًا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم في (قُدّام) : قديديمة.

* * *

٨٥٤- وصغَّروا شذوذًا الذي التي وذا معَ الفروع منها تا وتِي

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة، فلا تصغر المبنيات، وشذ تصغير (الذي) وفروعه، و (ذا) وفروعه، قالوا في (الذي) : اللَّذَيّا، وفي (التي) : اللَّتَيّا، وفي (ذا، وتا) : ذَيّا، وتَيّا.



النسب

٨٥٥- ياءً كيا الكرسيِّ زادوا للنسبْ وكلُّ ما تليه كسرُه وَجَبْ

إذا أُريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جُعِل آخره ياءً مشددة مكسورًا ما قبلها، فيقال في النسب إلى (دمشق) : دمشقيّ، وإلى (تميم) : تميمي، وإلى (أحمد) : أحمديّ.

* * *

٨٥٦- ومثلَه مما حواه احذِفْ وتا تأنيثٍ او مدَّتَه لا تُثْبِتا

٨٥٧- وإنْ تكن تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ فقلبُها واوًا وحذفُها حَسَنْ

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ -في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا- وجب حذفها، وجَعْلُ ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلى (الشافعيّ) : شافعيّ، وفي النسب إلى (مَرْميّ) : مرميّ.

وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب، فيقال في النسب إلى (مكة) : مكيّ.

ومثل تاء التأنيث - في وجوب الحذف للنسب - ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا كحُبارى وحُبارِيّ، أو رابعة متحركًا ثاني ما هي فيه كجَمَزَى وجَمَزِيّ، وإن كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه كحُبْلى جاز فيها وجهان:

أحدهما: الحذف - وهو المختار - فتقول: حُبْلِيّ.

والثاني: قلبها واوًا، فتقول: حُبْلَوِيّ.

* * *

٨٥٨- لشبهِها الملحقِ والأصليِّ ما لها وللأصليِّ قلبٌ يُعْتَمى

٨٥٩- والألفَ الجائزَ أربعًا أَزِلْ كذاك يا المنقوصِ خامسًا عُزِلْ

٨٦٠- والحذفُ في اليا رابعًا أحقُّ مِنْ قلبٍ وحتمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنْ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت

خامسة كحَبَرْكى وحَبَرْكِيّ، وجوازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعة كعَلْقَى وعَلْقِيّ وعَلْقَوِيّ، ولكن المختار هنا القلب عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية فإن كانت ثالثة قلبت واوًا كعصا وعَصَوِيّ، وفتًى وفَتَوِيّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضًا واوًا كمَلْهَوِيّ، وربما حذفت كمِلْهِيّ، والأول هو المختار، وأشار بقوله (وللأصلي قلب يعتمى) ، أي: يُختار، يقال: اعتميت الشيء، أي: اخترته، وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب الحذف كمصطفيّ في (مصطفى) ، وإلى ذلك أشار بقوله (والألفَ الجائز أربعًا أزِلْ) .

وأشار بقوله (كذاك يا المنقوص... إلى آخره) إلى أنه إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه ثالثة قلبت واوًا وفتح ما قبلها نحو: شجويّ في شجٍ، وإن كانت رابعة حذفت نحو: قاضيّ في قاض، وقد تقلب واوًا نحو (قاضويّ) ، وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب حذفها كمعتديّ في معتد، ومستعليّ في مستعل.

والحَبَرْكى: ذكر القُراد، والأنثى: حبركاة، والعَلْقَى: نبت، واحده علقاة.

* * *

٨٦١- وأَوْلِ ذا القلب انفتاحًا وفَعِلْ وفُعِلٌ عينهما افتح وفَعِلْ

يعني أنه إذا قلبت ياء المنقوص واوًا وجب فتح ما قبلها نحو: شجوي، وقاضويّ.

وأشار بقوله (وفَعِل... إلى آخره) إلى أنه إذا نسب إلى ما قبل آخره كسرة، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فيقال في (نَمِر) : نَمَرِيّ، وفي (دُئِل) : دُؤَلِيّ، وفي (إبِل) : إبَلِيّ.

* * *

٨٦٢- وقيلَ في المرْمِيّ مَرْمَوِيُّ واختِيرَ في استعمالهم مَرْمِيُّ

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب، فيقال في (الشافعيّ) : شافعيّ، وفي (مرميّ) : مرميّ.

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلًا والأخرى زائدة فمن العرب من

يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويبقي الأصلية، ويقلبها واوًا، فيقول في (المَرْمِيّ) : مرمويّ، وهي لغة قليلة، والمختار اللغة الأولى -وهي الحذف- سواء كانتا زائدتين أم لا، فتقول في (الشافعي) : شافعي، وفي (مرميّ) : مرمي.

* * *

٨٦٣- ونحوُ حيٍّ فتحُ ثانيه يَجِبْ واردُدْهُ واوًا إن يكن عنه قُلِبْ

قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين. وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء، بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوًا، ثم إن كان ثانيه ليس بدلًا من واو لم يُغيَّر، وإن كان بدلًا من واو قلب واوًا، فتقول في (حيّ) : حيويّ، لأنه من حَيِيتُ، وفي (طيّ) : طوَوِيّ، لأنه من طويت.

* * *

٨٦٤- وعَلَمَ التثنيةِ احذِفْ للنسبْ ومثلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية، أو جمع تصحيح. فإذا سميت رجلًا (زيدان) -وأعربته بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا- قلت: زيديّ، وتقول فيمن اسمه (زيدون) إذا أعربته بالحروف: زيديّ، وفيمن اسمه (هندات) : هنديّ.

* * *

٨٦٥- وثالثٌ من نحو طيّبٍ حُذِفْ وشذَّ طائيٌّ مقولًا بالألفْ

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب، فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة، فتقول في (طيب): طَيْبِيّ.

وقياس النسب في (طيئ) : طيئيّ، لكن تركوا القياس، وقالوا (طائي) بإبدال الياء ألفًا.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحةً لم تحذف نحو (هَبَيَّخِيّ) في هَبَيَّخ.

والهبيخ: الغلام الممتلىء، والأنثى: هبيخة.

٨٦٦- وفعليّ في فعيلةَ التُزِمْ وفُعَلِيٌّ في فُعَيلةٍ حُتِمْ

يقال في النسب إلى (فَعِيلة) : فَعَليّ -بفتح عينه وحذف يائه- إن لم يكن معتل العين ولا مضاعفًا كما يأتي، فتقول في (حنيفة) : حنفيّ.

ويقال في النسب إلى (فُعَيْلة) : فُعَليّ -بحذف الياء- إن لم يكن مضاعفًا، فتقول في (جُهَيْنَة) : جُهَنيّ.

* * *

٨٦٧- وألحقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيا من المثالين بما التا أُوليا

يعني أن ما كان على (فَعِيل، أو فُعَيْل) بلا تاء، وكان معتل اللام -فحكمه حكم ما فيه التاء: في وجوب حذف يائه وفتح عينه، فتقول في (عَدِيّ) : عَدَوِيّ، وفي (قُصَيّ) : قُصَوِيّ كما تقول في (أمية) : أمويّ، فإن كان (فَعيل، وفُعَيْل) صحيحي اللام لم يحذف شيء منهما، فتقول في (عَقيل) : عَقيليّ، وفي (عُقَيْل) : عُقَيْلي.

* * *

٨٦٨- وتَمَّموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليله

يعني أن ما كان على (فَعِيلة) وكان معتل العين أو مضاعفًا لا تحذف ياؤه في النسب، فتقول في (طويلة) : طويليّ، وفي (جليلة) : جليليّ، وكذلك أيضًا ما كان على (فُعَيْلة) وكان مضاعفًا، فتقول في (قُلَيْلَة) : قليليّ.

٨٦٩- وهمزُ ذي مدٍّ يُنال في النسبْ ما كانَ في تثنيةٍ له انتسبْ

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واوًا نحو (حمراويّ) في حمراء، أو زائدة للإلحاق كعِلْباء، أو بدلًا من أصل نحو (كساء) فوجهان: التصحيح نحو: علبائيّ، وكسائي، والقلب نحو: علباوي، وكساوي، أو أصلًا فالتصحيح لا غير نحو (قُرّائيّ) في قُرّاء.

* * *

٨٧٠- وانسُبْ لصدرِ جملةٍ وصدرِ ما رُكِّب مزجًا ولثانٍ تَمَّما
٨٧١- إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوَ ابْ أو ما له التعريفُ بالثاني وَجَبْ
٨٧٢- فيما سوى هذا انسُبَنْ للأوَّلِ ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعبدِ الأشْهَلِ

إذا نسب إلى الاسم المركب فإن كان مركبًا تركيب جملة، أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب، فتقول في (تأبط شرًا) : تأبَّطِيّ، وفي (بعلبك) : بَعْلِيّ.

وإن كان مركبًا تركيب إضافة فإن كان صدره ابنًا أو أبًا، أو كان معرفًا بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في (ابن الزبير) : زبيريّ، وفي (أبي بكر): بكريّ، وفي (غلام زيد) : زيديّ، فإن لم يكن كذلك، فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره، فتقول في (امرئ القيس) : امرئِيّ، وإن خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في (عبد الأشهل، وعبد القيس) : أشهليّ، وقيسيّ.

* * *

٨٧٣- واجبُرْ بردِّ اللامِ ما منه حُذِفْ جوازًا إن لم يكُ ردُّه أُلِفْ
٨٧٤- في جمعي التصحيح أو في التثنية وحَقُّ مجبورٍ بهذي تَوْفِيَة

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية أولا. فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركه، فتقول في (يد، وابن) : يدويّ، وبنويّ، وابنيّ، ويدِيّ كقولهم في التثنية: يدان، وابنان، وفي (يد) علمًا لمذكر: يدون.

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردها في النسب، فتقول في (أب، وأخ، وأخت) : أبويّ، وأخويّ كقولهم: أبوان، وأخوان، وأخوات.

* * *

٨٧٥- وبأخٍ أختًا وبابنٍ بنتا ألحِقْ ويونسُ أبى حذفَ التا

مذهب الخليل وسيبويه -رحمهما الله تعالى- إلحاق (أخت، وبنت) في النسب بأخ

وابن، فتُحذَف منهما تاء التأنيث ويُرَدُّ إليهما المحذوف، فيقال (أخويّ، وبنويّ) كما يُفعل بأخ وابن. ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: أختيّ، وبنتيّ.

* * *

٨٧٦- وضاعفِ الثاني من ثنائي ثانيه ذو لِينٍ كلا ولائي

إذا نسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفًا صحيحًا، أو حرفًا معتلًا. فإن كان حرفًا صحيحًا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في (كم) : كمِيّ، وكمّيّ. وإن كان حرفًا معتلًا وجب تضعيفه، فتقول في (لو) : لوّيّ.

وإن كان الحرف الثاني ألفًا ضوعفت وأبدلت الثانية همزة، فتقول في رجل اسمه (لا) : لائيّ، ويجوز قلب الهمزة واوًا، فتقول: لاويّ.

* * *

٨٧٧- وإنْ يكن كشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ فجبْرُه وفتحُ عينِه التُزِمْ

إذا نسب إلى اسم محذوف الفاء فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو معتلها.

فإن كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف، فتقول في (عِدَة، وصِفَة) : عِدِيّ، وصِفِيّ. وإن كان معتلها وجب الرد، ويجب أيضًا عند سيبويه - رحمه الله - فتح عينه، فتقول في (شِيَة) : وِشَوِيّ.

٨٧٨- والواحدَ اذكر ناسبًا للجمعِ إن لم يشابِهْ واحدًا بالوَضْعِ

إذا نسب إلى جمع باق على جمعيته جيء بواحده ونسب إليه كقولك في النسب إلى (الفرائض) : فَرَضِيّ.

هذا إن لم يكن جاريًا مجرى العَلَم، فإن جرى مجراه كأنصار نسب إليه على لفظه فتقول في (أنصار) : أنصاريّ، وكذا إن كان علمًا، فتقول في (أنمار) : أنماريّ.

* * *

٨٧٩- ومعَ فاعلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ في نسبٍ أغنى عن اليا فقُبِلْ

يُستغنى غالبًا في النسب عن يائه ببناء الاسم على (فاعل) بمعنى صاحب كذا نحو: تامِر، ولابِن، أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، وببنائه على (فَعَّال) في الحِرَف غالبًا كبقّال وبزّاز، وقد يكون (فعّال) بمعنى صاحب كذا، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [١]، أي: بذي ظلم. وقد يستغنى عن ياء النسب أيضًا بـ (فَعِل) بمعنى صاحب كذا نحو: رجل طعِم ولبِس، أي: صاحب طعام ولباس، وأنشد سيبويه -رحمه الله تعالى-:

٣٦٩- لستُ بليليٍّ ولكني نَهِرْ لا أُدلِجُ الليلَ ولكن أبتَكِرْ [٢]

أي: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

* * *

٨٨٠- وغيرُ ما أسلفتُه مقرّرا على الذي يُنقَلُ منه اقتُصِرا

أي: ما جاء من المنسوب مخالفًا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب، يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في النسب إلى (البصرة) : بصريّ، وإلى (الدهر) : دُهْرِيّ، وإلى (مَرْو) : مَرْوَزِيّ.



(١) فصلت/ ٤٦.

(٢) ليلي: اسم منسوب بالياء، أي: صاحب عمل في الليل. نهر: اسم منسوب بغير الياء، أي: صاحب عمل في النهار. أدلج: أسير من أول الليل. أبتكر: أدرك النهار من أوله. بليلي: الباء: حرف جر زائد. ليلي: خبر (لست) مجرور لفظًا منصوب محلًا. الليل: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (لا أدلج). لكن: حرف استدراك.

الوقف

٨٨١- تنوينًا اثْرَ فتحٍ اجعلْ ألفا وقفًا وتِلْوَ غيرِ فتحٍ احذِفا

أي: إذا وقف على الاسم المنون فإن كان التنوين واقعًا بعد فتحة أبدل ألفًا، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب نحو: رأيت زيدا، وما فتحته لغير الإعراب كقولك في (إيهًا، ووَيْهًا) : إيها، وويها.

وإن كان التنوين واقعًا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله كقولك في (جاء زيد، ومررت بزيد) : جاء زيدْ، ومررت بزيدْ.

* * *

٨٨٢- واحذِفْ لوقفٍ في سوى اضطرارِ صلةَ غيرِ الفتحِ في الإضمار

٨٨٣- وأشبهتْ إذًا منونًا نُصِبْ فألفًا في الوقف نونُها قُلِبْ

إذا وقف على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة نحو (رأيته) ، أو مكسورة نحو (مررت به) حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة إلا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو (هند رأيتها) وقف على الألف ولم تحذف.

وشبهوا (إذًا) بالمنصوب المنون فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف.

* * *

٨٨٤ -وحذفُ يا المنقوص ذي التنوين ما لم يُنصبَ اولى من ثبوتٍ فاعْلَما

٨٨٥- وغيرُ ذي التنوين بالعكس وفي نحوِ مُرٍ لزومُ ردِّ اليا اقتُفي

إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوبًا أبدل من تنوينه ألف نحو: رأيت قاضيا، فإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوقف عليه بالحذف إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي، فتقول: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [1] .

---

(١) الرعد/ ٧. قراءته:... هادي.

فإن كان المنقوص محذوف العين كمُرٍ -اسمَ فاعلٍ من أرى- أو الفاء كيفي - علمًا- لم يوقف إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُري، وهذا يَفِي، وإليه أشار بقوله (وفي نحو مُرٍ لزوم رد اليا اقتفي) . فإن كان المنقوص غير منون فإن كان منصوبًا ثبتت ياؤه ساكنة نحو: رأيت القاضيْ، وإن كان مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي.

* * *

٨٨٦- وغيرَها التأنيثِ من مُحَرَّكِ سكِّنْهُ أو قِفْ رائِمَ التحرُّكِ
٨٨٧- أوَ اشْمِمِ الضمةَ أو قِفْ مُضْعِفا ما ليس همزًا أو عليلًا إن قَفا
٨٨٨- محرَّكًا وحركاتٍ انقُلا لساكنٍ تحريكُه لن يُحْظَلا

إذا أريد الوقف على الاسم المُحَرَّكِ الآخِرِ فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في (هذه فاطمة أقبلت) : هذه فاطمهْ.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فالروم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة كخطأ، ولا معتلًا كفتى، وأن يلي حركة كالجَمَل، فتقول في الوقف عليه: الجملّ -بتشديد اللام- فإن كان ما قبل الأخير ساكنًا امتنع التضعيف كالحِمْل.

والوقف بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا قابلًا للحركة نحو: هذا الضَّرُبْ، ورأيت

الضربَ، ومررت بالضربِ.

فإن كان ما قبل الآخر محركًا لم يوقف بالنقل كجعفر.

وكذا إن كان ساكنًا لا يقبل الحركة كالألف نحو: باب، وإنسان.

* * *

٨٨٩- ونقلُ فتحٍ من سوى المهموزِ لا يراه بصريٌّ وكوفٍ نقلا

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزًا أو غير مهموز، فتقول عندهم (هذا الضُّرُبْ، ورأيت الضَّرَبْ، ومررت بالضَّرِبْ) في الوقف على (الضَّرْب) ، و (هذا الرِّدُءْ، ورأيت الرِّدَءْ، ومررت بالرِّدِءْ) في الوقف على الرِّدْء [1] .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزًا، فيجوز عندهم (رأيت الرِّدَءْ) ، ويمتنع (رأيت الضَّرَبْ) .

ومذهب الكوفيين أولى، لأنهم نقلوه عن العرب.

* * *

٨٩٠- والنقلُ إن يُعْدَمْ نظيرٌ مُمْتَنِعْ وذاكَ في المهموز ليس يَمْتَنِعْ

يعني أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك إلا إن كان الآخر همزة فيجوز، فعلى هذا يمتنع (هذا العِلُمْ) في الوقف على (العِلْمِ) ، لأن (فِعُلًا) مفقود في كلامهم، ويجوز (هذا الرِّدُءْ) ، لأن الآخر همزة.

* * *

٨٩١- في الوقف تا تأنيثِ الاسمِ ها جُعِلْ إن لم يكن بساكنٍ صحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وقلَّ ذا في جمعِ تصحيحٍ وما ضاهى وغيرُ ذينِ بالعكسِ انتمى

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فإن كان فعلًا وُقِفَ عليه بالتاء نحو: هند قامتْ،

---

(١) الرِّدْء: المعين في المهمات.

وإن كان اسمًا فإن كان مفردًا فلا يخلو إما أن يكون ما قبلها ساكنًا صحيحًا أولا، فإن كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وقف عليه بالتاء نحو: بنتْ، وأختْ، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو: فاطمهْ، وحمزهْ، وفتاهْ، وإن كان جمعًا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو: هنداتْ، وهيهاتْ. وقلَّ الوقف على المفرد بالتاء نحو: فاطمَتْ، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو: هنداهْ، وهَيْهَاهْ.

* * *

٨٩٣- وقِفْ بها السكتِ على الفعل المُعَلْ بحذفِ آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ

٨٩٤- وليس حتمًا في سوى ما كعِ أو كيَعِ مجزومًا فراعِ ما رَعَوْا

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حذف آخره للجزم أو الوقف كقولك في (لم يعط) : لم يعطِهْ، وفي (أعط) : أعطِهْ. ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد، فالأول كقولك في (عِ، وقِ) : عِهْ، وقِهْ، والثاني كقولك في (لم يعِ، ولم يقِ) : لم يعِهْ، ولم يقِهْ.

* * *

٨٩٥- وما في الاستفهام إن جُرَّتْ حُذِفْ ألفُها وأَوْلِها الها إن تَقِفْ

٨٩٦- وليس حتمًا في سوى ما انخفضا باسمٍ كقولك اقتضاءَ مَا اقتَضى

إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌ وجب حذف ألفها نحو: عمَّ تسأل؟ وبم جئت؟ واقتضاء م اقتضى زيد؟ وإذا وقف عليها بعد دخول الجار فإما أن يكون الجار لها حرفًا أو اسمًا، فإن كان حرفًا جاز إلحاق هاء السكت نحو: عمَّهْ، وفيمَهْ، وإن كان اسمًا وجب إلحاقها نحو: اقتضاءَ مَهْ، ومجيءَ مَهْ.

* * *

٨٩٧- ووصلَ ذي الهاء أجِزْ بكل ما حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِما

٨٩٨- ووصلُها بغير تحريكِ بنا أُدِيمَ شَذَّ في المُدَامِ استُحْسِنا

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة

إعراب كقولك في (كيف) : كيفَهْ، ولا يوقف بها على ما حركته إعرابية نحو: جاء زيدٌ، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة نحو: قبلُ، وبعدُ، والمنادى المفرد نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، واسم (لا) التي لنفي الجنس نحو: لا رجلَ، وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم في (من علُ) : من علُهْ، واستحسن إلحاقها بما حركتُه دائمة لازمة.

* * *

٨٩٩- وربَّما أُعْطِيَ لفظُ الوصلِ ما لـلـوقـف نـثـرًا وفَـشـا مـنـتـظِـمـا

قد يُعْطى الوَصْلُ حُكْمَ الوقف، وذلك كثير في النظم، قليل في النثر، ومنه في النثر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ﴾ [١]، ومن النظم قوله:

٣٧٠- مِـثْـلُ الـحَـريـقِ وافَـقَ الـقَـصَـبّـا [٢]

- فضعَّف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق، وهو الألف.

---

(١) البقرة/ ٢٥٩.

(٢) **القصبا**: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبًا. مثل الحريق: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل... جملة (وافق...) في محل نصب حال.

الإمالة

٩٠٠- الألفَ المبدلَ من يا في طَرَفْ أَمِلْ كذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ
٩٠١- دونَ مزيدٍ أو شذوذٍ ولما تليه ها التأنيثِ ما الها عَدِما

الإمالة: عبارة عن أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

وتمال الألف إذا كانت طرفًا بدلًا من ياء، أو صائرةً إلى الياء دون زيادة أو شذوذ، فالأول كألف (رمى، ومرمى) ، والثاني كألف (ملهى) ، فإنها تصير ياء في التثنية نحو: ملهيان. واحترز بقوله (دون مزيد أو شذوذ) مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير نحو: قُفَيّ، أو في لغة شاذة كقول هُذَيْل في (قَفَا) إذا أضيف إلى ياء المتكلم: قَفَيّ.

وأشار بقوله (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الإمالة تمال وإن وليتها هاء التأنيث كفتاة.

* * *

٩٠٢- وهكذا بدلُ عينِ الفعلِ إنْ يَؤُلْ إلى فِلْتُ كماضي خَفْ ودِنْ

أي: كما تمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلًا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء سواء كانت العين واوًا كخاف، أو ياء كباع وكدان، فيجوز إمالتها كقولك: خِفْتُ، ودنت، وبعت.

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن (فُلْتُ) بضم الفاء امتنعت الإمالة نحو: قال، وجال، فلا تملها كقولك: قُلْتُ، وجلت.

* * *

٩٠٣- كذاك تالي الياءِ والفصلُ اغتُفِرْ بحرفٍ او معَ ها كجيبَها أدِرْ

كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو: بيان، أو منفصلة بحرف نحو: يسار، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أَدِرْ جَيْبَها، فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبعد الألف عن الياء نحو: بَيْتنا، والله أعلم.

٩٠٤- كذاك ما يليه كسرٌ أو يلي تاليَ كسرٍ أو سكونٍ قد وَلي

٩٠٥- كسرًا وفصلُ الها كلا فصلٍ يُعَدّ فدرهماكَ مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدّ

أي: كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة نحو: عالم، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو: كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو: شِمْلال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو: يريد أن يضربها.

وكذلك يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن نحو: هذان درهماك، والله أعلم.

* * *

٩٠٦- وحرفُ الاستِعلا يَكُفُّ مُظهَرا مِنْ كسرٍ او يا وكذا تَكُفُّ را

٩٠٧- إنْ كان ما يَكُفُّ بعدُ متَّصِلْ أو بعدَ حرفٍ أو بحرفين فُصِلْ

٩٠٨- كذا إذا قُدّم ما لم ينكسرْ أو يَسْكُنِ اثرَ الكسرِ كالمطواعَ مِرْ

حروف الاستعلاء سبعة، وهي: الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والقاف، وكل واحد منها يمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلًا بها كساخط وحاصل، أو مفصولًا بحرف كنافخ وناعق، أو حرفين كمناشيط ومواثيق.

وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة -وهي المضمومة- نحو: هذا عِذَارٌ، والمفتوحة نحو (هذان عِذاران) بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. وأشار بقوله (كذا إذا قُدِّم... البيت) إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سبب الإمالة ما لم يكن مكسورًا أو ساكنًا إثر كسرة، فلا يمال نحو: صالح، وظالم، وقاتل، ويمال نحو: طِلاب، وغِلاب، وإصلاح.

* * *

٩٠٩- وكَفُّ مستَعْلٍ ورا ينكَفُّ بكسرِ را كغارِمًا لا أجْفُو

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة

غلبتهما المكسورة، وأميلت الألف لأجلها، فيُمال نحو: على أبصارهم، ودار القرار.

وفهم منه جواز إمالة نحو (حمارك) ، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة -وهو حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى.

* * *

٩١٠- ولا تُمِلْ لسببٍ لم يتَّصِلْ والكفُّ قد يوجِبُه ما ينفصِلْ

إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر بخلاف سبب المنع، فإنه قد يؤثر منفصلًا فلا يمال (أتى قاسم) بخلاف (أتى أحمد) .

* * *

٩١١- وقد أمالوا لتناسبٍ بلا داعٍ سواه كعمادًا وتَلا

قد تمال الألف الخالية من سبب الإمالة لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة كإمالة الألف الثانية من نحو (عمادًا) لمناسبة الألف الممالة قبلها وكإمالة ألف (تلا) كذلك.

* * *

٩١٢- ولا تُمِلْ ما لم يَنَلْ تمكُّنا دون سماعٍ غيرَ ها وغيرَنا

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة، فلا يمال غير المتمكن إلا سماعًا إلا (ها، ونا) ، فإنهما يمالان قياسًا مطردًا نحو: يريد أن يضربها، ومَرَّ بنا.

* * *

٩١٣- والفتحَ قبلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ أَمِلْ كللأيسر مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

٩١٤- كذا الذي تليه ها التأنيث في وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ

أي: تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلًا ووقفًا نحو: بِشَرَرٍ، وللأيسر مِلْ.

وكذلك يمال ما وليه هاء التأنيث من نحو: قَيِّمَهْ، ونِعْمَهْ.

التصريف

٩١٥- حرفٌ وشبهُه من الصرفِ بَري وما سواهما بتصريفٍ حَري

التصريف: عبارة عن علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال وشبه ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها.

* * *

٩١٦- وليس أدنى من ثلاثيٍّ يُرى قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيِّرا

يعني أنه لا يقبل التصريفَ من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا إن كان محذوفًا منه، فأقلُّ ما تُبنى عليه الأسماءُ المتمكنة والأفعال ثلاثةُ أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد، وقُلْ، ومُ اللهِ، وقِ زيدًا.

* * *

٩١٧- ومنتهى اسمٍ خمسٌ ان تجرَّدا وإنْ يُزَدْ فيه فما سبعًا عَدَا

الاسم قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة.

فالمزيد فيه: هو ما بعض حروفه ساقط وَضْعًا، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو: احرِنْجام، واشهيباب.

والمجرد عن الزيادة: هو ما بعض حروفه ليس ساقطًا في أصل الوضع، وهو إما ثلاثي كفَلْس، أو رباعي كجعفر، وإما خماسي -وهو غايته- كسفرجل.

* * *

٩١٨- وغيرَ آخرِ الثلاثيِّ افتحْ وضُمْ واكسِرْ وزِدْ تسكينَ ثانيه تَعُمْ

العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير إما أن يكون

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وعُنُق، ودُئِل، وصُرَد، ونحو: عِلْم، وحِبُك، وإِبِل، وعِنَب، ونحو: فَلْس، وفَرِس، وعَضُد، وكَبِد.

* * *

٩١٩- وفِعُلٌ أُهمِلَ والعكسُ يقِلّْ لقصدهم تخصيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين:

أحدهما: مهمل. والآخر: قليل.

فالأول: ما كان على وزن (فِعُل) -بكسر الأول، وضم الثاني- وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات (حِبُك) .

والثاني: ما كان على وزن (فُعِل) -بضم الأول، وكسر الثاني- كدُئِل، وإنما قلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله كضُرِب، وقُتِل.

* * *

٩٢٠- وافتحْ وضُمَّ واكسِرِ الثاني مِنْ فعل ثلاثي وزد نحوَ ضُمِنْ

٩٢١- ومنتهاهُ أربعٌ إنْ جُرِّدا وإنْ يُزَدْ فيه فما ستًّا عَدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد، وإلى مزيد فيه كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثةٌ لفعل الفاعل [١] ، وواحد لفعل المفعول [٢] .

فالتي لفعل الفاعل (فَعَل) - بفتح العين - كضرب، و (فَعِل) - بكسرها - كشرب، و (فَعُل) - بضمها كشَرُف.

والذي لفعل المفعول (فُعِل) -بضم الفاء، وكسر العين- كضُمِن.

---

(١) أي الفعل المبني للمعلوم.

(٢) أي الفعل المبني للمجهول.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف: (وافتح وضم واكسر الثاني) فجعل الثاني مثلثًا، وسكت عن الأول، فعُلِم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل كدَحرج، وواحد لفعل المفعول كدُحرِج، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ.

وأما المزيد فيه فإن كان ثلاثيًا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب، أو على خمسة كانطلق، أو على ستة كاستخرج، وإن كان رباعيًا صار بالزيادة على خمسة كتدحرج، أو على ستة كاحْرَنْجَم.

* * *

٩٢٢- لاسمٍ مجردٍ رباعٍ فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

٩٢٣- ومعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وإنْ عَلا فمعْ فَعَلِّلٍ حوى فَعْلَلِلا

٩٢٤- كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما غايَرَ للزَّيْدِ أوِ النقصِ انتمى

الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان:

الأول: (فَعْلَل) -بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه- نحو: جعفر [١].

الثاني: (فِعْلِل) - بكسر أوله و ثالثه وسكون ثانيه - نحو: زِبْرِج [٢].

الثالث: (فِعْلَل) - بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه - نحو: درهم، وهِجْرَعْ [٣].

الرابع: (فُعْلُل) - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه - نحو: برثُن [٤].

الخامس: (فِعَلّ) - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - نحو: هِزَبْر [٥].

السادس: (فُعْلَل) - بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه - نحو: جُخْدُب [٦].

---

(١) **الجعفر في الأصل**: النهر، وقيل النهر الملآن خاصة.

(٢) **الزبرج**: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضًا الذهب.

(٣) **الهجرع**: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج.

(٤) **البرثن**: المخلب. (٥) **الهزبر**: الأسد.

(٦) **الجخدب**: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

وأشار بقوله (فإن علا... إلخ) إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:

الأول: (فَعَلَّل) - بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه - نحو: سفرجل.

الثاني: (فَعْلَلِل) - بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه - نحو: جَحْمَرِش (١).

الثالث: (فُعَلِّل) - بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه - نحو: قُذَعْمِل (٢).

الرابع: (فِعْلَلّ) - بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه - نحو: قِرْطَعْب (٣).

وأشار بقوله (وما غاير... إلخ) إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص، وإما مزيد فيه، فالأول كيد ودم، والثاني كاستخراج واقتدار.

* * *

٩٢٥- والحرفُ إنْ يلزَمْ فأصلٌ والذي لا يلزَمُ الزائدُ مثل تا احتُذي

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو: ضارب، ومضروب.

* * *

٩٢٦- بضِمْنِ فعلٍ قابلِ الأصولَ في وزنٍ وزائدٌ بلفظه اكتُفي

٩٢٧- وضاعفِ اللامَ إذا أصلٌ بَقِي كراءِ جعفرٍ وقافِ فُستُقِ

إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام، فيقابل أولها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عُبِّرَ عنه باللام.

فإن قيل ما وزن (ضرب) ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن (زيْد) ؟ فقل: فَعْل، وما وزن (جعفر) ؟

---

(١) **الجحمرش من النساء**: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن.

(٢) **القذعمل من الإبل**: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٣) **القرطعبة**: الخرقة البالية.

فقل: فَعْلَل، وما وزن (فستق) ؟ فقل: فُعْلُل، وتكرر اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد عُبِّرَ عنه بلفظه، فإذا قيل: ما وزن (ضارب) ؟ فقل: فاعل، وما وزن (جوهر) ؟ فقل: فوعل، وما وزن (مستخرِج) ؟ فقل: مستفعِل.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرف أصلي فإن كان ضعفه عُبِّرَ عنه بما عُبِّرَ به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

٩٢٨- وإنْ يكُ الزائدُ ضعفَ أصلي فاجعلْ له في الوزن ما للأصلِ

فتقول في وزن (اغدودن) : افعوعل، فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى، لأن الثانية ضعفها، وتقول في وزن (قَتَّل) : فعّل، ووزن (كرّم) : فعّل، فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه، فلا تقول في وزن (اغدودن) : افعودل، ولا في وزن (قَتَّل) : فعتل، ولا في وزن (كرّم): فعرل.

* * *

٩٢٩- واحكمْ بتأصيلِ حروفِ سِمْسِمِ ونحوِه والخُلْفُ في كَلْمَلِمِ

المراد بـ (سمسم) الرباعيُّ الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحًا للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف، وذلك نحو (لَمْلِمْ) أمر من: لملم، و (كفكف) أمر من: كفكف، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة (لَمَّ، وكَفَّ) ، فاختلف الناس في ذلك، فقيل: هما مادتان، وليس (كفكف) من: كفَّ، ولا (لملم) من: لمَّ، فلا تكون اللام والكاف زائدتين، وقيل: اللام زائدة، وكذا الكاف، وقيل: هما بدلان من حرف مضاعف، والأصل: لمَّم، وكفَّف، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) ، وكاف في (كفكف) .

* * *

٩٣٠- فألفٌ أكثرَ من أصلينِ صاحبَ زائدٌ بغيرِ مَينِ

إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها نحو: ضارب، وغضبى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل كإلًى [1]، وإما بدل من أصل كقال، وباع.

* * *

٩٣١- واليا كذا والواوُ إنْ لم يقعا كما هما في يُؤْيُؤٍ ووَعْوَعَا

أي: كذلك إذا صحبت الياءُ أو الواو ثلاثةَ أحرف أصول فإنه يحكم بزيادتهما إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كصَيْرَفٍ [2]، ويعمل [3]، وجوهر، وعجوز.

والثاني: كيؤيؤ -لطائر ذي مخلب- ووَعْوَعَة -مصدر (وَعْوَعَ) إذا صوَّت. فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

* * *

٩٣٢- وهكذا همزٌ وميمٌ سبَقا ثلاثةً تأصيلُها تُحُقِّقَا

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول كأحمد، ومُكرِم، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما كإبل، ومَهْد.

* * *

٩٣٣- كذاك همزٌ آخِرٌ بعد ألفْ أكثرَ من حرفين لفظُها رَدِفْ

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو: حمراء، وعاشوراء، وقاصِعاء [4].

---

(١) الإلى: النعمة.

(٢) الحمال المتصرف في أموره.

(٣) **اليعمل**: البعير القوي على العمل.

(٤) **القاصعاء**: جحر من جحرة اليربوع.

فإن تقدَّم الألفَ حرفان فالهمزة غير زائدة نحو: كساء، ورداء، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد كماء، وداء.

* * *

٩٣٤- والنونُ في الآخر كالهمز وفي نحو غَضَنْفَرٍ أصالةً كُفِي

النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زعفران، وسكران.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو: مكان، وزمان.

ويحكم أيضًا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر.

* * *

٩٣٥- والتاءُ في التأنيث والمضارَعة ونحوِ الاستِفْعالِ والمطاوَعَة

تزاد التاء إذا كانت للتأنيث كقائمة، وللمضارعة نحو: أنت تفعل، أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو: استخراج، ومستخرج، واستخرج، أو مطاوعة (فعَّل) نحو: علَّمْتُه فتعلَّم، أو (فَعْلَلَ) كتدحرج.

* * *

٩٣٦- والهاءُ وقفًا كلِمَهْ ولم تَرَهْ واللامُ في الإشارة المشتهِره

تُزادُ الهاء في الوقف نحو: لِمَهْ، ولم تَرَهْ، وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه، وهو (ما) الاستفهامية المجرورة، والفعل المحذوف اللام للوقف نحو: رَهْ، أو المجزوم نحو: لم ترَهْ، وكل مبنيّ على حركة نحو (كيفَهْ) إلا ماقطع عن الإضافة كقبلُ وبعدُ، واسم (لا) التي لنفي الجنس نحو: لا رجلَ، والمنادى نحو: يا زيد، والفعل الماضي نحو: ضرب.

واطرد أيضًا زيادة اللام في أسماء الإشارة نحو: ذلك، وتلك، وهنالك.

٩٣٧- وامنعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ إنْ لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كحَظِلَتْ

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك (سألتمونيها) خاليًا عما قُيِّدَتْ به زيادتُه فاحكم بأصالته إلا إن قام على زيادته حجة بيِّنة كسقوط همزة (شَمْأَل) في قولهم (شَمَلَتِ الريحُ شمولًا) إذا هَبَّت شمالًا، وكسقوط نون (حَنْظَل) في قولهم (حَظِلَتِ الإبلُ) إذا آذاها أكل الحنظل، وكسقوط تاء (ملكوت) في (الملك) .



فصلٌ في زيادة همزة الوصل

٩٣٨- للوصلِ همزٌ سابقٌ لا يَثْبُتُ إلا إذا ابتُدِي به كاستَثْبِتُوا

لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلًا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، وشأنها أنها تثبت في الابتداء، وتسقط في الدَّرْج نحو (استَثْبِتوا) أمر للجماعة بالاستثبات.

* * *

٩٣٩- وهْوَ لفعلٍ ماضٍ احتوى على أكثرَ من أربعةٍ نحوُ انْجَلى

٩٤٠- والأمرِ والمصدرِ منه وكذا أمرُ الثلاثيِّ كاخشَ وامضِ وانْفُذَا

لما كان الفعل أصلًا في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنًا، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل نحو: استخرج، وانطلق، وكذلك الأمر منه نحو: استخرِجْ، وانطلِقْ، والمصدر نحو: استخراج، وانطلاق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو (اخشَ، وامض، وانفُذ) من: خشي، ومضى، ونَفَذَ.

* * *

٩٤١- وفي اسمٍ استٍ ابنٍ ابنُمٍ سُمِعْ واثنينِ وامرِئٍ وتأنيثٌ تَبِعْ

٩٤٢- وايمُنُ همزُ أل كذا ويُبْدَلُ مَدًّا في الاستفهام أو يُسَهَّلُ

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة إلا في عشرة أسماء: اسْم، واسْت، وابن، وابنُم، واثنين، وامرئ، وامرأة، وابنة، واثنتين، وايمُنُ في القسم.

ولم تحفظ في الحروف إلا في (أل) ، ولما كانت الهمزة مع (أل) مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام

بالخبر، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفًا نحو: آلأمير قائم؟ أو تسسهيلُها، ومنه قوله:

٣٧١ - أَ أَلحقُّ إنْ دارُ الرَّبابِ تباعدَتْ أوِ انبتَّ حَبلٌ أنَّ قلبَكَ طائرُ[1]

---

(١) الهمزة: حرف استفهام. الحق: مبتدأ مرفوع. إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين. دار الرباب: فاعل مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهو مضاف. جملة (تباعدت) لا محل لها من الإعراب مفسرة. أن قلبك طائر: المصدر المؤول في محل رفع خبر.

الإبدال

٩٤٣- أحرفُ الإبدال هَدَأْتُ مُوطِيَا فـأبْـدِلِ الـهـمـزةَ مـن واوٍ ويـا
٩٤٤- آخرًا اثْرَ ألفٍ زيدَ وفي فـاعـلٍ مـا أُعِلَّ عـيـنًـا ذا اقْـتُـفِـي

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا، وهي تسعة أحرف جمعها المصنف - رحمه الله تعالى - في قوله (هدأت موطيا) ، ومعنى (هدأت) : سكنت، و (موطيًا) اسم فاعل من (أوطأت الرحل) إذا جعلته وطيئًا، لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ أو قليل، فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في (اضطجع) : الْطَجَع، وفي (أُصَيْلان) [١] : أُصَيْلال.

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تَطَرَّفَتا ووقعتا بعد ألف زائدة نحو: دعاء، وبناء، والأصل: دعاوٌ، وبنايٌ.

فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو: آية، وراية، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كتبايُن، وتعاوُن.

وأشار بقوله (وفي فاعل ما أُعِلَّ عينًا ذا اقتفي) إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسًا متبعًا إذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت في فعله نحو: قائل، وبائع، وأصلهما: قاول، وبايع، ولكن أعلوا حملًا على الفعل، فكما قالوا: قال، وباع، فقلبوا العين ألفًا قالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة، فإن لم تعل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو: عَوِر فهو عاور، وعَيِن فهو عايِن.

* * *

٩٤٥- والمدُّ زيد ثالثًا في الواحدِ هـمـزًا يُرى فـي مـثـل كـالـقَـلائـدِ

تبدل الهمزة أيضًا مما ولي ألفَ الجمع الذي على مثال (مفاعِل) إن كان مدة مزيدة

---

(١) أُصيلان: تصغير أصلان، وهو جمع أصيل، والأصيل: الوقت قبل غروب الشمس.

في الواحد نحو: قلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، فلو كان غير مدة لم تبدل نحو (قَسْوَرة وقساوِر) [١] . وهكذا إن كان مدة غير زائدة نحو (مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش) إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: مصيبة ومصائب.

* * *

٩٤٦- كذاك ثاني ليِّنَيْنِ اكتَنَفا مَدَّ مفاعلَ كجمعِ نَيِّفا

أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين توسط بينهما مدة (مفاعل) كما لو سميت رجلًا بـ (نيف) ، ثم كسَّرْته، فإنك تقول (نيائف) بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله (أوَّل وأوائل) .

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة كطَوَاويس، ولهذا قيد المصنف -رحمه الله تعالى- ذلك بمدة (مفاعل) .

* * *

٩٤٧- وافتح ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا وفي مثل هِراوةٍ جُعِلْ

٩٤٨- واوًا وهمزًا أوَّلَ الواوين رُدْ في بدءِ غيرِ شِبْهِ وُوفيَ الأشُدْ

قد سبق أنه يجب إبدال المدة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف (مفاعل) بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو: نيف ونيائف.

وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قضية وقضايا، وأصله (قضائِيُ) بإبدال مدة الواحد همزة كما فعل في (صحيفة وصحائف) ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصارت (قضاءا) ، فأبدلت الهمزة ياء، فصار (قضايا) .

---

(١) القسورة: الأسد.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، وأصله (زوائي) بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيف ونيائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (زواءا) ، ثم قلبوا الهمزة ياء فصار (زوايا) .

وأشار بقوله (وفي مثل هِراوة جُعل واوًا) إلى أنه إنما تبدل الهمزة ياء إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مثل، فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياء، بل تقلب واوًا ليشاكل الجمع واحده، وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، وذلك نحو قولهم: هراوة وهراوى، وأصلها (هرائِوُ) كصحائف، فقلبت كسرة الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (هراءا) ، ثم قلبوا الهمزة واوًا، فصار (هراوَى) .

وأشار بقوله (وهمزًا أول الواوين رُدَّ) إلى أنه يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلًا من ألف (فاعَل) نحو (أواصل) في جمع (واصلة) ، والأصل (وَوَاصلُ) بواوين، الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (فاعلة) ، فإن كانت الثانية بدلًا من ألف (فاعل) لم يجب الإبدال نحو: وُوفي، ووُورِي، أصله (وافى، ووارى) ، فلما بني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوًا.

* * *

٩٤٩- ومدًا أبدلْ ثانيَ الهمزين من كِلْمَةٍ انْ يسكُنْ كآثِرْ وائْتُمِنْ
٩٥٠- إنْ يُفتَحِ اثرَ ضمٍّ او فتحٍ قُلِبْ واوًا وياء إثْرَ كسرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١- ذو الكسر مطلقًا كذا وما يُضَمْ واوًا أصِرْ ما لم يكن لفظًا أَتَمْ
٩٥٢- فذاك ياءً مطلقًا جا وأَؤُمْ ونحوُه وجهين في ثانيه أُمْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف إن لم يكونا في موضع العين نحو: سَئّال ورَءّاس.

ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب إبدال الثانية مدة يجانس حركة الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا نحو: آثرت، وإن كانت ضمة

أبدلت واوًا نحو: أوثر، وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو: إيثار، وهذا هو المراد بقوله (ومدًا أبدل... البيت) .

وإن تحركت ثانيتهما فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوًا، فالأول نحو (أوادم) جمع (آدم) ، وأصله: أَآدَم، والثاني نحو (أُوَيْدِم) تصغير (آدم)، وهذا هو المراد بقوله (إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واوًا) .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء نحو: إِيَمّ، وهو مثال إِصْبَع، من (أَمَّ) ، وأصله: إئْمَمّ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصار: إِئَمٌّ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار: إِيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله (وياء اثر كسر ينقلب) .

وأشار بقوله (ذو الكسر مطلقًا كذا) إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقًا، أي سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فالأول نحو (أَينُّ) مضارع (أَنَّ) ، وأصلها: أَئِنّ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: أَيِنّ، وقد تُحَقَّق نحو (أَئِنّ) بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في (أئمة) ، فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو (إِيَمّ) مثال (إِصْبِع) من (أَمَّ) ، وأصله: إئْمِم، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم، فصار: إِئِمّ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار: إِيِم، والثالث نحو: أُيِنّ، أصله: أُئِنّ، والأصل: أُؤْنِن، لأنه مضارع (أَأْنَنْتُه) ، أي: جعلته يَئِنّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، فصار: أُيِنٌّ.

وأشار بقوله (وما يضم واوًا أصر) إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوًا سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت، فالأول نحو (أَوُبٌّ) جمعَ (أَبٌّ) ، وهو المرعى، أصله: أَأْبُب، لأنه (أَفْعُل) ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم، فصار: أَؤُبّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أَوُبّ، والثاني نحو (إِوُمّ) مثال (إصبُع) من: أَمَّ، والثالث نحو (أُوُمّ) مثال (أُبْلُم) من: أَمّ.

وأشار بقوله (ما لم يكن لفظًا أتم فذاك ياء مطلقًا جا) إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واوًا إذا لم تكن طَرَفًا، فإن كانت طرفًا صُيِّرَتْ ياء مطلقًا سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت، فتقول في مثال (جعفر) من (قرأ) : قرأأ، ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير (قَرَأْيًا) ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: قَرْاى، وتقول في مثال (زِبْرِج) من (قرأ) : قِرْئِئ، ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير (قِرْئِيًا) كالمنقوص، وتقول في مثال (بُرْثُن) من (قرأ) : قُرْؤُؤٌ، ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة، فيصير (قُرْئِيًا) مثل: القاضي.

وأشار بقوله (وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم) إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال والتحقيق، وذلك نحو (أَؤُم) مضارع (أَمَّ) ، فإن شئت أبدلت، فقلت: أَوُمّ، وإن شئت حققت، فقلت: أَؤُمّ.

وكذا ما كان نحو (أؤم) في كون أولى همزتيه للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال والتحقيق نحو (أَيِنُّ) مضارع (أَنَّ) ، فإن شئت أبدلت، فقلت: أيِنُّ، وإن شئت حققت، فقلت: أَئِنُّ.

* * *

٩٥٣- وياءً اقلبْ ألفًا كسرًا تلا أو ياءَ تصغيرٍ بواو ذا افْعَلا

٩٥٤- في آخرٍ أو قبل تا التأنيث أو زيادتيْ فَعْلانَ ذا أيضًا رَأَوْا

٩٥٥- في مصدرِ المعتلِّ عينًا والفِعَلْ منه صحيحٌ غالبًا نحوُ الحِوَلْ

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع (مصباح، ودينار) : مصابيح، ودنانير.

وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (غزال) : غُزَيِّل، وفي (قَذال) : قُذَيِّل.

وأشار بقوله (بواو ذا افعلا في آخر... إلى آخر البيت) إلى أن الواو تقلب أيضًا ياء إذا

تطرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي (فَعْلان) مكسورًا ما قبلها.

فالأول: نحو: رضي، وقوي، أصلهما: رضِوَ، وقَوِوَ، لأنهما من (الرضوان، والقوة)، فقلبت الواو ياء.

والثاني: نحو (جُرَيٌّ) تصغير جَرْوٍ، وأصله: جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث: نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا (شُجَيَّة) مصغرًا، وأصله (شُجَيْوَة) من: الشَّجْو.

الرابع: نحو (غَزِيان) – وهو مثال ظَرِبان – من الغزو.

وأشار بقوله (ذا أيضًا رأوا في مصدر المعتل عينًا) إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو: صام صيامًا، وقام قيامًا، والأصل: صِوام، وقِوام، فأُعِلَّت الواو في المصدر حملًا له على فعله.

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو: لاوَذ لِواذًا، وجاور جوارًا. وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل نحو: حال حِوَلًا.

* * *

٩٥٦- وجمعُ ذي عينٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ   فاحكمْ بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنْ

أي: متى وقعت الواو عينَ جمع، وأعلت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياء إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو: ديار، وثياب، أصلهما: دِوار، وثِواب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد إما معتلة كدار، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكنًا كثوب.

* * *

٩٥٧- وصحَّحوا فِعَلةً وفي فِعَلْ   وجهان والإعلالُ أولى كالحِيَلْ

إذا وقعت الواو عين جمع مكسورًا ما قبلها واعتلت في واحده أو سكنت ولم يقع

بعدها الألف وكان على (فِعَلَةٍ) وجب تصحيحها نحو: عَوْد وعِوَدَة، وكُوز وكِوَزة، وشذ: ثَوْر وثِيَرة.

ومن هنا يُعلم أنه إنما تعتل في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره، لأنه حكم على (فِعَلَة) بوجوب التصحيح، وعلى (فِعَل) بجواز التصحيح والإعلال، فالتصحيح نحو: حاجة وحِوَج، والإعلال نحو: قامة وقِيَم، ودِيمة ودِيَم، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

* * *

٩٥٨- والواوُ لامًا بعد فتحٍ يا انقلَبْ كالمُعطِيان يُرضَيان ووجَبْ

٩٥٩- إبدالُ واوٍ بعد ضمٍّ من ألفْ ويا كموقِنٍ بذا لها اعتَرِفْ

إذا وقعت الواو طرفًا رابعة فصاعدًا بعد فتحة قلبت ياء نحو: أعطيت، أصله: أعطوت، لأنه من (عطا يعطو) إذا تناول، فقلبت الواو في الماضي ياء حملًا على المضارع نحو (يعطي) كما حمل اسم المفعول نحو (معطَيان) على اسم الفاعل نحو (معطِيان)، وكذلك (يرضيان)، أصله: يرضوان، لأنه من: الرِّضْوان، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو: يُرْضِيان.

وقوله (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) معناه أنه يجب أن يبدل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في (بايع): بويع، وفي (ضارب): ضورب.

وقوله (ويا كموقن بذا لها اعترف) معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واوًا نحو: موقن، وموسر، أصلهما: مُيْقِن، ومُيْسِر، لأنهما من: أيقن، وأيسر، فلو تحركت الياء لم تعلَّ نحو: هُيَام.

* * *

٩٦٠- ويُكسَر المضمومُ في جمع كما يقال هِيمٌ عند جمعِ أهْيَما

يُجمع (فَعْلاء، وأفْعَل) على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير كحمراء وحُمْر، وأحمر وحُمْر، فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت

الضمة كسرة لتصح الياء نحو: هَيْماء وهِيم، وبيضاء وبِيض، ولم تقلب الياء واوًا كما فعلوا في المفرد كموقن استثقالاً لذلك في الجمع.

* * *

٩٦١- وواوًا اثرَ الضمّ رُدَّ اليا متى أُلْفِيَ لامَ فعلٍ او من قبل تا
٩٦٢- كتاء بانٍ من رمى كمَقْدُرَهْ كذا إذا كسَبُعانَ صَيَّرَهْ

إذا وقعت الياء لام فعل، أو من قبل تاء التأنيث، أو زيادتي (فَعْلان) وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واوًا.

فالأول: نحو (قَضُوَ الرجل) .

والثاني: كما إذا بنيت من (رمى) اسمًا على وزن: مَقْدُرَة، فإنك تقول: مَرْمُوَة.

والثالث: كما إذا بنيت من (رمى) اسمًا على وزن: سَبُعان، فإنك تقول: رَمُوان.

فتقلب الياء واوًا في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

* * *

٩٦٣- وإنْ تكن عينًا لفُعْلى وصْفا فذاك بالوجهين عنهم يُلْفى

إذا وقعت الياء عينًا لصفة على وزن (فُعْلى) جاز فيها وجهان:

أحدهما: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

والثاني: إبقاء الضمة، فتقلب الياء واوًا نحو: الضِّيقى، والكِيسى، والضُّوقى، والكُوسى، وهما تأنيث الأضْيَق، والأكْيَس.



فصل

٩٦٤- من لام فَعْلَى اسمًا أتى الواوُ بَدَلْ   ياءٍ كتقوى غالبًا جا ذا البَدَلْ

تبدل الواو من الياء الواقعة لامَ اسم على وزن (فَعْلى) نحو: تقوى، وأصله: تَقْيا، لأنه من: تَقَيْتُ، فإن كانت (فَعْلَى) صفة لم تبدل الياء واوًا نحو: صَدْيا، وخَزْيا. ومثل (تقوى) : فَتْوى بمعنى الفُتْيا، وبَقْوى بمعنى البُقْيا.

واحترز بقوله (غالبًا) مما لم تبدل الياء فيه واوًا، وهي لام اسم على (فَعْلَى) كقولهم للرائحة: رَيّا.

* * *

٩٦٥- بالعكس جاء لامُ فُعْلَى وصفا   وكونُ قُصْوَى نادرًا لا يَخْفَى

أي: تبدل الواو الواقعة لامًا لـ (فُعْلَى) وصفًا ياء نحو: الدنيا، والعليا، وشذَّ قول أهل الحجاز: القُصوى، فإن كان (فُعْلى) اسمًا سلمت الواو كحُزْوَى.



فصل

٩٦٦- إنْ يسكُنِ السابقُ من واوٍ ويا واتصلا ومن عُروض عَريا
٩٦٧- فياءً الواوَ اقلِبَنَّ مُدغِما وشذَّ مُعطًى غيرَ ما قد رُسِما

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليًا أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو: سيِّد، وميِّت، والأصل: سَيْوِد، ومَيْوِت، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصار: سيِّد، وميِّت.

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو: يعطي واقِد، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في (رُؤْيَة) : رُويَة، وفي (قَوِيَ) : قَوْيَ.

وشذ التصحيح في قولهم: يومٌ أيْوَمُ، وشذ أيضًا إبدال الياء واوًا في قولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

* * *

٩٦٨- من ياءٍ او واوٍ بتحريكٍ أُصِلْ ألفًا ابدِلْ بعد فتحٍ مُتَّصِلْ
٩٦٩- إنْ حُرِّك التالي وإن سُكِّن كَفّ إعلالَ غيرِ اللام وهْي لا يُكَفّ
٩٧٠- إعلالُها بساكنٍ غيرِ ألِفْ أو ياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفًا نحو: قال، وباع، أصلهما: قَوَل، وبَيَع، فقلبت الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

هذا إن كانت حركتهما أصلية، فإن كانت عارضة لم يُعْتَدَّ بها كجَيَل، وتَوَم، أصلهما: جَيْأَل، وتَوْأَم، نقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو، فصار: جَيَلًا، وتَوَمًا.

فلو سَكَن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لامًا وجب التصحيح نحو: بيان، وطويل، فإن كانتا لامًا وجب الإعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفًا أو ياء مشددة كرَمَيَا، وعَلَوِيٍّ، وذلك نحو: يَخْشَوْنَ، أصله: يَخْشَيون، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١- وصحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلا ذا أفعَلٍ كأغْيَدٍ وأحْوَلا

كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَل) فإنه يلزم عينه التصحيح نحو: عَوِر فهو أعور، وهَيِف فهو أهيف، وغَيِد فهو أغيد، وحَوِل فهو أحول، وحُمِل المصدرُ على فعله نحو: هَيَفٍ، وغَيَدٍ، وعَوَرٍ، وحَوَلٍ.

* * *

٩٧٢- وإنْ يَبِنْ تفاعُلٌ من افتَعَلْ والعينُ واوٌ سَلِمَتْ ولم تُعَلْ

إذا كان (افتعل) معتل العين فحقه أن تبدل عينه ألفًا نحو (اعتاد، وارتاد) لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن أبان (افتعل) معنى (تفاعل)، وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية حمل عليه في التصحيح إن كان واويًا نحو: اشتوروا، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها نحو: ابتاعوا، واستافوا، أي: تضاربوا بالسيوف.

* * *

٩٧٣- وإنْ لحرفين ذا الاعلالُ استُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وعكسٌ قد يَحِقْ

إذا كان في كلمة حرفا علة كل واحد متحرك مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معًا لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق منهما بالإعلال الثاني نحو: الحَيا، والهَوى، والأصل: حَيَيٌ، وهَوَيٌ، فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال، فعُمِل به في اللام وحدها لكونها طرفًا، والأطراف محل التغيير، وشذَّ إعلال العين وتصحيح اللام نحو: غاية.

* * *

٩٧٤- وعينُ ما آخرَهُ قد زيد ما يخُصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

إذا كان عين الكلمة واوًا متحركة مفتوحًا ما قبلها أو ياء متحركة مفتوحًا ما قبلها وكان في آخرها زيادة تخص الاسم لم يجز قلبها ألفًا، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: جَوَلان، وهَيَمان، وشذ: ماهان، وداران.

٩٧٥- وقبل با اقلِبْ ميمًا النونَ إذا كـان مُـسَـكَّـنًـا كـمَـنْ بَـتْ انْـبِـذا

لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عَسِرًا وجب قلب النون ميمًا، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قوله (مَنْ بَتَّ انْبِذا) ، أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرَحْه، وألف (انبذا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة.



فصل

٩٧٦- لساكنٍ صَحَّ انقُلِ التحريكَ مِنْ ذي لينٍ آتٍ عينَ فِعلٍ كأَبِنْ

إذا كانت عين الفعل ياء أو واوًا متحركة وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها نحو: يَبِينُ، ويقوم، والأصل: يَبْيِنُ، ويَقْوُمُ -بكسر الياء، وضم الواو- فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما -وهو الباء، والقاف- وكذلك في (أَبِنْ) .

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو: بايَع، وبيَّن، وعوَّق.

* * *

٩٧٧- ما لم يكن فعلَ تعجُّبٍ ولا كابيَضَّ أو أهوى بلام عُلِّلا

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفًا، أو معتل اللام، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ نحو: ما أَبْيَنَ الشيء! وأَبْيِنْ به! وما أَقْوَمَه! وأَقْوِمْ به! ونحو: ابْيَضَّ، واسْوَدَّ، ونحو: أَهْوَى.

* * *

٩٧٨- ومثلُ فِعْلٍ في ذا الاعلال اسمُ ضاهى مضارعًا وفيه وَسْمُ

يعني أنه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط، أو في وزنه فقط من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط (تِبِيعٌ) ، وهو مثال (تِحْلِئ) من البيع، الأصل (تِبْيِعٌ) بكسر التاء وسكون الباء، فنقلت حركة الياء إلى الباء، فصار: تِبِيع.

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط (مَقَام) ، والأصل مَقْوَم، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفًا لمجانسة الفتحة.

فإن أشبهه في الزيادة والزِّنَة فإما أن يكون منقولًا من فعل أو لا، فإن كان منقولًا منه أُعِلَّ كيزيد، وإلا صَحَّ كأَبْيَض، وأَسْوَد.

٩٧٩-ومِفعِلٌ صُحِحَ كالمِفعال وألفَ الإفعالِ واستِفعالِ
٩٨٠-أزِلْ لذا الإعلالِ والتا الزَمْ عِوَض وحذفُها بالنَقْلِ ربَّما عَرَض

لمّا كان (مِفْعال) غيرَ مشبه للفعل استحق التصحيح كمسواك، وحُمِل أيضًا (مِفْعَل) عليه لمشابهته له في المعنى، فصُحِّح كما صُحِّح (مِفْعال) كمِقْوَل، ومِقْوال.

وأشار بقوله (وألف الإفعال واستفعال أزل... إلى آخره) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (إفعال، أو استفعال) ، وكان معتل العين فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: إقامة، واستقامة، وأصله: إقْوَام، واستِقْوام، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفًا لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار: إقامة، واستقامة، وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أجاب إجابًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (١) .

* * *

٩٨١- وما لإفْعَالٍ من الحذف ومن نَقْلٍ فمفعولٌ به أيضًا قَمِن
٩٨٢- نحوُ مبيعٍ ومصونٍ ونَدَرْ تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا اشتهرْ

إذا بُنِيَ (مفعول) من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في (إفعال، واستفعال) من النقل والحذف، فتقول في (مفعول) من (باع، وقال) : مَبِيع، ومَقُول، والأصل: مَبْيُوع، ومَقْوُول، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين وواو (مفعول) ، فحذفت واو (مفعول) ، فصار: مبيع، ومقول، وكان حق (مبيع) أن يقال فيه: مَبُوع، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء، وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوب مَصْوُون، والقياس: مَصُون، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مَبْيوع، ومخْيوط، ولهذا قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر) .

---

(١) الأنبياء/ ٧٣.

٩٨٣- وصَحِّحِ المفعولَ من نحو عَدَا وأَعْلِلِ ان لم تَتَحَرَّ الأَجْوَدا

إذا بني (مفعول) من فعل معتل اللام فلا يخلو إما أن يكون معتلًا بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلًا بالياء وجب إعلاله بقلب واو (مفعول) ياء وإدغامها في لام الكلمة نحو: مَرْمِيّ، والأصل: مَرْمُويٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - هذا هنا لأنه قد تقدَّم ذكره.

وإن كان معتلًا بالواو فالأجود التصحيح إن لم يكن الفعل على (فَعِل) نحو (مَعْدُوٌّ) من: عدا، ولهذا قال المصنف (من نحو عدا) ، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: مَعْدِيٌّ، فإن كان الواوي على (فَعِل) فالصحيح الإعلال نحو (مَرْضِيّ) من: رضي، قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [1] ، والتصحيح قليل نحو: مَرْضُوٌّ.

* * *

٩٨٤- كذاك ذا وجهين جا المفعُول من ذي الواوِ لامَ جمعٍ او فردٍ يَعِن

إذا بُنِيَ اسم على (فُعُول) فإن كان جمعًا وكانت لامه واوًا جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال نحو (عُصِيّ، ودُلِيّ) في جمع: عصًا، ودَلْو، و (أُبُوٌّ، ونُجُوٌّ) جمع (أب، ونَجْو) ، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع، وإن كان مفردًا جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود نحو: علا عُلُوًّا، وعتا عُتُوًّا، ويقل الإعلال نحو: قسا قِسِيًّا، أي: قسوة.

* * *

٩٨٥- وشاع نحوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ ونحوُ نُيّامٍ شذوذُه نُمِي

إذا كان (فُعَّل) جمعًا لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف كقولك في جمع (صائم) : صُوَّم، وصُيَّم، وفي جمع (نائم) : نُوَّم، ونُيَّم.

---

(١) الفجر/ ٢٨

فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح، والإعلال شاذ نحو: صُوَّام، ونُوَّام، ومن الإعلال قوله:

٣٧٢- فما أَرَّق النُّيَّامَ إلا كلامُها (١)

---

(١) صدره (ألا طرقتنا ميَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ). طرقتنا: جاءتنا ليلًا. أرق: أسهد، وأطار النوم عن الأجفان. النيّام: جمع مفرده: نائم. ألا: حرف استفتاح للتنبيه. ابنة منذر: نعت لـ (مية) مرفوع. النيام: مفعول به منصوب. إلا: أداة حصر. كلامها: فاعل مرفوع، وهو مضاف.

فصل

٩٨٦- ذو اللينِ فا تا في افتعالٍ أُبْدِلا وشذَّ في ذي الهمز نحوُ ائْتَكلا

إذا بني (افتعال) وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين وجب إبدال حرف اللين تاء نحو: اتصال، واتصل، ومتصل، والأصل فيه: اوتصال، واوتصل، ومُوتَصِل، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء، فتقول في (افتعل) من الأكل: ائْتَكَل، ثم تبدل الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذَّ قولهم (اتَّزَر) بإبدال الياء تاء.

* * *

٩٨٧- طا تا افتعالٍ رُدَّ إثرَ مُطْبِقِ في ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بَقِي

إذا وقعت تاء (افتعال) بعد حرف من حروف الإطباق - وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء - وجب إبداله طاء كقولك: اصطَبَر، واضْطَجَع، واظْطَعَنُوا، واظْطَلموا.

والأصل: اصتبَر، واضْتَجَع، واظْتَعَنوا، واظْتَلموا، فأبدل من تاء (الافتعال) طاء. وإن وقعت تاء (الافتعال) بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً نحو: ادَّان، وازْدَدْ، وادَّكِرْ.

والأصل: ادْتان، وازْتَدْ، واذْتَكِرْ، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

فصل

٩٨٨- فا أمرٍ او مضارعٍ من كوَعَدْ احـذِفْ وفـي كـعِـدَةٍ ذاك اطَّـرَدْ
٩٨٩- وحذفُ همزِ أفْعَلَ استمَرَّ في مـضـارعٍ وبـنـيـتَـيْ مُـتَّـصِـفْ

إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء كـ (وَعَد) وجب حذف الفاء في الأمر والمضارع والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِد، وعِدَةٍ، فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء كوَعْدٍ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو قولك في (أكرم) : يكرم، والأصل: يُؤَكْرِم، ونحو: مكرِم ومكرَم، والأصل: مُؤَكْرِم، ومُؤَكْرَم، فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

* * *

٩٩٠- ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلا وقِـرْنَ فـي اقـرِرْنَ وقَـرْنَ نُـقِـلا

إذا أسند الفعل الماضي المكسور العين إلى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: إتمامه نحو (ظَلِلْتُ أفعلُ كذا) إذا عملته بالنهار.
والثاني: حذف لامه ونقل حركة العين إلى الفاء نحو: ظِلْتُ.
والثالث: حذف لامه وإبقاء فائه على حركتها نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله (وقرن في اقررن) إلى أن الفعل المضارع المضاعف الذي على وزن (يفعلن) إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في (يَقْرِرْنَ) : يَقِرْنَ، وفي (اقرِرْنَ) : قِرْنَ.

وأشار بقوله (وقَرْن نقلا) إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [1] -بفتح القاف- وأصله (اقْرَرْنَ) من قولهم (قَرَّ بالمكان يَقَرُّ) بمعنى (يَقِرُّ) ، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر، لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

---

(١) الأحزاب/ ٣٣.

الإدغام

٩٩١- أوَّلَ مثلين مُحَرَّكينِ في كِلْمَةٍ ادغِمْ لا كمثل صُفَفِ
٩٩٢- وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبِ ولا كجُسَسٍ ولا كاخْصُصَ ابي
٩٩٣- ولا كهَيْلَلَ وشذَّ في أَلِلْ ونحوِه فكٌّ بنقلٍ فقُبِلْ

إذا تحرك المِثْلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إنْ لم يتصدرا، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن (فُعَل) ، أو على وزن (فُعُلٍ، أو فِعَلٍ، أو فَعَلٍ) ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيره.

فإن تصدرا فلا إدغام كدَدَنٍ، وكذا إن وجد واحد مما سبق ذكره، فالأول كصُفَفٍ، ودُرَرٍ. والثاني كذُلُلٍ، وجُدُدٍ. والثالث ككِلَلٍ، ولِمَمٍ. والرابع كطَلَلٍ، ولَبَبٍ. والخامس كجُسَّسٍ، جمع (جاس) . والسادس كاخصُص ابي، وأصله: اخصُصْ أبي، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحذفت الهمزة. والسابع كهَيْلَلَ، أي: أكثر من قول (لا إله إلا الله) ، ونحوه: قَرْدَدٌ، ومَهْدَدٌ.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام نحو: رَدٌّ، وضَنٌّ، أي: بَخِلَ، ولَبٌّ، والأصل: رَدَدَ، وضَنِنَ، ولَبُبَ.

وأشار بقوله (وشذَّ في أَلِلَ ونحوه فكٌّ بنقل فقبل) إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الإدغام، فجعل شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه نحو (أَلِلَ السِّقَاءُ) إذا تغيرت رائحته، و (لَحِحَتْ عينُه) إذا التصقت بالرَّمَص [١] .

* * *

٩٩٤- وحَيِيَ افكُكْ وادَّغِمْ دون حَذَرْ كذاك نحوُ تَتَجَلَّى واستَتَرْ

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك، وفهم منه أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

---

(١) الرمص: الوسخ الذي يجمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغَمَص.

والمراد بـ (حيي) ما كان المثلان فيه ياءين لازمًا تحريكهما نحو: حيي، وعَيِيَ، فيجوز الإدغام نحو: حَيّ، وعَيّ، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقًا نحو: لن يُحْيِيَ.

وأشار بقوله (كذلك نحو تتجلى واستتر) إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل (تتجلى) يجوز فيه الفك والإدغام، فمَنْ فَكَّ -وهو القياس- نظر إلى أن المثلين مصدران، ومن أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى، فيدغم أحد المثلين في الآخر، فتسكن إحدى التاءين، فيؤتى بهمزة الوصل توصلًا للنطق بالساكن، وكذلك قياسُ تاء (استتر) الفكُّ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن نحو: سَتَّرَ يَستَّرُ سِتّارًا.

* * *

٩٩٥- وما بتاءين ابتُدي قد يُقْتَصَرْ فيه على تا كتَبَيَّنُ العِبَرْ

يقال في (تتعلم، وتتنزل، وتتبين) ونحوها: تَعَلَّمُ، وتَنَزَّلُ، وتَبَيَّنُ، بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ (١).

* * *

٩٩٦- وفَكُّ حيثُ مُدْغَمٌ فيه سَكَنْ لكونه بمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧- نحوُ حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه وفي جَزْمٍ وشِبْهِ الجزم تخييرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سَكَنَ آخره، فيجب حينئذ الفك نحو: حَلَلْتُ، وحللنا، والهندات حللن، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو: لم يَحْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ (٢)، وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ (٣)، والفك لغة أهل الحجاز، وجاز الإدغام نحو: لم يَحُلَّ، ومنه قوله

(١) القدر/ ٤.
(٢) طه/ ٨١.
(٣) البقرة/ ٢١٧.

تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [1] ، وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر نحو: احلُلْ، وإن شئت قلت: حُلَّ، لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم.

* * *

٩٩٨- وفُكَّ أفْعِلْ في التعجُّبِ التُزِمْ والتُزِمَ الإدغامُ أيضًا في هَلُمْ

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان نحو (احْلُلْ، وحُلَّ) استثنى من ذلك شيئين:

أحدهما: (أفْعِلْ) في التعجب، فإنه يجب فكه نحو: أَحْبِبْ بزيد! وأَشْدِدْ ببياض وجهه!

الثاني: (هَلُمَّ) ، فإنهم التزموا إدغامه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٩٩٩- وما بجمعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ نظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشتَمَلْ

١٠٠٠- أحصى من الكافية الخلاصهْ كما اقتضى غِنًى بلا خَصاصَهْ

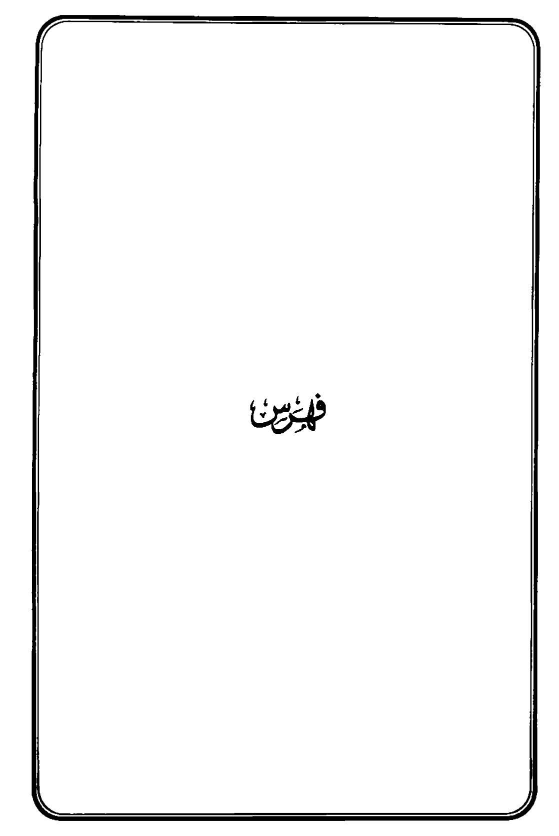
١٠٠١- فأحمَدُ اللهَ مصليًا على محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرْسِلا

١٠٠٢- وآلِهِ الغُرِّ الكرامِ البَرَرَهْ وصحبِهِ المُنتَخَبينَ الخِيَرَهْ

---

(١) الحشر/ ٤.





فهرس



فهرس